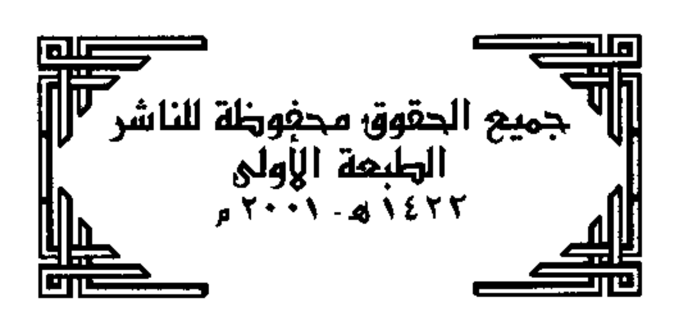
شرح
شذور الذهب
في معرفة كلام العرب

للإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف
المعروف بابن هشام النحوي
(٧٠٨ - ٧٦١ هـ)

طبعة جديدة مصححة ومنقحة
اعتنى بها
محمد أبو فضل عاشور





دار إحياء التراث العربي
للطباعة والنشر والتوزيع

DAR EHIA AL-TOURATH AL-ARABI
Publishing & Distributing

بيروت - لبنان - شارع دكاش - هاتف: ٢٧٢٦٥٢ - ٢٧٢٦٥٥ - ٢٧٢٧٨٢ - ٢٧٢٧٨٣ فاكس: ٨٥٠٧١٧ - ٨٥٠٦٢٣ ص.ب: ١١/٧٩٥٧

Beyrouth - Liban - Rue Dakkache - Tel. 272652 - 272655 - 272782 - 272783 Fax: 850717 - 850623 P.O.Box; 7957/11

شرح

شذور الذهب

في معرفة كلام العرب

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلوات وأزكى التحيات على نبينا محمد المصطفى الأمين وحبيب إله العالمين وعلى آله الميامين الطاهرين وصحبه المتقين العارفين.

وبعد:

فبين يديك أخي القارىء العزيز كتاب: «**شذور الذهب في معرفة كلام العرب**» مع شرحه، هذا الكتاب الذي استجلب مآثر النحاة، واهتمام رعيل كبير من أعلام الإسلام المتقدمين والمتأخرين، فتوجهة الحفاظ وأئمة النحو والأدب والمعرفة إلى دراسة هذا السفر وتفصيل مضامينه وحلّ رموزه.

واعتنى العلماء وبعض المجاميع العلمية بتدريس هذا الكتاب لأهميته وسعة مطالبه، مع كتابه الأول «**قطر الندى وبل الصدى**».

وتعتبر هذه الكتب وأمثالها الأساس لفهم المضامين والنصوص العربية، وكجوهر لوضع قواعد اللغة العربية التي يحتاجها العلماء والمفكرون والمفسرون وغيرهم من أئمة الحديث. فعلى علماء المتسقبل وشباب الغد الاستفادة من هذه الكت لتقوية لغتهم الأم أو الأساس، والتي باتت في هذه الأيام ضعيفة لما دخل عليها من اللغات الأخرى ولما اكتسبه أبناؤنا من هجرتهم إلى بلاد الافرنج وإتيانهم بلغات مختلفى إضافة إلى الثقافة الغربية المنحطة التي رافقتهم إلى بلاد الإسلام، فاصبحوا يتغنون بها كبديل لثقافة الإسلام المحمدي الأصيل.

نسأل الله أن يدبّ في شباب وعلماء المستقبل الوعي والشجاعة والعفّة للدفاع عن

الإسلام وثقافته الصحيحة ولغته الأصلية التي هي ركيزة المثقفين والعلماء العاملين.

صاحب هذا الكتاب هو: الشيخ الإمام العالم العلامة العامل الجامع لأشتات الفضائل وحيد دهره وفريد عصره، صدر المحققين وبركة المسلمين، جمال الدين أبو محمد عبد الله ابن الشيخ جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري. صاحب التصانيف الكثيرة والمتنوعة في النحو والأدب والاعراب والألغاز والقراءات وغير ذلك مما اشتهر وذاع في البلاد الإسلامية وغيرها.

قال ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له: ابن هشام أنحى من سيبويه.

وقد تخرج على يديه الكثير من النحاة والعلماء حتى أصبحوا مشهورين معروفين في تدريس النحو في المجامع العلمية في مختلف البلاد.

وكان المترجم له رحمه الله مع ذلك يتصف بالتواضع والبر والتحنن للفقراء، كان رقيق القلب شديد الشُفقة على الاخرين، واسع الصدر يقبل النقاش العلمي ويستجيب للاشكالات الموجهة إليه كعادة العلماء الأبرار والمفكرين الأخيار.

نفعنا الله بهذا السفر الجليل لفهم كتاب الله العزيز وحديث النبي الكريم محمد بن عبد الله ﷺ وأحاديث أهل بيته وصحابته الميامين، والتابعين وتابعي التابعين والحمد لله رب العالمين.

لجنة التحقيق في دار إحياء التراث

«ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له: «ابن هشام أنْحى من سيبويه».

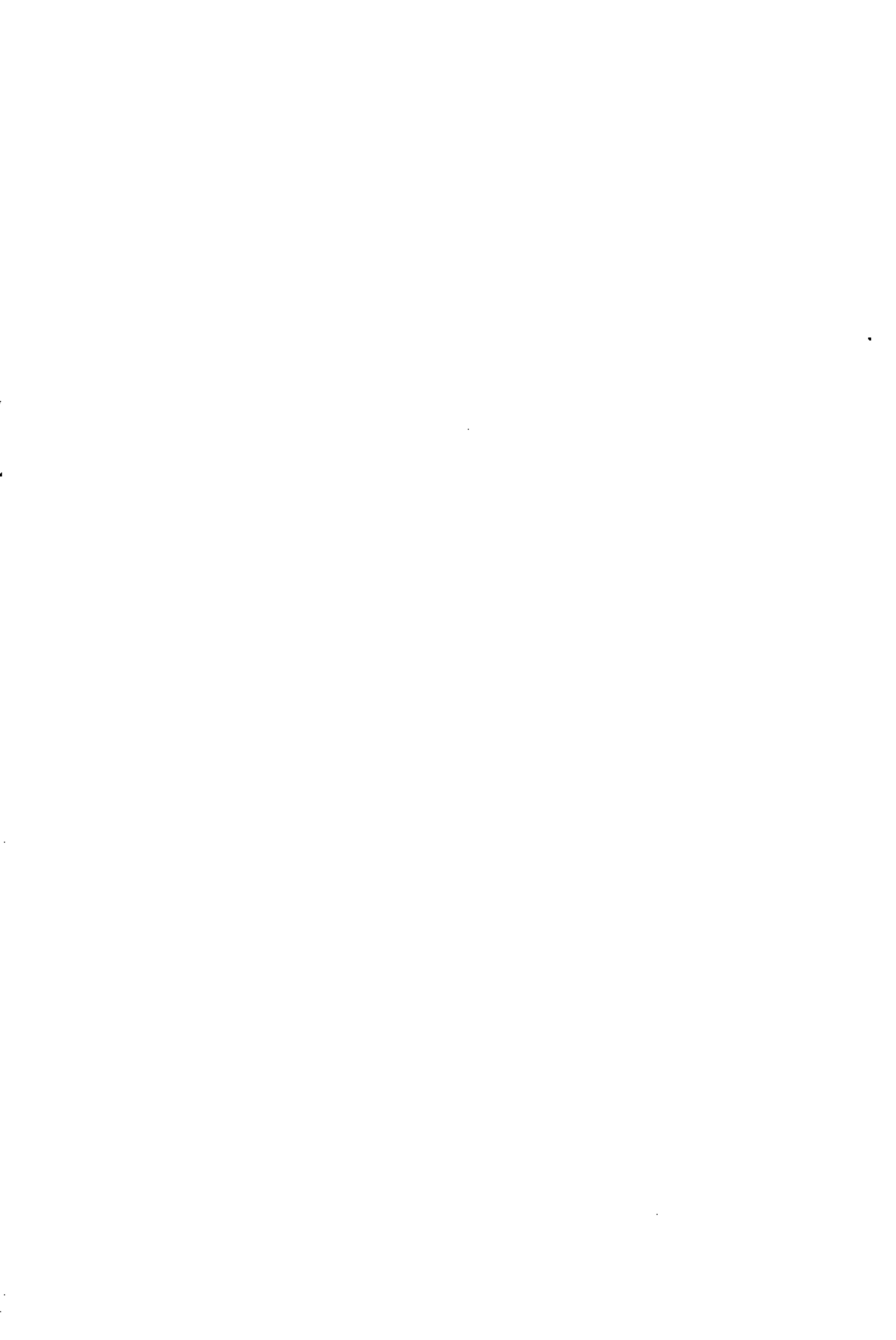
«إن ابن هشام على عِلْمٍ جَمٍّ يَشْهَدُ بعُلُوِّ قدره في صناعة النحو»

«وكان يَنْحُو في طريقته مَنْحَاة أهل المَوْصِلِ الذين ٱقْتَفَوْا أَثَرَ»

«ابن جِنيٍّ واتبعوا مُصْطَلَح تعليمه؛ فأتى من ذلك بشيء عجيب»

«دالٌ على قوَّة ملكته وَاطِّلاَعِهِ».

«ابن خلدون»



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

قال الشَّيْخُ، الإمامُ، العالم، العلاَّمةُ، العاملُ، الجامع لأشْتاتِ الفضائل، وحيدُ دهرِهِ، وفريدُ عصرِهِ، صَدْرُ المحقِّقين، وبَرَكة المسلمين، جمالُ الدِّين أبو محمدٍ عبدُ اللّه بنُ الشيخ جمالِ الدِّين يُوسُفَ بنِ أحمدَ بن عبدِ اللّه بن هشامٍ، الأنصاريُّ. تَغَمَّدَه الله برحمته، وأسكنه فَسيحَ جنَّته.

أول ما أقول: إنِّي أحْمَدُ الله العليَّ الأكرم، الذي عَلَّمَ بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، ثم أُتْبِعُ ذلك بالصلاة والتسليم على المرسل رحمةً للعالمين، وإماماً للمتقين، وَقُدْوَةً للعامِلِينَ، محمَّدٍ النبيِّ الأُميِّ، والرَّسول العربيِّ، وعلى آله الهادين، وصحبه الرافعين لقواعد الدِّين.

وبعد، فهذا كتابٌ شَرَحْتُ به مُخْتَصَرِي المسمَّى بـ«شذور الذهب، في معرفة كلام العرب» تَمَّمْتُ به شواهده، وجمعت به شوارِدَهُ، ومَكَّنْتُ من اقتناص أوَابِدِه رَائِدَهُ، قصدت فيه إلى إيضاح العبارة، لا إلى إخفاء الإشارة، وعمِدْت فيه إلى لَفِّ المَبَانِي والأقْسَام، لا إلى نَشْرِ القواعد والأحكام، والتزمْتُ فيه أنني كلما مررت ببيتٍ مِنْ شواهد الأصل ذكرت إعرابه، وكلما أتيتُ على لفظٍ مُسْتَغْرَبٍ أردفته بما يُزِيلُ استغرابه، وكلما أنهيْتُ مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آي التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقَصْدِي بذلك تدريبُ الطالب، وتعريفه السلوكَ إلى أمثال هذهِ المطالب.

والله تعالى أسأل أن ينفعني وإيّاكم بذلك؛ إنه قريب مجيب، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكَّلت وإليه أُنيب.

الكلمة وأقسامها

تعريف الكلمة

قلت: الْكَلِمَة قَوْلٌ مُفْرَدٌ.

وأقول: في الْكَلِمَةِ ثلاثُ لُغاتٍ، ولها معنيان:

أما لغاتها فَكَلِمَةٌ، على وزن نَبِقَةٍ، وهي الفُصْحَى ولغةُ أهل الحجاز، وبها جاء التَّنْزِيلُ وجمعها كَلِمٌ كَنَبِقٍ، وكِلْمَةٌ، على وزن سِدْرَةٍ، وكَلْمَةٌ على وزن تَمْرَةٍ، وهما لغتا تميم، وجمع الأولى كِلْمٌ كَسِدْرٍ، والثانية كَلْمٌ كَتَمْرٍ.

وكذلك كل ما كان على وزن فَعِلٍ ـ نحو: كَبِدٍ وَكَتِفٍ ـ؛ فإنه يجوز فيه اللغاتُ الثلاث، فإن كان الوسَط حرفَ حَلْقٍ جاز فيه لغةٌ رابعة، وهي إتباع الأول للثاني في الكسر، نحو: فِخِذٍ وَشِهِدَ.

وأما معنياها فأحدهما اصطلاحيٌّ، وهو ما ذكرت.

والمرادُ بالقولِ: اللفظُ الدالُّ على معنًى، كَرَجُلٍ وَفَرَسٍ، بخلاف الخط مَثَلاً فإنه وإن دل على معنًى لكنه ليس بلفظ، وبخلاف المُهمَلِ ـ نحو: دَيْز: مقلوبَ زَيْدٍ ـ فإنه وإن كان لفظاً لكنه لا يدلُّ على مَعْنًى، فلا يُسمَّى شيء من ذلك ونحوِهِ قَولاً.

والمراد بالمفرد: ما لا يَدُلُّ جُزْؤُهُ على جُزْءِ مَعْنَاهُ، كما مَثَّلْنَا من قولنا رَجُلٍ وَفَرَسٍ، ألا ترى أن أجزاء كل منهما ـ وهي حروفه الثلاثة ـ إذا انفرد شيء منها لا يدل على شيء مما دلت عليه جُمْلَتُهُ، بخلاف قولنا: «غُلاَمُ زَيْدٍ» فإنه مركب، لأن كلاًّ من جزءيه ـ وهما غلام، وزيد ـ دالٌّ على جزء المعنى الذي دلت عليه جملة «غلام زيد».

والمعنى الثاني لغويّ، وهو الجُمَلُ المفيدة، قال الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: الآية ١٠٠] إشارة إلى قول القائل: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾.

* * *

و «كَلاَّ» في العربية على ثلاثة أوجه: حرفِ رَدْعٍ وَزَجْرٍ، وبمعنى حَقًّا، وبمعنى

إي: فالأول كما في هذه الآية، أي: انْتَهِ عن هذه المقالة، فلا سبيل إلى الرجوع، والثاني نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦﴾ [العَلق: الآية ٦] أي حَقًّا؛ إذ لم يتقدم على ذلك ما يُزْجَرُ عنه، كذا قال قوم، وقد اعترض على ذلك بأن حَقًّا تُفْتَحُ «أَنَّ» بعدها، وكذلك ألاَ التي بمعناها، فكذا ينبغي في «كَلاَّ»، والأَوْلَى أن تُفَسَّرَ «كلا» في الآية بمعنى «أَلاَ» التي يُسْتَفْتَحُ بها الكلام، وتلك تكسر بعدها «إِنَّ»، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: الآية ٦٢]، والثالث قبل القَسَم، نحو: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ۝٣٢﴾ [المدَّثِّر: الآية ٣٢] معناه إي والقمر، كذا قال النَّضْرُ بن شُمَيْل، وتبعه جماعة منهم ابن مالك، ولها معنى رابع، تكون بمعنى ألاَ[٤][٥].

و «إنَّ» حرفُ تأكيد يَنْصِبُ الاسمَ بالاتفاق، ويرفع الخَبَر خلافاً للكوفيين، والضميرُ اسمُهَا، وهو راجع إلى المقالة، و «كلِمَةٌ» خبرها، و «هُوَ قائِلُهَا» جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع على أنها صفةٌ لكلمة، وكذا شأنُ الجمل الخبرية بعد النكرات، وأما بعد المعارف فهي أحْوَالٌ، كـ«جَاء زَيْدٌ يَضْحَكُ».

* * *

أقسام الكلمة

ثم قلت: وهِيَ اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ.

وأقول: الكلمة جِنْسٌ تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غيرُ، أجْمَعَ على ذلك مَنْ يُعْتَدُّ بقوله.

قالوا: ودليل الْحَصْرِ أن المعاني ثلاثة: ذاتٌ، وحَدَثٌ، ورابطة للحدث بالذات؛ فالذاتُ الاسمُ، والحدثُ الفعلُ، والرابطة الحرفُ. وأن الكلمة إن دلَّتْ على معنًى في غيرها فهي: الحرفُ، وإن دلت على معنى في نفسها، فإن دَلَّتْ على زمان مُحَصَّل فهي: الفعل، وإلاَّ فهي الاسم.

قال ابن الخَبَّاز: ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأن الدليل الذي دلّ على الانحصار في الثلاثة عَقْلِيٌّ، والأمور العقلية، لا تختلف باختلاف اللغات، انتهى.

ولكلٌ من هذه الثلاثة مَعْنًى في الاصطلاح، ومَعْنًى في اللغة:

الاسم اصطلاحاً ولغة

فالاسم في الاصطلاح: ما دل على مَعْنًى في نفسه غيرِ مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللغة سِمَةُ الشيء: أي عَلاَمته، وهو بهذا الاعتبار يَشْمَل الكلماتِ الثلاثَ؛ فإن كلاً منها علامة على معناه.

الفِعل اصطلاحاً ولغة

والفعل في الاصطلاح: ما دلَّ على معنى في نفسه مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللغة نَفْسُ الحدثِ الذي يُحْدِثه الفاعل: من قيام، أو قعود، أو نحوهما.

الحرف اصطلاحاً ولغة

والحرف في الاصطلاح: ما دلَّ على معنى في غيره، وفي اللغة: طَرَفُ الشيء، كَحَرْفِ الجبل، وفي التنزيل: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٍۖ﴾ [الحج: الآية ١١] الآية: أي عَلَى طَرَفٍ وجانِبٍ من الدين، أي لا يدخل فيه عَلَى ثَبَاتٍ وتمكن؛ فهو إن أصابه خير ـ من صحَّةٍ وكثرة مال ونحوهما ـ اطمأن به، وإن أصابته فتنة ـ أي سر، من مرض أو فقر أو نحوهما ـ انْقَلَبَ عَلَى وجهه عنه.

* * *

والواو عاطفة و «مِنْ» جارة معناها التبعيض، و «النَّاسِ» مجرور بها، واللام فيه لتعريف الجنس، و «مَنْ» مبتدأ تَقَدَّم خَبَرُهُ في الجار والمجرور، و «يَعْبُدُ» فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصِب والجازم، والفاعل مستتر عائد على «مَنْ» اعتبار لفظها، و «اللَّهَ» نَصْبٌ بالفعل، والجملة صِلَةٌ لِمَنْ إن قُدِّرَتْ مَنْ معرفة بمعنى الذي، وصِفَةٌ إن قُدِّرت نكرةً بمعنى ناسٍ، وعلى الأول فلا موضع لها، وكذا كل جملة وقَعَتْ صِلَةً، وعلى الثاني موضعها رَفْعٌ، وكذا كل صفة فإنها تتبع موصوفها، و «على حَرْفٍ» جار ومجرور في موضع نصب على الحال: أي مُتَطَرِّفاً مُسْتَوْفِزاً «فإنْ» الفاء عاطفة، وإن: حرفُ شَرْطٍ «أصابه» فعل ماض في موضع جزم لأنه فعل الشرط، والهاء مفعول، و «خَيْرٌ» فاعل، و «اطْمَأَنَّ» فعل ماض، والفاعل مستتر، و «به» ومجرور متعلق باطمأنَّ، وقِسْ على هذا

بقية الآيةِ.

وفيها قراءة غريبة، وهي: (خَسِرَ الدُّنْيَا والآخِرَةِ) بخفض «الآخرة» وتوجيهُهَا أن «خَسِرَ» ليس فعلاً مبنيًا على الفتح، بل هو وصْفٌ مُعْرَبٌ بمنزلة فَهِمٍ وفَطِنٍ، وهو منصوب على الحال، ونظيره قراءة الأعرج: (خَاسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ) إلا أن هذا اسمُ فاعل فلا يلتبس بالفعل، وذلك صفة مشبهة على وزن الفعل فيلتبس به.

* * *

الاسم وعلاماته

ثم قلت: فالاسمُ: ما يَقْبَلُ ألْ، أوِ النِّدَاء، أو الإسْنَادَ إليه.

من علامات الاسم قبول «أل»

وأقول: ذكرت للاسم ثلاث علامات يتميز بها عن قَسِيمَيْهِ؛ إحداها: «أل» وهذه العبارة أولى من عبارة مَنْ يقول الألف واللام» لأنه لا يقال في «هل» الهاء واللام، ولا في «بل» الباء واللام، وذلك كَالرَّجُل والكتاب والدَّارِ، وقول أبي الطيب: [البسيط]

١ ـ الخَيْلُ وَاللَّيْلُ وَالبَيْدَاءُ تَعْرِفُنِي وَالسَّيْفُ وَالرُّمْحُ وَالْقِرْطَاسُ وَالقَلَمُ

فهذه الكلمات السبع أسماء؛ لدخول «أل» عليها.

* * *

فإن قلت: فكيف دخلت على الفعل في قول الفَرَزْدَق: [البسيط]

٢ ـ مَا أنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكومَتُهُ وَلاَ الأصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأيِ والجَدَلِ

قلت: ذلك ضرورة قبيحة، حتى قال الْجُرْجاني ما معناه: إن استعمال مِثْلِ ذلك في النثر خطأ بإجماع، أي أنه لا يُقَاسُ عليه، و «أل» في ذلك اسم موصول بمعنى الذي.

---

١ ـ هذا البيت لأبي الطيب أحمد بن الحسين.

٢ ـ هذا البيت للفرزدق.

من علامات الاسم: النِّداء

الثانية: النِّداء نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ﴾ [الأنفَال: الآية ٦٤] ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ﴾ [هُود: الآية ٤٨] ﴿يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾ [هُود: الآية ٨١] ﴿يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ [هُود: الآية ٥٣] ﴿يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا﴾ [الأعرَاف: الآية ٧٧] ﴿يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هُود: الآية ٨٧] فكل من هذه الألفاظ التي دخلت عليها «يا» اسم، وهكذا كل مُنَادًى.

فإن قلت: فما تصنع في قراءة الكسائي ﴿ألا يا اسْجُدُوا للَّهِ﴾ فإنه يقف عَلَى (ألا يا) ويبتدى باسْجُدُوا، بالأمر، وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ [الأنعَام: الآية ٢٧] ، وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «يا رُبَّ كَاسِيَةٍ في الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يوم القيامة»؛ فدخل حرفُ النداءِ فيهنَّ عَلَى ما ليس باسم؟

قلت: اختلف في ذلك ونحوه عَلَى مذهبين؛ أحدهما: أن المنادى محذوف، أي يا هؤلاء اسْجُدُوا، ويا قوم ليتنا نُرَدُّ، ويا قوم رُبَّ كَاسيةٍ في الدنيا، والثاني أن «يا» فيهن للتنبيه، لا للنداء.

* * *

من علامات الاسم الإسناد إليه

الثالثة: الإسنادُ إليه، وهو: أن يُسْنَدَ إليه ما تَتِمُّ به الفائدة، سواء كَان المسنَدُ فعلاً أو اسماً أو جملة؛ فالفعل كـ«قَامَ زَيْدٌ» فقام: فعلٌ مسند، وزيد: اسم مُسْنَدٌ إليه، والاسم نحو: «زَيْدٌ أخوكَ» فالأخ: مُسْنَدٌ، وزيد: اسم مسند إليه، والجملة نحو: «أنا قمت» فقام: فعل مسند إلى التاء، وقام والتاء جملة مُسْنَدَة إلى أنا.

فإن قلت: فما تصنع في إسنادهم «خَيْرٌ» إلى «تَسْمَع» في قولهم: «تَسْمَعُ بالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ» مع أنَّ «تَسْمَع» فعلٌ بالاتفاق؟

قلت: «تسمع» عَلَى إضمار «أن» والمعنى أنْ تَسْمَعَ، والذي حَسَّنَ حذف «أنْ» الأولى ثبوتُ «أن» الثانية، وقد روي «أن تَسْمَعَ» بثبوت «أن» على الأصل، و «أنْ» والفعلُ في تأويل مَصْدَرٍ، أي سَمَاعُكَ؛ فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم.

* * *

وهذه العلامة هي أنفع علامات الاسم، وبها تُعْرَفُ اسمية «ما» في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾ [الجُمُعَة: الآية ١١] ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ ألا ترى أنها قد أسند إليها الأخْيَرِيَّةُ في الآية الأولى، والنَّفَاد في الآية الثانية، والبقاء في الآية الثالثة؛ فلهذا حكم بأنها فيهن اسم موصولٌ بمعنى الذي، وكذلك «ما» في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: الآية ٦٩] هي موصولة بمعنى الذي، و(صَنَعُوا) صلةٌ، والعائد محذوف: أي إن الذي صنعوه، و (كَيْدُ) خبر، ويجوز أن تقدرها موصولاً حَرْفِيًّا؛ فتكون هي وصلتها في تأويل المصدر، ولا تحتاج حينئذ إلى تقدير عائد، وليس لك أن تقدرها حرفاً كافاً، مثله في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النِّساء: الآية ١٧١] لأن ذلك يوجب نَصْبَ (كَيْد) على أنه مفعول (صَنَعُوا).

* * *

أقسام الفعل وعلاماتها

ثم قلت: والفِعْلُ إمَّا ماضٍ، وَهُوَ: مَا يَقْبَل تاء التأنيث الساكِنَةَ كقَامَتْ وقَعَدَتْ، ومِنْهُ نِعْمَ وَبِئْسَ وَعَسَى وَلَيْسَ، أو أمْرٌ، وَهُوَ: ما دَلَّ على الطلَبِ مع قَبُولِ ياء المخاطَبَة كقُومِي، ومنهُ هَاتِ وَتَعَالَ، أو مُضارعٌ، وهو: ما يَقْبَلُ لم كَلَمْ يَقُمْ، وافتِتَاحُهُ بحَرْفٍ من «نَأَيْتُ»: مَضْمُومٍ إن كان الماضي رُبَاعِيًّا كأُدَحْرِجُ وأجيبُ، ومَفْتُوح في غَيْرِهِ كأضْرِبُ وأسْتَخْرِجُ.

وأقول: أنواع الفعل ثلاثة: ماضٍ، وأمرٌ، ومضارعٌ، ولكل منها علامة تدل عليه.

علامة الفعل الماضي

فعلامة الماضي تاء التأنيث الساكنةُ كقامت وقَعَدَتْ، ومنه قولُ الشاعر: [الطويل]

٣ - أَلَمَّتْ فَحَيَّتْ، ثمَّ قَامَتْ فَوَدَّعَتْ   فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتِ النَّفْسُ تَزْهَقُ

وبذلك اسْتُدِلَّ على أن «عَسَى، ولَيْسَ» ليسا حرفين كما قال ابن السَّرَّاج وثعلب في

---

٣ - هذا البيت لجعفر بن عليه.

عسى وكما قال الفارسيُّ في ليس، وعلى أن «نِعْمَ» ليست اسماً كما يقول الفرَّاءُ ومَنْ رافقه، بل هي أفعال ماضية؛ لاتصال التاء المذكورة بها، وذلك كقولك: «لَيْسَتْ هند ظالمة فعسَتْ أن تُفْلح» وقوله عليه الصلاة والسَّلام: «مَنْ تَوَضَّأ يومَ الجُمُعَةِ فَبِهَا ونِعْمَتْ» وقول الشاعر:

٤ ـ نِعْمَتْ جزاء المُتَّقِينَ الْجَنَّهْ دَارُ الأمَانِي والمُنَى والمِنَّهْ

واحترزتُ بالساكنة عن المتحركة، فإنَّهَا خاصَّة بالأسماء، كقائمةٍ وقاعدةٍ.

علامة فعل الأمر

وعلامة الأمر مجموعُ شيئين لا بدَّ منهما؛ أحدهما: أن يَدُلَّ على الطلب، والثاني: أن يقبل ياء المخاطبة، كقوله تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريَم: الآية ٢٦] ومنه «هَاتِ» بكسر التاء، و «تَعَالَ» بفتح اللام، خلافاً للزَّمَخْشَرِي في زَعْمِه أنهما من أسماء الأفعال، ولنا أنهما يدلان على الطلب ويقبلان الياء، تقول: «هَاتي» بكسر التاء، و «تَعَالَى» بفتح اللام، قال الشاعر: [الطويل]

٥ ـ إذَا قُلْتُ هَاتِي نَوِّلِينِي تمايَلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الْكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ

والعامة تقول: [تَعَالِي] بكسر اللام، وعليه قولُ بعض المحدثِينَ: [الطويل]

٦ ـ تَعَالِي أُقَاسِمْكِ الهُمُومَ تَعَالِي

والصوابُ الفتحُ كما يقال: أَخْشَى وأسْعَى.

فلو لم تدلَّ الكلمةُ على الطلب وقبلت ياء المخاطبة، نحو: «تَقُومِينَ وتَقْعُدِينَ» أو دلت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو: «نَزَالِ يَا هِنْدُ» بمعنى انْزِلِي؛ فليست بفعل أمْرٍ.

---

٤ ـ هذا البيت لم ينسب لقائل.

٥ ـ هذا البيت لامرىء القيس.

٦ ـ هذا البيت لأبي فراس الحمداني.

علامة الفعل المضارع

وعلاَمَةُ المضارع: أن يقبل دخول «لم» كقولك: «لَمْ يَقُمْ، ولَمْ يَقْعُدْ».

ولا بُدَّ من كونه مفتتحاً بحرف من أحْرُفِ «نأيت» نحو: «نقُوم، وأقُومُ، ويَقُوم زيدٌ، وتَقُوم يا زَيْدُ» ويجب فَتْحُ هذه الأحرف إن كان الماضي غيرَ رباعي، سواء نقص عنها كما مثلنا، أو زاد عليها نحو: «يَنْطَلِقُ، ويَسْتَخْرِج» وضَمُّها إن كان رباعيًّا، سواء كان كله أصولاً، نحو: «دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ» أو واحد من أحرفه زائداً، نحو: «أجابَ يُجِيبُ» وذلك لأن أجاب وزنه أفْعَلَ، وكذا كل كلمة وَجَدْتَ أحرفها أربعة لا غير، وأول تلك الأربعة همزة؛ فاحكم بأنها زائدة، نحو: أحْمَد وإصْبَع وإثْمِد، ومن أمثلة المضارع قوله تبارك وتعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝﴾.

* * *

(لم) حرف جزم لنفي المضارع وقَلْبِه ماضياً، تقول: «يقوم زيد» فيكونُ الفعلُ مرفوعاً لخلوه من الناصب والجازم، ومحتملاً للحال والاستقبال؛ فإذا دخلت عليه «لم» جَزَمَتْهُ وقَلَبته إلى معنى المضي، وفي الفعل الأول ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية؛ وفي الثاني ضمير مستتر مرفوع لنيابته مَنَابَ الفاعل، ولا ضمير في الثالث؛ لأنه قد رفع الظاهر، وهو (أحدٌ) فإنه اسم (يكن) و (كُفواً) خبرها، وجَوَّزُوا أن يكون حالاً على أنه في الأصل صفة لأحد، ونعت النكرةِ إذا تَقَدَّم عليها انتصبَ على الحال، كقوله: [مجزوء الوافر]

٧ ـ لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ   يَلُوحُ كأنَّهُ خِلَلُ

أصله: لميَّةَ طَلَلٌ مُوحِشٌ، وعلى هذا فالخَبَرُ الجارُّ والمجرور، والظاهر الأول، وعليه العمل؛ ففي الآية دليلٌ على جواز الفَصْلِ بين كان ومعموليها بمعمول معمولها، إذا كان ذلك المعمول ظرفاً أو جارًّا ومجروراً، نحو: «كَانَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ جَالِساً» و «كَانَ عِنْدَكَ عَمْرٌو جَالِساً» وهذا مما لا خلاف فيه.

---

٧ ـ هذا البيت لكثير عزة.

علامة الحرف وأنواعه

ثم قلت: وَالْحَرْفُ مَا عَدَا ذَلِكَ، كَهَلْ وَفِي وَلَمْ.

وأقولُ: يُعْرَفُ الحرفُ بأن لا يَقْبَلَ شيئاً من العلامات المذكورة للاسم والفعل، وهو على ثلاثة أنواع:

١ ـ **ما يدخل على الأسماء والأفعال**: كَهَلْ، مثالُ دخولها على الاسم قولُه تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ٨٠]، ومثالُ دُخولها عَلَى الفعل قولُه تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ﴾ [ص: الآية ٢١].

٢ ـ **وما يختص بالأسماء**: كَفِي، في قوله تعالى: ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الذاريَات: الآية ٢٢].

٣ ـ **وما يختص بالأفعال**: كَلَمْ، في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾﴾ [الإخلاص: الآية ٣].

ثم اعلم أن المنفي بها تارةً يكون انتفاؤه مُنْقَطِعاً، وتارةً يكون متَّصلاً بالحال، وتارةً يكون مستمراً أبداً؛ فالأول نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: الآية ١] أي: ثم كَانَ بعد ذلك، والثاني نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريَم: الآية ٤]، والثالث نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾.

وهنا تنبيه، وهو أن القاعدة أن الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة حُذِفَتْ، كقولك في وَعَدَ: يَعِدُ، وفي وَزَنَ: يَزِنُ، وبهذا تعلم لأيّ شيء حُذِفَتْ في (يَلِدْ) وثَبَتَتْ في (يُولَدْ).

الكلام والإعراب

تعريف الكلام اصطلاحاً ولغةً

ثم قلت: وَالْكَلاَمُ قَوْلٌ مُفِيدٌ مَقْصُودٌ.

وأقول: للكلام معنيان: اصطلاحي، ولغوي:

فأما معناه في الاصطلاح: فهو القَوْلُ المفيد، وقد مَضَى تفسيرُ القول، وأما المفيد فهو الدالُّ على معنًى يَحْسُنُ السكوتُ عليه نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» و «قَامَ أَخُوكَ» بخلاف نحو: «زيد» ونحو: «غُلاَم زيد» ونحو: «الَّذِي قَامَ أَبُوهُ» فلا يُسَمَّى شيء من هذا مُفِيداً؛ لأنه لا يحسنُ السكوتُ عليه، فلا يُسَمَّى كلاماً.

وأما معناه في اللغة فإنه يطلق على ثلاثة أمور:

أحدها: الْحَدَث الذي هو التَّكْلِيمُ، تقول: «أَعْجَبَنِي كَلاَمُكَ زَيْداً» أي: تَكْلِيمُكَ إيَّاهُ، وإذا استعمل بهذا المعنى عَمِلَ عَمَلَ الأفْعَالِ كما في [هذا] المثال، وكقوله: [البسيط]

٨ ـ قَالُوا: كَلاَمُكَ هِنْداً وَهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

أي: تَكْلِيمُكَ هِنْداً؛ فـ«كَلاَمُكَ» مبتدأ ومضاف إليه، و «هنداً»: مفعول، وقوله: «وهي مصغية» جملة اسمية في موضع نصب على الحال، و «يشفيك» جملة فعليّة في موضع رفع على أنها خبر.

والثاني: ما في النفس مما يُعَبَّر عنه باللفظ المفيد، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى «قَامَ زيدٌ» أو «قَعَدَ عمرٌو» ونحو ذلك؛ فيسمى ذلك الذي تَخَيَّلْتهُ كلاماً؛ قال الأخطل:

٩ ـ لاَ يُعْجِبَنَّكَ مِنْ خَطِيبٍ خُطْبَةٌ حَتَّى يَكُونَ مَعَ الْكَلاَمِ أَصِيلاَ

إنَّ الْكَلاَمَ لَفِي الْفُؤَادِ، وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلاَ

---

٨ ـ لم ينسب لقائل.

٩ ـ البيتان للأخطل.

والثالث: ما تَحْصُلُ به الفائدةُ، سواء كان لفظاً، أو خطًّا، أو إشارة، أو ما نَطَقَ به لسانُ الحالِ، والدليلُ على ذلك في الخط قولُ العرب: «الْقَلَمُ أَحَدُ اللِّسَانَيْنِ» وتسميتهم ما بين دَفَّتي المصحف «كلام الله»، والدليلُ عليه في الإشارة قولُه تعالى: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عِمرَان: الآية ٤١]، فاستثني الرمز من الكلام، والأصْلُ في الاستثناء الاتِّصالُ، وأما قوله: [الطّويل]

١٠ ـ أَشَارَتْ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خِيفَةَ أَهْلِهَا إِشَارَةَ مَحْزُونٍ وَلَمْ تَتَكَلَّمِ
فَأَيْقَنْتُ أنَّ الطَّرْفَ قدْ قَالَ: مَرْحَباً وَأَهْلاً وَسَهْلاً بِالْحَبِيبِ الْمُتَيَّمِ

فإنَّما نَفَى الْكَلاَم اللفظيَّ، لا مُطْلَقَ الكلام، ولو أراد بقوله: «ولم تتكلم» نَفْيَ غير الكَلاَمِ اللفظيِّ لانْتَقَضَ بقوله: «فأيقنت أن الطرف قد قَالَ مرحباً» لأنه أثْبَتَ للطرف قَوْلاً، بعد أن نَفَى الْكَلاَم، والمراد نَفْيُ الكَلاَم اللفظي، وإثبات الكلام اللغوي.

والدليلُ عليه فيما نَطَقَ به لسانُ الحال قولُ نُصَيْبٍ: [الطويل]

١١ ـ فَعَاجُوا فَأَثْنَوْا بِالَّذِي أَنْتَ أَهْلُهُ وَلَوْ سَكَتُوا أَثْنَتْ عَلَيْكَ الْحَقَائِبُ

وقال الله تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فُصّلَت: الآية ١١]، فزعم قومٌ من العلماء أنهما تَكَلَّمَتَا حقيقةً، وقال آخَرُون: إنهما لما انْقَادَتَا لأمر الله عز وجلّ نُزِّلَ ذلك منزلةَ القولِ.

وفي الآية شاهدٌ ثان على إعطاء صفة ما لا يعقل حُكْمَ صفةِ مَنْ يعقل، إذا نسب إليه ما نسب إلى العقلاء، ألا ترى أن «طائعاً» قد جُمِعَ بالياءِ والنون لـمَّا نُسِبَ لمَوْصُوفه القولُ؟

وشاهدٌ ثالث على أن النصب في نحو: «جَاءَ زَيْدٌ رَكْضاً» على الحال، وتأويل ركضاً براكضاً، لا على أنه مصدر لفعل محذوف: أي يَرْكُضُ رَكْضاً، ولا على أنه مصدر للفعل المذكور، خلافاً لزاعمي ذلك، وَوَجْهُ الدليل أن «طائعين» حال، وهو في مقابلة

---

١٠ ـ هذان البيتان لعمر بن أبي ربيعة.

١١ ـ هذا البيت لنصيب بن رباح الأموي.

(طَوْعاً أو كَرْهاً) فيدل على أن المراد طائعين أو مكرهين.

أقسام الكلام وأنواعه

ثم قلت: وَهُوَ خَبَرٌ، وَطَلَبٌ، وَإِنْشَاءٌ.

وأقول: كما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف، كذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر، وطلب، وإنشاء، وَضَابِطُ ذلك أنه إمّا أن يحتمل التَّصْدِيقَ والتكذيب، أو لا؛ فإن احْتَمَلَهُمَا فهو الخبر، نحو: «قَامَ زيد» و «مَا قَامَ زيد»، وإن لم يحتملهما فإمّا أن يتأخر وُجُودُ معناه عن وجود لفظه، أو يَقْتَرِنَا؛ فإن تَأَخَّرَ عنه فهو الطَّلَبُ، نحو: «اضْرِبْ» و «لاَ تَضْرِبِ» و «هَلْ جَاءَكَ زَيْدٌ؟» وإن اقترنا فهو الإنشاء، كقولك لعبدك: «أنْتَ حُرٌّ» وقولك لمن أوجب لك النكاح: «قَبِلْتُ هذَا النِّكَاحَ».

وهذا التقسيم تبعتُ فيه بعضَهم، والتحقيق خلافه، وأن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأن الطلب من أقسام الإنشاء، وأن مدلول «قُمْ» حَاصِلٌ عند التلفظ به لا يتأخر عنه، وإنَّما يتأخر عنه الامتثالُ، وهو خارج عن مدلول اللفظ، ولما اخْتَصَّ هذا النوعُ بأن إيجاد لَفْظِهِ إيجادٌ لمعناه سُمِّيَ إنشاء، قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ۝٣٥﴾ [الواقِعَة: الآية ٣٥] أي: أوجدناهن إيجاداً.

(إنا) إنَّ واسمها، والأصْلُ إننا؛ فحذفت النون الثانية تخفيفاً (أنشأناهن) فعل ماض وفاعل ومفعول، والجملة في موضع رفع على أنها خبر إنَّ (إنشاء) مصدر مؤكد، والضمير في (أنشأناهن)، قال قتادة: راجع إلى الْحُورِ العِينِ المذكُورَاتِ قبلُ، وفيه بُعْدٌ؛ لأن تلك قصة قد انْقَضَتْ جملةً، وقال أبو عبيدة: عائد على غير مذكور، مثل: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: الآية ٣٢] .

والذي حَسَّنَ ذلك دلالة قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ ۝٣٤﴾ [الواقِعَة: الآية ٣٤] على المعنى المراد [وقيل: عائد على الفرش، وأن المراد الأزواج وهن مرفوعات على الأرائك؛ بدليل: ﴿هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ ۝٥٦﴾ [يس: الآية ٥٦] ، أو مرفوعاتٌ بالفَضْل والجمال على نساء الدنيا].

باب الإعراب

تعريف الإعراب وبيان معناه لغةً واصطلاحاً

ثم قلت: باب ـ الإعْرَابُ أثَرٌ ظَاهِرٌ أو مُقَدَّرٌ يَجْلِبُهُ العَامِلُ في آخِرِ الاِسْمِ المتَمَكِّنِ وَالْفِعْلِ المضارع.

وأقول: للإعراب معنيان: لغوي، وصناعي.

فمعناه اللغوي: الإبانة، يقال: «أعْرَبَ الرَّجُلُ عمَّا في نفسِهِ» إذا أبَانَ عنه، وفي الحديث: «الْبِكْرُ تستأمَرُ، وإذْنُهَا صِمَاتُهَا، والأيِّمُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا» أي: تُبَيِّن رضاها بصريح النطق.

ومعناه الاصطلاحي: ما ذكرت، مثال الآثار الظاهرة الضمَّةُ والفتحةُ والكسرة في قولك: «جَاءَ زَيْدٌ» و «رأيْتُ زيداً» و «مَرَرْتُ بزيدٍ» ألا ترى أنها آثار ظاهرةٌ في آخر «زيد» جَلَبَتْهَا العواملُ الداخلة عليه ـ وهي: جَاءَ، ورأى، والباء ـ ومثالُ الآثار المقدرة ما تعتقده مَنْوِيًّا في آخر نحو: «الفتى» من قولك: «جَاءَ الْفَتَى» و «رأيت الْفَتَى» و «مررتُ بالْفَتَى»؛ فإنك تقدر في آخره في المثال الأول ضمة، وفي الثاني فتحة، وفي الثالث كسرة، وتلك الحركاتُ المقدرة إعرابٌ، كما أن الحركات الظاهرة في آخر «زيد» إعراب.

وخرج بقولي: «يجلبه العامل» نحو الضمة في النون في قوله تعالى: ﴿فَمَنُ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ﴾ [الإسرَاء: الآية ٧١] في قراءة وَرْشٍ، بنقل حركة همزة أُوتِيَ إلى ما قبلها وإسقاط الهمزة، والفتحة في دال «قَدَ أفْلَحَ» على قراءته أيضاً بالنقل، والكسرة في دال ﴿ٱلْحَمْدِ لِلَّهِ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٢] في قراءة مَنْ أتبع الدالَ اللامَ؛ فإن هذه الحركات وإن كانت آثاراً ظاهرة في آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دَخَلَتْ عليها؛ فليست إعراباً.

وقولي: «في آخر الكلمة» بيان لمحل الإعراب من الكلمة، وليس باحْتِرَازٍ؛ إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها.

فإن قلت: بلى، وجد ذلك في «امرئٍ» و «ابنم» ألا ترى أنهما إذا دخل عليهما الرافعُ ضمَّ آخِرَهُمَا وما قبل آخِرِهِمَا؛ فتقول: «هذا امْرُؤٌ وابنُمٌ» وإذا دخل عليهما الناصب

فتحهما فتقول: «رَأَيْتُ امْرَأً وابْنَماً» وإذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول: «مَرَرْتُ بِٱمْرِئٍ وابْنِمٍ» قال الله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ [النّساء: الآية ١٧٦] ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾ [مريَم: الآية ٢٨] ﴿لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴿٣٧﴾﴾ [عَبَسَ: الآية ٣٧].

قلت: اختلف أهل البلدين في هذين الاسمين، فقال الكوفيون: إنهما مُعْربان من مكانين، وإذا فَرَّعْنَا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما، بل يجب إدخالهما في الحدِّ، وقال البصريون، وهو الصواب: إن الحركة الأخيرة هي الإعراب، وما قبلها إتْبَاعٌ لها، وعلى قولهم فلا يصح إدخالهما في الحد.

وارتفاع (ٱمْرُؤٌ) في الآية الأولى على أنه فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، والتقدير: إن هَلَكَ، ولا يجوز أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور، خلافاً للكوفيين؛ لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه، ولا مبتدأ خلافاً لهم وللأخفش؛ لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية، وانتصابُهُ في الآية الثانية لأنه خَبَرُ (كان) وانجراره في الثالثة بالإضافة.

* * *

أنواع الإعراب

ثم قلت: وَأَنْوَاعُهُ رَفْعٌ وَنَصْبٌ في ٱسْمٍ وَفِعْلٍ كَـ«زَيْدٌ يَقُومُ» و «إِنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ» وجَرٌّ في اسم كَـ«بِزَيْدٍ» وَجَزْمٌ في فِعْلٍ كَـ«لَمْ يَقُمْ».

والأصْلُ كَوْنُ الرَّفْعِ بالضَّمَّةِ، والنَّصْبِ بِالْفَتْحَةِ، وَالْجَرِّ بالْكَسْرَةِ، وَالْجَزْمِ بالسُّكُونِ.

وأقول: أنواع الإعراب أربعة: رفع، ونصب، وجر، وجزم، وعن بعضهم أن الجزم ليس بإعراب، وليس بشيء، وهذه الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ ما هو مشترك بين الاسم والفعل، وهو الرفع والنصب: مثالُ دخول الرفع فيهما «زَيْدٌ يَقُومُ» فـ«زيد» مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة، و «يقوم» مرفوع لأنه فعل مضارع خالٍ عن ناصب وجازم، وعلامة رفعه أيضاً الضمة، ومثالُ دخول النصب فيهما: «إنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ» فـ«زيداً» اسم منصوب بإن، وعلامة نصبه الفتحة، و «يَقُومَ» فعل مضارع

منصوب بلَنْ وعلامة نصبه أيضاً الفتحة.

٢ ـ وما هو خاص بالاسم، وهو الجر: نحو: «بِزَيْدٍ» فـ«زَيْدٍ» مجرور بالباء: وعلامة جره الكسرة.

٣ ـ وما هو خاص بالفعل، وهو الجزم: نحو: «لَمْ يَقُمْ» فـ«يَقُمْ» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الحركة.

والأصْلُ في هذه الأنواع الأربعة أن يُدَلَّ على رفعها بالضمة، وعلى نصبها بالفتحة، وعلى جَرِّها بالكسرة، وعلى جزمها بالسكون، وهو حذف الحركة، وقد بينت ذلك كله في الأمثلة المذكورة.

وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥١].

إعراب ذلك (لَوْلاَ) حرف يدل على امتناع شيء لوجود غيره، تقول: لَوْلاَ زَيْدٌ لأكْرَمْتُكَ، تريد بذلك أن الإكرام امتنع لوجود زيد، و (دَفْعُ) مبتدأ مرفوع بالضمة، واسم الله مضاف إليه، ولفظه مجرور بالكسرة، ومحله مرفوع لأنه فاعل الدَّفْعِ، و (النَّاس) مفعول منصوب بالفتحة، والناصب له الدَّفْعُ؛ لأنه مصدر حالٌّ مَحَلَّ أنْ والفعل، وكلُّ مصدرٍ كَان كذلك فإنه يعمل عَمَلَ الفعلِ: أي ولولا أن دَفَعَ اللَّهُ الناسَ، و (بعضَهُمْ) بدلُ بعض من كل، وهو منصوب بالفتحة، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، وكذا كل مبتدأ وقع بعد لولا، والتقدير: ولولا دَفْعُ اللَّهِ الناسَ موجودٌ؛ والمعنى لولا أن يدفع الله بعضَ الناس ببعض لَغَلَبَ المفسدون وبطلت مَصَالح الأرض، وقال أبو العلاء المعرِّي في صفة السيف: [الوافر]

١٢ ـ يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عضْبٍ فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا

فآثر ذِكْرَ الخبر، وهو «يمسكه».

* * *

---

١٢ ـ هذا البيت لأبي العلاء المعري.

ما خرج عن الأصل في الإعراب

ثم قلت: وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ الأَصْلِ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ.

أحدُهَا: مَا لاَ يَنْصَرِفُ؛ فإِنَّهُ يُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ، نحْوُ: «بأفْضَلَ مِنْهُ» إلا إنْ أُضِيفَ أوْ دَخَلَتْهُ ألْ، نحوُ: «بِأَفْضَلِكُمْ» و «بالأفضلِ».

وأقول: الأصل في علامات الإعراب ما ذكرناه، وقد خرج عن ذلك سبعَةُ أبوابٍ:

١ ـ الاسم الذي لا ينصرف

الباب الأول: باب ما لا ينصرف: وحُكْمُه أنه يوافق ما ينصرف في أمرين، وهما: أنه يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويخالفه في أمرين، وهما: أنه لا يُنَوَّنُ، وأنه يجر بالفتحة، نحو: «جَاءَني أفْضَلُ مِنْهُ» و «رَأَيْتُ أفْضَلَ مِنْهُ» و «مررتُ بأفْضَلَ مِنْهُ» وقال الله تعالى: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النِّساء: الآية ٨٦] ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾ [سَبَإ: الآية ١٣] ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [النِّساء: الآية ١٦٣].

ويستثنى من قولنا «ما لا ينصرف» مسألتان يجر فيهما بالكسرة على الأصل؛ إحداهما: أن يضاف، والثانية: أن تصحبه الألف واللام، تقول: مررت بأفضلِ القوم وبالأفضلِ، وقال الله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤﴾ [التِّين: الآية ٤].

اللام جواب القسم السابق في قوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝١﴾ [التِّين: الآية ١] وما بعدهما، و (قد) لها أربعةُ معان، وذلك أنها تكون حرف تحقيق، وتقريب، وتقليل، وتَوَقّع، فالتي للتحقيق تدخل على الفعل المضارع نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النُّور: الآية ٦٤] أي: يعلم ما أنتم عليه حقاً ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٤٤] وعلى الماضي نحو: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [البَلَد: الآية ٤] الآية؛ وكذا حيث جاءت [قد] بعد اللام فهي للتحقيق، والتي للتقريب تختص بالماضي نحو قول المؤذن: «قَدْ قَامَتِ الصَّلاَةُ» أي: قد حَانَ وَقْتُهَا، ولذلك يحسن وقوع الماضي موضِعَ الحال إذا كان معه قد، كقولك: رأيت زيداً قد عَزَم على الخروج، أي عازماً عليه، والتي للتقليل تختص بالمضارع، كقولهم: «قد يَصْدُقُ

الكذوب»، و «قد يعْثُرُ الجوادُ» [أي: ربما صدق الكذوب، وربما عثر الجوادُ] والتي للتوقُّع تختص بالماضي، قال سيبويه: وأما «قد فَعَل» فجواب «هل فَعَل»؛ لأن السائل ينتظر الجواب: أي يتوقَّعُهُ، وقال الخليل: هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر، يريد أنَّ الإنسان إذا سألَ عن فعل أو عُلِمَ أنه يَتَوَقَّعُ أن يخْبَرَ به قيل: قد فعل، وإذا كان الخبر مبتدأ قال: فعل كذا وكذا، ولم يأت بقد، فأعرفه.

* * *

٢ ـ ما جمع بالألف والتّاء

ثم قلت: الثاني مَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ، كَـ«هِنْدات» فإِنَّهُ يُنْصَبُ بِالكَسْرَةِ نَحْوُ: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّموَاتِ﴾ ﴿فَانفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ [النِّساء: الآية ٧١] بخلاف نحو: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨] و «رَأَيْتُ قُضَاةً»، وَأُلْحِقَ بِهِ «أُولاَتُ».

وأقول: **الباب الثاني: مما خرج عن الأصل**: ما جمع بألف وتاء مزيدتين، سواء كان جمعاً لمؤنث نحو: «هِنْدَات» و «زَيْنَبَات» أو جمعاً لمذكر نحو: «إِصْطَبْلاَت» و«حَمَّامَات»، وسواء كان سالماً كما مَثَّلْنَا، أو ذا تغير كـ«سَجَدَات» بفتح الجيم، و «غُرُفَات» بضم الراء وفتحها، و «سِدَرَات» بكسر الدال وفتحها.

فهذه كلها تُرْفَع بالضمة وتجر بالكسرة على الأصل، وتُنْصَب بالكسرة على خلاف الأصل، تقول: «جَاءَتِ الهِنْدَاتُ» و «مَرَرْتُ بِالهِنْدَاتِ» و «رَأَيْتُ الهِنْدَاتِ» و ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العَنكبوت: الآية ٤٤] .

(خلق) فعل ماض، و (الله) فاعل، و (السَّمواتِ) مفعول به، والمفعول منصوب، وعلامة النصب الكسرة نيابة عن الفتحة.

وقال الله تعالى: ﴿لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [النُّور: الآية ٢١] (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هُود: الآية ١١٤] ، ونظائر ذلك كثيرة.

وَأُلْحِقَ بهذا الجمع «أُولاَتُ» فينصب بالكسرة نيابةً عن الفتحة، وإن لم يكن جمعاً، وإنما هو اسم جمع؛ لأنه لا وَاحِدَ له من لفظه، حُمِلَ على جمع المؤنث، كما حُمِلَ

«أولُو» على جمع المذكر كما سيأتي، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطَّلَاق: الآية ٦] ، (كُنَّ) كان واسمها، و (أُولاَتِ) خبرها، وعلامة نصبه الكسرة.

* * *

٣ ـ الأسماء السّتة

ثم قلت: الثَّالِثُ «ذُو» بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وَمَا أُضِيفَ لِغَيْرِ الْيَاءِ مِنْ «أَبٍ» و «أَخٍ» و «حَمٍ» و «هَنٍ» و «فَمٍ» بغير ميم؛ فإنها تعرب بالواو والألف والياء.

وأقول: **البابُ الثَّالثُ: مما خرج عن الأصل**: الأسماءُ الستَّةُ المُعْتَلَّةُ المُضَافَةُ إلى غير ياء المتكلم؛ فإنها ترفع بالواو نيابةً عن الضمة، وتنصب بالألف نيابةً عن الفتحة، وتخفض بالياء نيابةً عن الكسرة.

وشَرْطُ الأوَّلِ منها ـ وهو ذُو ـ أن يكون بمعنى صاحب، تقول: «جَاءَنِي ذُو مالٍ» و «رأيتُ ذَا مَالٍ» و «مَرَرْتُ بِذِي مَالٍ»، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ [الرّعد: الآية ٦] ، وقال تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القَلَم: الآية ١٤] ، وقال تعالى: ﴿إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾ [المُرسَلات: الآية ٣٠] ، فوقع «ذُو» في الأول خبراً لأنَّ فرفع بالواو، وفي الثاني خبراً لكانَ فنصب بالألف، وفي الثالث صفة لِظِلٍّ فجرَّ بالياء؛ لأن الصفة تتبع الموصوف.

وإذا لم يكن «ذُو» بمعنى صاحب؛ كان بمعنى الذي، وكان مبنيًا على سكون الواو، تقول: «جاءني ذُو قَامَ» و «رَأَيْتُ ذُو قَامَ» و «مَرَرْتُ بِذُو قَامَ» وهي لُغَة طيّىء، على أنَّ منهم من يُجْرِيها مُجْرَى التي بمعنى صاحب فيعربها بالواو والألف والياء؛ فيقول: «جَاءَنِي ذُو قَامَ» و «رَأَيْتُ ذَا قَامَ» ومَرَرْتُ بِذِي قَامَ» إلا أن ذلك شاذ، والمشهورُ ما قَدَّمناه، وَسُمِعَ من كلامهم: «لا وذُو في السماء عَرْشُه» فذو: موصولة بمعنى الذي، وما بعدها صلة، فلو كانت معربة لَجُرَّتْ بواو القسم.

والخمسةُ الباقيةُ شَرْطُهَا أن تكون مضافةً إلى غير ياء المتكلم، كقوله تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القَصَص: الآية ٢٣] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يُوسُف: الآية ٨] وقوله تعالى: ﴿ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ [يُوسُف: الآية ٨١] ، فوقع الأبُ في الآية

الأولى مرفوعاً بالابتداء، وفي الآية الثانية منصوباً بإنَّ، وفي الآية الثالثة مخفوضاً بإلى، وهو في جميع ذلك مضاف إلى غير الياء؛ فلهذا أعرب بالواو والألف والياء، وكذلك القولُ في الباقي.

ولو أُضِيفَت هذه الأسماء إلى ياء المتكلم كسرت أوَاخِرُها لمناسبة الياء، وكان إعرابها بحركات مُقَدَّرة قبل الياء؛ تقول: «هذَا أَبِي» و «رَأيتُ أَبِي» و «مَرَرْتُ بِأَبِي» فَتُقَدَّرُ حركات الإعراب قبل ياء المتكلم، كما تفعل ذلك في نحو: «غُلاَمِي».

* * *

فالأول كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً﴾ [ص: الآية ٢٣] فيحتمل (أخي) وجهين؛ أحدهما: أن يكون بدلاً من (هذا) فيكون منصوباً؛ لأن البدل يَتْبع المبدل منه، فكأنّه قال: إنَّ أخي، والثاني: أن يكون خبراً؛ فيكون مرفوعاً، وجملة: (له تسع وتسعون نعجة) خبر ثان على الوجه الثاني، وهو الخبر على الوجه الأول.

والثاني كقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّى لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِى وَأَخِى﴾ [المائدة: الآية ٢٥] فيحتمل (أخي) ثلاثة أوْجُهٍ:

أحدها: أن يكون مرفوعاً، وذلك من ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون عطفاً على الضمير في (أملك) ذكرهُ الزمخشري، وفيه نظر؛ لأن المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الاسم الظاهر، لا تقول: «أقوم زيد» فكذلك لا يُعْطَفُ الاسمُ الظاهرُ على الاسم المرفوع به.

فإن قلت: وأيضاً فكيف يعطف على الضمير المرفوع المتصل ولم يوجد تأكيد كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ كُنتُمۡ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمۡ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: الآية ٥٤] ؟.

قلتُ: الفَصْلُ بين المعطوف والمعطوف عليه يَقُوم مَقَامَ التأكيد.

الثاني: أن يكون عطفاً على محل «إنَّ» واسمها، والتقدير: وأخي كذلك.

والفَرْقُ بين الوجهين أن المعطوف في الوجه الثاني مفردان على مفردين، كما

تقول: إن زيداً منطلقٌ وعمراً ذاهبٌ، وفي الوجه الثالث جملة على جملة، كما تقول: إن زيداً منطلقٌ وعمرٌو ذاهبٌ.

الثاني: أن يكون منصوباً، وذلك من وجهين؛ أحدهما: أن يكون معطوفاً على اسم «إنَّ»، والثاني أن يكون معطوفاً على (نفسي).

والثالث: أن يكون مخفوضاً، وذلك من وجه واحد، وهو أن يكون معطوفاً على الياء المخفوضة بإضافة النفس، وهذا الوجه لا يُجِيزُهُ جمهورُ البصريين: لأن فيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض.

* * *

خلافهم في «الهن»

ثم قلت: والأفْصَحُ في الهَنِ النَّقْصُ.

وأقول: الهَنُ يُخَالِفُ الأبَ والأخَ والْحَمَ، من جهة أنها إذا أفردت نَقَصَتْ أوَاخِرُهَا وصارت على حرفين، وإذا أُضِيفَت تمت فصارت على ثلاثة أحرف، تقول: هذا أبٌ، بحذف اللام، وأصله «أبَوٌ» فإذا أضفته قلت: هذا أبُوكَ، وكذا الباقي، وأما «الهَنُ» فإذا استعمل مفرداً نَقَصَ، وإذا أُضِيف بقي في اللغة الفُصْحَى على نَقْصِهِ، تقول: هذا هَنٌ، وهذا هَنُكَ؛ فيكون في الإفراد والإضافة على حد سواء، ومن العرب مَنْ يستعمله تامًّا في حالة الإضافة؛ فيقول: هذا هَنُوك، ورأيت هَنَاك، ومررت بهَنِيكَ، وهي لغة قليلة، ولقلّتها لم يَطَّلع عليها الفرّاء ولا أبو القاسم الزَّجَّاجِيُّ، فَادَّعَيَا أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة.

واعلم أن لغة النقص مع كونها أكْثَرَ استعمالاً هي أفصَحُ قياساً، وذلك لأن ما كان ناقصاً في الإفراد فحقُّه أن يبقى على نقصه في الإضافة، وذلك نحو: «يَدٍ» أصلها يَدَيٌ، فحذفوا لامها في الإفراد، وهي الياء، وجعلوا الإعراب على ما قبلها فقالوا: هذه يَدٌ، ثم لما أضافوها أبقوها محذوفة اللام، قال الله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفَتح: الآية ١٠] وقال الله تعالى: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي﴾ [المَائدة: الآية ٢٨] وقال الله تعالى: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا﴾ [ص: الآية ٤٤].

فأما الآية الأولى فـ(يد) فيها مبتدأ مرفوع بالضمة، و (الله) مضاف إليه مخفوض بالكسرة، و (فوق) ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو متعلق بمحذوف هو الخبر: أي كائنةٌ فوقَ أيديهم، و (أيديهم) مضاف ومضاف إليه، ورجعت الياء التي كانت في المفرد محذوفة لأن التكسير يردُّ الأشياء إلى أصولها.

وأما الآية الثانية فاللام دالة على قَسَمٍ مقدر: أي والله لئن، وتسمى اللام الموذِنَةَ والموَطِّنة؛ لأنها آذَنَتْ بالقسم ووطّأت الجوابَ له، و (إنْ) حرف شرط، و (بسطت) فعل ماضٍ وفاعل، و (إِلَيَّ) جار ومجرور متعلق ببسطت، و (يدك) والفعلُ منصوبٌ بأن مضمرة بعدها جوازاً، لا بها نفسها خلافاً للكوفيين، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض باللام: أي للقتل، و (ما) نافية، و (أنا) اسمها إن قدرت حجازية وهو الظاهر ومبتدأ إن قدرت تميمية، والباء زائدة فلا تتعلق بشيء، وكذا جميعُ حروف الجر الزائدة، و (باسِطٍ) خبر «ما» فيكون في موضع نصب، أو خبر المبتدأ فيكون في موضع رفع، والجملة جواب القسم؛ فلا محلَّ لها من الإعراب، وهي دالة على جواب الشرط المحذوف، والتقدير: والله ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إن بسطت إِلَيَّ يَدَكَ لتقتلني فما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك.

وأما الآية الثالثة فواضحة، والضِّغْثُ: قَبْضَةٌ من حشيش مختلطة الرَّطْبِ باليابِسِ.

* * *

٤ ـ المثنّى

ثم قلت: الرَّابِعُ الْمُثَنَّى، كَالزَّيْدَانِ وَالْهِنْدَانِ، فَإِنَّهُ يُرْفَعُ بِالألِفِ، وَيُجَرُّ وَيُنْصَبُ بِالْيَاءِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا.

وأقول: **الباب الرابع مما خرج عن الأصل**: المثنى، وهو، كُلُّ اسم دال على اثنين، وكان اختصاراً للمتعاطفين، وذلك نحو: الزيدان والهندان؛ إذ كل منهما دال على اثنين. والأصلُ فيهما: زيدٌ وزيدٌ، وهندٌ وهندٌ، كما قال الحجاج: «إنا الله، مُحَمَّدٌ ومحمد في يَوْمٍ» ولكنهم عَدَلُوا عن ذلك كَرَاهيةً [منهم] للتطويل والتكرار.

وحُكْمُ هذا الباب أن يرفع بالألف نيابةً عن الضمة، وأن يجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابةً عن الكسرة والفتحة، نحو: «جاء الزَّيْدَانِ» و «رأيت الزَّيْدَيْنِ» و «مَرَرْتُ بالزَّيْدَيْنِ» وكذلك تقول في «الهندان»، وإنما مثلتُ بالزيدان والهندان ليُعْلم أن تثنية المذكر والمؤنث في الحكم سواء، بخلاف جمعهما السالم.

ومن شواهد الرفع قولُه تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المَائدة: الآية ٢٣] .

(قال) فعل ماض، و (رجلان) فاعل، والفاعل مرفوع، وعلامة الرفع هنا الألف نيابةَ عن الضمة لأنه مثنى، ومعمول (يخافون) محذوف: أي يخافون الله، وجملة (أنعم الله عليهما) تحتمل أن تكون خبرية فتكون في موضع رفع على أنها صفة ثانية لرجلان. والمعنى: قال رجلان موصوفان بأنهما من الذين يخافون، وبأنهما أنعم الله عليها بالإيمان، وتحتمل أن تكون دعائية مثلُها في قولك: «جاءني زَيْدٌ رحمه الله!» فتكون معترضة بين القول والمَقُولِ، ولا موضع لها كسائر الجمل المعترضة، ومثلُه في الاعتراض بالدُّعَاءِ قولُ الشاعِرِ: [السريع]

١٣ - إنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلِّغْتَهَا - قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانْ

ومن شواهد الجر قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزّخرُف: الآية ٣١] ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فُصِّلَت: الآية ١٢] ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٣] .

ومثالُ النصب قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فُصِّلَت: الآية ٢٩] .

(ربنا) منادًى [مضاف] حذف قبله حَرْفُ النداء، والتقدير: يا رَبَّنَا، و (أَرِ) فعل دُعَاء، ولا تقل فعل أمر تأدباً، والفاعلُ مستترٌ، و (نا) مفعول أول، و (اللذين) مفعول ثان، وعلامة نصبه الياء، وما بعده صلة.

١٣ - هذا البيت لأبي المنهال عوف بن ملحم.

أوجه القراءات في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: الآية ٦٣]

وقد اجتمع النصبُ بالياء والرفعُ بالألف في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: الآية ٦٣] وفي هذا الموضع قراءات، إحداها: هذِهِ، وهي تشديدُ النونِ من «إنَّ» و «هذين» بالياء، وهي قراءة أبي عَمْرٍو، وهي جارية على سَنَنِ العربية؛ فإن «إنّ» تنصب الاسم وترفع الخبر، و «هذين» اسمها؛ فيجب نصبه بالياء لأنه مثنى، و «ساحران» خبرها فرفعه بالألف، والثانية: «إنْ» بالتخفيف «هذَانِ» بالألف، وتوجيهُهَا أن الأصل (إنَّ هذَيْنِ) فخففت (إن) بحذف النون الثانية، وَأُهْمِلَتْ كما هو الأكثر فيها إذا خُفِّفَتْ، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر فجيء بالألف، ونظيره أنك تقول: إنَّ زَيْداً قَائِمٌ؛ فإذا خَفَّفْتَ، فالأفْصَحُ أن تقول: إنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ، على الابتداء والخبر؛ قال الله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾ [الطارق: الآية ٤]، والثالثة: «إنَّ» بالتشديد «هذَانِ» بالألف، وهي مشكلة؛ لأن «إنَّ» المشَدَّدَةَ يجب إعمالُهَا؛ فكان الظاهر الإتيان بالياء كما في القراءة الأولى، وقد أجيب عليها بأوْجُهٍ؛ أحدها: أن لُغة بَلْحَارث بن كَعْب، وخَثْعَمٍ، وَزَبِيدٍ وَكِنَانة وآخرين استعمالُ المثنى بالألف دائماً؛ تقول: جاء الزَّيْدَان، ورأيت الزَّيْدَان، ومررت بالزَّيْدَانِ، قال: [الطويل]

١٤ ـ تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً

وقال الآخر: [الرّجز]

١٥ ـ إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

فهذا مثال مجيء المنصوب بالألف، وذاك مثال مجيء المجرور بالألف، والثاني: أن «إنَّ» بمعنى نَعَمْ مثلُهَا فيما حكي أن رجلاً سأل ابن الزُّبَيْرِ شيئاً فلم يُعْطِه، فقال: لعنَ اللَّهُ ناقةً حَمَلَتْنِي إليك، فقال: إنّ ورَاكِبَهَا، أي: نعم ولعنَ الله رَاكِبَهَا، و «إن» التي بمعنى نَعَمْ لا تعمل شيئاً، كما أن نَعَمْ كذلك، فـ(هذان) مبتدأ مرفوع بالألف، و (ساحران) خبر

---

١٤ ـ هذا صدر بيت لهوبر الحارثي.

١٥ ـ هذا البيت لرؤب بن العجاج.

لمبتدأ محذوف، أي: لهما ساحران، والجملة خبر (هذان) ولا يكون (لساحران) خَبَرَ (هذان) لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ، والثالث: أن الأصل إنَّهُ هذان لهما ساحران؛ فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في موضع رفع على أنها خبر «إنَّ» ثم حُذِفَ المبتدأ وهو كثير، وَحُذِف ضمير الشأن كما حُذِف من قوله ﷺ: «إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ»، ومن قول بعض العرب: «إنَّ بِكَ زَيْدٌ مأخوذ». والرابع: أنه لما ثُنِّيَ «هذا» اجتمع ألفان: أَلِفُ هذا، وأَلِفُ التثنية؛ فوجب حَذْفُ واحدة منهما لالتقاء الساكنين؛ فمن قَدَّرَ المحذوفة ألف «هذا» والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والنصب ياء، وَمَنْ قَدَّرَ العَكْسَ لم يغير الألف عن لفظها، والخامس: أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الوَاحِدِ ـ وهو «هذا» ـ جعل كذلك في التثنية؛ ليكون المثنى كالمفرد؛ لأنه فرعٌ عليه.

واختار هذا القولَ الإمامُ العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تَيْمِيَّةَ رحمه الله، وزعم أن بناء المثنى إذا كان مفرده مبنيًا أَفْصَحُ من إعرابه، قال: وقد تَفَطَّنَ لذلك غيرُ واحدٍ من حُذّاقِ النحاة.

ثم اعترض على نفسه بأمرين؛ أحدهما: أن السبعة أجمعوا على الياء في قوله تعالى: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾ [القَصَص: الآية ٢٧] مع أن «هاتين» تثنية «هاتا» وهو مبني، والثاني: أن «الذي» مبني، وقد قالوا في تثنيتِهِ اللَّذَيْنِ في الجر والنصب، وهي لُغَة القرآن كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فُصّلَت: الآية ٢٩] .

وأجاب عن الأول بأنه إنما جاء «هاتين» بالياء على لُغَة الإعراب لمناسبة «ابنَتَيَّ» قال: فالإعراب هنا أَفْصَحُ من البناء؛ لأجل المناسبة، كما أن البناء في ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: الآية ٦٣] أَفْصَحُ من الإعراب؛ لمناسبة الألف في «هذان» للألف في «ساحران».

وأجاب عن الثاني بالفرق بين «اللذان» و «هذان» بأن «اللذان» تثنية اسم ثلاثي؛ فهو شبيه بالزيدان، و «هذان» تثنية اسم على حرفين؛ فهو عَرِيقٌ في البناء لشبهه بالحروف.

قال رحمه الله تعالى: وقد زعم قوم أن قراءة مَنْ قرأ (إن هذان) لحنٌ، وأن عثمان رضي الله عنه قال: إن في المصحف لحناً وَسَتُقِيمُهُ العرب بألسنتها، وهذا خَبَرٌ باطل لا

يصح من وُجُوهٍ؛ أحدها: أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات، فكيف يُقرُّونَ اللحنَ في القرآن، مع أنهم لا كلفة عليهم في إزالته؟ والثاني: أن العرب كانت تستقبح اللحن غايةَ الاستقباحِ في الكلام، فكيف لا يستقبحون بقاءهُ في المصحف؟ والثالث: أن الاحتجاج بأن العرب ستقيمه بألسنتها غيرُ مستقيم؛ لأن المُصْحَفَ الكريمَ يَقِفُ عليه العربيُّ والعجميُّ، والرابع: أنه قد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب (التابوت) بالهاء على لُغَة الأنصار فمنعوه من ذلك، ورفعوه إلى عثمان ـ رضي الله عنهم! ـ وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لُغَة قريش، ولما بلغ عُمَرَ رضي الله عنه أن ابن مسعود رضي الله عنه قرأ: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [الصَّافات: الآية ١٧٤] على لُغَة هُذَيل أنْكرَ ذلك عليه، وقال: أقْرِىء الناس بلغة قريش؛ فإن الله تعالى إنما أنزله بلغتهم، ولم يُنْزِلْهُ بلغة هُذَيل، انتهى كلامه ملخصاً.

وقال المهدوي في شرح الهداية: وما روي عن عائشة ـ رضي الله عنها! ـ من قولها: «إن في القرآن لحناً ستقيمه العرب بألسنتها» لم يصح، ولم يوجد في القرآن العظيم حَرْفٌ واحد إلا وله وجه صحيح في العربية، وقد قال الله تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ والقرآن محفوظ في اللحن والزيادة والنقصان، انتهى.

وهذا الأثر إنّما هو مشهور عن عثمان رضي الله عنه، كما تقدم من كلام ابن تَيْمِيَّة رحمه الله، لا عن عائشة رضي الله عنها كما ذكره المهدويُّ، وإنما المرويُّ عن عائشة ما رواه الفرَّاء عن أبي معاوية عن هشام بن عُرْوَةَ عن أبيه أنها رضي الله عنها سئلت عن قوله تعالى في سورة النِّساء: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النِّساء: الآية ١٦٢] بعد قوله: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ [النِّساء: الآية ١٦٢] وعن قوله تعالى في المائدة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المَائدة: الآية ٦٩]، وعن قوله تعالى في سورة طه: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: الآية ٦٣] فقالت: يا ابن أختي، هذا خطأ من الكاتب، روى هذه القصَّة الثعلبيّ وغيرُه من المفسرين، وهذا أيضاً بعيدُ الثبوت عن عائشة رضي الله عنها؛ فإن هذه القراءات كلها مُوَجَّهَةٌ كما مرَّ في هذه الآية، وكما سيأتي إن شاء الله تعالى في الآيتين الأخيرتين عند الكلام على الجمع، وهي قراءة جميع السبعة في

(المقيمين) و (الصابئون) وقراءة الأكثر في (إن هذان) فلا يَتَّجِهُ القولُ بأنها خَطَأ؛ لصحتها في العربية وثبوتها في النقل.

ما يلحق بالمثنى خمسة ألفاظ

ثم قلت: وَأُلْحِقَ بِهِ ٱثْنَانِ وَاثْنَتَانِ وَثِنْتَانِ، مُطْلَقاً، وَكِلاَ وَكِلْتَا، مُضَافَيْنِ إِلَى مُضْمَرٍ.

وأقول: أُلحق بالمثنى خمسةُ ألفاظ ـ وهي: اثنان، للمذكَّرَيْنِ، واثنتان، للمؤنَّثَيْنِ، في لُغَة الحجاز، وَثِنْتَانِ لهما في لُغَة تميم ـ وهذه الثلاثة تَجْرِي مَجْرَى المثنى في إعرابه دائماً، من غير شرط، وإنما لم نُسَمِّهَا مُثَنَّاة لأنها ليست اختصاراً للمتعاطفين؛ إذ لا مفرد لها، لا يقال: «اثْنٌ» ولا «اثْنَةٌ» ولا «ثِنْتٌ».

ومن شواهد رفعها بالألف قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٦٠] فـ(اثنتا) فاعل بانفجرت، وقوله تعالى: ﴿شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ﴾ [المَائدة: الآية ١٠٦] فـ(اثنان) مرفوع: إما على أنه خبر المبتدأ، وهو شهادة، وذلك على أن الأصل شهادة بينكم شهادة اثنين، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع [ارتفاعه] وإنما قَدَّرْنَا هذَا المضافَ لأن المبتدأ لا بد أن يكونَ عينَ الْخَبَرِ نحو: «زيد أخوك» أو مشبهاً به نحو: «زيد أسد» والشهادة ليست نَفْسَ الاثنين ولا مشبهة بهما، وإما على أنه فاعل بالمصدر، وهو الشهادة، والتقدير: ومما فرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان.

ومن شواهد النصب قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾ [يس: الآية ١٤] ﴿قَالُواْ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غَافر: الآية ١١] فـ(اثنين) مفعول به، و(اثنتين) مفعول مطلق: أي إماتتين، وكذلك: ﴿وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غَافر: الآية ١١] ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المَائدة: الآية ١٢] فـ(اثني) مفعولُ (بعثنا) وعلامَةُ نَصْبِهِ الياء.

والكلمتَانِ الرابعة والخامسة: كِلاَ، وَكِلْتَا، وَشَرْطُ إجرائهما مُجْرَى المثنى إضَافَتُهُمَا إلى المضمر، تقول: جاءني كِلاَهُمَا، ورأيت كِلَيْهِمَا، ومررت بِكِلَيْهِمَا، وكذا

في كلتا، قال الله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسرَاء: الآية ٢٣] فـ(أحدهما) فاعل، و (كلاهما) معطوف عليه، والألف علامة لرفعه؛ لأنه مضاف إلى الضمير، ويقرأ (إِمَّا يَبْلُغَانِ) بالألف؛ فالألف فاعل، و (أحدهما) فاعل بفعل محذوف، وتقديره: إن يَبْلُغْهُ أحدهما أو كلاهما، وفائدةُ إعادة ذلك التوكيدُ، وقيل: إن (أحدهما) بَدل من الألف، أو فاعل (يبلغان) على أن الألف علامة، وليسا بشيء، فتأمل ذلك.

فإن أضيفا إلى الظاهر كانا بالألف على كل حال، وكان إعرابهما حينئذ بحركات مُقَدَّرة في تلك الألف، قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: الآية ٣٣] أي: كل واحدة من الجنتين أعْطَتْ ثمرتَهَا ولم تنقص منه شيئاً، فـ(كلتا) مبتدأ، و (آتت أكلها) فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، وفاعله مستتر، ومفعول ومضاف إليه، والجملة خبر، وعلامة الرفع في (كلتا) ضمة مقدرة على الألف؛ فإنه مضاف للظاهر.

* * *

٥ ـ جمع المذكّر السَّالم

ثم قلت: الخَامِسُ جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ، كَالزَّيْدُونَ والمُسْلِمُونَ؛ فإنه يُرْفَعُ بالواو، ويُجَرُّ ويُنْصَبُ بالياء المَكْسُورِ ما قبلَهَا المَفْتُوحِ ما بَعْدَهَا.

وأقول: **الباب الخامس: مما خرج عن الأصل**: جمعُ المذكر السالمُ، واحترزت بالمذكر عن المؤنث كهِنْدَاتٍ وَزَيْنَبَاتٍ، وبالسالم عن المُكَسَّرِ كَغِلْمَانٍ وزُيُودٍ.

وحُكْمُ هذا الجمع أنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة، تقول: جَاءَ الزَّيدون والمسلمون، ومررت بالزَّيْدِينَ والمُسْلِمِينَ، ورَأَيت الزَّيْدِينَ والمُسْلِمِينَ، وإنما مثلتُ بالمثالين ليعلم أن هذا الجمع يكون في أعلام العقلاء وصِفَاتِهِمْ.

* * *

فإن قلت: فما تصنع في (المُقيمِينَ) من قوله تعالى في سورة النساء: (لكنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالمُقِيمِينَ

الصَّلَوٰةَ﴾ فإنه جاء بالياء، وقد كان مقتضى قياسِ ما ذكرت أن يكون بالواو؛ لأنه معطوف على المرفوع، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وجمع المذكر السالم يرفع بالواو كما ذكرت؟ وما تصنع بـ(الصابئون) من قوله تعالى في السورة التي تليها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المَائدة: الآية ٦٩] فإنه جاء بالواو، وقد كان مقتضى قياسِ ما ذكرتَ أن يكون (والصابِئِينَ) بالياء؛ لأنه معطوف على المنصوب، والمعطوف على المنصوبِ منصوبٌ، وجمع المذكر السالم يُنْصَب بالياء كما ذكرت؟.

قلت: أما الآية الأولى ففيها أَوْجُهٌ، أرجَحُهَا وجهان؛ أحدهما: أن «المقيمين» نَصْبٌ على المدح، وتقديره: وأَمْدَحُ المقيمين، وهو قول سيبويه والمحققين، وإنما قُطِعَت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فَضْلِ الصلاة على غيرها، وثانيهما: أنه مخفوض؛ لأنه معطوف على «ما» في قوله تعالى: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٤] أي: يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة، وهم الأنبياء، وفي مصحف عبد الله (والمقيمون) بالواو وهي قراءةُ مالك بن دينار والْجَحْدَرِيُّ وعيسى الثَّقَفي، ولا إشكال فيها.

وأما الآية الثانية ففيها أيضاً أَوْجُهٌ، أَرْجَحُهَا وَجْهَان؛ أحدهما: أن يكون ﴿ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [النِّساء: الآية ٤٦] مرتفعاً بالابتداء، و ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [المَائدة: الآية ٦٩] عطفاً عليه، والخبر محذوف، والجملة في نية التأخير عما في حَيِّز «إنَّ» من اسمها وخبرها، كأنه قيل: إن الذين آمنوا بألسنتهم مَنْ آمن منهم ـ أي: بقلبه ـ بالله إلى آخر الآية، ثم قيل: والذين هادوا والصابئون والنصارى كذلك، والثاني: أن يكون الأمر على ما ذكرناه من ارتفاع (الذين هادوا) بالابتداء، وكَوْنِ ما بعده عطفاً عليه، ولكن يكون الخبر المذكور له، ويكون خبر «إن» محذوفاً مدلولاً عليه بخبر المبتدأ، كأنه قيل: إن الذين آمنوا مَنْ آمَنَ منهم، ثم قيل: والذين هادوا إلخ، والوجه الأول أجود؛ لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول أَوْلى من العكس، وقرأ أُبَيُّ بن كَعْبٍ: (والصابئين) بالياء، وهي مَرْوِيَّةٌ عن ابن كَثِيرٍ، ولا إشكال فيها.

* * *

ما يلحق بجمع المذكر السّالم

ثم قلت: وَأُلْحِقَ بِهِ: أُولُو، وَعَالَمُونَ، وَأَرَضُونَ، وَسِنُونَ، وَعِشْرُونَ، وَبَابُهُمَا،

وَأَهْلُونَ، وَعِلِّيُّونَ، وَنَحْوُهُ.

وأقول: أُلْحِق بجمع المذكر السالم ألفاظٌ: منها أُولُو، وليسَ بجمع، وإنما هو اسم جَمْعٍ لا واحد له من لفظه، وإنما له واحد من معناه، وهو ذُو، ومن شواهدِهِ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النُّور: الآية ٢٢] .

(لا) ناهية (يَأتَلِ) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الياء، وأصله يَأتَلِي، ومعناه يَحْلِفُ، وهو يفتعل من الألِيَّةِ، وهي اليمين، أو من قولهم: «مَا أَلَوْتُ جُهْداً» أي: مَا قَصَّرْتُ، وعلى الأول فأصْلُ (أن يؤتوا) على أن لا يؤتوا؛ فحذفت على ولا، كما قال الله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النِّساء: الآية ١٧٦] ، أي: لأن لا تضلوا، وعلى الثاني فأصْلُهُ في أن يؤتوا، فحذفت «في» خاصة، وقرِيء: (وَلاَ يَتَأَلَّ) وأصله يَتَأَلَّى، وهو يَتَفَعَّلُ من الألِيَّةِ، و (أُولُو) فاعل يأتل، وعلامة رفعه الواو، و (أُولِي) مفعول بيُؤْتُوا، وعلامة نصبه الياء.

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزُّمَر: الآية ٢١] ؛ فهذا مثالُ المجرور، وذانك مثالاً المرفوع والمنصوب.

ومنها «عَالَمُونَ» و «عِشْرُونَ» وبَابُهُ إلى التسعين؛ فإنها أسماء جموع أيضاً لا واحد لها من لفظها.

ومنها: «أَرَضُونَ» وهو بفتح الراء، وهو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل؛ لأن مفرده أرْضٌ سَاكِنَ الراء، والأرض مؤنثة؛ بدليل: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢﴾ [الزَلزَلة: الآية ٢] وهي مما لا يعقل قَطْعاً، وإنما حَقُّ هذا الإعراب ـ أي: الذي يجمع بالواو والنون ـ أن يكون في جمع تصحيح لمذكرٍ عاقلٍ، تقول: هذه أَرَضُونَ، ورأيت أَرَضِينَ، ومررتُ بأَرَضِينَ، وفي الحديث: «مَنْ غَصَبَ قِيدَ شِبْرٍ مِنْ أَرْضٍ طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وربما سكنت الراء في الضرورة، كقوله: [الطّويل]

١٦ ـ لَقَدْ ضَجَّتِ الأرْضُونَ إذْ قَامَ مِن بَنِي ... هَدَادٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادِ مِنْبَرِ

---

١٦ ـ لا يوجد لهذا البيت معين.

ومنها: «سِنُونَ» وهو كأرَضُونَ؛ لأنه جمع سَنَةٍ، وسَنَة مفتوحُ الأول، وسِنُونَ مكسور الأول، وسَنَة مؤنث غير عاقل، وأصله سَنَوٌ أو سَنَهٌ؛ بدليل قولهم في جمعه بالألف والتاء: سَنَوَات، وسَنَهَات، وقولهم في اشتقاق الفعل منه: سَانَهْتُ وَسَانَيْتُ، وأصل سَانَيْتُ سَانَوْتُ، فقلبوا الواو ياء حين تجاوزت متطرفةً ثلاثَةَ أحْرُفٍ.

ومن شواهد سنينَ قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: الآية ٢٥] تقرأ (مائة) على وجهين: منونة، وغير منونة؛ فمن نَوَّنَهَا فـ«سنين» بدل من ثلاث؛ فهي منصوبة، والياء علامة النصب، قيل: أو مجرورة بدل من مائة، والياء علامة الجر، وفيه نظر؛ لأن البدل يعتبر لصحته إحلالُه محلَّ الأول مع بقاء المعنى، ولو قيل ثلاث سِنِينَ لاخْتَلَّ المعنى كما ترى، ومَنْ لم ينونها فسنين مضاف إليه، فهي مخفوضة، والياء علامة الخفض.

ولم تقع في القرآن مرفوعة، ومثالُها قولُ القائل: [الكامل]

١٧ ـ ثُمَّ انْقَضَتْ تِلْكَ السِّنُونَ وَأَهْلُهَا فَكَأَنَّهَا وَكَأَنَّهُمْ أَحْلَامُ

وأشَرْتُ بقولي: «وبابه» إلى أن كل ما كان كسنين ـ في كونه جمعاً، لثلاثي، حُذِفَتْ لامه، وعُوِّضَ عنها هاء التأنيث ـ فإنه يُعْرَبُ هذا الإعْرَابَ، وذلك كقُلَةٍ وقُلِينَ، وعِزَةٍ وعِزِينَ، وعِضَةٍ وعِضِينَ، قال الله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ (٣٧)﴾ [المعَارج: الآية ٣٧] أي: فِرَقاً شَتَّى؛ لأن كل فرقة تعتزي إلى غير مَنْ تعتزي إليه الفرقة الأخرى، وانتصابها على أنها صفة لِمُهْطِعين بمعنى مُسْرعين، وانتصابُ مهطعين على الحال، وقال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ (٩١)﴾ [الحجر: الآية ٩١] فعِضِينَ: مفعولٌ ثانٍ لجعل منصوبٌ بالياء، وهي جمع عِضَةٍ، واختلف فيها؛ فقيل: أصْلُها عُضْوٌ، من قولهم: «عضَّيْتُه تَعْضِيَةً» إذا فَرَّقْته، قال رؤبة: [الرّجز]

١٨ ـ وَلَيْسَ دِينُ الله بِالْمُعَضَّى

يعني بالمُفَرَّقِ: أي جعلوا القرآن أعْضَاء؛ فقال بعضهم: سِحْرٌ، وقال بعضهم:

---

١٧ ـ هذا البيت لأبي تمام.

١٨ ـ هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج.

كَهَانة، وقال بعضهم: أساطير الأولين، وقيل: أصلها عضهة من العَضَهِ، وهو الكذب والبهتان، وفي الحديث: «لا يَعْضَهْ بعضكم بعضاً».

* * *

٦ ـ الأفعال الخمسة

ثم قلت: السَّادِسُ يَفْعَلاَنِ وَتَفْعَلاَنِ وَيَفْعَلُونَ وَتفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ؛ فإنَّهَا تُرْفَعُ بِثُبُوت النُّونِ، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا، وَأمَّا نحوُ: (تُحَاجُّونِي) فَالمَحْذُوفُ نُونُ الْوِقَايَةِ، وَأَمَّا (إلاَّ أَنْ يَعْفُونَ) فَالْوَاوُ أَصْلٌ، وَالْفِعْلُ مَبْنِيٌّ، بِخِلاَفِ (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى).

الأفعال الخمسة

وأقول: **الباب السادس: مما خرج عن الأصل**: الأمثلَةُ الخمسةُ، وهي: كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين، أو واو جماعة، أو ياء مخاطبة.

وحكمها أن تُرْفَعَ بثبوت النون نيابة عن الضمة، وتُنْصَب وتُجْزم بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون، مثالُ الرفع قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ ۝﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٥٠] ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٧١] ﴿وأنتم تشهدون﴾ ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعرَاف: الآية ٩٥] فالمضارع في ذلك كله مرفوع؛ لخلوه عن الناصب والجازم، وعلامةُ رفعه ثُبُوتُ النونِ، ومثالُ الجزم والنصب قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤] فـ(لم تفعلوا) جازم ومجزوم، و (لن تفعلوا) ناصب ومنصوب، وعلامة الجزم والنصب فيهما حذف النون.

فإن قلت: فما تصنع في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٧] فإنَّ «أنْ» ناصبة، والنون ثابتة معه؟

قلت: ليست الواوُ هنا وَاوَ الجماعةِ، وإنما هي لامُ الكلمة التي في قولك: «زيد يعفو» وليست النونُ هنا نُونَ الرفع، وإنما هي اسم مضمر عائد على المطلقات، مثلها في: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٨] والفعلُ مَبْنِيٌّ لاتصاله بنون النسوة، ووزن يَعْفُونَ على هذا يَفْعُلْنَ، كما أنك إذا قلت: «النسوةُ يَخْرُجْن» أو «يكتبن» كان ذلك وَزْنَهُ، وأما إذا قلت: «الرِّجالُ يَعْفُون» فالواو واو الجماعة، والنون علامة

الرفع، والأصل يَعْفُوُونَ، بواوين أولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة، فاستثقلت الضمة، على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة ـ وهي الواو الأولى ـ فحذفت الضمة فالتقى ساكنان، وهما الواوان، فحذفت الأولى، وإنما خُصَّتْ بالحذف دون الثانية لثلاثة أمور؛ أحدها: أن الأولى جزء [كلمة] والثانية كلمة، وحَذْفُ جزءٍ أَسْهَلُ من حذل كل، والثاني: أن الأولى آخِرُ الفعل، والحذف بالأواخر أوْلى، والثالث: أن الأولى لا تدلُّ على معنى والثانية دالة على معنى، وحذف ما لا يدلُّ أوْلى من حذف ما يدلُّ؛ ولهذه الأوْجُهِ حذفوا لام الكلمة في «غَازٍ» و «قَاضٍ» دون التنوين؛ لأنه جيءَ به لمعنى، وهو كلمة مستقلة، ولا يوصف بأنه آخر؛ إذ الآخر الياء، ويزيد وجهاً رابعاً، وهو أنه صحيح والياء معتلة، فلما حذفت الواو صار وزن يَعْفونَ يَفْعُونَ، بحذف اللام، ولهذا إذا أدْخَلْتَ عليه الناصبَ أو الجازمَ قلت: «الرِّجَالُ لم يَعْفُوا» و «لَنْ يَعْفُوا» فاعرف الفرق.

* * *

٧ ـ الفعل المضارع المعتل الآخر

ثم قلت: السَّابعُ الفِعْلُ الْمُعْتَلُّ الآخِرِ، كَيَغْزُو، وَيَخْشَى وَيَرْمِي؛ فَإِنَّهُ يُجْزَمُ بِحَذْفِهِ، ونحوُ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾ [يُوسُف: الآية ٩٠] مُؤَوَّلٌ.

وأقول: **هذا خاتمة الأبواب السبعة التي خرجت عن القياس**: وهو الفعل [المضارع] الذي آخرُهُ حرفُ علة، وهو الواو والألف والياء؛ فإنه يجزم بحذف الحرف الأخير نيابةً عن حذف الحركة، تقول: «لَمْ يَغْزُ» و «لَمْ يَخْشَ» و «لَمْ يَرْمِ» قال الله تعالى: ﴿فَلۡيَدۡعُ نَادِيَهُۥ ۝١٧﴾ [العَلَق: الآية ١٧] .

اللام لام الأمر، و (يَدْعُ) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حَذْف الواو، و (ناديه) مفعول ومضاف إليه، وظهرت الفتحة على المنقوص لخفتها، والتقدير: فليدع أهْلَ ناديه. أي: أهل مَجْلِسِهِ.

وقال الله تعالى: ﴿وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَۖ﴾ [التوبَة: الآية ١٨] ﴿وَلَمۡ يُؤۡتَ سَعَةٗ مِّنَ ٱلۡمَالِۚ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٧] ، فهذان مثالان لحذف الألف.

وقال الله تعالى: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُۥ﴾ [عَبَسَ: الآية ٢٣] .

(لما) حرف جزم لنفي المضارع وقَلْبه ماضياً، كما أن «لم» كذلك، والمعنى أن الإنسان لم يَقْضِ بعدُ ما أمره الله تعالى به حتى يخرج من جميع أوامره، وهذا مثال حذف الياء، والله أعلم.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يُوسُف: الآية ٩٠] بإثبات الياء في (يتقي) وإسكان الراء في (يصبر) على قراءة قُنْبل، فمؤوّل، هذا جواب سؤال تقديره أن الجازم وهو (مَنْ) دخل على (يَتَّقِي) ولم يحذف منه حَرْفُ العلة، وهو الياء؛ فالجواب عنه أن (مَنْ) موصولة لا أنها شرطية، وسكون الراء من (يَصْبِرْ): إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة تخفيفاً، أو لأنه وَصَلَ بنية الوقف، أو على العطف على المعنى؛ لأن «مَنْ» الموصولة بمنزلة الشرطية لعمومها وإبهامها.

* * *

الإعراب التقديري

ثم قلت: فَصْلٌ ـ تُقَدَّرُ الْحَرَكَات كلُّهَا في نَحْوِ: «غُلاَمِي» وَنَحْوِ: «الْفَتَى» وَيُسَمَّى مَقْصُوراً، والضمة والكسرةُ في نحو: «القَاضِي» ويُسَمَّى مَنْقُوصاً، والضَمَّةُ وَالفَتْحَةُ في نحو: «يَخْشَى» والضَمَّةُ في نحو: «يَدْعو» و «يَرْمِي».

أقسام الإعراب التقديري

وأقول: الذي تقدر فيه الحركات ثلاثة أنواع: ما تقدر فيه الحركات الثلاث، وما تقدر فيه حركتان، وما تقدر فيه واحدة.

القسم الأوّل: ما تقدّر فيه الحركات الثّلاث

فأما الذي تقدر فيه الثلاث فنوعان؛ أحدهما: ما أضيف إلى ياء المتكلم وليس مثنى، ولا جمع مذكر سالماً، ولا منقوصاً، ولا مقصوراً، وذلك نحو: «غُلاَمِي» و «غِلْمَانِي» و «مُسْلِمَاتِي» فهذه الأمثلة ونحوها تُعْرَبُ بحركات مقدرة على ما قبل الياء، والذي مَنَعَ من ظهورها أنهم التزموا أن يأتوا قبل الياء بحركة تجانِسُهَا، وهي الكسرة،

فاستحال حينئذٍ المجيءُ بحركات الإعراب قبل الياء؛ إذ المحلُّ الواحِدُ لا يقبل حركتين في الآنِ الواحد، فتقول: «جَاءَ غُلاَمِي» فتكون علامةُ رفعهِ ضمةً مقدرة على ما قبل الياء، و «رَأَيْتُ غُلاَمِي» فتكون علامةُ نصبه فتحةً مقدرة على ما قبل الياء، و «مَرَرْتُ بِغُلاَمِي» فتكون علامة جره كسرةً مقدرة على ما قبل الياء، لا هذه الكسرة الموجودة كما زعم ابن مالك؛ فإنها كسرة المناسبة، وهي مُسْتَحَقَّة قبل التركيب، وإنما دخل عامل الجر بعد استقرارها.

واحترزْتُ بقولي: «وليس مثنى ولا جمع مذكر سالماً» من نحو: «غُلاَمَايَ» [وَغُلاَمَيَّ] و «مُسْلِميَّ» فإن الياء تثبت فيهما جراً ونصباً مُدْغَمَة في ياء المتكلم؛ والألف تَثْبُتُ في المثنى رفعاً، وليس شيء من [الحرف] المدغم ولا من الألف قابلاً للتحريك.

وقولي: «ولا منقوصاً» لأن ياء المنقوص تدغَم في ياء المتكلم؛ فتكون كالمثنى والمجموع جرًّا ونصباً.

وقولي: «ولا مقصوراً» لأن المقصور تثبت ألفه قبل الياء، والألف لا تقبل الحركة؛ فهو كالمثنى رفعاً، قال الله تعالى: ﴿يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌۚ﴾ [يُوسُف: الآية ١٩] نُودِيَتِ البشرى مُضَافَةً إلى ياء المتكلم، وفي الألف فتحةٌ مقدرة لأنه منادى مضاف، وقرأ الكوفيون: (يا بُشْرى) بغير إضافة؛ فالمقدر في الألف إما ضمة كما في قولك: «يا فتى» لمعيَّنٍ، وإما فتحة على أنه نداء شائعٌ مثل: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِۚ﴾ [يس: الآية ٣٠] إلا أنه لم ينون؛ لكونِه لا ينصرف لأجل ألف التأنيث.

والنوع الثاني: المقصور، وهو: الاسمُ المعربُ الذي في آخره ألفٌ لازمةٌ كـ«الفَتَى» و «العَصَا»، تقول: «جاء الفَتَى» و «رأيتُ الفَتَى» و «مررتُ بالفَتَى»؛ فتكون الألف ساكنةً على كل حال، وتُقَدَّر فيها الحركات الثلاث لتعذّر تحرّكها.

ومن محاسن بعض الفضلاء، أنّه كتب من مدينة قوص إلى الشيخ العلامة بهاء الدِّين محمد بن النحاس الحلبي ـ رحمه الله! ـ يتشوَّقُ إليه، ويشكو له نُحُولَهُ؛ فقال: [الكامل]

١٩ ـ سَلِّمْ عَلَى الْمَوْلَى الْبَهَاءِ، وَصِفْ لَهُ ... شَوْقِي إِلَيْهِ، وَأَنَّنِي مَمْلُوكُهُ

---

١٩ ـ هذه الأبيات لمحمد بن رضوان.

أَبَداً يُحَرِّكُنِي إِلَيْهِ تَشَوُّقِي ... جِسْمِي بِهِ مَشْطُورُهُ مَنْهُوكُهُ
لَكِنْ نَحِلْتُ لِبُعْدِهِ؛ فَكَأَنَّنِي ... أَلِفٌ، وَلَيْسَ بِمُمْكِنٍ تَحْرِيكُهُ

* * *

القسم الثاني: ما تقدّر فيه الحركتان

وأما الذي تُقَدَّر فيه الحركتان فنوعان:

أحدهما: ما تُقَدَّرُ فيه الضمَّة والكسرة فقط، وتظهر فيه الفتحة، وهو المنقوص، وهو: الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة، نحو: «الْقَاضِي» و «الدَّاعِي» تقول: «جَاءَ الْقَاضِي» و «مَرَرْتُ بالْقَاضِي» بالسكون، و «رأيْتُ الْقَاضِيَ» بالتحريك، وإنَّما قدرت الضمَّة والكسرة للاستثقال، وإنما ظهرت الفتحة للخفة، قال الله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ⑰﴾ [العَلق: الآية ١٧] ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: الآية ٣١] ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ﴾ [مريَم: الآية ٥] كلاَّ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾. والتراقي: جمع تَرْقُوَةٍ ـ بفتح التاء ـ وهي العَظْمُ الذي بين ثُغْرَةِ النحر والعاتق.

والنّوع الثَّاني: ما تقدر فيه الضمة والفتحة، وهو الفعل المعتل بالألف، تقول: «هُوَ يَخْشَى» و «لَنْ يَخْشَى» فإذا جَاءَ الجزمُ ظهر بحذف الآخر؛ فقلت: «لم يَخْشَ» قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا﴾ [القَصص: الآية ٧٧].

القسم الثَّالث: ما تقدّر فيه حركة واحدة

وأما الذي تُقَدَّر فيه حركة واحدة فهو شيئان: الفعل المعتلُّ بالواو كـ«يَدْعُو» والفعل المعتل بالياء كـ«يَرْمِي» فهذَانِ تُقَدَّرُ فيهما الضمَّةُ فقط للاستثقال؛ تقول: «هو يَدْعُو»، و «هُوَ يَرْمِي» فتكون علامةُ رفعهما ضمةً مقدرةً، ويظهر فيهما شيئان، أحدهما: النصب بالفتحة، وذلك لخفتها نحو: «لَنْ يَدْعُوَ» و «لَنْ يرمِيَ» قال الله تعالى: ﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا﴾ [الكهف: الآية ١٤] ﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾ [هُود: الآية ٣١] ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾ [الفُرقان: الآية ٤٩] ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ ⑩﴾ [القِيامَة: الآية ٤٠] ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٠]. الثاني: الجزمُ بحذف الآخر، نحو: «لم يَدْعُ» و «لم يَرْمِ» قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسرَاء:

الآيــة ٣٦] ﴿وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الـقـصـص: الآيــة ٧٧] ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: الآية ٣٧] وانتصابُ (مَرحاً) على الحال، أي: ذا مَرَحٍ وقرىء (مَرِحاً) بكسر الراء.

* * *

البناء

ثم قلت: باب ـ الْبِنَاءُ ضِدُّ الإعراب، والمبنيُّ إما أنْ يَطَّرِدَ فيهِ السُّكون وَهُوَ المضَارعُ المُتَّصِلُ بِنُونِ الإنَاثِ، نحو: (يَتَرَبَّصْنَ) و (يُرْضِعْنَ) أو الماضي المُتَّصِلُ بِضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٍ كـ«ضَرَبْتُ» و «ضَرَبْنَا»، أو السُّكونُ أو نَائبهُ وَهُوَ الأمْرُ، نحو: «اضْرِبْ، وَاضْرِبَا، وَاضْرِبُوا، وَاضْرِبي، وَاغْزُ، وَاخْشَ، وَارْمِ».

وأقول: قد مضى أن الإعراب أثَرٌ ظاهرٌ أو مُقَدَّرٌ يجلبه العامل في آخر الكلمة؛ وذكرت هنا أن البناء ضِدُّ الإعرابِ؛ فكأنني قلت: ليس البناء أثراً يجلبه العامل في آخر الكلمة، وذلك كالكسرة في «هؤلاَءِ» فإن العامل لم يجلبها؛ بدليل وجودها مع جميع العوامل.

تعريف البناء

والبناء: لُزُومُ آخرِ الكلمة حالَةً واحدةً لفظاً أو تقديراً، وذلك كلزوم «هؤلاء» للكسرة، و «مُنْذُ» للضمة، و «أيْنَ» للفتحة.

ولما فَرَغْتُ من تفسيره شرعْتُ في تقسيمه تقسيماً غريباً لم أُسْبَقْ إليه، وذلك أنني جعلت المبنيَّ على تسعة أقسام، الأول: المبني على السكون، وقدمته لأنه الأصل، والثاني: المبني على السكون أو نائبِهِ المذكورِ في الباب السابق، وثَنَّيْتُ به لأنه شبيهٌ بالسكون في الخفة، والثالث: المبني على الفتح، وقدمته على المبني على الكسر لأنه أخَفُّ منه، والرابع: المبني على الفتح أو نائبِهِ المذكورِ في الباب السابق، والخامس: المبني على الكسر، وقدمته على المبني على الضمّ لأنه أخَفُّ منه، والسادس: المبني على الكسر أو نائبِهِ المذكورِ في الباب السابق، والسابع: المبني على الضم، والثامن: المبني على الضم أو نائبه، والتاسع: ما ليس له قاعدة مستقرة، بل منه ما يُبْنَى على

السكون، وما يُبْنَى على الفتح، وما يُبْنَى على الكسر، وما يُبْنَى على الضم، وسأشرحها مفصلة إن شاء الله تعالى شرحاً يزيل عنها خفاءها.

* * *

المبني على السكون

الباب الأول: ما لزم البناء على السكون، وهو نوعان:

أحدهما: المضارعُ المتصلُ بنون الإناث، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٨] ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٣]؛ فيتربصن ويرضعن: فعلان مضارعان في موضع رفع؛ لخلوهما من الناصب والجازم، ولكنهما لما اتَّصَلاَ بنون النسوة بُنِيَا على السكون، وهذان الفعلان خبريَّانِ لفظاً طلبيَّانِ معنًى، ومثلُهما «يَرْحَمُكَ الله!» وفائدةُ العدولِ بهما عن صيغة الأمر التوكيدُ والإشعارُ بأنهما جَدِيرَانِ بأن يُتَلَقَّيَا بالمسارعة؛ فكأنَّهن ٱمْتُثِلْنَ؛ فهما مُخْبَر عنهما بموجودين.

الثاني: الماضي المتصلُ بضميرِ رفعٍ متحركٍ نحو: «ضَرَبْتُ» و «ضَرَبْتَ» و «ضَرَبْتِ» و «ضَرَبْنَا زيداً» والأصل فيه ضَرَبَ بالفتح؛ فاتصل الفعل بالضمير المرفوع المتحرك ـ وهو التاء في المُثُلِ الثلاثة الأولى؛ لأنها فاعل، و «نا» في المثال الرابع ـ وهما متحركان، وأعني بذلك أن التاء متحركة والحرف المتصل بالفعل من «نا» ـ وهو النون ـ متحرك؛ فلذلك بنيت الأمثلة على السكون.

واحترزت بتقييد الضمير بالرفع من ضمير النصب؛ فإنه يتصل بالفعل ولا يغيره عن بنائه على الفتح الذي هو الأصل فيه، نحو: «ضَرَبَكَ زَيْدٌ» و «ضَرَبَنَا زَيْدٌ»، وتقييده بالمتحرك من الضمير المرفوع الساكن، ونحو: «ضَرَبَا»، و «ضَرَبُوا» فإنه لا يقتضي سكونَ الفعل أيضاً، بل يبقى آخرُ الفعل فيه قبل الألف مفتوحاً ويضم قبل الواو كما مثلنا، وأما نحو: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٦] ونحو: ﴿دَعَوْا۟ هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفُرقان: الآية ١٣] فالأصل اشْتَرَيُوا بياء مضمومة قبل الضمير الساكن، ودَعَوُوا بواوين أولاهما مضمومة قبل [الضمير] الساكن، ثم تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبنا ألفين، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ومعنى «دَعَوْا هنالك ثُبُوراً»

قالوا: يا ثُبُورَاه، أي: يا هَلاَكَاهُ.

* * *

المبني على السّكون أو نائبه

الباب الثاني: ما لزم البناء على السكون أو نائبه، وهو نوع واحد، وهو فعل الأمر، وذلك لأنه يُبْنَى على ما يُجْزم به مضارعُه؛ فيبنى على السكون في نحو: «اضْرِبْ» وعلى حذف النون في نحو: «اضْرِبَا» و «اضْرِبُوا» و «اضْرِبِي» وعلى حذف حرف العلة في نحو: «اغْزُ» و «اَخْشَ» و «اَرْمِ».

ومن غريب ما يُحْكَى أن بعض مَنْ يتعاطى إقراء النحو ببلدنا هذه سمع قول بعض المعربين في قوله عز وجل: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ [طه: الآية ٤٤] إن (قُولاَ) مبني على حذف النون، فأنكر ذلك عليه، وهو قولٌ مشهورٌ بين الطلبة فخفاؤه على من يَتَصَدَّى للإقراء غريب.

والفاء في الآية الكريمة عاطفة لقُولاَ على (اذهبا) من قوله تعالى: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾﴾ [طه: الآية ٤٣] وكل منهما فعل أمرٍ وفاعل، وهما مبنيان على حذف النون، و (له) جارٌّ ومجرور متعلق بقُولا، [وسَمَّى ابنُ مالكٍ هذه اللاَّمَ لامَ التبليغ، ومثله: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: الآية ٥٣] ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ﴾ [النُور: الآية ٣٠] ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾] و (قَوْلاً) مفعول مطلق، و (لَيِّناً) صِفَةٌ له، أي قَوْلاً مُتَلَطِّفاً فيه ولا تُغْلِظَا عليه، والقولُ اللين قد جاء مُفَسَّراً في قوله تعالى: .

ثم قلت: أو الفَتْح، وَهُوَ سَبْعَةٌ: الماضي المجرَّدُ كضَرَبَ وضَرَبَكَ وضَرَبَا، وَالمُضَارِعُ الَّذِي باشَرَتْهُ نُونُ التوكيدِ، نحوُ: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهُمَزة: الآية ٤] و ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يُوسُف: الآية ٣٢] بخلاف نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨٦] ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القَصَص: الآية ٨٧] وَمَا رُكِّب من الأعْدَادِ وَالظُّروفِ وَالأحوالِ وَالأعْلاَمِ، نَحْوُ: «أَحَدَ عَشَرَ» ونحو: هو يأتينا صَبَاحَ مَسَاءَ، وَ بَعْضُ القوم يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَ ونحو: هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ أي: مُلاَصِقاً، ونحو: «بَعْلَبَكَّ» في لُغَيَّة،

وَالزَّمَنُ المُبْهَمُ المُضَافُ لِجُمْلَةٍ. وَإِعْرَابُهُ مَرْجُوحٌ قَبْلَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ نَحْوُ عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا عَلَى، حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمٍ وَرَاجِحٌ قَبْلَ غَيْرِهِ، نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المَائدة: الآية ١١٩] و عَلَى حِينَ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِي والمُبْهَمُ المُضَاف لِمَبْنِيٍّ نحو: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هُود: الآية ٦٦] ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: الآية ١١] ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٩٤] ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريَات: الآية ٢٣] وَيَجُوزُ إعرابه.

المبني على الفتح

وأقول: **الباب الثالث من المبنيات**: ما لَزِمَ البناء على الفتح، وهو سبعة أنواع.

النّوع الأول: الماضي المجردُ: مما تقدم ذكره، وهو الضمير المرفوع المتحرك، نحو: «ضَرَبَ» و «دَحْرَجَ» و «اسْتَخْرَجَ» و«ضَرَبَا» و «ضَرَبَكَ» و «ضَرَبَهُ» وأما نحو: «رَمَى» و «عَفَا» فأصله رَمَيَ وعَفَوَ، فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قُلِبَتَا ألفين؛ فسكونُ آخرهما عارضٌ، والفتحة مقدرةٌ في الألف، ولهذا إذا قدر سكون الآخر رجعت الياء والواو فقيل: رَمَيْتُ، وعَفَوْتُ، كما سيأتي.

والنوع الثاني: المضارعُ الذي باشَرَتْهُ نون التوكيدِ: كقوله تعالى: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلْحُطَمَةِ﴾ [الهُمَزة: الآية ٤] واحترزْتُ باشتراط المباشرةِ من نحو قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨٦] فإن الفعل في ذلك معرب وإن أكد بالنون؛ لأنه قد فُصِلَ بينهما بالواو التي هي ضميرُ الفاعِلِ، وهي ملفوظ بها في قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨٦] ومقدرة في قوله تعالى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨٦] إذ الأصل لتسمعُونَنَّ، فحذفت نون الرفع استثقالاً لاجتماع الأمثال، فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة؛ فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

والنوعُ الثَّالثُ: ما رُكِّبَ تركيبَ المَزْجِ من الأعداد: وهو الأحَدَ عَشَرَ، والإحْدَى عَشْرَةَ، إلى التِّسْعَةَ عَشَرَ والتِّسْعَ عَشْرةَ، تقول: جاءني أحدَ عَشَر، ورأيتُ أحدَ عَشَر، ومَرَرْتُ بأحدَ عَشَر، ببناء الجزءين على الفتح، وكذلك القول في الباقي، إلا «اثْنَيْ عَشَر»

و «اثْنَتَيْ عَشَرةَ» فإن الجزء الأول منهما معرب إعراب المثنى: بالألف رفعاً، وبالياء جَرًّا ونصباً.

والنّوع الرابع: ما رُكِّب تركيب المَزْجِ من الظروف: زمانيةً كانت أو مكانية، مثالُ ما ركب من ظروف الزمان قولُكَ: فُلاَنٌ يَأتِينا صَبَاحَ مَسَاءَ، والأصْلُ صباحاً ومساءً، أي في كل صباح ومساء؛ فحُذِفَ العاطف، وركب الظَّرْفانِ قصداً للتخفيف تركيب خَمْسَةَ عَشَر، قال الشاعر: [الوافر]

٢٠ ـ وَمَنْ لاَ يَصْرِفِ الْواشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءَ يَبْغُوهُ خُبَالاَ

ولو أضَفْت فقلت: «صَبَاحَ مَسَاءٍ» لجاز، أي: صباحاً ذا مساءٍ؛ فلذلك أضفته إليه لما بينهما من المناسبة، وإن كان الصباح والمساء لا يجتمعان، ونظيرُهُ في الإضافة قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ [النَّازعَات: الآية ٤٦] فأضيف الضحى إلى ضمير العشية، وقيل: الأصْلُ أو ضُحى يومِهَا، ثم حُذِف المضافُ، ولا حاجة إلى هذا، وتقول: «فلانٌ يأتينا يَوْمَ يَوْمَ» أي يوماً يوماً، أي: كلَّ يوم، قال الشاعر: [الخفيف]

٢١ ـ آتِ الرِّزْقُ يَوْمَ يَوْمَ؛ فأجْمِلْ طَلَباً، وَأبْغِ لِلْقِيَامَةِ زَادَا

ومثالُ مَا رُكِّب مِن ظروف المكان قولُكَ: سُهِّلَتِ الهمزةُ بَيْنَ بَيْنَ، وأصله بينها وبين حرف حركتها، فحذف ما أضِيف إليه بين الأولى وبين الثانية، وحذف العاطف، وركب الظرفان، وقال الشاعر:

٢٢ ـ نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بيْنَا

والأصلُ: بَيْنَ هؤلاء وبَيْنَ هؤلاء، فأزيلت الإضافة، ورُكِّب الاسمان تركيب خَمسةَ عَشَر، وهذان الظرفان اللذانِ صارا ظرفاً واحداً في موضِع نصب على الحال؛ إذ المراد: وبعض القوم يسقط وَسَطاً، والحقيقة: ما يجب على الإنسان أن يحميه من الأهل والعشيرة، يقال: رجُلٌ حَامِي الحقيقة، أي: أنه شَهْمٌ لا يُضَامُ.

---

٢٠ ـ لم ينسب إلى معين.

٢١ ـ لم ينسب إلى معين.

٢٢ ـ هذا البيت لعبيد بن الأربهي.

والنَّوعُ الخامسُ: ما رُكِّبَ تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ من الأحوال: يقولون: فلانٌ جاري بَيْتَ بَيْتَ، وأصله بيتاً لبيت، أي: مُلاَصِقاً، فحذف الجار وهو اللام، وركب الإسمان، وعامل الحال ما في قوله: «جاري» من معنى الفعل، فإنه في معنى مُجَاوِرِي، وجَوَّزوا أن يكون الجارُّ المقدَّرُ «إلى» وأن لا يقدر جارٌّ أصلاً، بل فاء العطف، وقالت العرب أيضاً: «تَسَاقَطُوا أَخْوَلَ أَخْوَلَ» أي: مُتَفَرِّقِينَ، وهو بالخاء المعجمة، قال الشاعر يصف ثَوْراً يطعن الكلاب بقَرْنِهِ: [الطويل]

٢٣ ـ يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتِهَا سِقَاطَ شَرَارِ الْقَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلاً

وفي الحديث: «كان يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ» أي: يَتَعَهَّدُنَا بها شيئاً فشيئاً مخافة السآمة علينا، قال أبو علي: «هو من قولهم: تَسَاقَطُوا أَخْوَلَ أَخْوَلَ، أي: شيئاً بعد شيء» وكان الأصمعي يرويه «يَتَخَوَّنُنَا» بالنون ـ ويقول: معناه يَتَعَهَّدُنَا.

فإن قلت: ما الفرقُ بين هذا النوع والبيت الذي أَنْشَدْتَهُ في النوع الذي قبله، فإنك زعمت ثَمَّ أن «بَيْنَ بَيْنَ» فيه حال؟

قلت: معنى قولي هناك إنه متعلق باستقرار محذوف، وذلك المحذوف هو الحال، لا أنه نفسَهُ حالٌ، بخلاف هذا النوع؛ فإن المركب نفسَهُ حالٌ؛ لأنه ليس بظرف، [بخلاف «بين بين» فإنه ظرف].

وإذا أَخْرَجْتَ شيئاً من هذه الظروف والأحوال عن الظرفية والحالية تعَيَّنَتِ الإضافَةُ وامتنع التركيبُ، تقول: هذِهِ هَمْزَةُ بَيْنِ بَيْنٍ، مخفوض الأوَّل غير مُنَوَّن والثاني منوناً، ومثله: فُلاَنٌ يأتينا كل صَبَاحِ مَسَاءٍ، قال: [الوافر]

٢٤ ـ وَلَوْلاَ يَوْمُ يَوْمٍ مَا أَرَدْنَا جَزَاءَكَ، والقُرُوضُ لَهَا جَزَاءُ

وهذا يفهم من كلامي في المقدمة؛ فإني قلت: «وما رُكِّبَ من الظروف والأحوال» فعلم أن البناء المذكور مُقَيَّدٌ بوجود الظرفية والحالية، وأنها متى فُقِدَتْ وَجَبَ الرجوعُ إلى

---

٢٣ ـ هذا البيت لضابي البرجمي.

٢٤ ـ هذا البيت للفرزدق.

الإعراب، وإنما قدمت الظروف على الأحوال لأن ذلك في الظروف أكثر وقوعاً؛ فكان أولى بالتقديم.

فإن قلت: قد وقع التركيب المذكور فيما ليس بظرف ولا حال، كقولهم: وقعوا في حَيْصَ بيْصَ، أي: في شِدَّة يَعْسرُ التخلُّصُ منها.

قلت: هو شاذ؛ فلذلك لم أتعرض لذكره في هذا المختصر.

ولم يقع في التنزيل تركيبُ الأحوالِ ولا تركيبُ الظروف، وإنما وقع فيه تركيبُ الأعدادِ، نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يُوسُف: الآية ٤] ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٦٠] ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾﴾ [المدَّثِّر: الآية ٣٠] أي: على سَقَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ مَلَكاً يحفظون أمرها، وقيل: صنفاً، وقيل: صفًّا من الملائكة، وقرىء (تِسْعَةُ أعْشُرٍ) جمع عَشِيرٍ، مثل أيمُنٍ في جمع يَمينٍ، وعلى هذا فَتِسْعَةُ مرفوع، وَأعشُرٍ مخفوض بالإضافة مُنَوَّنٌ.

ومجيء هذا التركيب في الأحوال قليل بالنسبة إلى مجيئه في الظروف.

* * *

والنّوع السادس: الزَّمَنُ المبهمُ المضافُ لجملةٍ: وأعني بالمبهم ما لم يدل على وقت بعينه، وذلك نحو الحين والوقت والساعة والزمان؛ فهذا النوع من أسماء الزمان تجوز إضَافَتُهُ إلى الجملة، ويجوز لك فيه حينئذٍ الإعرابُ والبناءُ على الفتح، ثم تارةً يكون البناء أرْجَح من الإعراب، وتارة العكس؛ فالأول إذا كان المضاف إليه جملةً فعليةً فعلُهَا مبنيٌّ كقوله: [الطّويل]

٢٥ ـ عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ

يروى «على حينٍ» بالخفض على الإعراب، و «على حينَ» بالفتح على البناء، وهو الأرجح؛ لكونه مضافاً إلى مبني، وهو عَاتَبْت، والثاني إذا كان المضاف إليه جملةً فعليةً فعلُهَا معربٌ، أو جملةً اسميةً؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾

٢٥ ـ هذا البيت للذبياني.

[المَائدة: الآية ١١٩] فيوم: مضاف إلى ينفع، وهو فعل مضارع، والفعلُ المضارعُ معربٌ كما تقدم، فكان الأرْجَحُ في المضاف الإعرابَ؛ فلذلك قرأ السبعة كلهم إلا نافعاً برفع اليوم على الإعراب؛ لأنه خبر المبتدأ، وقرأ نافع وَحْدَهُ بفتح اليوم على البناء، والبصريون يمنعون في ذلك البناء، ويُقَدِّرُونَ الفتحة إعراباً مثلها في «صُمْتُ يَوْمَ الخميس» والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم، وإلا لزم كونُ الشيء ظَرْفاً لنفسه، والثاني كقول الشاعر: [الوافر]

٢٦ ـ تَـذَكَّـرَ مَـا تَـذَكَّـرَ مِـنْ سُـلَـيْـمَـى عَـلَـى حِـيـنَ الـتَّـوَاصُـلُ غَـيْـرُ دَانِ

روي بفتح الحين على البناء، والكسرُ أرجَحُ على الإعراب، ولا يجيز البصريون غَيْرَهُ.

النّوع السابع: المُبْهَمُ المضافُ لمبني: سواء كان زماناً أو غيره، ومرادي بالمبهم: ما لا يَتَّضِحُ معناه إلا بما يُضَاف إليه، كـ«مثل» و «دُونَ» و «بين» ونحوهن، ممّا هو شديدُ الإبهام؛ فهذا النوع إذا أُضيف إلى مبني جاز أن يكتسب من بنائه، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هُود: الآية ٦٦] يقرأ على وجهين: بفتح اليوم على البناء؛ لكونه مبهماً مضافاً إلى مبني وهو إذْ، وبجره على الإعراب، وقال الله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجنّ: الآية ١١] «منا» جار ومجرور خبر مقدم، و «دون» مبتدأ مؤخر، وبني على الفتح لإبهامه وإضافتِهِ إلى مبني وهو اسم الإشارة، ولو جاءت القراءة برفع «دون» لكان ذلك جائزاً، كما قال الآخر: [الطويل]

٢٧ ـ أَلَـمْ تَـرَيَـا أَنِّـي حَـمَـيْـتُ حَـقِـيـقَـتِـي وَبَـاشَـرْتُ حَـدَّ الـمَـوْتِ وَالـمَـوْتُ دُونُـهَـا

الرواية «دونُهَا» بالرّفع.

وقال الله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعَام: الآية ٩٤] يقرأ على وجهين: برفع «بين» على الإعراب؛ لأنه فاعل، وبفتحهِ على البناء، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ

---

٢٦ ـ لم ينسب.

٢٧ ـ لم ينسب.

﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: الآية ٢٣] يقرأ على وجهين: برفع «مثل» على الإعراب؛ لأنه صفة لحق، وهو مرفوع، وبالفتح على البناء.

* * *

المبني على الفتح أو نائبه

ثم قلت: أو الفتح أو نائبهِ، وَهُوَ: اسمُ لا النَّافيةِ للجِنْسِ، إذا كان مُفْرَداً، نحو: «لاَ رَجُلَ» و «لا رِجَالَ» و «لاَ رَجُلَيْنِ» و «لاَ قَائِمِينَ» و «لاَ قَائِمَاتِ» وفَتْحُ نحو: «قَائِمَاتِ» أرْجَحُ مِنْ كَسْرِهِ.

وَلَكَ فِي الاسْمِ الثَّاني مِنْ نَحْوِ: «لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ» و «لاَ مَاءَ بَارِدٌ» النَّصْبُ، والرَّفْعُ، والْفَتْحُ، وَكَذَا الثَّاني مِنْ نَحْوِ: «لاَ حَوْل وَلاَ قوَّة» إن فَتَحْتَ الأوَّل، فإنْ رَفَعْتَهُ آمْتَنَعَ النَّصْبُ في الثَّاني، فإنْ فُصِلَ النَّعْتُ أوْ كَانَ هُوَ أوِ المَنْعُوتُ غَيْرَ مُفْرَدٍ آمْتَنَعَ الْفَتْح.

اسم «لا» النّافية للجنس

وأقول: **الباب الرابع من المبنيات**: ما لزم الفتحَ أو نائبَهُ ـ وهو اثنان الياء، والكسرة ـ وذلك اسمُ لا.

وخُلاَصَةُ القول في ذلك أن «لا» إذا كانت للنفي، وكان المرادُ بذلك النَّفْيِ استغراقَ الجنسِ بأسْرِهِ بحيث لا يخرج عنه واحِدٌ من أفراده، وكان الاسمُ مفرداً ـ ونعني بالمفرد هنا وفي باب النداء: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، ولو كان مثنى أو مجموعاً ـ فإنه حينئذٍ يستحق البناء على الفتح في مسألتين، والبناء على الياء في مسألتين، والبناء على الكسر أو الفتح في مسألة واحدةٍ.

ما يستحق البناء على الفتح

أما ما يستحق فيه البناء على الفتح فضابطُه: أن يكون الاسمُ غيرَ مُثَنًى ولا مجموع، نحو رَجُلٍ وَفَرَسٍ، أو مجموعاً جمعَ تكسير، نحو رِجَالٍ وأفْرَاسٍ، تقول: «لاَ رَجُلَ في الدَّارِ» و «لاَ فَرَسَ عِنْدَنَا» و «لاَ رِجَالَ في الدَّارِ» و «لاَ أفْرَاسَ عِنْدَنَا».

ما يستحق البناء على الياء

وأما ما يستحق فيه البناء على الياء فضابِطُه: أن يكون الاسم مُثَنًّى أو جمعَ مذكر سالماً، نحو: «لا رَجُلَيْنِ» و «لاَ قَائِمينَ» قال الشاعر: [الطويل]

٢٨ ـ تَعَزّ فَلاَ إِلْفَيْنِ بالْعَيْشِ مُتِّعَا وَلـكِـنْ لِـوُرَّادِ الـمَـنُـونِ تَـتَـابُـعُ

وقال الآخر: [الخفيف]

٢٩ ـ يُـحْـشَـرُ الـنَّـاسُ لاَ بَـنِـيـنَ وَلاَ آ بَـاءَ إِلاَّ وَقَـدْ عَـنَـتـهُـمْ شُـؤُونَ

ما يستحق البناء على الكسر

وأما ما يستحق فيه البناء على الكسر أو الفتح فضابطُه أن يكون جمعاً بالألف والتاء المزيدتين، نحو: «مُسْلِمَات» تقول: «لاَ مُسْلِمَاتِ في الدَّارِ» قال الشاعر: [البسيط]

٣٠ ـ إِنَّ الـشَّـبَـابَ الَّـذِي مَـجْـدٌ عَـوَاقِـبُـهُ فِـيـهِ نَـلَـذُّ، وَلاَ لَـذَّاتَ لِـلـشَّـيْـبِ

يروى بكسر «لَذّات» وفَتْحِهِ.

أوجه نعت اسم «لا»

ولما ذكرت اسم «لا» أوردتُ مسألتين يتعلقان بباب «لا».

المسألة الأولى: أن اسمها إذا كان مفرداً، ونُعِتَ بمفرد، وكان النعتُ والمنعوتُ متصلَيْنِ، نحو: «لاَ رَجُلَ ظَرِيفاً في الدَّارِ»؛ جاز لك في النعت ثلاثة أوجه، أحدها: النصبُ على محلِّ اسم «لا»؛ فإنه في موضع نصب بلا، ولكنه بني فلم يظهر فيه إعراب؛ فتقول: «لاَ رَجُلَ ظَرِيفاً في الدَّارِ» والثاني: الرفع على مراعاة محل «لا» مع اسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء؛ فتقول: «لاَ رَجُلَ ظريفٌ في الدَّارِ» برفع ظريف، وإنما كانت «لا» مع «رجل» في موضع رفع بالابتداء؛ لأن «لا» قد صارت بالتركيب مع «رجل»

---

٢٨ ـ لم ينسب.

٢٩ ـ لم ينسب.

٣٠ ـ هذا البيت لعلامة بن جندل النهدي.

كالشيء الواحد، وقد علمت أن الاسم المُصَدَّرَ به المخبَرَ عنه حَقه أن يرتفع بالابتداء، والثالث: الفتح؛ فتقول: «لاَ رَجُلَ ظَرِيفَ في الدَّارِ» وهو أبْعَدُها عن القياس فلهذا أخرته في الذكر، ووجهُ بُعْدِهِ هو أن فَتْحَهُ على التركيب، وهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها شيئاً واحداً، ووَجْهُ جوازه أنهم قدَّرُوا تركيبَ الموصوفِ وصفتِهِ أوَّلاً ثم أدخلوا عليهما «لا» بعد أن صارا كالاسم الواحد، ونظيره قولك: «لاَ خَمْسَةَ عَشَرَ عِنْدَنَا».

العطف على اسم «لا» مع التكرار

المسألة الثانية: أن «لا» واسمها إذا تَكَرَّرا نحو: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ بِاللَّهِ» جاز لك في جملة التركيب خمسةُ أوْجُهٍ، وذلك لأنه يجوز في الاسم الأول وجهان: الفتحُ، والرفعُ؛ فإن فتحته جاز لك في الثاني ثلاثة أوجه: الفتح، والرفع، والنصب، مثالُ الفتحِ قولُه تعالى: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ [الطُّور: الآية ٢٣]، ومثالُ الرفع قولُ الشاعر: [الكامل]

٣١ ـ هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ   لاَ أُمَّ لِي ـ إنْ كَانَ ذَاكَ ـ وَلاَ أَبُ

ومثالُ النصب قولُ الآخر: [السّريع]

٣٢ ـ لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً   اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وإن رَفَعْتَ الاسْمَ الأولَ جاز لك في الاسم الثاني وَجْهَانِ: الفتحُ، والرفعُ؛ فالأول كقوله في هذا البيت: [الوافر]

٣٣ ـ فَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيمَ فِيهَا   وَمَا فَاهُوا بِهِ أبَداً مُقِيمُ

والثاني: كقوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٤] في قراءة مَنْ رفعهما. ولا يجوز لك إذا رفعت الأول أن تنصب الثاني.

* * *

---

٣١ ـ هذا البيت لهمام بن مرة.

٣٢ ـ هذا البيت لأنس بن عباس.

٣٣ ـ هذا البيت لأمية بن أبي الصلت.

المبني على الكسر

ثم قلت: أو الكَسْر، وهو خمسةٌ: العَلَم المختُومُ بِوَيْهِ كَسِيبَوَيْهِ، وَالْجرْمِيُّ يُجِيزُ مَنْعَ صَرْفِهِ، وَفَعَالِ للأمْرِ كَنَزَالِ وَدَرَاك، وَبَنُو أَسَدٍ تَفْتَحُهُ، وَفَعَالِ سَبًّا للمؤنث كَفَسَاقِ وَخَبَاثِ، ويختصُّ هذا بالنداء، وَيَنْقَاسُ هُوَ وَنَحْوُ نَزَالِ مِنْ كلِّ فِعْلٍ ثُلاثيٍّ تامٍّ، وفَعَالِ عَلَماً لِمُؤَنَّثٍ كَحَذَامِ في لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَكَذَلِكَ «أَمْسِ» عِنْدَهُمْ إذَا أُرِيدَ بِهِ مُعَيَّنٌ، وأكثَرُ بَنِي تميمٍ يُوَافِقُهُمْ في نَحْوِ سَفَارِ وَوَبَارِ مُطْلَقاً، وفي أمْسِ في الْجَر وَالنَّصْبِ، وَيَمْنَعُ الصَّرْفَ في الباقي.

وأقول: **الباب الخامس من المبنيات**: ما لزم البناء على الكسر، وهو خمسة أنواع:

النوع الأول: العَلَمُ المختوم بِوَيْهِ: كَسِيبَوَيْهِ وَعَمْرَوَيْهِ ونِفْطَوَيْهِ وَرَاهَوَيْهِ ونَحْو ذلك؛ فليس فيهن إلا الكسر، وهو قول سيبويه والجمهور، وزعم أبو عمر الجرمي أنه يجوز فيهن ذلك والإعرابُ إعرابَ ما لا ينصرف.

النوع الثاني: ما كان اسماً للفعل: وهو على وزن فَعَالِ، وذلك مثل نَزَالِ بمعنى انزل، وَدَرَاكِ بمعنى أدْرِك، وَتَرَاكِ بمعنى اتْرُك، وَحَذَارِ بمعنى احْذَرْ، قال الشاعر: [الرّجز]

٣٤ ـ حَذَارِ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارِ

وقال الآخر: [الرّجز]

٣٥ ـ تَرَاكِهَا مِنْ إبِلٍ تَرَاكِهَا

وما أحْسَنَ قولَ بعضهم: [الوافر]

٣٦ ـ هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمِلْءِ فِيهَا: حَذَارِ حَذَارِ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي

---

٣٤ ـ هذا البيت لأبي النجم الفضل بن قدامة.

٣٥ ـ هذا البيت لسيبويه.

٣٦ ـ هذا البيت لأبي الفرج الساوي.

فَــلاَ يَــغْــرُرْكُــمُ مِــنِّــي ٱبْــتِــسَــامٌ   فَــقَــوْلِــي مُــضْــحِــكٌ والْــفِــعْــلُ مُــبْــكِــي

وبنو أسد يفتحون فَعَالِ في الأمر لمناسبة الألفِ والفتحةِ التي قبلها.

* * *

النوع الثالث: ما كان على فَعَالِ، وهو سَبٌّ للمؤنث: ولا يُسْتعمل هذا النوعُ إلا في النداء، تقول: «يَا خَبَاثِ» بمعنى يا خبيثَةُ، و «يَا دَفَارِ» بالدال المهملة، بمعنى يا مُنْتِنَةُ، و «يَا لَكَاعِ» بمعنى يا لئيمة، ومن كلام عمر رضي الله عنه لبعض الجواري: «أتَتَشَبَّهِينَ بالحرائر يا لَكَاعِ» ولا يُقَالُ: جاءتني لكاع، ولا رأيت لكاع، ولا مررت بلكاع، فأما قولُه: [الوافر]

٣٧ ـ أُطَــوِّفُ مَــا أُطَــوِّفُ، ثُــمَّ آوِي   إِلَــى بَــيْــتٍ قَــعِــيــدَتُــهُ لَــكَــاعِ

فاستعملها في غير النداء؛ فضرورة شاذة، ويحتمل أن التقدير: قَعِيدَتُهُ يُقَالُ لها: يا لَكَاعِ؛ فيكون جارياً على القياس.

* * *

شروط صوغ «فَعَال»

ويجوز قياساً مطرداً صَوْغُ فَعَالِ هذا وَفَعَالِ السَّابِقِ ـ وهو الدال على الأمر ـ مما اجتمع فيه ثلاثة شروط، وهي: أن يكون فعلاً ثلاثياً، تامًّا؛ فيبني من نزل نَزَالِ، ومن ذهب ذَهَابِ، ومن كَتَبَ كَتَابِ، بمعنى انْزِلْ واذْهَبْ واكْتُبْ، ويقال من فَسَقَ وفَجَرَ وزَنَا وسَرَقَ: يا فَسَاقِ، ويا فَجَارِ، ويا زَنَاءِ، ويا سَرَاقِ، بمعنى يا فاسقة، يا فاجرة، يا زانية، يا سارقة.

ولا يجوز بناء شيء منها من نحو اللصوصِيَّة؛ لأنها لا فِعْلَ لها، ولا من نحو: دَحْرَجَ واسْتَخْرَجَ وانْطَلَقَ؛ لأنها زائدة على الثلاثة، ولا من نحو: كَانَ وظَلَّ وبَاتَ وصَارَ؛ لأنها ناقصة لا تامَّة.

---

٣٧ ـ نسب إلى الحطيئة واسمه جرول.

ولم يَقَعْ في التنزيل فَعَالِ أمراً إلا في قراءة الحسن: ﴿لَا مِسَاسَ﴾ [طه: الآية ٩٧] بفتح الميم وكسر السين، وهو في دخول «لا» على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعاثر إذا دَعوْا عليه بأن لا ينتعش - أي لا يرتفع - «لا لَعاً» وفي معاني القرآن العظيم للفراء: ومن العرب من يقول: لا مَسَاسِ، يذهب به إلى مذهب دَرَاكِ ونَزَالِ، وفي كتاب ليس لابن خالويه لا مَسَاسِ مثل دَرَاكِ ونَزَالِ، وهذا من غرائب اللغة، وحمله الزمخشري والجوهري على أنه من باب قَطَام، وأنه معدول عن المصدر، وهو المَسُّ.

* * *

النوع الرابع: ما كان على فَعَال، وهو علم على مؤنث: نحو: حَذَامِ وقَطَامِ وَرَقَاشِ وَسَجاحِ - بالسين المهملة والجيم وآخرها حاء مهملة - اسم للكَذّابة التي ادَّعَتِ النبوة، وكَسَابِ: اسم لكلبة، وسَكَابِ: اسم لفرس.

وهذه الأسماء ونحوها للعرب فيها ثلاث لغات:

إحداها: لأهل الحجاز، وهي البناء على الكسر مطلقاً، وعلى ذلك قول الشاعر: [الوافر]

٣٨ - إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

والثانية: لبعض بني تميم، وهي إعْرَابُهُ إعْرَابَ ما لا ينصرف مطلقاً.

والثالثة: لجمهورهم، وهي التفصيلُ بين أن يكون مختوماً بالراء فيبنى على الكسر، أو غَيْرَ مختومٍ بها فَيُمْنَعُ الصرفَ، ومثالُ المختوم بالراء «سَفَارِ» بالسين المهملة والفاء اسم لماء، و «حَضَارِ» بالحاء المهملة والضاد المعجمة اسم لكوكب، و «وَبَارِ» بالباء الموحدة اسم لقبيلة، و «ظَفَارِ» بالظاء المعجمة والفاء اسم لبلدة، قال الشاعر أنشده سيبويه: [الطّويل]

٣٩ - مَتَى تَرِدَنْ يَوْماً سَفَارِ تَجِدْ بِهَا أُدَيْهِمَ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَا

---

٣٨ - هذا البيت لديم بن طارق.

٣٩ - هذا البيت للفرزدق.

وقال الأعشى فجمع بين اللغتين التميميتين: [مخلع البسيط]

٤٠ ـ أَلَمْ تَرَوْا إِرَماً وعاداً أَوْدى بِهَا اللَّيْلُ والنَّهَارُ
وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارِ فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ

«وبار» الثاني ليس باسم كوبار الذي في حَشْو البيت، بل الواو عاطفة، وما بعدها فعل ماض وفاعل، والجملة معطوفة على قوله: «هلكت»، وقال أولاً: «هلكت» بالتأنيث على معنى القبيلة، وثانياً: «باروا» بالتذكير على معنى الحيِّ، وعلى هذا القول فتكتب «وباروا» بالواو والألف كما تكتب «ساروا».

* * *

النوع الخامسُ: «أَمْسِ» إذا أَرَدْتَ به مُعَيَّناً، وهو اليومُ الذي قَبْلَ يومك. وللعرب فيه حينئذٍ ثلاثُ لُغاتٍ.

إحداها: البناء على الكسر مطلقاً، وهي لُغة أهل الحجاز؛ فيقولون: «ذَهَبَ أَمْسِ بِمَا فِيهِ» و «اعْتَكَفْتُ أَمْسِ» و «عَجِبْتُ مِنْ أَمْسِ» بالكسر فيهن؛ قال الشاعر: [الكامل]

٤١ ـ مَنَعَ الْبَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لاَ تُمْسِي

ثم قال:

الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ

الثانية: إعرابُهُ إعرابَ ما لا ينصرف مطلقاً، وهي لغةُ بعضِ بني تميمٍ، وعليها قولُه: [الرَّجز]

٤٢ ـ لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا
يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسَا لاَ تَرَكَ اللَّهُ لَهُنَّ ضِرْسَا

---

٤٠ ـ هذان البيتان للأعمش بن ميمون بن قيس.

٤١ ـ هذان البيتان لتبع بن الأقرن.

٤٢ ـ لم ينسب.

وقد وهِمَ الزُّجَّاجِيُّ، فزعم أن مِنَ العرب مَنْ يبني أمْسِ على الفتح، واستدل بهذا البيت.

الثالثة: إعرابُهُ إعرابَ ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة، وبناؤه على الكسر في حَالَتَيِ النصبِ والجرِّ، وهي لغةُ جمهورِ بني تميم، يقولون: «ذَهَبَ أَمْسُ» فيضمُّونه بغير تنوين، و «اعْتَكَفْتُ أَمْسِ، وعَجِبْتُ مِنْ أَمْسِ» فيكسرونه فيهما، وهذا كله يفهم من قولي في المقدمة: «ويمنع الصرف في الباقي» وقولي: «الباقي» أردت به «أمس» في الرفع وما ليس في آخره راء من باب حَذَامِ وَقَطَامِ.

وإذا أريد بأمْسِ يَوْمٌ ما من الأيام الماضية، أو كُسِّرَ، أو دَخَلَتْهُ «أل» أو أُضيف ـ أعرف بإجماع، تقول: «فَعَلْتُ ذَلِكَ أَمْساً» أي في يوم ما من الأيام الماضية، وقال الشاعر:

٤٣ ـ مَـرَّتْ بِـنَـا أَوَّلَ مِـنْ أُمُـوسِ تَـمِـيـسُ فِـيـنَـا مِـيـسَـةَ الـعَـرُوسِ

وتقول: «مَا كَانَ أَطْيَبَ أَمْسَنَا» وذكر المبرد والفارسيُّ وابن مالك والحَريريُّ أن «أمس» يُصَغَّرُ فيعرب عند الجميع، كما يعرب إذا كُسِّرَ، ونَصَّ سيبويه على أنه لا يُصَغَّرُ وقوفاً منه على السماع، والأولون اعتمدوا على القياس، ويشهد لهم وقوعُ التّكسيرِ؛ فإن التّكسير والتّصغير أَخَوَانِ، وقال الشاعر: [الطّويل]

٤٤ ـ فإنِي وقَفْتُ الـيَوْمَ والأمْـسِ قَبْلَهُ بِـبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

روي هذا البيت بفتح «أمس» على أنه ظرف مُعْرَبٌ لدخول أل عليه، ويروى أيضاً بالكسر، وتوجِيهُهُ: إما على البناء، وتَقْدِيرِ «أل» زائدة، أو على الإعراب على أنه قَدَّرَ دخولَ «في» على اليوم، ثم عطف عليه عَطْفَ التوهم.

وقال الله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ [يُونس: الآية ٢٤] الكسرةُ فيه كسرةُ إعراب لوجود أل، وفي الآية إيجازٌ ومَجَازٌ، وتقديرهما فجعلنا زَرْعَهَا في

---

٤٣ ـ لم ينسب.

٤٤ ـ هذا البيت لنصيب بن رباح.

استئصاله كالزرع المحصود فكأن زَرْعَهَا لم يلبث بالأمس، فحذف مضافان واسم كأن، وموصوف اسم المفعول، وأقيم فَعِيلٌ مقام مفعول، لأنه أبلغ منه، ولهذا لا يقال لمن جرح في أنملته «جريح» ويقال له: مجروح.

* * *

المبني على الضمّ

ثم قلت: أو الضَّمِّ وَهُوَ: مَا قُطِعَ لَفْظاً لاَ مَعْنًى عَنِ الإضَافَةِ مِنْ الظرُوفِ الْمُبْهَمةِ كَقَبْلُ وَبَعْدُ وَأَوَّلُ، وأسْمَاءِ الْجِهَاتِ، وَأُلْحِقَ بهَا «عَلُ» الْمَعْرِفَةُ، وَلاَ تُضَافُ، و «غَيْرُ» إذا حُذِفَ مَا تُضَافُ إلَيْهِ وَذَلِكَ بَعْدَ لَيْسَ، كَ«قَبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيْرُ» فيمَنْ ضمَّ وَلَمْ يُنَوِّنْ، وَ «أيُّ» الْمَوصُولَةُ إذَا أُضِيفَتْ وَكَانَ صَدْرُ صِلَتِهَا ضَمِيراً مَحْذُوفاً، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريَم: الآية ٦٩] وَبَعْضُهُمْ يُعْرِبُهَا مُطلَقاً.

أنواع المبني على الضمّ

وأقول: **الباب السادس من المبنيات ما لزم الضَّمّ**: وهو أربعة أنواع:

النوع الأول: ما قُطِعَ عن الإضافة لفظاً لا معنًى من الظروف المبهمة: كقبل وبَعْد وأول، وأسماء الجهات نحو قُدَّام وأمام وخَلْف، وأخواتها، كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾ [الرُّوم: الآية ٤] في قراءة السّبعة بالضم، وقَدَّره ابنُ يَعِيشَ على أن الأصل من قبل كل شيء ومن بعده، انتهى، وهذا المعنى حق، إلا أن الأنسب للمقام أنْ يقدر [من قبل الغلب و] من بعده، فحُذِفَ المضاف إليه لفظاً ونُوِيَ معناه، فاستحقَّ البناء على الضم، ومثله قولُ الحماسي: [الطّويل]

٤٥ ـ لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لأوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَغْدُو الْمَنِيَّةُ أوَّلُ

وقال الآخر: [الطّويل]

٤٦ ـ إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إلا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

---

٤٥ ـ هذا البيت لمعن بن أوس.

٤٦ ـ نسب إلى عتر بن مالك العقيلي.

وقولي: «لفظاً» احترازٌ من أن يُقْطَعَ عنها لفظاً ومعنًى؛ فإنها حينئذٍ تبقى على إعرابها، وذلك كقولك: «أَبدأ بذا أَوَّلاً» إذا أردتَ أَبْدَأ به متقدماً، ولم تتعرض للتقدم على ماذا، وكقول الشاعر: [الوافر]

٤٧ ـ فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الفُرَاتِ

وقول الآخر: [الطويل]

٤٨ ـ وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأسْدَ أَسْدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْداً عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا

وقرىء ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدٍ﴾ [الرُّوم: الآية ٤] بالخفض والتنوين، على إرادة التنكير وقَطْعِ النظر عن المضاف إليه: أي لفظاً ومعنًى، وقرأ الْجُحْدُري والعقيلي بالجر من غير تنوين، على إرادة المضاف إليه وتقدير وجودِهِ.

* * *

ما ألحق بالظروف المنقطعة عن الإضافة لفظاً لا معنًى

النوع الثاني: ما ألحق بقبل وبعد من قولهم: «قَبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيْرُ» والأصْلُ ليس المقبوض غَيْرَ ذلك؛ فأضْمِرَ اسمُ «ليس» فيها وحُذِفَ ما أضيف إليه «غير» وبنيت «غير» على الضم، تشبيهاً لها بقبلُ وبعدُ؛ لإبهامها، ويحتمل أن التقدير: ليس غيرُ ذلك مقبوضاً، ثم حذف خبر «ليس» وما أضيفت إليه «غير» وتكون الضمَّةُ على هذا ضمة إعراب. والوجه الأول أوْلى؛ لأن فيه تقليلاً للحذف، ولأن الخبر في باب «كان» يَضْعُفُ حذفُه جدًّا.

ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه «غير» إلا بعد «ليس» فقط، كما مثلنا، وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم «لا غير» فلم تتكلم به العرب، فإما أنهم قاسوا «لا» على «ليس» أو قالوا ذلك سَهْواً عن شرط المسألة.

* * *

---

٤٧ ـ نسب لعبد الله بن يعرب.

٤٨ ـ نسب لبعض بن عقيل.

النوع الثالث: ما ألحق بقبل وبعد من «عَلُ»: المرادِ به مُعَيَّنٌ، كقولك: أخذت الشيء الفلاني من أسْفَلِ [الدارِ] والشيء الفلانيَّ من عَلُ: أي من فوق الدار، قال الشاعر: [الكامل]

٤٩ ـ وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كلَّ ثَنِيَّةٍ وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ

ولا تستعمل «عَلُ» مُضَافَةً أصلاً، ووقع ذلك في كلام الجوهري، وهو سَهْوٌ، ولو أردت بعَلُ عُلُوًّا مجهولاً غيرَ معروفٍ تعيَّن الإعرابُ، كقوله: [الطّويل]

٥٠ ـ كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

النوع الرابع: ما ألحق بقبلُ وبعدُ من «أي» الموصولة.

واعلم أن أيًّا الموصولَةَ مُعْرَبَةٌ في جميع حالاتها، إلا في حالة واحدة، فإنها تبنى فيها على الضم، وذلك إذا اجتمع شرطان؛ أحدهما: أن تضاف، الثاني: أن يكون صَدْرُ صلتها ضميراً محذوفاً، وذلك كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريَم: الآية ٦٩].

(ثم) حرف عطف على جواب القَسَمِ، وهو قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ [مريَم: الآية ٦٨] واللام لام التوكيد التي يُتَلَقَّى بها القَسَمُ، مثلها في (لَنَحْشُرَنَّهُمْ) و (ننزع) فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد [والفاعل ضمير مستتر، والنون للتوكيد]، و (من كل) جارٌّ ومجرور متعلق بننزع، و (شيعة) مضاف إليه، و (أي) مفعول، وهو موصول اسمي يحتاج إلى صِلَةٍ وعائد، والهاء والميم مضاف إليه، و (أشد) خبر لمبتدأ محذوف: أي أيهم هو أشد، والجملة من المبتدأ والخبر صلة لأي، و (على الرَّحْمنِ) متعلق بأشد، و (عتيا) تمييز، وكان الظاهر أن تفتح أي؛ لأن إعراب المفعولِ النصبُ، إلا أنها هنا مبنية على الضَّمِّ لإضافتها إلى الهاء والميم وحَذْفِ صدر صلتها، وهو المقدر بقولك «هو».

ومن العرب مَنْ يُعْرِبُ أيًّا في أحوالها كلها، وقد قرأ هارُونُ ومعاذ ويعقوب: (أَيَّهُمْ

---

٤٩ ـ هذا البيت للفرزدق يهجو فيه جريراً.

٥٠ ـ هذا عجز بيت من معلقة امرىء القيس الكندي.

أَشَدُّ) بالنصب، قال سيبويه: وهي لغة جيدة، وقال الْجَرميُّ: «خرجت من الخَنْدَق ـ يعني خَنْدَقَ الْبَصْرَةِ ـ حتى صرت إلى مكة، فلم أسمع أحداً يقول: «اَضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ» أي: كلهم ينصب ولا يضم.

والمعنى اقسم بربك لَنَجْمَعَنَّ الْمُنْكِرينَ للبعث وقُرَنَاءَهم من الشياطين الذين أضلُّوهُمْ مُقَرّنين في السلاسل كل كافر معه شيطانه في سلسلة، ثم لنُحْضِرَنَّهُمْ حول جهنم جاثين على الرُّكَبِ، ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيًا، أي: جراءة، وقيل: فُجُوراً وكذباً، وقيل: كفراً، أي: لننزعن رؤساءهم في الشر فنبدأ بالأكبر فالأكبر جُرْماً، [والأكثر جراءة] ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا ۝٧٠﴾ [مريم: الآية ٧٠] أي أحقُّ بدخول النار، يقال: صَلِيَ يَصْلَى صُلِيًّا، كما يقال: لَقِيَ يَلْقَى لُقِيًّا، ويقال: صَلَى يَصْلِي صُلِيًّا مثل مضى يمضِي مُضِيًّا.

* * *

المبني على الضمّ أو نائبه

ثم قلت: أوِ الضَّمّ أو نَائِبِهِ، وَهُوَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ» و ﴿يَٰجِبَالُ﴾ [سَبَإ: الآية ١٠] و «يَا زَيْدَانِ» و «يَا زَيْدُونَ».

المنادى المفرد المعرفة

وأقول: **الباب السابع من المبنيات**: ما لزم الضم أو نائبَهُ ـ وهو الألف والواو ـ وهو نوع واحد، وهو المنادى المفرد المعرفة.

ونعني بالمفرد هنا: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به، ولو كان مُثَنًّى أو مجموعاً، وقد سبق هذا عند الكلام على اسم «لا».

ما يراد بالمعرفة

ونعني بالمعرفة: ما أُرِيدَ به مُعَيَّنٌ، سواء كان علماً أو غيره.

فهذا النوع يبنى على الضمّ في مسألتين.

إحداهما: أن يكون غير مثنى ولا مجموع جمع مذكر سالماً، نحو: «يَا زَيْدُ» و «يا رَجُلُ» وقول الله تعالى: ﴿يَـٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هُود: الآية ٤٦] ﴿يَـٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَـٰمٍ﴾ [هُود: الآية ٤٨] ﴿يَـٰصَـٰلِحُ ٱئْتِنَا﴾ [الأعرَاف: الآية ٧٧] ﴿يَـٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ [هُود: الآية ٥٣].

الثانية: أن يكون جمع تكسير، نحو قولك: «يا زُيُودُ» وقوله تعالى: ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ﴾ [سَبَإ: الآية ١٠].

ويُبْنَى على الألف إن كان مثنى، نحو: «يَا زَيْدَانِ» و «يَا رَجُلاَنِ» إذا أريد بهما مُعَيَّنٌ.

ويُبْنَى على الواو إن كان جمع مذكر سالماً نحو: «يَا زَيْدُونَ» و «يَا مُسْلِمُونَ» إذا أريد بهما مُعَيَّنٌ.

وأما إذا كان المنادى مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف، أو نكرةً غير معينة؛ فإنه يعرب نصباً على المفعولية؛ فلا يدخل في باب البناء.

فالمضاف كقولك: «يَا عَبْدَ اللَّهِ» و «يَا رَسُولَ اللَّهِ» وفي التنزيل: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّموَاتِ وَالأرْضِ﴾ أي: يا فاطر السموات. ﴿أن أدُّوا إلَى عِبَادَ اللَّهِ﴾، أي: يا عباد الله، ويجوز أن يكون (عِبَادَ اللَّهِ) مفعولاً بأدُّوا كقوله تعالى: ﴿أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٧﴾﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١٧]، ويجوز أن يكون (فَاطِرَ) صفة لاسم الله تعالى، خلافاً لسيبويه.

والشبيهُ بالمضاف: هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، كقولك: «يَا كَثِيراً بِرُّهُ» و «يَا مُفِيضاً خَيْرَهُ» و «يَا رَفِيقاً بالْعِبَادِ».

والنكرة كقول الأعمى: «يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي» وقول الشاعر: [الطَّويل]

٥١ ـ أَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أن لاَ تَلاَقِيَا

---

٥١ ـ هذا البيت لعبد بن يغوث بن وفا الحارثي.

جواز نصب المنادى المبني على الضّم في الشعر

ويجوز في المنادى المستحق للضم أن ينصب إذا اضْطرَّ إلى تنوينِهِ، كقول الشاعر: [الخفيف]

٥٢ ـ ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إلَيَّ، وَقَالَتْ: يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأوَاقِي

وأن يبقى مضموماً كقوله: [الوافر]

٥٣ ـ سَلاَمُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

شروط جواز فتح المنادى فتحة إتباع

ويجوز في المنادى أيضاً أن يُفْتَحَ فتحةَ إتباعٍ، وذلك إذا كان علماً: موصوفاً بابْنٍ، متصل به، مضاف إلى علم، كقولك: «يا زَيْدَ بنَ عمرٍو» وقول الشاعر: [البسيط]

٥٤ ـ يَا طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ قَدْ وَجَبَتْ لَكَ الْجِنَانُ وَبُوِّئْتَ الْمَهَا الْعِينَا

وبقاء الضم أرْجَحُ عند المبرد، والمختارُ عند الجمهور الفَتْحُ.

ثم قلت: وَإمَّا أنْ لا يَطَّرِدَ فيهِ شَيْءٌ بِعَيْنِه، وَهُو: الْحُرُوفُ كَهَلْ وَثُمَّ وَجَيْرِ وَمُنْذُ، وَالأسْمَاء غَيْرُ المُتَمَكِّنَة، وهي سبعَةٌ: أسماء الأفْعَال كَصَهْ وَآمِينَ وَإيهِ وَهَيْتُ وَالمُضْمَرَاتُ كَقُومِي وَقُمْتَ وَقُمْتِ وَقُمْتُ، والإشَارَات كَذِي وَثَمَّ وهؤلاءِ وهؤلاءُ والمَوْصُولاَت كالَّذِي وَالَّتِي وَالَّذِينَ والأولاء فِيمَنْ مَدَّهُ وذَاتُ فيمَنْ بَنَاهُ وَهُو الأفْصَح إلا ذَيْنِ وَتَيْنِ وَاللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ فكالمثنى، وأسْمَاء الشَّرْطِ، وأسْماء الاسْتِفْهَام: كَمَنْ وَمَا وَأيْنَ، إلا أيا فيهما، وَبَعْضُ الظُّرُوفِ كَإذْ والآنَ وَأمْسِ وَحَيْثُ مُثَلثاً.

المبني دون قاعدة ثابتة

وأقول: لما أنهيتُ القَوْلَ في المبنياتِ السبعةِ المختصَّةِ شَرَعْتُ في بيان ما لا

٥٢ ـ هذا البيت لابن عقيل.

٥٣ ـ هذا البيت للآموي الأنصاري.

٥٤ ـ هذا البيت لأبي بكر الصديق.

يختص، وحَصَرْتُ ذلك في نوعين؛ **أحدهما: الحروف**، وقدمتها لأنها أقْعَدُ في باب البناء، **والثاني: الأسماء غير المتمكّنة**، وَحَصَرْتُهَا في سبعة أنواع وفَصَّلتها، ومَثَّلْتُ كلاًّ منها، ورتبت أمثلة الجميع على ما يجب لها؛ فبدأت بما بني على السُّكُون لأنه الأصل في البناء، ثم ثَنَّيْتُ بما بني على الفتح؛ لأنه أخَفُّ من غيره، ثم ثَلَّثتُ بما بني على الكسر، ثم ختمت بما بني على الضمّ.

فمثالُ ما بني على السكون من الحروف: هَلْ وبَلْ وقَدْ ولَمْ، ومثالُ ما بني منها على الفتح: ثُمَّ وإنَّ ولَعَلَّ ولَيْتَ، ومثالُ ما بني منها على الكسر: جَيْرِ - بمعنى نَعَمْ - واللام والباء في قولك «لِزَيْدٍ» و «بِزَيْدٍ» ولا رابع لهن، إلا «مِ اللَّهِ» في لُغة من كسر الميم، وذلك على القول بحرفيتها، ومثالُ ما بني منها على الضم: مُنْذُ في لُغة من جَرَّ بها، وقولهم في القسم «مُ الله» فيمن ضم الميم، و «مُنُ الله» فيمن ضم الميم والنون، ومَنْ قال فيهما وفي «مِ الله» إنها محذوفة من قولهم «أيمُنُ الله» فلا يصح ذكرها هنا؛ فإنها على هذا القول من باب الأسماء، لا من باب الحروف.

ما بني على السكون من أسماء الأفعال

ومثالُ ما بني على السكون من أسماء الأفعال: صَهْ - بمعنى اُسكت - ومَهْ - بمعنى انْكَفِفْ - ولا تقُلْ بمعنى اكفف كما يقول كثير منهم؛ لأن اكفف يَتَعَدَّى، ومَهْ لا يتعدى.

ما بني على الفتح

ومثالُ ما بني منها على الفتح: آمِينَ - بمعنى اسْتَجِبْ، لَمَّا ثَقُلَ بكسر الميم وبالياء بعدها بني على الفتح، كما بني أيْنَ وكَيْفَ عليه لثقل الياء، وفيه أربع لُغَات، إحداها: «آمِينَ» بالمد بعد الهمزة من غير إمالة، وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالاً، ولكِنْ فيها بُعْدٌ عن القياس؛ إذ ليس في اللغة العربية [اسْمٌ على فَاعِيلَ]، وإنما ذلك في الأسماء الأعجمية كقَابِيلَ وهَابِيلَ، ومن ثَمَّ زَعَمَ بعضهم أنه أعجمي، وعلى هذه اللغة قوله: [البسيط]

٥٥ - [يَا رَبِّ لاَ تَسْلُبَنِّي حُبَّهَا أبَداً] وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْداً قَالَ آمِينَا

---

٥٥ - نسب هذا البيت لقيس بن الملوح.

والثانية كالأولى، إلا أن الألف مُمَالَة للكسرة بعدها، ورويت عن حمزة والكسائي، والثالثة «أَمِينَ» بقصر الألف على وزن قَدِير وبَصِير، قال: [البسيط]

٥٦ ـ أَمِينَ فَزَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدَا

وهذه اللغة أفصَح في القياس، وأقل في الاستعمال حتى إن بعضهم أنكرها، قال صاحب الإكمال: حكى ثعلبٌ القصْرَ، وأنكره غيره، وقال: إنما جاء مقصوراً في الشعر، انتهى، وانعكس القَوْلُ عن ثعلب على ابن قُرْقُولٍ فقال: أنكر ثعلب القَصْرَ إلا في الشعر وصححه غيره، وقال صاحب التحرير في شرح مسلم: وقد قال جماعة إنَّ القَصْرَ لم يجيء عن العرب، وإن البيت إنما هو:

٥٦ ـ فَآمِينَ زَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدَا

والرابعة «آمِّين» بالمدّ وتشديد الميم، روي ذلك عن الحسن، والحسين بن الفضل، وعن جعفر الصادق، وأنه قال: تأويلهُ قَاصِدِينَ نحوك وأنت أكرم من أن تُخَيِّبَ قاصداً، نقل ذلك عنهم الوَاحِدِيُّ في البسيط، وقال صاحبُ الإكمال: حكى الداودي تشديد الميم مع المدِّ، وقال: وهي لُغة شاذة، ولم يعرفها غيره، انتهى، قلت: أنكر ثعلب والجوهري [والجمهور] أن يكون ذلك لُغة، وقالوا: لا نعرف آمِّينَ إلا جمعاً بمعنى قاصدين كقوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: الآية ٢] .

ما بني على الكسر

ومثالُ ما بني منها على الكسر: إيهِ بمعنى اَمْضِ في حَدِيثِكَ ـ ولا تقُلْ بمعنى حَدِّثْ كما يقولون؛ لما بينتُ لك في مَهْ، وأما قوله: [البسيط]

٥٧ ـ إيهِ أَحَادِيثَ نَعْمَانٍ وَسَاكِنِهِ

فليس بعربي، وعند الأصمعي أنها لا تستعمل إلا مُنَوّنة، وخالفوه في ذلك، واستدلوا بقول ذي الرّمة: [الطويل]

---

٥٦ ـ لم ينسب.

٥٧ ـ هذا البيت لابن الأثير.

٥٨ ـ وَقَفْنَا فَقُلْنَا: إِيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ

وكان الأصْمَعِيُّ يُخَطِّىء ذا الرمة في ذلك وغيره، ولا يَحْتَجُّ بكلامه.

ومثالُ ما بني منها على الضم: هَيْتُ ـ بمعنى تهيَّأت ـ قال تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٣]، وقيل: المعنى هَلُمَّ لك؛ فلك: تبيينٌ مثل سَقْياً لَكَ، وقرىء (هَيْت٢) مُثَلَّثَة التاء؛ فالكسر على أصْلِ التقاء الساكنين، والفتحُ للتخفيف كما في أيْنَ وكَيْفَ، والضمّ تشبيهاً بحَيْثُ، وقرىء (هِئْتُ) بكسر الهاء، وبالهمزة ساكنةً، وبضم التاء، وهو على هذا فعلٌ ماضٍ وفاعلٌ، من هاء يَهَاء كشاء يشاء، أو من هاء يَهِيء كجاءَ يجيءُ.

ومثالُ ما بني من المضمرات على السكون: قُومِي وَقُومَا وَقُومُوا، ومثالُ ما بني منها على الفتح: قمتَ للمخاطبِ المذكَّر، ومثالُ ما بني منها على الكسر: قمتِ للمخاطبة، ومثالُ ما بني منها على الضم: قمتُ للمتكلم.

ومثالُ ما بني على السكون من أسماء الإشارة: ذا للمذكر وذي للمؤنث، ومثالُ ما بني منها على الفتح: ثَمَّ ـ بفتح الثَّاء ـ إشارة إلى المكان البعيد، قال الله تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٦٤] أي: وأزلفنا الآخرين هُنالك، أي: قَرَّبناهم، ومثالُ ما بني منها على الكسر: هؤلاء، ومثالُ ما بني منها على الضم ما حكاه قُطْرُبٌ من أن بعض العرب يقولون: هؤلاءُ ـ بالضم ـ فلذلك ذكرت هؤلاء في المقدمة مرتين، أولاهما: تضبط بالكسر، والثانية: بالضم.

ومثالُ ما بني على السكون من الموصولات: الذي والتي ومَنْ وما، ومثالُ ما بني منها على الفتح: الَّذِينَ، ومثالُ ما بني منها على الكسر: الألاءِ ـ بالمد ـ لُغة في الألى بمعنى الذين، قال الشاعر: [الطّويل]

٥٩ ـ أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الألاَءِ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْماً صِقَالَهَا

---

٥٨ ـ هذا البيت لغيلان بن عقبى.

٥٩ ـ هذا البيت لكثير بن عبد الرحمان.

ومثالُ ما بني منها على الضمّ: ذاتُ بمعنى التي، وذلك في لُغة بعض طيىء، وحكى الفرَّاء أنه سمع بعض السُّؤَّال يقول في المسجد الجامع: «بالفضل ذو فَضَّلكم الله بِهْ والكَرَامَةِ ذاتُ أكرمكم الله بَهْ» بضم ذات مع أنها صفة للكرامة، أي: أسألكم بالفضل، وقوله: «بَهْ» بفتح الباء، وأصله «بِهَا» فَحُذِفَت الألفُ، ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سَلْبِ كسرتها.

* * *

ذان وتان واللّذان واللّتان معربات إلحاقاً بالمثنى

ثم استثنيت من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ذَيْنِ وتَيْنِ واللذَيْنِ واللتَيْنِ؛ فذكرت أنهما كالمثنى، وأعني بذلك أنهما معربان: بالألف رفعاً، وبالياء المفتوح ما قبلها جراً ونصباً، كما أن الزَّيْدَيْنِ والرَّجُلَيْنِ كذلك، وفهم من قولي «كالمثنى» أنهما ليسا مثنيين حقيقة، وهو كذلك؛ وذلك لأنه لا يجوز أن يثني من المعارف إلا ما يقبل التنكير كزيدٍ وعمرو، ألا ترى أنهما لما اعتُقِدَ فيهما الشياعُ والتنكيرُ جازت تثنيتهما، ولهذا قلت: «الزيدان، والعَمْران» فأدخلْتَ عليهما حرفَ التعريف، ولو كانا باقيين على تعريف العلمية لم يجز دخول حرف التعريف عليهما، وذا والذي لا يقبلان التنكير؛ لأن تعريف ذا بالإشارة، وتعريف «الذي» بالصِّلَةِ، وهما ملازمان لذا والذي؛ فَدَلَّ ذلك على أن ذَيْنِ واللَّذَيْنِ ونحوهما أسماء تثنية، بمنزلة قولك: هما وأنما، وليسا بتثنية حقيقية، ولهذا لم يصح في ذين أن تدخل عليها أل كما لا يصح ذلك في هما وأنتما.

* * *

فإن قلت: فهلا استثنيت من الموصولات «أيًا» أيضاً فإنها معرفة إلا إذا أضيفت وكان صَدْرُ صلتها ضميراً محذوفاً؟

قلت: قد علم مما قدمْتُ أن «أيًا» مبنية في هذه الحالة، معربة فيما عداها؛ فلم أحتج إلى إعادته.

* * *

ومثالُ المبني من أسماء الشرط والاستفهام على السكون: مَنْ، وما، ومثالُ المبني

منهما على الفتح: أينَ وأيّانَ، وليس فيهما ما بني على كسرٍ ولا ضمٍّ فأذكره.

* * *

فإن قلت: فإن من أسماء الشرط «حَيْثُمَا» وهي مبنية على الضم.

قلت: المبني على الضم حيْثُ، واسم الشرط إنما هو حيثما، فما اتصلت بحيث وصارت جزءاً منها؛ بالضم في حَشْو الكلمة، لا في آخرها.

* * *

اسم الشّرط «أيّ» معرب في الشّرط والاستفهام

واستثنيت من أسماء الشرط وأسماء الاستفهام «أيا»؛ فإنها معربة فيهما مطلقاً بإجماع، مثالُ الاستفهامية في الرفع: قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [النَّمل: الآية ٣٨] ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التّوبَة: الآية ١٢٤] ومثالُها في النصب: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غَافر: الآية ٨١] ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٢٧] فأيكم فيهما مبتدأ، وأيَّ من قوله: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غَافر: الآية ٨١] مفعول به لتنكرون، وأي من قوله تعالى: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٢٧] مفعول مطلق لينقلبون، وليست مفعولاً به لسيعلم؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومثالها في الخفض: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَييِّكُمُ﴾، وأي في هذه الآية مخفوضة لفظاً مرفوعة محلاً؛ لأنها مبتدأ، والباء زائدة، والأصل أيُّكم المفتونُ، والجملة نصب بتبصر أو يبصرون؛ لأنهما تَنازَعَاهَا، وهما مُعَلَّقَانِ عن العمل بالاستفهام، وفي الآية مباحث أخر.

* * *

ومثالُ الظرف المبني على السكون: «إذْ» وهو ظرف لِمَا مضى من الزمان، ويُضَافُ لكل من الجملتين، نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفَال: الآية ٢٦] ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعرَاف: الآية ٨٦] [﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزّخرُف: الآية ٣٩]] وتأتي ظرفاً لما يستقبل نحو: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝﴾ [الزّلزَلة: الآية ٤] بعد قوله سبحانه وتعالى:

﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: الآية ١] ، وتأتي للتعليل، نحو: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: الآية ١٦] أي: ولأجل اعتزالكم إياهم، والاستثناء في الآية متصل إن كان هؤلاء القوم يعبدون الله وغيره، ومنقطع إن كانوا يَخُصُّون غيرَ الله سبحانه بالعبادة، وكذلك البحث في قوله تعالى: وتأتي للمفاجأة كقوله: [البسيط]

٦٠ ـ اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْراً وَارْضَيَنَّ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

ومثالُ المبنيِّ منها على الفتح: «الآنَ» وهو اسمٌ لزمنٍ حَضَر جميعهُ أو بعضُه؛ فالأول نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧١] وفي هذه الآية حذفُ الصفةِ، أي: بالحق الواضح، ولولا أن المعنى على هذا لكفروا لمفهوم هذه المقالة، والثاني نحوُ قوله تعالى: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ﴾ [الجنّ: الآية ٩] ، وقد تُعْرَب، كقوله: [الطّويل]

٦١ ـ لِسَلْمَى بِذَاتِ الْخَالِ دَارٌ عَرَفْتُهَا وَأُخْرَى بِذَاتِ الجِزْعِ آيَاتُهَا سَطْرُ
كَأَنَّهُمَا مِلآنِ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

أصله «كأنهما من الآن» فحذف نون «مِنْ»؛ لالتقائها ساكنة مع لام «الآن» ولم يحركها لالتقاء الساكنين كما هو الغالب، وأعرب «الآن» فخفضه بالكسرة.

ومثالُ ما بني منها على الكسر: «أمْسِ» وقد مضى شرحه، وإنما ذكرتُه هناك لشبهه بمسألة حَذَامِ في اختلاف الحجازيين والتميميين فيه، وإنما [كان] حقه أن يذكر هنا خاصة؛ لأنه كلمة بعينها، وليس فرداً داخلاً تحت قاعدة كلميّة.

ومثالُ ما بني منها على الضمّ: «حَيْثُ» وهو ظرفُ مكان يضاف للجملتين، وربما أضيف لمفرد، كقوله: [الرّجز]

٦٢ ـ أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا

---

٦٠ ـ هذا البيت لعبد بن لبيد.
٦١ ـ هذا البيت لأبي صخر الهذلي.
٦٢ ـ لم ينسب.

وقد يفتح، وقد يكسر، وبعضهم يعربُهُ، وقرىء: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: الآية ١٨٢] بالكسر، فيحتمل الإعْرابَ والبناء.

النّكرة والمعرفة

الاسم نكرة ومعرفة

ثم قلت: بابٌ ـ الاسْمُ نَكِرةٌ وَهُوَ: مَا يَقْبَلُ رُب.

وأقول: ينقسم الاسم ـ بحسب التنكير والتعريف ـ إلى قسمين: نكرة، وهو الأصل، ولهذا قَدَّمته، ومَعْرِفَةٍ، وهو الفرع، ولهذا أخّرته.

علامة النّكرة

وعلامة النكرة: أن تقبل دخول «رُبَّ» عليها، نحو رجل وغلام، تقول: «رُبَّ رَجُلٍ» و «رُبَّ غُلاَمٍ» وبهذا اسْتُدِلَّ على أن «مَنْ» و «ما» قد يَقَعَانِ نكرتين، كقوله: [الرّمل]

٦٣ ـ رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لم يُطَعْ

وقوله: [الخفيف]

٦٤ ـ لاَ تَضِيقَنَّ بالأمور فَقَدْ تُكْشَفُ غَمَّاؤُهَا بِغَيْرِ احْتِيَالِ

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحلِّ العِقَالِ

فدخلت «رُبَّ» عليهما، ولا تدخل إلا على النكرات، فعلم أن المعنى رُبَّ شَخْصٍ أنضجت قلبه غيظاً، ورُبَّ شيء من الأمور تكرهه النفوس.

دخول «رُبّ» على الضّمير

فإن قلت: فإنّك تقول: «رُبَّهُ رجلاً»، وقال الشاعر: [الخفيف]

---

٦٣ ـ هذا البيت لسويد بن أبي كاهل.

٦٤ ـ هذا البيت لأمين بن أبي الصلت.

٦٥ ـ رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ المَجْدَ دَائِباً فأَجَابُوا

والضمير معرفة، وقد دخلت عليه ربَّ؛ فبَطَلَ القولُ بأنها لا تدخل إلا على النكرات.

قلت: لا نسلم أن الضمير فيما أوردته معرفة، بل هو نكرة: وذلك لأن الضمير في المثال والبيت راجع إلى ما بعده: من قولك «رَجُلاً» وقول الشاعر «فتيةً»، وهما نكرتان.

خلافهم في الضمير الراجع إلى نكرة

وقد اختلف النحويون في الضّمير الراجع إلى النكرة: هل هو نكرة أو معرفة؟ على مذاهب ثلاثة، أحدها: أنه نكرة مطلقاً، والثاني: أنه معرفة مطلقاً، والثالث: أن النكرة التي يرجع إليها ذلك الضمير إما أن تكون واجِبَةَ التنكير أو جائزته، فإذا كانت واجبة التنكير كما في المثال والبيت فالضمير نكرة، وإن كانت جائزته؛ كما في قولك: «جاءني رجل فأكرمته» فالضمير معرفة، وإنما كانت النكرة في المثال والبيت واجِبَةَ التنكير لأنها تمييز، والتمييز لا يكون إلا نكرة، وإنما كانت في قولك: «جاءني رجل فأكرمته» جائزة التنكير لأنها فاعل، والفاعل لا يجب أن يكون نكرة، بل يجوز أن يكون نكرة وأن يكون معرفة، تقول: «جاءني رجل» و «جاءني زَيْدٌ».

* * *

أنواع المعرفة

ثم قلت: ومَعْرِفَةٌ، وهِيَ سِتَّةٌ، أحَدُهَا: المُضْمَرُ، وهُوَ: ما دَلَّ على مُتَكلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ أو غَائِبٍ.

وأقول: أنواع المعارفِ ستَّةٌ:

أحدها: المضمر، ويسمى «الضّمير»، ويُسَمِّيه الكوفيون: الكناية، والمَكْنِيّ، وإنما بدأت به لأنه أعْرَفُ الأنواع الستة على الصحيح.

---

٦٥ ـ لم ينسب.

وهو عبارة: عما دل على متكلم نحو أنا ونحنُ، أو مُخَاطَبٍ نحو أنتَ وأنْتُمَا، أو غائب نحو هُوَ وهُمَا.

وإنما سمي مُضْمَراً من قولهم: «أضْمَرْتُ الشيء» إذا سَتَرْتَه وأخْفَيْتَهُ، ومنه قولهم: «أضْمَرْتُ الشيء في نفسي» أو من الضُّمُور وهو الْهُزَالُ؛ لأنه في الغالب قليل الحروفِ، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مَهْمُوسة ـ وهي التاء والكاف والهاء ـ والهمس: هو الصَّوْتُ الخَفِيُّ.

فإن قلت: يَرِدُ على الحدّ الذي ذكرتَهُ للمضمر الكافُ من «ذلكَ» فإنها دالَّةٌ على المخاطب، وليست ضميراً باتفاق البصريين، وإنما هي حرفٌ لا محلَّ له من الإعراب.

قلت: لا نسلم أنها دالة على المخاطَبِ، وإنما هي دالَّةٌ على الخطاب؛ فهي حرف دال على معنًى، ولا دلالة له على الذات ألبتة، وكذلك أيضاً الياء في «إياي» والكاف في «إياك» والهاء في «إياه» ليست مُضْمَرَاتٍ، وإنما هي ـ على الصحيح ـ حروفٌ دالة على مجرد التكلّم والخطاب والغيبة، والدال على المتكلم والمخاطب والغائب إنما هو «إيا» ولكنه لما وضع مشتركاً بينها وأرادوا بيانَ من عَنَوْا به احتاج إلى قرينةٍ به تُبَيِّنُ المعنى المرادَ منه.

* * *

ثم أتبعت قولي: «غائب» بأن قلت:

مَعْلُومٍ؛ نَحْوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [يُوسُف: الآية ٢]، أَوْ مُتَقَدِّمٍ مُطْلَقاً، نحوُ: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ﴾ [يس: الآية ٣٩] أَوْ لفظاً لا رُتْبَةً؛ نحوُ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٤] أَوْ نِيةً؛ نَحوُ: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾﴾ [طه: الآية ٦٧]، أَوْ مُؤخَّرٍ مُطْلَقاً؛ في نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ [الإخلاص: الآية ١] ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الجَاثِيَة: الآية ٢٤]، و «نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ» و «رُبَّهُ رَجُلاً» و «قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ» و «ضَرَبْتُهُ زَيْدا»، ونحو قوله:

جَـزَى رَبُّـهُ عَـنِّـي عَـدِيَّ بْـنَ حَـاتِـمٍ

والأصحُّ أن هذا ضرورةٌ.

احتياج الضمير إلى مفسّر يبيّن المراد منه

وأقول: لا بد للضمير من مُفَسِّر يُبَيِّنُ ما يراد به، فإن كان لمتكلّم أو مخاطب؛ فمفسّره حُضُورُ مَنْ هُوَ له، وإن كان لغائب فمفسّره نوعان: لفظٌ، وغيره، والثاني نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [يُوسُف: الآية ٢] أي: القرآن؛ وفي ذلك شهادة له بالنَّباهة، وأنه غنيٌّ عن التّفسير، والأوّل نوعان: غالبٌ، وغيره؛ فالغالبُ: أن يكون متقدّماً، وتقدّمُهُ على ثلاثة أنواع: تقدُّم في اللّفظ والتّقدير، وإليه الإشارة، بقولي: «مُطْلَقاً» وذلك نحو: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: الآية ٣٩] والمعنى قدرنا له منازل، فحذف الخافض، أو التّقدير: ذا منازل، فحذف المضاف، وانتصابُ «ذا» إمّا على الحال، أو على أنّه مفعول ثانٍ لتضمين (قدرناه) معنى صَيَّرْنَاهُ؛ وتَقَدُّمٍ في اللفظ دون التّقدير، نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٤] ، وتقدم في التقدير دون اللفظ، نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ۝٦٧﴾ [طه: الآية ٦٧] لأنَّ «إبراهيم» مفعول؛ فهو في نية التأخير، و «موسى» فاعل؛ فهو في نية التَّقديم، وقيل: إن فاعل «أوجس»: ضمير مستتر، وإن «موسى» بدل منه؛ فلا دليل في الآية.

والنّوع الثّاني: أن يكون مؤخَراً في اللفظ والرتبة، وهو محصور في سبعة أبواب:

أحدها: بابُ ضمير الشّأن، نحو: «هُوَ ـ أو هِيَ ـ زَيْدٌ قَائِمٌ» أي: الشأنُ، والحديثُ، أو القِصَّةُ، فإنه مُفَسَّرٌ بالجملة بعده؛ فإنها نفسُ الحديثِ والقصة؛ ومنه: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: الآية ١] ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحجّ: الآية ٤٦] .

والثاني: أن يكون مُخْبَراً عنه بمفسّره؛ نحو: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الجاثيَة: الآية ٢٤] أي: ما الحياة إلاّ حياتنا الدّنيا.

والثالث: الضمير في باب «نِعْمَ» نحو: «نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ» و ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: الآية ٥٠] فإنه مُفَسَّر بالتّمييز.

والرابع: مجرور «رُبَّ»؛ نحو: «رُبَّهُ رَجُلاً» فإنَّه مفسَّر بالتمييز قطعاً.

والخامس: الضّمير في باب التنازع إذا أعملتَ الثانيَ واحتاج الأوّلُ إلى مرفوع، نحو: «قَامَا وقَعَدَ أخَوَاكَ» فإن الألف راجعة إلى الأخوين.

والسادس: الضمير المُبْدَلُ منه ما بعده، كقولك في ابتداء الكلامٌ «ضَرَبْتُهُ زَيْداً»، وقول بعضهم: «اللهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوف الرَّحِيم».

والسابع: الضميرُ المتّصلُ بالفاعل المقدَّمِ، العائِدُ على المفعول المؤخرِ، وهو ضرورة على الأصحّ، كقوله: [الطّويل]

٦٦ ـ جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ   جَزَاءَ الْكِلاَبِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

فأعيد الضمير من «رَبُّهُ» إلى «عديٍّ» وهو متأخّر لفظاً ورتبةً.

* * *

العلم ونوعاه

ثم قلت: **الثَّاني**: الْعَلَمُ، وهُوَ شَخْصِيٌّ: إنْ عَيَّنَ مُسَمَّاهُ مُطْلَقاً كَزَيْدٍ، وَجِنْسِيٌّ: إنْ دَلَّ بِذَاتِهِ على ذِي المَاهِيَّةِ تَارَةً، وعلى الْحَاضِرِ أُخْرَى كأُسَامَةَ.

ومِنَ الْعَلَمِ: الكُنْيَةُ، واللَّقَبُ؛ ويُؤَخّر عَنْ الاِسمِ تابعاً له مُطْلَقاً، أوْ مَخْفُوضاً بإضافته إنْ أفْرِدَا.

وأقول: الثاني من أنواع المعارف: العلمُ، وهو نوعان: علم شخصٍ، وعلم جنس.

فعلمُ الشّخص عبارة عن «اسم يُعَيِّنُ مُسَمَّاه تعييناً مطلقاً» أي: بغير قَيْدٍ.

فقولنا: «اسم» جنس يشمل المعارفَ والنكرات، وقولُنا: «يعيّن مسماه» فَصْلٌ مخرج للنكرات؛ لأنّها لا تعيّن مسمّاها، بخلاف المعارف؛ فإنّها كلّها تعيّن مسمّاها، أعْني أنّها تُبيِّن حقيقته، وتجعله كأنه مُشَاهَدٌ حاضرٌ للعِيانِ، وقولنا: «بغير قيد» مخرج لما عدا العلم من المعارف؛ فإنّها إنّما تعيّن مُسَمَّاها بقَيْدٍ، كقولك: «الرَّجُل»؛ فإنه يعيّن مسمّاه بقيد الألف واللاّم، وكقولك: «غُلاَمي»؛ فإنّه يعيّن مسمّاه بقيد الإضافة؛ بخلاف الْعَلَمِ؛ فإنه يعيّن مسماه بغير قيد؛ ولذلك، لا يختلف التعبيرُ عن الشّخص المسمَّى زيداً بحضورٍ، ولا

٦٦ ـ هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي.

غيبةٍ، بخلاف التّعبير عنه بأنت وهو، وعبّرتُ في المقدّمة عن الاسم بقولي: «إن عَيَّنَ مسمّاه» وعن نفي القيد بقولي: «مطلقاً»: قصداً للاختصار.

وعَلَمُ الجنس عبارةٌ عمّا دَلَّ إلى آخره؛ وبيان ذلك؛ أنَّ قولك: «أسامةُ أشْجَعُ من ثُعَالَة» في قوة قولك: «الأسدُ أشْجَعُ من الثَّعْلَبِ» والألفُ واللاَّمُ في هذا المثال لتعريف الجنس، وأنَّ قولك: «هذا أسامَةُ مُقْبِلاً»؛ في قوة قولك: «هذا الأسدُ مُقْبِلاً» والألف واللاَّم في ذلك؛ لتعريف الحضور، واحترزت بقولي: «بذاته»، من الأسد والثّعلب في المثال المذكور؛ فإنهما لم يَدُلاَّ على ذي الماهيّة بذاتهما، بل بدخول الألف واللام.

* * *

علم الشّخص وأقسامه

ثم بيَّنت أنّ العلم ينقسمُ إلى اسم، كما تقدَّم من التّمثيل بزيدٍ وأسامة، وإلى لقبٍ؛ وهو: ما أشعر برفعة؛ كَزَيْنِ العابدين، أو بضَعَة؛ كقُفّة وبطّة، وإلى كنية؛ وهو ما بديء بأب أو أمّ، كأبي بكر، وأمّ عمرو، وأنّه إذا اجتمع الاسمُ واللّقبُ وجب تأخير اللّقب، ثم إن كانا مفردين، جازت إضافة الأوّل إلى الثاني، وجاز إتباعُ الثّاني للأوّل في إعرابه وذلك كـ«سعيد كُرْز». وإن كانا مضافين كـ«عبد الله زين العابدين»، أو متخالفين كـ«زيد زين العابدين» وكـ«عبد الله كرز»؛ تعَيَّنَ الإتباعُ، وامتنعت الإضافة.

* * *

اسم الإشارة وما لحق به

ثم قلت: **الثَّالِثُ**: الإشارَةُ، وهُوَ [ما دَلَّ على مُسَمًّى، وإشارةٍ إليهِ، كَـ[: «ذَا»، و «ذَانِ»: في التَّذْكِير، و «ذِي» و «تي» [و «تا»] و«تَانِ» في التأنيث و «ألاَءِ» فيهما.

وتَلْحَقهُنَّ في البُعْدِ كَافُ خِطَاب حَرْفِيَّةٌ مُجَرَّدَةٌ مِنَ اللاَّمِ مُطْلَقاً؛ أو مقْرُونة بها إلاَّ في المُثَنَّى، وفي الجمع في لُغَة مَنْ مَدَّهُ، وهِيَ الفُصْحَى، وفيما سَبَقَتْهُ ها التنبيه.

وأقول: الثّالث من أنواع المعارف: الإشارة؛ وهو: ما دلّ على مسمى وإشارة إلى ذلك المسمَّى، تقول ـ مشيراً إلى زيد مثلاً ـ: «هذا»، فتدل لفظة «ذا» على ذات زيد،

وعلى الإشارة لتلك الذّات، وقولي: «وهو» بالتّذكير، بعد قولي: «الإشارة» إنّما صحّ على وجهين؛ أحدهما: أن «ما» من قولي: «ما دلّ على مُسمًّى» لفظه التّذكير فلمّا كان الضّمير؛ هو نفس «ما» سَرَى إليه التذكير منه، والثاني: أن تقدّر قولي: «الإشارة» على حذف مضاف، والتّقدير: اسم الإشارة؛ فالضمير من قولي: «وهو» راجع إلى الاسم المحذوف.

أقسام أسماء الإشارة

وتنقسم أسماء الإشارة بحسب مَنْ هي له ستة أقسام باعتبار التّقسيم العقلي، وخمسة باعتبار الواقع، وبيان الأول: أنّها إما لمفردٍ، أو مثنى، أو مجموع؛ وكلّ منها إمّا لمذكّر، أو مؤنث، وبيان الثّاني أنّهم جعلوا عبارة الجمع مُشْتَركة بين المذكّرِينَ والمؤنّثات.

فللمفرد المذكّر «هذَا».

وللمفردة المؤنّثة «هذِهِ» و «هاتِي» و «هاتَا».

ولتثنية المذكَّرَيْنِ «هذَانِ» رفعاً، و «هذَيْنِ» جراً ونصباً.

ولتثنية المؤنّثتين «هاتَانِ» رفعاً، و «هاتَيْنِ» جراً ونصباً.

ولجمع المذكَّر والمؤنث: «هؤلاء»: بالمدّ في لغة الحجازيّين؛ وبها جاء القرآن وبالقصر في لغة بني تميم.

«ها» ليست من اسم الإشارة

وليست «ها» من جملة اسم الإشارة، وإنّما هي حرف جيء به لتنبيه المخاطب على المشار إليه؛ بدليل سقوطه منها؛ جوازاً في قولك: «ذَا»، و«ذَاكَ» ووجوباً في قولك: «ذلك»، ولا الكافُ اسمٌ مضمرٌ مثلها في «غُلاَمِكَ» لأن ذلك يقتضي أن تكون مخفوضة بالإضافة، وذلك ممتنع؛ لأنّ أسماء الإشارة لا تضاف لأنّها ملازمة للتّعريف؛ وإنّما هي حرفٌ، لمجرد الخطاب، لا موضع له من الإعراب، وتلحق اسمَ الإشارة إذا كان للبعيد، وأنت في اللاّم قبله بالخيار؛ تقول: «ذاك»، أو «ذلك».

وجوب ترك اللاَّم

ويجب تركُ اللاَّم في ثلاث، مسائل:

إحداها: إشارة المُثَنَّى؛ نحو: «ذَانِكَ» و«تَانِكَ».

والثّانية: إشارة الجمع في لغة مَنْ مَدَّهُ؛ تقول: «أولئِكَ» بالمدّ من غير لام فإن قَصَرْتَ قلت: «أُولاَكَ» أو «أُولاَلِكَ».

والثالثة: كلّ اسمِ إشارةٍ تقدَّم عليه حرفُ التّنبيه، نحو: «هَذَاك» و «هَاتَاك» و «هَاتِيكَ».

* * *

الاسم الموصول

ثم قلت: **الرَّابعُ**: المَوْصُولُ، وهُوَ: ما افْتَقَرَ إلى الْوَصْلِ، بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ أوْ ظَرْفٍ، أوْ مَجْرُورٍ تَامَّيْنِ، أوْ وَصْفٍ صَرِيحٍ، وإلى عَائِدٍ أوْ خَلَفِه.

وأقول: الرّابعُ من أنواع المعارف: الموصولُ؛ وهو عبارة عمّا يحتاج إلى أمرين:

أحدهما: الصِّلَةُ، وهي واحد من أربعة أمور؛ أحدها: الجملة، وشرطُها: أن تكون خبرية؛ أي: محتملَةً للصّدق والكذب؛ تقول: «جَاءَنِي الَّذِي قَامَ» و «الَّذِي أبُوهُ قَائِم»؛ ولا يجوز: «جَاءَ الذِي هَلْ قَامَ»، أو «الذِي لاَ تَضْرِبْهُ»، والثّاني: الظّرف، والثّالث: الجار والمجرور؛ وشَرْطُهما: أن يكونا تَامَّيْنِ؛ وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّموَاتِ وَالأَرْضِ ومَنْ عِنْدَهُ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾، واحترَزْتُ بالتّامين من الناقصين؛ وهما اللّذان لا تتمّ بهما الفائدة؛ فلا يقال: «جاء الذي اليوم» ولا «جاء الذِي بِكَ»، والرّابع: الوَصْفُ الصّريح، أي: الْخَالِصُ من غَلَبة الاِسْمِيَّة؛ وهذا يكون صلة للألف واللاَّم خاصَّةً، نحو: «الضارب»، و «المضروب»؛ كما سيأتي.

والأمر الثاني: الضَّميرُ العائدُ من الصّلة إلى الموصول، نحو: «جاء الذي قام أبوه»؛ وشَرْطُه: أن يكون مطابقاً للموصول في الإفراد، والتّذكير، وفروعهما، وقد يَخْلُفه الظّاهرُ، كقوله: [الطّويل]

٦٧ ـ سُعَادُ الّتي أضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا   وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا

وحَمَلَ عليه الزَّمخشريُّ قولَ الله تعالى: وذلك لأنه قَدَّرَ الجملة الاسمية ـ وهي (الذين) وما بعده ـ معطوفة على الجملة الفعلية ـ وهي (خلق) وما بعده ـ على معنى أنه سبحانه خلق ما لا يَقْدِر عليه سواه. ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء، ولولا أن التقدير ثم الذين كفروا به يعدلون، كما أن التقدير سعاد التي أضناك حبها للزم فساد هذا الإعراب؛ لخلو الصلة من ضمير. وهذا في الآية الكريمة خير منه في البيت؛ لأن الاسمَ الظاهرَ النائبَ عن الضمير في البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول. وهو سعاد، فحصلَ التكرار، وهو في الآية بمعناه لا بلفظه، وأجاز في الجملة وجهاً آخر، وبدأ به، وهو أن تكون معطوفة على (الحمدُ لله) والمعنى أنه سبحانه حقيق بالحمد على ما خلق؛ لأنه ما خلقه إلا نعمة، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته.

* * *

ألفاظ الموصول ستة أقسام

ثم قلت: وهُوَ «الَّذِي» و «الَّتِي» وتَثْنِيَتُهُمَا، وجَمْعُهُمَا، و «الألى» و «الَّذِينَ» و «اللاَّتي» و «اللائي» وما بِمَعْنَاهُنَّ، وهُوَ «مَنْ» لِلْعَالِم، و «مَا» لِغَيْرِهِ، و «ذُو» عِنْدَ طَيِّءٍ، و «ذَا» بَعْدَ مَا أَوْ مَنْ الاِسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ إنْ لَمْ تُلْغَ، و «أيٌّ» و «أَلْ» في نحو: الضَّارِبِ والْمَضْرُوبِ.

وأقول: لما فَرَغْتُ من حَدِّ الموصول شَرَعْتُ في سَرْدِ المشهور من ألفاظه:

والحاصلُ أنها تنقسم إلى ستة أقسام؛ لأنها إما لمفرد، أو مثنى، أو مجموع. وكل من الثلاثة إما لمذكر، أو لمؤنث.

فللمفرد المذكر «الذي» وتستعمل للعاقل وغيره؛ فالأولُ نحو: ﴿وَالَّذِى جَآءَ بِالصِّدْقِ﴾ [الزُّمَر: الآية ٣٣] . والثاني نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ الَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبيَاء: الآية ١٠٣] ولك في يائه وجهان: الإثباتُ، والحذفُ؛ فعلى الإثباتِ

---

٦٧ ـ لم ينسب.

تكون إما خفيفة فتكون ساكنةً، وإما شديدة فتكون إما مكسورة، أو جارية بوجوهِ الإعراب، وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسوراً كما كان قبل الحذف وإما ساكناً.

وللمفرد المؤنث «الَّتي» وتستعمل للعاقلة وغيرها؛ فالأول نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجَادلة: الآية ١] و «قد» هنا للتوقع لأنها كانت تتوقع سماعَ شكواها وإنزالَ الوحي في شأنها، و «في» للسببية أو الظرفية، على حذف مضاف، أي: في شأنه، والثاني نحو: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [البَقَرَة: الآية ١٤٢] أي: سيقولُ اليهود ما صَرَف المسلمين عن التَّوَجُّه إلى بيت المقدس، ولك في ياء «التي» من اللغات الخمس مَا لَكَ في ياء «الذي».

ولمثنّى المذكّر «اللَّذَانِ» رفعاً، و «اللَّذَيْنِ» جَرًّا ونصباً.

ولمثنّى المؤنَّث «اللَّتَانِ» رفعاً، و «اللَّتَيْنِ» جرًّا ونصباً.

ولك فيهنَّ تشديدُ النون، وحذفها، والأصلُ التخفيف والثبوت.

ولجمع المذكّر «الألى» بالقصر والمد، و «الَّذِينَ» بالياء مطلقاً، أو بالواو رفعاً.

ولجمع المؤنث «اللاَّئي» و «اللاَّتِي» بإثبات الياء وحذفها فيهما، وقد قرىء: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ﴾ [الطَّلَاق: الآية ٤] بالوجهين، ولم يُقْرَأ في السبعة: ﴿وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ [النِّساء: الآية ١٥] إلا بالياء؛ لأنه أخف من «اللائي»؛ لكونه بغير همزة.

* * *

الموصولات العامّة

ومن الموصولاتِ موصولاتٌ عامَّةٌ في المفرد المذكَّرِ وفروعه، وهي:

«مَنْ» وأصلُ وضعها لمن يعقل، نحو: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ﴾ [الرّعد: الآية ١٩].

و «مَا» لما لا يعقل، نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النّحل: الآية ٩٦].

و «ذُو» في لغة طيىء، يقولون: «جَاءَنِي ذُو قَامَ».

و «ذا» بشرطين؛ أحدهما: أن يتقدَّمَ عليها «ما» الاستفهامية، نحو: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النّحل: الآية ٢٤] أي: ما الذي أنزل ربكم؟ أو «مَنْ» الاستفهامية، نحو: «مَنْ ذَا لَقِيتَ» وقولِ الشاعر [الكامل].

٦٨ ـ وَقَصِيدَةٍ تأتِي الملوكَ غَرِيبَةٌ قَدْ قُلْتُها لِيُقَالَ: مَنْ ذا قالَها؟

أي: مَنِ الذي قَالَهَا، وهذا الشرطُ خَالفَ فيه الكوفيون؛ فلم يشترطوه، واستدلوا بقوله:

٦٩ ـ نَجَوْتِ وَهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

فزعموا أنَّ التّقدير: والذي تحملينه طليق، فـ«ذا» موصول مبتدأ، و «تحملين» صِلَةٌ، والعائد محذوف، و «طليق» خبر.

الشرط الثاني: أن لا تكون «ذا» ملغاةً، وإلغاؤها بأن تُرَكَّبَ مع «ما» فيصير اسماً واحداً؛ فتقول: «ماذا صنعتَ» ويُنَزَّلُ «ماذا» بمنزلة قولك: أيَّ شيء؛ فتكون مفعولاً مُقدَّماً، فإن قدرت «ما» مبتدأ و «ذا» خبراً، فهي موصولة؛ لأنها لم تُلْغَ.

ومنها «أيٌّ» كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريَم: الآية ٦٩] أي: الذي هو أشد، وقد تقدم الكلام فيها.

ومنها «أل» الداخلة على اسم الفاعل، كـ«الضَّارِبِ» أو اسم المفعول كـ«المضروب» هذا قولُ الفارسي وابن السرَّاج وأكثر المتأخرين، وزعم المازني أنها موصولٌ حرفيٌّ، ويرده أنها لا تؤول بالمصدر، وأن الضمير يعود عليها، وزعم أبو الحسن الأخفش أنها حرفُ تعريفٍ، ويرده أن هذا الوصفَ يمتنع تقديمُ معموله، ويجوز عطفُ الفعل عليه، كقوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً فأثَرْنَ﴾ فعطف «أثرن» على «المغيرات» لأن التقدير: فاللاتي أغَرْنَ فأثَرْنَ، و (المغيرات) مُفْعلات من الغارة، و (صُبْحاً) ظرف زمان، كانوا يُغِيرُونَ على أعدائهم في الصباح؛ لأنهم حينئذٍ يصيبونهم وهم غافلون لا يعلمون، ويقال: إنها كانت سَرِيَّةً لرسول الله ﷺ إلى بني كِنانة، فأبطأ عليه خبرُها، فجاء به الوحيُ إليه،

---

٦٨ ـ هذا البيت لأبي بصير الأعشي.

٦٩ ـ هذا البيت ليزيد بن مفرغ الحميدي.

والنَّقْع: الغُبَار، أو الصّوت، من قوله ﷺ: «ما لم يكن نَقْعٌ أو لَقْلَقَةٌ» أي: فهيجن بالمُغار عليهم صياحاً وجَلَبة.

الخامس المحلّى بأل

ثم قلت: **الخامِسُ**: المُحَلَّى بألِ الْعَهْدِيَّةِ كَجَاء الْقَاضِي، ونحوُ: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌۖ ٱلْمِصْبَاحُ﴾ [النُّور: الآية ٣٥] الآية، أَوِ الْجِنْسِيَّةِ نحوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النِّساء: الآية ٢٨] ونحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢] ونحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبيَاء: الآية ٣٠].

ويَجِبُ ثُبُوتُهَا في فاعِلَيْ نِعْمَ وَبِئْسَ الْمُظْهَرَيْنِ، نحو: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: الآية ٣٠] و ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾ [الجُمُعَة: الآية ٥] «فَنِعْمَ ابنُ أُخْتِ الْقَوْمِ» فأمَّا الْمُضْمَرُ فَمُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ نحو: «نِعْم ٱمْرَأً هَرِمٌ» ومِنْهُ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٧١] وفي نَعْتَي الإشَارَةِ مُطلَقاً وأيٍ في النِّدَاءِ، نحوُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الانفِطار: الآية ٦] ونحو: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الكهف: الآية ٤٩] وقَدْ يُقالُ: يا أيهذَا.

ويجبُ في السَّعَةِ حَذْفُهَا مِنَ الْمُنادَى، إلاَّ مِن ٱسْم اللَّهِ تعالى، والجملَةِ الْمُسَمَّى بِهَا، ومِنَ المُضَافِ، إلاَّ إذَا كَانَتْ صِفةً مُعْرَبة بالحَرْفِ، أوْ مُضافَة إلى ما فِيهِ أل.

وأقول: الخامسُ من المعارف: المحلَّى بالألف واللاَّم العَهْدية، أو الجنسية.

وأشرت إلى أن كلاً منهما قسمان؛ لأن العهدية إما أن يشار بها إلى معهودٍ ذهني أو ذِكْرِيٍّ؛ فالأولُ كقولك: «جَاءَ القاضي» إذا كان بينك وبين مخاطبك عَهْدٌ في قاضٍ خاص، والثاني كقوله تعالى: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌۖ ٱلْمِصْبَاحُ﴾ [النُّور: الآية ٣٥] الآية، فإن أل في المصباح وفي الزجاجة للعهد في مصباح وزجاجة المتقدم ذكرهما.

وأل الجنسية قسمان؛ لأنها إما أن تكون استغراقية، أو مشاراً بها إلى نفس الحقيقة؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النِّساء: الآية ٢٨] أي: كل فرد من أفراد الإنسان، ونحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢] أي: أن هذا الكتاب هو كل الكتب، إلا أن الاستغراق في الآية الأولى لأفراد الجنس، وفي الثانية لخصائص الجنس، كقولك: «زَيْدٌ الرَّجُلُ» أي الذي اجتمع فيه صفاتُ الرجالِ

المحمودةُ، والثاني نحوُ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: الآية ٣٠] أي: من هذه الحقيقة، لا من كل شيء اسمهُ ماء.

وقولي: «العهديَّة أو الجنسيَّة» خرج به المحلى بالألف واللاَّم الزائدتين؟ فإنها ليست لعهد ولا جنس، وذلك كقراءة بعضهم: ﴿لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيَخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنَافِقون: الآية ٨] بفتح ياء (ليخرجن) اسم وضم رائه، وذلك لأن الأذلَّ على هذه القراءة حالٌ، والحال واجبة التنكير؛ فلهذا قلنا إن أل زائدة لا مُعَرِّفة، والتقدير: ليخرجن الأعز منها ذليلاً، ولك أن تقدر أن الأصل خروج الأذل، ثم حذف المضافُ وأقيم المضاف إليه مقامه، فانتصب على المصدر على سبيل النيابة، وحينئذ فلا يحتاج لدعوى الزيادة.

ثبوت أل وحذفها

ثم ذكَرت أن «أل» المعرفة يجب ثبوتها في مسألتين، ويجب حذفها في مسألتين:

أما مسألتا الثبوتِ فإحداهما: أن يكون الاسم فاعلاً ظاهراً والفعلُ «نِعْمَ» أو «بِئْسَ» كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: الآية ٣٠] ﴿فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المُرسَلات: الآية ٢٣] ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [الذّاريَات: الآية ٤٨] و ﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ﴾ [الكهف: الآية ٢٩]، وأشَرْتُ بالتمثيل بقوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾ [الجُمُعَة: الآية ٥]، إلى أنه لا يشترط كون «أل» في نفس الاسم الذي وقع فاعلاً كما في: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: الآية ٣٠]، بل يجوز كونُهَا فيه أو كونُهَا فيما أضيف هو إليه، نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النّحل: الآية ٣٠] ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النّحل: الآية ٢٩]، ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾ [الجُمُعَة: الآية ٥].

ولو كان فاعل نعم وبئس مضمراً وجب فيه ثلاثة أمور؛ أحدها: أن يكون مفرداً لا مثنى ولا مجموعاً، مستتراً لا بارزاً، مُفَسراً بتمييز بعده، كقولك: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ، ونِعْمَ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ، ونِعْمَ رِجَالاً الزَّيْدُونَ، وقول الشاعر: [البسيط]

٧٠ ـ نِعْمَ امْرأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا

---

٧٠ ـ هذا البيت لزهير بن أبي سلمى.

والثانية: أن يكون الاسمُ نعتاً، إما لاسم الإشارةِ نحو: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الكهف: الآية ٤٩] (١)(٢) ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ [الفُرقان: الآية ٧] وقولك: «مررتُ بهذا الرَّجُل» أو نعت «أيها» في النداء، نحو: ﴿يَأَيُّهَا الرَّسُولُ﴾ ﴿يَأَيُّهَا الإِنسَانُ﴾، ولكن قد تنعت «أيّ» باسم الإشارة كقولك «يَأَيُّهذَا»، والغالبُ حينئِذٍ أن تُنْعَتَ الإشارةُ كقوله: [الطّويل]

٧١ ـ أَلاَ أَيُّهذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَغَى   وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

وقد لا تُنْعَتُ كقوله: [الرّمل]

٧٢ ـ أَيُّهذَانِ كُلا زَادَيْكُمَا

وأما مسألتا الحذفِ فإحداهما: أن يكون الاسمُ مُنادًى؛ فتقول في نداء الغلام والرجل والإنسان: يا غُلاَمُ، ويا رَجُلُ، ويا إِنْسَانُ، ويُسْتَثْنَى من ذلك أمران؛ أحدهما: اسم الله تعالى؛ فيجوز أن تقول: يا أَلله، فتجمع بين «يا» والألف واللام، ولك قَطْعُ ألف اسم الله تعالى وحَذْفُهَا، والثاني: الجملة المسمَّى بها؛ فلو سميت بقولك: «المنطلق زيد» ثم ناديته قلت: يا المنطلق زيد.

الثانية: أن يكون الاسم مضافاً، كقولك في الغلام والدار: غلامِي، وداري، ولا تقل: الغلامي، ولا الداري؛ فتجمَعَ بين أل والإضافة، ويُسْتَثْنَى من ذلك مسألتان؛ إحداهما: أن يكون المضاف صفةً مُعْربة بالحروف؛ فيجوز حينئذ اجتماع أل والإضافة، وذلك نحو: «الضارِبَا زَيْدٍ» و «الضارِبُو زَيْدٍ»، والثانية: أن يكون المضاف صفَةً والمضافُ إليه مَعْمُولاً لها وهو بالألف واللاّم؛ فيجوز حينئذ أيضاً الجمع بين أل والإضافَةِ، وذلك نحو: «الضارِبُ الرَّجُلِ» و «الرَّاكِبُ الْفَرَسِ» وما عداهما لا يجوز فيه ذلك، خلافاً للفرّاء في إجازة «الضارِبُ زَيْدٍ» ونحوه مما المضافُ فيه صفَةٌ والمضافُ إليه مَعْرِفَةٌ بغير الألف واللام، وللكوفيين كلهم في إجازة نحو: «الثلاَثَة الأثْوَاب» ونحوه مما المضافُ [فيه] عَدَدٌ والمضافُ إليه مَعْدُودٌ، وللرُّمَّانِيّ والمبرِّدِ والزَّمَخْشَرِيِّ في قولهم [في] «الضّارِبي»

---

٧١ ـ هذا البيت لورفه بن العبد البكري.

٧٢ ـ لم ينسب.

و «الضَارِبِكَ» و «الضَارِبِهِ»: إن الضمير في موضع خفض بالإضافة.

المضاف إلى معرفة

ثم قلت: **السَّادِسُ**: المُضَافُ لمَعْرِفَة، كـ«غُلاَمِي» و «غُلامِ زَيْدٍ».

وأقول: هذا خاتمةُ المعارف، وهو المضافُ لمعرفةٍ، وهو في درجة ما أُضِيفَ إليه، فـ«غُلاَمُ زَيْدٍ» في رتبة العلم، و «غُلاَمُ هذَا» في رتبة الإشارة، و «غُلاَمُ الَّذِي جَاءَكَ» في رتبة الموصول، و «غُلاَمُ الْقَاضِي» في رتبة ذي الأداة، ولا يستثنى من ذلك إلا المضاف إلى المضمر كـ«غُلاَمي»؛ فإنه ليس في رتبة المضمر، بل هو في رتبة العلم، وهذا هو المذهبُ الصحيحُ، وزَعَمَ بعضُهم أن ما أُضِيفَ إلى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائماً، وذهب آخَرُ إلى أنه في رتبتها مطلقاً، ولا يستثنى المضمر، والذي يدل على بطلان القوْلِ الثاني قوله: [الطَّويل]

٧٣ ـ ... كَخُذْرُوف الْوَلِيدِ الْمُثَقَّبِ

فَوَصَفَ المضافَ للمعَرَّفِ بالأداة بالاسم المعرف بالأداة، والصِّفَةُ لا تكون أعْرَفَ من الموصوف، وعلى بطلان الثالث قولُهم: مررت بزَيْدٍ صَاحِبِكَ.

باب المرفوعات

ثم قلت: بَابٌ ـ المَرْفُوعَاتُ عَشَرَةٌ؛ أحدها: الفَاعِلُ، وهُوَ: مَا قُدِّمَ الْفِعْلُ أوْ شِبْهُهُ عَلَيْهِ وَأُسْنِدَ إلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ أوْ وُقُوعِهِ مِنْهُ كـ«عَلِمَ زَيْدٌ» و «مَاتَ بَكْرٌ» و «ضَرَبَ عَمْرٌو» و ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النّحل: الآية ٦٩].

وأقول: شَرَعْتُ من هنا في ذكر أنواع المعربات، وبدأت منها بالمرفوعات؛ لأنها أرْكَانُ الإسْنَادِ، وثَنَّيْتُ بالمنصوبات؛ لأنها فَضَلاَت غالباً، وختمت بالمجرورات؛ لأنها تابعة في الْعُمْدِيَّةِ والْفَضْلِيَّةِ لغيرها، وهو المضافُ؛ فإن كان عمدة فالمضاف إليه عمدة، كما في قولك: «قَامَ غُلاَمُ زَيْدٍ»، وإن كان فضلة فالمضاف إليه فضلة، كما في قولك: «رَأَيْتُ غُلاَمَ زَيْدٍ»، والتابع يتأخر عن المتبوع.

---

٧٣ ـ هذا البيت لأمرىء القيس بن حجر.

الفاعل ونائب الفاعل

الفاعل

وبَدَأتُ من المرفوعات بالفاعل لأمرين؛ أحدهما: أن عامله لفظي، وهو الفعل أو شبهه، بخلاف المبتدأ؛ فإن عامله معنوي، وهو الابتداء، والعامل اللَّفظي أقوى من العامل المعنوي؛ بدليل أنه يزيل حكم العامل المعنوي، تقول في زيد قائم: «كَانَ زَيْدٌ قَائِماً» و «إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ» و «ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً» ولما بَيَّنتُ أنَّ عامل الفاعل أقوى كان الفاعلُ أقوى، والأقوى مُقَدَّم على الأضعف، الثاني: أن الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول، وليس هو في المبتدأ كذلك، والأصْلُ في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني، فَقَدَّمْتُ ما هو الأصل.

والضمير في قولي: «وهو» للفاعل، وقولي: «ما قُدِّمَ الفعلُ أو شبْهُهُ عليه» مخرج لنحو: «زَيْدٌ قَامَ» و «زَيْدٌ قَائِمٌ» فإن زيداً أُسْنِدَ إليه الفعلُ وشبْهُهُ ولكنهما لم يُقَدَّما عليه، ولا بد من هذا القيد؛ لأنَّ به يتميز الفاعلُ من المبتدأ، وقولي: «أسند إليه» مخرج لنحو: «زيداً» في قولك: «ضَرَبْتَ زَيْداً» و «أنا ضاربٌ زَيْداً»؛ فإنه يصدق عليه فيهما أنه قُدِّم عليه فعلٌ أو شبهُهُ، ولكنهما لم يُسْنَدا إليه، وقولي: «على جهة قيامه به أو وقوعه منه» مخرج لمفعول ما لم يُسَمَّ فاعله، نحو: «ضُرِبَ زَيْدٌ» و «عَمْرٌو مَضْرُوبٌ غُلاَمُهُ» فزيد والغلام وإن صدق عليهما أنهما قدم عليهما فعل وشبهه وأسندا إليهما، لكن هذا الإسناد على جهة الوقوع عليهما، لا على جهة القيام به كما في قولك: عَلِمَ زَيْدٌ، أو الوقوع منه كما في قولك: ضَرَبَ عَمْرٌو.

فاعل الوصف

ومثَّلتُ لما أسند إليه شبهُ الفعلِ بقوله تعالى: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النّحل: الآية ٦٩] فألوانه: فاعل لمختلف؛ لأنه اسم فاعل؛ فهو في معنى الفعل، والتقدير: وصنفٌ مختلفٌ ألوانُهُ، أي يختلف ألوانه، فحذف الموصوف وأنيبَ الوصفُ عن الفعل، وقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧٣] أي: اختلافاً كالاختلاف المذكور في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فَاطِر: الآية ٢٧] .

نائب الفاعل

ثم قلت: **الثَّاني**: نائِبُهُ، وهو: ما حُذِفَ فاعِلُه، وأقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ، وغُيِّرَ عامِلُه إلى طَرِيقَةِ فُعِلَ أوْ يُفْعَلُ أوْ مَفْعُولٍ، وهو المفْعُولُ به، نحوُ: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٠] وإن فُقِدَ فالمَصْدَرُ نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ۝١٣﴾ [الحاقَّة: الآية ١٣] ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٨]، أو الظَّرْفُ نحو: «صِيمَ رَمَضَانُ» و «جُلِسَ أمامُكَ» أو المَجْرُورُ نحو: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٧] وَمِنْهُ ﴿لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾ [الأنعَام: الآية ٧٠].

وأقول: الثاني من المرفوعات: نائبُ الفاعل، وهو الذي يعبرون عنه بمفعول ما لم يُسَمَّ فاعله، والعبارة الأولى أولى لوجهين؛ أحدهما: أن النائب من الفاعل يكون مفعولاً وغيرهُ، كما سيأتي، والثاني: أن المنصوب في قولك: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَاراً» يَصْدُقُ عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله، وليس مقصوداً لهم، ومعنى قولي: «أقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ» أنه أقيم مقامه في إسناد الفعل إليه.

تغيير صيغة الفعل عند الإسناد إلى نائب الفاعل

ولما فَرَغتُ من حَدِّهِ شرعت في بيان ما يُعْمَل بعد حذف الفاعل: فذكرت أن الفعل يجب تغييره إلى فُعِل أو يُفْعَلُ، ولا أريد بذلك هذين الوزنين؛ فإن ذلك لا يتأتّى إلا في الفعل الثلاثي، وإنما أريد أن يُضَمُّ أوَّلُهُ مطلقاً، ويكسر ما قبل آخره في الماضي، ويفتح في المضارع، ثم بَعْدَ ذلك يُقَامُ المفعولُ به مُقَامَ الفاعل؛ فيعطي أحكامه كلها؛ فيصير مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وعُمْدَة بعد أن كان فَضْلَة، وواجِبَ التأخيرِ عن الفعل بعد أن كان جائزَ التقديم عليه.

ما ينوب عن الفاعل

والمفعولُ به عند المحققين مُقَدَّمٌ في النيابة على غيره وُجُوباً؛ لأنه قد يكون فاعلاً في المعنى كقولك: «أعْطَيْتُ زَيْداً دِينَاراً» ألا ترى أنه آخذ؟ وأوْضَحُ من هذا «ضارَبَ زَيْدٌ عَمْراً» لأن الفعل صَادِرٌ من زيد وعمرو؛ فقد اشتركا في إيجاد الفعل، حتى إن بعضهم جَوَّزَ في هذا المفعول أن يُرْفَع وَصْفُهُ فيقول: «ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْراً الْجَاهِلُ» لأنه نعت

المرفوع في المعنى.

ومثّلت لنيابته عن الفاعِل بقوله تعالى: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٠] وأصله قَضَى الله الأمْرَ؛ فَحُذِفَ الفاعل للعلم به، ورُفِعَ المفعولُ به، وغُيِّرَ الفعلُ بضم أوّله وكسر ما قبل آخره، فانقلبت الألف ياء.

فإن لم يكن في الكلام مفعولٌ به أقيم غيرُه: من مصدرٍ، أو ظرفِ زمانٍ، أو مكانٍ، أو مجرورٍ.

فالمصدر كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحَاقَّة: الآية ١٣] وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٨] وكون «نفخة» مصدراً واضح، وأما «شيء» فلأنه كناية عن المصدر، وهو العَفْو، والتقدير ـ والله أعلم ـ فأي شخص من القاتل عُفِيَ له عَفْوٌ ما من جهة أخيه، والأخ هنا محتمل لوجهين؛ أحدهما: أن يكون المراد به المقتول فـ«مِنْ» للسببية، أي بسببه، وإنما جعل أخاً تعطيفاً عليه وتنفيراً عن قَتْلِهِ؛ لأن الخلقَ كلهم مُشتركون في أنهم عَبِيدُ الله؛ فهم كالإخوة في ذلك، ولأنهم أولاد أبٍ واحِدٍ وأم واحدة؛ والثاني: أن المراد به وليُّ الدَّمِ، وسمي أخاً ترغيباً له في العَفْوِ، و «مِنْ» على هذا لابتداء الغاية، وهذا الوجْهُ أحسن لوجهين؛ أحدهما: أن كَوْنَ «مِنْ» لابتداء الغاية أشْهَرُ من كونها للسببية، والثاني: أن الضمير في قوله تعالى: ﴿وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٨] راجعٌ إلى مذكور في هذا الوجه دون الأول.

وظرفُ الزمان، كقولك: «صِيمَ رَمَضانُ» وأصله صامَ النَّاسُ رمضانَ.

وظرفُ المكان، كقولك: «جُلِسَ أمامُكَ» والدليلُ على أن الأمام من الظروف المتصرفة التي يجوز رفْعُهَا قولُ الشاعر: [الكامل]

٧٤ ـ فَغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَيْنِ تَحْسبُ أَنَّهُ مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا

فموضِعُ «كِلاَ» رفعٌ بالابتداء، و «خلفُهَا» بدل منه، و «أمامُها» عطف عليه، والجملة

---

٧٤ ـ هذا البيت للبيد بن ربيعة.

التي هي «تحسب» وما بعدها في موضع رفع خبر المبتدأ، والعائد على المبتدأ الهاء المتصلة بأنَّ، وإنما يصف الشاعر بقرةَ وَحْشٍ بالتبلّدِ، وأنها لا تدري على أي شيء تُقْدِمُ، ولا بُدَّ من تقدير واوِ حالٍ قبل «كلا» فكأنه قال: فغدت هذه الوحشية وكلا النقرتين اللّتين هما خلفها وأمامها تحسب أنه مولى المخافة، أي: المكان الذي تُؤْتَى فيه.

والمجرور، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾ [الأنعَام: الآية ٧٠] فـ(يؤخذ) فعل مضارع مبني لما لم يُسَم فاعله، وهو خالٍ من ضمير مستتر فيه، و (منها) جار ومجرور في موضع رفع، أي: لا يكن أخْذٌ منها، ولو قدر ما هو المتبادر من أن في (يؤخذ) ضميراً مستتراً هو القائم مَقَامَ الفاعل، و (منها) في موضع نصب، لم يستقم؛ لأن [ذلك] الضمير عائد حينئذ على (كل عدل) و «كل عدل» حَدَث، والأحداث لا تؤخذ، وإنما تؤخذ الذوات، نعم إن قدر أن (لا يؤخذ) بمعنى لا يقبل صَحَّ ذلك.

وفُهِمَ من قولي: «فإن فُقِدَ فالمصدر ـ إلى آخره» أنه لا يجوز إقامةُ غيرِ المفعول به مع وجود المفعول به، وهو مذهبُ البصريين إلا الأخْفَشَ، واسْتَدَلَّ المخالفون بنحو قول الشاعر: [الرَّجز]

٧٥ ـ أُتِيحَ لِي مِنَ الْعِدَا نَذِيرَا ... بِهِ وُقِيتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرَا

بقراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجَاثيَة: الآية ١٤] فَأُقِيمَ فيهما الجار والمجرور، وتُرِكَ المفعول به منصوباً.

* * *

ثم قلت: وَلاَ يُحْذَفَانِ، بَلْ يَسْتَتِرَانِ، وَيُحْذَفُ عَامِلُهُمَا: جَوَازاً، نحو: «زَيْدٌ» لِمَنْ قَالَ: «مَنْ قَامَ» أو «مَنْ ضُرِبَ» ووُجُوباً، نحو: ﴿إِذَا السَّمَآءُ انشَقَّتْ ۝ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ۝﴾ وَلاَ يَكُونَانِ جُمْلَةً؛ فنحو: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: الآية ٤٥] على إضْمَارِ التَّبَيُّنِ، ونحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [الجَاثيَة:

---

٧٥ ـ هذا البيت ليزيد بن القعقاع.

الآية ٣٢] على الإسْنَادِ إلى اللَّفْظِ، ويُؤَنَّثُ فِعْلُهُمَا لِتَأْنِيثِهِمَا: وُجُوباً في نحو: «الشَّمْسُ طَلَعَتْ» و «قَامَتْ هِنْدٌ» أوِ «الهِنْدَانِ» أوِ «الهِنْدَاتُ» وجوازاً: رَاجِحاً في نحو: «طَلَعَتِ الشَّمْسُ» ومِنْهُ «قَامَتِ الرِّجَالُ أو «النِّسَاءُ» أوِ «الهُنُودُ» و «حَضَرَتِ الْقَاضِيَ امْرَأَةٌ» ومِثْلُ قَامَتِ النِّسَاءُ «نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ» ومَرْجُوحاً في نحو: «مَا قَامَ إلاَّ هِنْدٌ» وقِيلَ: ضَرُورَةٌ، وَلاَ تَلْحَقُهُ عَلاَمَةُ تَثْنِيَةٍ وَلاَ جَمْعٍ، وشَذَّ نَحْوُ: «أكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ».

* * *

أحكام الفاعل ونائب الفاعل

وأقول: ذكَرْتُ هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعلُ والنائبُ عنه:

الحكم الأول: أنهما لا يُحْذَفَان، وذلك لأنهما عُمْدَتَانِ، ومُنَزَّلاَنِ من فعلهما منزلة الجزء؛ فإن ورد ما ظاهره أنهما فيه محذوفان فليس محمولاً على ذلك الظاهر، وإنما هو محمول على أنهما ضميران مستتران؛ فمن ذلك قولُ النبي ﷺ: «لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»؛ ففاعل «يشرب» ليس ضميراً عائداً إلى ما تقدم ذكره ـ وهو الزاني ـ لأن ذلك خلافُ المقصودِ، ولا الأصل «ولا يشرب الشاربُ» فحذف الشارب؛ لأن الفاعل عمدة فلا يحذف، وإنما هو ضميرٌ مستترٌ في الفعل عائدٌ على الشارب الذي استلزمه «يشرب» [فإن «يشرب» يستلزم الشارب] وحَسَّنَ ذلك تَقَدُّمُ نَظِيرِهِ ـ وهو «لاَ يَزْنِي الزَّانِي» ـ وعلى ذلك فَقِسْ، وتَلَطَّفْ لكل موضع بما يناسبه، وعن الكسائي إجازة حذفِ الفاعل، وتابَعَه على ذلك السُّهَيْلِيُّ وابن مَضَاء.

* * *

الثاني: أن عاملهما قد يُحْذَف لقرينة، وأنَّ حذفه على قسمين: جائز، وواجب.

فالجائز كقولك: «زَيْدٌ» جواباً لمن قال لك: «مَنْ قَامَ؟» أو «مَنْ شُرِبَ؟» فزيد في جواب الأول فاعلُ فعلٍ محذوفٍ، وفي جواب الثاني نائبٌ عن فاعلِ فعلٍ محذوفٍ، وإن شئتَ صَرَّحْتَ بالفعلين فقلت: «قَامَ زَيْدٌ» و «شُرِبَ عَمْرٌو».

والواجبُ ضابطُه: أن يتأخر عنه فعلٌ مُفَسِّر له، وقد اجتمع المثالان في الآية الكريمة فـ(السَّماء) فاعل بـ(انْشَقَّتْ) محذوفةً، كالسماء في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٣٧] إلا أن الفعل هنا مذكور، و «الأرضُ» نائب عن فاعل «مُدَّتْ» محذوفةً، وكلٌّ من الفعلين يفسره الفعلُ المذكور، فلا يجوز أن يتلفظ به؛ لأن المذكور عِوَضٌ عن المحذوف، وهم لا يجمعون بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ عنه.

* * *

الحكم الثالث: أنهما لا يكونان جملة، هذا هو المذهب الصحيح، وزعم قوم أن ذلك جائز، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٥]، ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: الآية ٤٥]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١١] فجعلوا جملة (ليسجننه) فاعلاً لـ(بَدَا) وجملة (كيف فعلنا بهم) فاعلاً لـ(تبين) وجملة (لا تفسدوا في الأرض) قائمة مقام فاعل (قيل)، ولا حجة لهم في ذلك. أما الآية الأولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد إمَّا على مَصْدَرِ الفعلِ، والتقدير: ثمَّ بَدَا لهم بَدَاءٌ، كما تقول: «بَدَا لِي رَأْيٌ» ويؤيد ذلك أن إسناد «بَدَا» إلى البَداءِ قد جاء مُصَرَّحاً به في قول الشاعر: [الطّويل]

٧٦ ـ لَعَلَّكَ وَالمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ ... بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ

وإما على السَّجْن ـ بفتح السين ـ المفهوم من قوله تعالى: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٥] ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ مِمَّا يَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٣] وكذلك القولُ في الآية الثانية؛ أي: وتبين هو، أي التبيُّنُ، وجملة الاستفهام مفسّرة، وأما الآية الثالثة فليس الإسناد فيها من الإسناد المعنوي الذي هو محلُّ الخلاف، وإنما هو [من] الإسناد اللفظي، أي: وإذا قيل لهم هذا اللَّفظُ، والإسنادُ اللفظيُّ جائزٌ في جميع الألفاظ، كقول العرب: «زَعَمُوا مَطِيَّةُ الْكَذِبِ» وفي الحديث: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ».

---

٧٦ ـ هذا البيت للشماخ بن ضرار الغطفاني.

الحكم الرابع: أن عاملهما يُؤَنَّثُ إذا كانا مؤنثين، وذلك على ثلاثة أقسام: تأنيث واجب، وتأنيث راجح، وتأنيث مرجوح.

فأما التأنيث الواجب ففيه مسألتين:

إحداهما: أن يكون الفاعل المؤنث ضميراً متصلاً. ولا فَرْقَ في ذلك بين حقيقيِّ التأنيث ومَجَازِيِّهِ؛ فالحقيقيُّ نحو: «هِنْدٌ قَامَتْ» فهند: مبتدأ، وقام: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر في الفعل، والتقدير: قامت هي، والتاء علامة التأنيث، وهي واجبة لما ذكرناه، والمَجَازيُّ نحو: «الشَّمْسُ طَلَعَتْ» وإعرابه ظاهر، ولمَّا مَثَّلْتُ به في المقدمة للتأنيث الواجب عُلم أن وجوب التأنيث مع الحقيقيِّ من باب أوْلى، بخلاف ما لو عكست، فأما قول الشاعر: [الكامل]

٧٧ ـ إنَّ السَّمَاحَةَ وَالمُرُوءةَ ضُمِّنَا قَبْراً بِمَرْوَ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

ولم يقل: «ضُمِّنَتَا» فضرورة.

الثانية: أن يكون الفاعلُ اسماً ظاهراً متصلاً حقيقيَّ التأنيث: مفرداً، أو تثنية له، أو جمعاً بالألف والتاء؛ فالمفرد كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٣٥] والمثنى كقولك: قامت الهندان، والجمعُ كقولك: قَامَتِ الهندات؛ فأما قوله: [الطويل]

٧٨ ـ تَمَنَّى ٱبْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إلاَّ مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ؟

فضرورة إن قُدِّر الفعلُ ماضياً، وأما إن قُدِّرَ مضارعاً ـ وأصْلُهُ تَتَمَنَّى فحذفت إحدى التاءين كما قال تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ [الليْل: الآية ١٤] ـ فلا ضرورة.

وأما قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [المُمتَحنَة: الآية ١٢] ، فإنما جاز لأجل الفَصْل بالمفعول، أو لأن الفاعل في الحقيقة «أل» الموصولة، وهي اسْمُ جَمْعٍ؛ فكأنه قيل: اللاَّتي آمَنَّ، أو لأن الفاعل اسْمُ جَمْعٍ محذوفٌ موصوفٌ بالمؤمنات:

---

٧٧ ـ من كلام زياد الأعجم عبد قيس.

٧٨ ـ هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري.

أي النِّسْوَة التي آمَنَّ.

وأما التأنيثُ الراجحُ ففي مسألتين أيضاً:

إحداهما: أن يكون الفاعل ظاهراً متصلاً مجازيَّ التأنيثِ، كقولك: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأنفال: الآية ٣٥] ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النَّمل: الآية ٥١] ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴿٩﴾﴾ [القِيَامَة: الآية ٩].

الثانية: أن يكون ظاهراً حقيقيَّ التأنيثِ مُنْفَصِلاً بغير «إلا» كقولك: قَامَ اليَوْمَ هِنْدٌ، وقَامَتِ اليَوْمَ هِنْدٌ، وكقوله: [البسيط]

٧٩ ـ إنَّ ٱمْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

والمبرد يخص ذلك بالشعر.

ومن النوع الأول: أعني المؤنثَ الظَّاهرَ المجازيَّ التأنيثِ ـ أن يكون الفاعلُ جمعَ تكسير، أو اسمَ جمعٍ؛ تقول: قامت الزيود، وقامَ الزيود، وقامت النساء، وقامَ النساء، قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحُجرَات: الآية ١٤] ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٠] وكذلك اسمُ الجنسِ، كـ«أَوْرَقَ الشَّجَرُ» و «أَوْرَقَتِ الشَّجَرُ»؛ فالتأنيثُ في ذلك كله على معنى الجماعة، والتذكير على معنى الجنع، وليس لك أن تقول: التأنيث في النِّساءِ والهنُودِ حقيقي؛ لأن الحقيقي هو الذي له فَرْج، والفَرْج لآحاد الجمع، لا للجمع، وأنت إنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الآحاد.

ومن هذا الباب أيضاً قولُهم: نِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ، ونِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ؛ فالتأنيثُ على مقتضى الظاهر، والتذكير [على معنى الجنس]؛ لأن المراد بالمرأة الجنس، لا واحدة معينة، مَدَحُوا الجنس عموماً، ثم خَصُّوا مَنْ أرادوا مَدْحَهُ، وكذلك «بئس» بالنسبة إلى الذم، كقولك: بِئْسَ المَرْأَةُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ، وَبِئْسَتِ المَرْأَةُ [هِنْدُ].

وأما التأنيثُ المرجوحُ ففي مسألة واحدة، وهي أن يكون الفاعل مفصولاً بإلاّ،

٧٩ ـ لم ينسب.

كقولك: ما قام إلا هِنْدٌ؛ فالتذكيرُ هنا أرْجَحُ باعتبار المعنى؛ لأن التقدير: «ما قام أحَدٌ إلا هِنْدٌ» فالفاعل في الحقيقة مُذَكَّر، ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ، كقوله: [الرَّجز]

٨٠ ـ مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ   فِي حَرْبِنَا إلاَّ بَنَاتُ الْعَمِّ

والدَّليلُ على جوازه في النثر قراءةُ بعضهم: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [يس: الآية ٢٩] برفع (صَيْحَة) وقراءةُ جماعة من السلف: ﴿فَأَصْبَحُوا لاَ تُرَى إلاَّ مَسَاكِنُهُمْ﴾ ببناء الفعل لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وبِجَعْلِ حرف المضارعة التاء المثناةَ من فوقُ.

وزعم الأخفشُ أن التأنيث لا يجوز إلا في الشعر، وهو محجوج بما ذكرنا.

* * *

الحكم الخامس: أن عاملهما لا تلحقه علامةُ تثنيةٍ ولا جمع، في الأمر الغالب، بل تقول: قام أخَوَاكَ، وقام إخْوَتُكَ، وقام نِسْوَتُكَ، كما تقول: قام أخوك، ومن العرب مَنْ يُلْحِق علاماتٍ دالَّة على ذلك، كما يُلْحِق الجميعُ علامةً دالَّةً على التأنيث، كقوله: [الطويل]

٨١ ـ تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ   وَقَدْ أسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

وقوله ﷺ: «يَتَعَاقَبُونَ فيكم مَلاَئِكَةٌ باللَّيْلِ ومَلاَئِكَةٌ بالنَّهَارِ» وقول بعض العرب: «أكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ» وقول الشاعر: [مجزوء الكامل]

٨٢ ـ نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً   ألْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبُ

وقول الآخر: [الطّويل]

٨٣ ـ رَأيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِي   فَأعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

وقد حُمِلَ على هذه اللغة آياتٌ من التنزيل العظيم منها قوله سبحانه: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى

---

٨٠ ـ لم ينسب.
٨١ ـ هذا البيت لعبد الله بن قيس.
٨٢ ـ هذا البيت لأبي فراس الحمداني.
٨٣ ـ هذا البيت لمحمد بن عبد الله العتبي.

﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأنبياء: الآية ٣] وَالأَجْوَدُ تخريجُها على غير ذلك، وأحْسَنُ الوُجُوه فيها إعرابُ (الَّذِينَ ظَلَمُوا) مبتدأ، و (أسرُّوا النَّجْوَى) خبراً.

* * *

الثالث المبتدأ

ثم قلت: **الثَّالِثُ**: المُبْتَدَأُ، وهو: المُجَرَّدُ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ: مُخْبَراً عَنْهُ، أو وَصْفاً رَافِعاً لِمُكْتَفًى بِهِ؛ فالأوَّلُ: كـ«زَيْدٌ قَائِمٌ» و ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٤] و ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فَاطِر: الآية ٣] والثَّاني: شَرْطُهُ نَفْيٌ أو اسْتِفْهامٌ، نحو: «أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ» و «مَا مَضْرُوبٌ العَمْرَان».

المبتدأ نوعان

وأقول: الثَّالثُ من المرفوعات: المبتدأ، وهو نوعان: مبتدأ له خبر، وهو الغالب، ومبتدأ ليس له خبر، لكن له مرفوع يُغْنِي عن الخبر.

ويشترك النوعان في أمرين؛ أحدهما: أنَّهما مُجَرَّدَانِ عن العوامل اللَّفظية، والثاني: أن لهما عاملاً معنويًّا ـ وهو الابتداء ـ ونعني به كَوْنَهُمَا على هذه الصورة من التجرد للإسناد.

ويفترقان في أمرين؛ أحدهما: أن المبتدأ الذي له خبر يكون اسماً صريحاً، نحو: «اللَّهُ رَبُّنَا» و «مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا» وَمُؤَوَّلاً بالاسم، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٤]، أي: وصِيَامُكُم خيرٌ لكم، ومثله قولهم: «تَسْمَعَ بِالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»، ولذلك قلت «المجرد» ولم أقل الاسم المجرد.

ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر في تأويل الاسم البتة، بل ولا كل اسم، بل [يكون] اسماً هو صفة، نحو: «أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ» و «مَا مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ».

والثاني: أن المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه، والمبتدأ المستغني عن الخبر لا بد أن يعتمد على نفي أو استفهام كما مَثَّلْنَا، وكقوله: [الطَّويل]

٨٤ ـ خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

وقوله: [البسيط]

٨٥ ـ أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَناً إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

وقولي: «رافعاً لمكتفي به» أعَمُّ من أن يكون ذلك المرفوع اسماً ظاهراً، كـ«قوم سلمى» في البيت الثاني، أو ضميراً منفصلاً، كـ«أنتما» في البيت الأول، وفيه رَدٌّ على الكوفيين والزمخشري وابن الحاجب؛ إذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهراً، وأوجبوا في قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾ [مريَم: الآية ٤٦] أن يكون محمولاً على التقديم والتأخير، وذلك لا يمكنهم في البيت [الأول] إذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد، وأعَمُّ من أن يكون ذلك المرفوعُ فاعلاً كما في البيتين، أو نائباً عن الفاعل كما في قولك: «أمَضْرُوبٌ الزيدان».

وخرج عن قولي: «مُكْتَفًى به» نحو: «أقَائِمٌ أبَوَاهُ زَيْدٌ» فليس لك أن تعرب أقائِمٌ مبتدأ، وأبَوَاهُ فاعلاً أغنى عن الخبر؛ لأنه لا يتم به الكلامُ، بل زيد: مبتدأ [مؤخر] وقائم: خبر مقدم، وأبواه: فاعل به.

* * *

شروط الابتداء بالنكرة

ثم قلت: وَلاَ يُبْتَدَأُ بِنَكِرَةٍ إلاَّ إنْ عَمَّتْ نحو: «مَا رَجُلٌ في الدَّارِ» أو خَصَّتْ نحو: «رَجُلٌ صَالِحٌ جَاءَنِي» وعَلَيْهِمَا ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢١] .

وأقول: الأصلُ في المبتدأ أن يكون معرفةً، ولا يكون نكرةً إلا في مواضع خاصة تتبعها بعضُ المتأخرين، وأنهاها إلى نَيِّفٍ وثلاثين، وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم.

فمن أمثلَةِ الخصوص أن تكون مَوْصوفَةً: إما بصفة مذكورة، نحو: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ

---

٨٤ ـ لم ينسب.

٨٥ ـ لم ينسب.

خَيْرٌ مِن مُّشْرِكَةٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢١] ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢١] أو بصفة مُقَدَّرة، كقولهم: السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهم؛ فالسَّمن: مبتدأ أوّلُ، ومَنَوانِ: مبتدأ ثان، وبدرهم: خبره، والمبتدأ الثاني وخبرهُ خبرُ المبتدأ الأول، والمسوِّغ للابتداء بمَنَوَانِ أنَّه موصوف بصفة مقدَّرة؛ أي: مَنَوَان منه.

ومنها: **أن تكون مُصَغَّرَةً**، نحو: رُجَيْلٌ جاءني؛ لأنَّ التَّصغير وَصْفٌ في المعنى بالصِّغر؛ فكأنك قلت: رجل صغير جاءني.

ومنها: **أن تكون مضافة**، كقوله ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ».

ومنها: **أن يتعلق بها معمولٌ**، كقوله ﷺ: «أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ» فأمر ونهي: مبتدآن نكرتان، وسَوَّغ الابتداء بهما ما تعلق بهما من الجار والمجرور، وكقولك: أَفْضَلُ منك جاءني.

ومن أمثلة العموم: أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عمومٍ، نحو: ﴿كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١١٦] و «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ»، و «مَنْ جَاءَكَ أَجِيء مَعَهُ»، أو يقع في سياق النَّفي؛ نحو: «مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ».

وعلى هذه الأمثلة قِسْ ما أشبهها.

* * *

الرّابع خبر المبتدأ

ثم قلت: **الرَّابِعُ**؛ خَبَرُهُ، وهو: مَا تَحْصُلُ بِهِ الْفَائِدَةُ مَعَ مُبْتَدَإٍ غَيْرِ الْوَصْفِ الْمَذْكُورِ.

وأقول: الرّابع من المرفوعات؛ خبرُ المبتدأ؛ وقولي: «مع مبتدأ» فَصْلٌ أوّل مُخْرِج لفاعل الفعل، وقولي: «غير الوصف المذكور» فصلٌ ثانٍ مُخْرِج لفاعل الوصف في نحو: «أقائم الزيدان» و «ما قائم الزيدان» والمراد بالوصف المذكور ما تقدّم ذكرهُ في حَدِّ المبتدأ.

* * *

لا يكون الخبر زماناً والمبتدأ اسم ذات

ثم قلت: وَلاَ يَكُونُ زَمَاناً والمُبْتَدَأُ ٱسْمُ ذَاتٍ؛ ونحو: «اللَّيْلَةَ الهِلاَلُ» مُتَأَوَّلٌ.

وأقول: لمّا بَيَّنْتُ في حَدِّ المبتدأ ما لا يكون مبتدأ ـ وهو النَّكرة التي ليست عامة ولا خاصّة ـ بينت بعد حدِّ الخبر، ما لا يكون خبراً في بعض الأحيان؛ وذلك: **اسمُ الزَّمانِ**؛ فإنه لا يقع خبراً عن أسماء الذوات، وإنما يخبر به عن أسماء الأحْداثِ؛ تقول: الصَّوْمُ الْيَوْمَ، والسَّفَرُ غَداً، ولا تقول: «زيد اليوم» ولا «عمرو غداً» فأما قولهم: «اللَّيْلَةَ الهِلاَلُ» ـ بنصب الليلة على أنّها ظرف مخبر به عن الهلال مُقَدَّم عليه ـ فمؤوّل، وتأويلُه على أن أصله: **اللَّيْلَةَ** رؤيةُ الهلالِ، والرّؤية حَدَثٌ لا ذاتٌ، ثم حُذِفَ المضافُ، وهو الرؤية، وأقيم المضاف إليه مُقَامَهُ، ومثله قولهم في المثل: «الْيَوْمَ خَمْرٌ، وغَداً أَمْرٌ» التقدير: الْيَوْمَ شُرْبُ خَمْرٍ، وغَداً حُدُوثُ أمْرٍ.

* * *

الخامس اسم كانَ وأخواتها

ثم قلت: **الخامس**: ٱسْمُ كَانَ وأَخَوَاتِهَا، وهِيَ: أَمْسَى، وأَصْبَحَ، وأَضْحَى، وظَلَّ، وبَاتَ، وصَارَ، وَلَيْسَ ـ مُطْلَقاً، وتَالِيَةً لِنَفْيٍ أوْ شِبْهِهِ: زَالَ ـ مَاضِي يَزَالُ ـ وبَرِحَ، وفَتِيءَ، وانْفَكَّ، وصِلَةً لِمَا الْوَقْتِيَةِ: دَامَ؛ نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريَم: الآية ٣١].

عمل كان وأخواتها

وأقول: الخامسُ من المرفوعات: اسمُ كان وأخواتها الاثْنَتَيْ عشرَةَ المذكورة، فإنَّهن يدخلن على المبتدأ والخبر؛ فيرفَعْنَ المبتدأ، ويسمَّى اسمهن حقيقة، وفاعلهن مجازاً، وينصبن الخبر، ويسمَّى خبرَهن حقيقة، ومفعولهن مجازاً.

أقسام أخوات كان من حيث شروط العمل

ثم هُنَّ في ذلك على ثلاثة **أقسام**:

(أ) **ما يعمل** هذا العمل بلا شرط، وهي ثمانية: كان وليس وما بينهما.

(ب) وما يشترط أن يتقدم عليه نَفْيٌ أو شبهه، وهو النّهي والدعاء، وهي أربعة:

زَالَ، وبَرِحَ، وفَتِيءَ، وانفَكَّ، نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هُود: الآية ١١٨]، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: الآية ٩١]؛ وتقول: «لا تَزَلْ ذَاكِرَ اللَّهِ» و «لا بَرِحَ رَبْعُكَ مَأنُوساً» و «لاَ زَالَ جَنَابُكَ مَحْرُوساً» ويشترط في «زال» شرطٌ آخرُ، وهو أن يكون ماضي يزَالُ؛ فإنَّ ماضي يَزُول فعلٌ تامٌ قاصر بمعنى الذَّهاب والانتقال؛ نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: الآية ٤١]، و «إن» الأولى في الآية شرطيّة، والثّانية نافية، وماضي يَزِيلُ فعلٌ تامٌ مُتَعَدّ بمعنى مَازَ يَمِيزُ، يقال: زَالَ زَيْدٌ ضَأْنَهُ من مَعْزِ فلان، أي: مَيَّزَه منه.

(ج) وما يشترط أن يتقدم عليه «ما» المصدريَّة النَّائبة عن ظرف الزَّمان؛ وهو «دام» وإلى ذلك أشرْتُ بالتّمثيل بالآية الكريمة، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِالصَّلَوٰةِ وَالزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: الآية ٣١]؛ أي: مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا؛ فلو قلت: «دَامَ زَيْدٌ صَحِيحاً»، كان قولك «صحيحاً» حالاً لا خبراً، وكذلك: «عجبت مِنْ مَا دَامَ زَيْدٌ صَحِيحاً»؛ لأنَّ ما هذه مصدريّة لا ظرفيّة، والمعنى: عجبت من دوامه صحيحاً.

* * *

حالات حذف كان

ثم قلت: ويَجِبُ حَذْفُ «كَانَ» وَحْدَهَا بَعْدَ «أَمَّا» في نحو: «أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ»، ويجوزُ حَذْفُهَا مَعَ اسْمِهَا بَعْدَ «إنْ وَلَوِ» الشَّرْطِيَّتَيْنِ، وَحَذْفُ نُونِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُومِ إلاَّ قَبْلَ سَاكِنٍ أَوْ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ.

شروط وجوب حذف كان وحدها

وأقول: هذه ثلاث مسائل مُهِمَّة تتعلّق بكان بالنَّظر إلى الحذف:

إحداها: حَذْفُهَا وُجُوباً دون اسمها وخبرها، وذلك مشروط بخمسة أمور؛ **أحدها**: أن تقع صلةً لأنْ، **والثاني**: أن يدخل على أنْ حرفُ التعليلِ، **الثالث**: أن تتقدم العلة على المعلول، **الرابع**: أن يُحذف الجار، **الخامس**: أن يؤتى بما؛ كقولهم: «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ» وأصل هذا الكلام: انْطَلَقْتُ لأن كنتَ منطلقاً، أي: انطلقت لأجل انطلاقك، ثم دَخَل هذا الكلامَ تغييرٌ من وُجُوهٍ: **أحدها**: تقديمُ العلّة - وهي «لأن كنت

منطلقاً» ـ على المعلول ـ وهي «انطلقت» ـ وفائدة ذلك الدّلالةُ على الاختصاص، **والثّاني**: حذفُ لام العلة، وفائدة ذلك الاختصار؛ **والثّالث: حذفُ كان**، وفائدته أيضاً الاختصار، **والرّابع: انفصال الضمير**، وذلك لازمٌ عن حذف كان، **والخامس**: وجوبُ زيادة «ما»؛ وذلك لإرادة التعويض، **والسّادس**: إدغام النّون في الميم، وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الأوّل وكونهما في كلمتين.

ومن شواهد هذه المسألة قولُ العبّاس بن مرداس ـ رضي الله عنه ـ : [البسيط]

٨٦ ـ أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ   فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

«أبا» منادى بتقدير: يا أبا، و «خُرَاشَة» بضمّ الخاء المعجمة، و «أمّا أنت ذا نفر»؛ أصله: لأن كنت ذا نفر، فعمل فيه ما ذكرناه، والذي يتعلّق به اللام محذوف؛ أي: لأن كنت ذا نفر افْتَخَرْتَ عَلَيَّ؛ والمراد بالضَّبُع: السَّنَةُ المُجْدِبة.

حذف كان مع اسمها

المسألة الثانية: حذف «كان» مع اسمها وإبقاء خبرها، وذلك جائز لا واجب، وشَرْطهُ: أن يتقدمها «إنْ» أو «لو» الشرطيتان؛ فالأوّلُ كقوله ﷺ: «النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ، وإنْ شَرًّا فَشَرٌّ» فتقديره: إنْ كان عملُهم خيراً؛ فجزاؤهم خير، وإنْ كان عملُهم شَرًّا؛ فجزاؤهم شَرٌّ، وهذا أرجح الأوجه في مثل هذا التّركيب، وفيه وُجُوهٌ أُخر، والثّاني؛ كقوله ﷺ: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ» أي: ولو كان الذي تلتمسه خاتماً من حديد.

شروط حذف نون «كان»

المسألة الثّالثة: حذفُ نُونِ «كان»، وذلك مشروط بأمُورٍ؛ **أحدها**: أن تكون بلفظ المضارع، **والثّاني**: أن يكون المضارع مجزوماً، **والثّالث**: أن لا يقع بعد النّون ساكن، **والرّابع**: أن لا يقع بعده ضمير متصل، وذلك نحو: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النّحل: الآية ١٢٠]، ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريَم: الآية ٢٠]؛ ولا يجوز في قولك: «كَانَ» و «كُنْ»؛

---

٨٦ ـ هذا البيت لعباس بن مرداس.

لانتفاء المضارع، ولا في نحو: «هُوَ يَكُونُ» و «لَنْ يَكُونَ»؛ لانتفاء الجزم، ولا في نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البَيِّنَة: الآية ١] ؛ لوجود السّاكن، ولا في نحو قوله ﷺ: «إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلّط عَلَيْهِ، وَإِنْ لاَ يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ» لوجود الضَّمير.

السادس أسماء أفعال المقاربة

ثم قلت: السَّادِسُ: ٱسْمُ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ؛ وهِيَ: كَادَ، وكَرَبَ، وَأَوْشَكَ؛ لِدُنُوِّ الْخَبَرِ. وعَسَى، واخْلَوْلَقَ، وحَرَى؛ لِتَرَجِّيهِ. وطَفِقَ، وعَلِقَ، وَأَنْشَأَ، وأَخَذَ، وجَعَلَ، وهَبَّ، وهَلْهَلَ؛ لِلشُّرُوعِ فِيهِ، ويَكُونُ خَبَرُهَا مُضَارِعاً.

وأقول السَّادِسُ مِنَ المرفوعاتِ: اسْمُ الأفْعَالِ المذكورة.

أفعال المقاربة باعتبار معانيها ثلاثة أقسام

وهي تنقسم ـ باعتبار معانيها ـ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

ما يدلُّ على مُقَارَبَة المُسَمَّى باسمها للخبر، وهي ثلاثة: كَادَ، وكَرَبَ، وأَوْشَكَ.

وما يدلُّ على تَرَجِّي المتكلّم للخبر؛ وهي ثلاثة أيضاً: عَسَى، وحَرَى، واخْلَوْلَقَ.

وما يدلُّ على شُرُوعِ المُسَمَّى باسمها في خبرها، وهي كثيرة؛ ذكرتُ منها [هنا] سبعة، فكملت أفْعَالُ هذا الباب ثَلاَثَةَ عَشَرَ، كما أن الأفعال في باب «كان» كذلك.

فهذه الثّلاثَةَ عَشَرَ، تعمل عمل كان؛ فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، إلاّ أن خبرها لا يكون إلا فعلاً مضارعاً، ثمّ منه ما يقترن بأنْ، ومنه ما يتجرَّدُ عنها، كما يأتي تفصيله ـ إن شاء الله تعالى ـ في باب المنصوبات؛ ولولا اختصاصُ خَبَرِها بأحكام ليست لـ «كان وأخواتها» لم تنفرد بباب على حِدَةٍ؛ قال الله ـ سبحانه ـ : ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النُّور: الآية ٣٥] ، ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسرَاء: الآية ٨] ، وقال الشاعر: [البسيط]

٨٧ ـ وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ

---

٨٧ ـ هذا البيت لعمرو بن الأحمر.

وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلاً   فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخرَى مِنَ الشَّجَرِ

وقال الآخر: [الطَّويل]

٨٨ ـ هَبَبْتُ أَلُومُ الْقَلْبَ فِي طَاعَةِ الـهَوَى

وقال الآخر: [الطَّويل]

٨٩ ـ وَطِئْنَا دِيَارَ المُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ   نُفُوسُهُمُ قَبْلَ الإمَاتَةِ تَزْهَقُ

وهذان الفعلان أغْرَبُ أفعال الشّروع، وَطَفِقَ أشهرها، وهي التي وقعت في التّنزيل، وذلك في موضعين؛ **أحدهما**: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ [الأعراف: الآية ٢٢]؛ أي: شَرَعَا يَخِيطَانِ ورقَةً على أخرى كما تُخْصَفُ النِّعَالُ؛ ليسترا بها، وقرأ أبو السّمّال العدوي: (وَطَفَقَا) بالفتح؛ وهي لُغَة حكاها الأخفش، وفيها لُغَة ثالثة طَبِقَ ـ بباء مكسورة مكان الفاء ـ **والثّاني**: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: الآية ٣٣]؛ أي: شَرَعَ يمسح بالسَّيف سُوقَهَا وأعْنَاقَهَا مَسْحاً، أي: يقطعها قطعاً.

* * *

السّابع اسم ما حمل على «ليس»

ثم قلت: **السَّابعُ**: اسْمُ ما حُمِلَ على «لَيْسَ»، وهِيَ أَرْبَعَةٌ: «لاَتَ» في لُغَةِ الجميع، ولا تَعْمَل إلاَّ في الحين بِكَثْرَةٍ، أوِ السَّاعَةِ أوِ الأوَانِ بِقلَّةٍ، ولا يجمَعُ بينَ جُزْأَيْهَا، والأكثَرُ كَوْنُ المَحْذُوفِ اسْمَهَا، نحوُ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: الآية ٣] و «ما» و «لا» النَّافِيَتَانِ في لُغَةِ الْحِجَازِ، و «إنِ» النَّافِيَةُ في لُغَةِ أَهْلِ الْعَالِيَةِ؛ وشَرْطُ إعْمَالِهِنَّ نَفْيُ الْخَبَرِ، وتأخِيرُهُ، وأنْ لا يَلِيَهُنَّ مَعْمُولُهُ وليس ظَرْفاً ولا مَجْرُوراً، وتَنكيرُ مَعْمُولَيْ «لا» وأن لا يقترِنَ اسمُ «ما» بإنِ الزَّائِدَةِ، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسُف: الآية ٣١] و:

---

٨٨ ـ لم ينسب.

٨٩ ـ لم ينسب.

ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ واقِيا

و «إنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلاَ ضَارَّكَ».

وأقول: السَّابعُ من المرفوعات: اسمُ ما حُمِلَ - في رفع الاسم ونصب الخبر - على «ليس»، وهي أحْرُفٌ أربعة نافية، وهي: «ما» و «لا» «لاتَ» و «إنْ».

شروط عمل «ما» الحجازيّة

فأمّا «ما» فإنّها تعملُ هذا العملَ بأربعة شروط، **أحدها**: أن يكون اسمها مُقدّماً، وخبرها مؤخراً، **والثاني**: أن لا يقترن الاسم بإن الزّائدة، **والثالث**: أن لا يقترن الخبر بإلاّ، **والرّابع**: ألا يليها معمولُ الخبر وليس ظرفاً، ولا جارًّا ومجروراً.

فإذا استوفت هذه الشروط الأربعة عملت هذا العمَلَ - سَواءٌ أكان اسمُها وخبرها نكرتين، أو معرفتين، أو كان الاسمُ معرفة والخبرُ نكرةً - فالمعرفتان كقوله - تعالى - : ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجَادلة: الآية ٢] ، والنّكرتان كقوله - تعالى - : ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحَاقَّة: الآية ٤٧] فـ (أحدٌ) اسمها، و (حاجزين)؛ خبرها، و (منكم) متعلق بمحذوف؛ تقديره: أعني، ويحتمل أن أحداً فاعلُ «منكم»؛ لاعتماده على النّفي، و (حاجزين) نعت له على لفظه.

فإن قلت: كيف يُوصَفُ الواحدُ بالجمع؟ وكيف يخبر به عنه؟

قلت: جوابهما أنَّه اسم عام، ولهذا جاء: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٥] والمختلفان؛ كقوله - تعالى - : ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يُوسُف: الآية ٣١] ، ولم يقع في القرآن إعمال «ما» صَرِيحاً في غير هذه المواضع الثّلاثة، على الاحتمال المذكور في الثّاني، وإعمالُها لغةُ أهل الحجاز، ولا يجيزونه في نحو قوله: [البسيط]

٩٠ - بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلاَ صَرِيفٌ، وَلكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ

لاقتران الاسم بإنْ، ولا في نحو قوله - سبحانه - : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل

---

٩٠ - لم ينسب.

عِمرَان: الآية ١٤٤] ، ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القَمَر: الآية ٥٠] ؛ لاقتران الخبر بإلاَّ ، ولا في نحو قولهم في المثل «مَا مُسيءٌ مَنْ أَعْتَبَ»؛ لتقدم خبرها ، ولا في نحو قوله: [الطَّويل]

٩١ ـ وقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

لتقدّم معمول خبرها وليس بظرف ولا جار ومجرور.

ولا يُعْمِلها بنو تميم، ولو استوفت الشروطَ الأربعة؛ بل يقولون: «مَا زَيْدٌ قائم» وقرىء على لغتهم: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يُوسُف: الآية ٣١] و ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجَادلة: الآية ٢] بالرفع، وقرىء أيضاً: (بأمهاتهم) بالجرّ بباء زائدة، وتحتمل الحجازية والتّميميّة، خلافاً لأبي عليّ والزّمخشريّ، زَعَما أنَّ الباء تختصّ بلغة النَّصب.

* * *

شروط عمل «لا» عمل «ليس»

وأما «لا» فإنها تَعْمَلُ بالشّروط المذكورة لـ«ما»، إلاَّ شرْطَ انتفاءِ اقتران «إنْ» بالاسم، فلا حاجة له؛ لأنَّ «إنْ» لا تُزاد بعد «لا» ويضاف إلى الشّروط الثّلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين؛ كقوله: [الطَّويل]

٩٢ ـ تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ باقياً وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِياً

وربّما عَمِلت في اسم معرفة؛ كقوله: [البسيط]

٩٣ ـ أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا لاَ الدَّارُ دَاراً، وَلاَ الْجِيرَانُ جِيرَانَا

وعلى ذلك قولُ المتنبّي: [الطويل]

٩٤ ـ إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاَصاً مِنَ الأذَى فَلاَ الْحَمْدُ مَكْسُوباً، وَلاَ المَالُ بَاقِيَا

---

٩١ ـ هذا البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي.
٩٢ ـ لم ينسب.
٩٣ ـ لم ينسب.
٩٤ ـ هذا البيت لأبي الطيب المتنبي.

وإعمالُ «لا» العَمَلَ المذكورَ لغةُ أهل الحجازِ أيضاً، وأمّا بنو تميم فيهملونها ويوجبون تكريرها.

* * *

شروط عمل «إنْ» عمل ليس

وأما «إنْ» فتعمل بالشّروط المذكورة، إلاّ أنَّ اقتران اسمها بإنْ ممتنع؛ فلا حاجة لاشتراط انتفائه، وتعمل في اسم معرفة وخبر نكرة، قرأ سعيد بن جُبَير ـ رحمه الله ـ : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: الآية ١٩٤] ؛ بتخفيف (إن) وكسرها لالتقاء السّاكنين، ونصب (عباداً) على الخبريّة، و (أمثالكم) على أنّه صفة لـ«عباداً»، وفي نكرتين، سُمِعَ «إنْ أَحَدٌ خَيْراً مِنْ أَحَدٍ إلاَّ بِٱلْعَافِيَةِ» وفي معرفتين، سُمِعَ «إنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ ولا ضَارَّكَ».

وإعمالُ «إنْ» هذه لغةُ أهل العالية.

* * *

شروط عمل «لات» عمل ليس

وأمّا «لاَتَ» فإنَّها تعمل هذا العمل أيضاً، ولكنَّها تختصّ عن أخواتها بأمرين:

أحدهما: أنّها لا تعمل إلاّ في ثلاث كلمات؛ وهي: «الحين» بكثرة، و «السَّاعة»، و «الأوان» بقلة.

والثّاني: أن اسمها وخبرها لا يجتمعان، والغالبُ أن يكون المحذوفُ اسمَهَا والمذكورُ خَبَرَهَا، وقد يعكس.

فالأوّل كقوله ـ تعالى ـ : ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴿٣﴾﴾ [ص: الآية ٣] .

الواو للحال (لا) نافية بمعنى ليس، والتّاء زائدة لتوكيد النّفي والمُبالغة فيه، كالتاء في راوية، أو لتأنيث الحرف، واسْمُها محذوفٌ، و (حينَ مَنَاصٍ) خبرها، ومضاف إليه،

أي: فنادوا والحالُ أنَّه ليس الحينُ حينَ مناصٍ، أي: فِرَارٍ وتأخير.

والثاني كقراءة بعضهم: ﴿وَّلَاتَ حِينَ﴾ [ص: الآية ٣] بالرَّفع، أي: وليس حينُ مناصٍ حيناً موجوداً لهم عند تَناديهم ونزولِ ما نزل بهم من العذاب.

ومن إعمالها في «السَّاعة» قولُ الشَّاعر: [الكامل]

٩٥ ـ نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

وفي «الأوان» قولُه: [الخفيف]

٩٦ ـ طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أوَانٍ فَأجَبْنَا أنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

وأصله ليس الحينُ أوانَ صلح، أو ليس الأوانُ أوانَ صلح، فحذف اسمها على القاعدة، وحذف ما أضيف إليه خبرها، وقدَّرَ ثبوتَهُ، فبناه كما يبنى قبل وبعدُ، إلاَّ أن أواناً شبيهٌ بِنَزَالِ فبناه على الكسر، ونَوَّنَه للضَّرورة.

* * *

الثَّامن خبر إنَّ وأخواتها

ثم قلت: **الثَّامنُ**: خبرُ «إنَّ» وأخَوَاتِهَا: أنَّ، ولكِنَّ، وكأنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ، نحوُ: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾ [طه: الآية ١٥] ولا يجوز تَقَدُّمُهُ مُطْلَقاً، وَلاَ تَوَسُّطُهُ إلاَّ إنْ كان ظَرْفاً أوْ مَجْرُوراً؛ نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٣] ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المُزمّل: الآية ١٢].

عمل إنّ وأخواتها

وأقول: الثَّامن من المرفوعات: خبرُ «إنَّ» وأخواتها الخمسة، فإنَّهن يدخلن على المبتدأ والخبر؛ فينصبن المبتدأ؛ كما سيأتي في باب المنصوبات، ويسمَّى اسمها،

---

٩٥ ـ هذا البيت لمحمد عيسى بن طلحة.

٩٦ ـ هذا البيت لأبي زبيد الطائي.

ويرفعن خبره كما نذكره. الآن ـ ويسمَّى خبرها، نحو: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾ [طه: الآية ١٥] ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [المائدة: الآية ٩٨] ، ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ [المنافقون: الآية ٤] ، ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: الآية ١٧] .

لا يتقدم الخبر على إنَّ وأخواتها

ولا تتقدّم أخبارُهُنَّ عليهنَّ مطلقاً، وقد أشار إلى ذلك الشيخُ شرفُ الدّين بن عنين؛ حيث قال: [الطويل]

٩٧ ـ كَأَنِّيَ مِنْ أَخْبَارِ إِنَّ، وَلَمْ يُجِزْ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَا
عَسَى حَرْفُ جَرٍّ مِنْ نَدَاكَ يَجُرُّنِي إِلَيْكَ؛ فَإِنِّي مِنْ وِصَالِكَ مُعْدَمَا

ولا على أسمائهن؛ فإنَّ الحروف محمولة في الإعمال على الأفعال، فلكونها فرعاً في العمل، لا يليق التوسُّعُ في معمولاتها بالتقديم والتأخير، اللّهم إلاّ إن كان الخبر ظرفاً أو جارًا ومجروراً، فيجوز توسُّطُهُ بينها وبين أسمائها، كقوله ـ تعالى ـ : ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزمل: الآية ١٢] ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾ [النازعات: الآية ٢٦] وفي الحديث: «إن في الصَّلاةِ لشُغْلا»، و «إنَّ من الشِّعْر لَحُكماً» ويروى «لحكمة» فأمَّا تقديمُه عليها، فلا سبيلَ إلى جوازِه؛ لا تقول: في الدار إن زيداً.

* * *

مواضع كسر همزة إنَّ

ثم قلت: وتُكْسَرُ «إن» في الابْتِداءِ، وفي أوَّل الصّلَةِ، والصّفةِ والجُمْلَةِ الحاليَّة، والمُضافِ إِلَيْهَا ما يَخْتَصُّ بالْجُمَل، والمَحْكيَّةِ بالْقَول، وجَوَابِ الْقَسَمِ، والمُخْبَر بهَا عَنِ اسْمِ عَيْنٍ، وقَبْلَ اللاَّمِ المُعَلِّقةِ، وتُكْسَرُ أو تُفْتَحُ بَعْدَ «إذا» الْفُجَائِيَّةِ والفاء الْجَزَائِيَّةِ، وفي نحو: «أوَّلُ قَوْلِي أنّي أَحْمَدُ الله» وتُفْتَحُ في الباقي.

وأقول: لـ«إنَّ» ثلاثُ حالاتٍ: وجوبُ الكسر، ووجوب الفتح، وجواز الأمرين:

---

٩٧ ـ هذان البيتان من كلام ابن عنين الأنصاري.

وجوب كسر همزة إنَّ في تسع مسائل

فيجب الكسر في تسع مسائل:

إحداها: في ابتداء الكلام؛ نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكَوثَر: الآية ١]، ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١﴾ [القدر: الآية ١].

الثّانية: أن تقع في أوّل الصّلة، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾ [القَصَص: الآية ٧٦] (ما) مفعول ثانٍ لآتيناه؛ وهي موصول بمعنى الذي، و (إنَّ) وما بعدها صلة، واحْتَرَزْتُ بقولي: «أوّل الصلة» من نحو: «جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ» فإنَّ واجبةُ الفتحِ، وإن كانت في الصّلة، لكنَّها ليست في أولها.

الثّالثة: أن تقع في أول الصفة، كـ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ» ولو قلت: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ»، لم تكسر؛ لأنّها ليست في ابتداء الصِّفة.

الرّابعة: أن تقع في أول الجملة الحاليّة، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥﴾ [الأنفال: الآية ٥]، واحترَزْتُ بقيد الأوّليّة من نحو: «أَقْبَلَ زَيْدٌ وعِنْدِي أَنَّهُ ظَافِرٌ».

الخامسة: أن تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختصّ بالجملة ـ وهو إذ وإذا وحيث ـ؛ نحو: «جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْداً جَالِسٌ»، وقد أُولع الفقهاء وغيرهم بفتح «إن» بعد حيث؛ وهو لحن فاحش، فإنّها لا تضاف إلا إلى الجملة، و «أن» المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد. واحْتَرَزْتُ بقيد الأوّليّة من نحو: «جَلَسْتُ حَيْثُ اعْتِقَادُ زَيْدٍ أَنَّهُ مَكَانٌ حَسَنٌ».

ولم أرَ أحداً من النحويين، اشترط الأوّليّة في مسألتي الحال وحيث؛ ولا بد من ذلك.

السادسة: أن تقع قبل اللام المعلّقة، نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنَافِقون: الآية ١] فاللاّم من (لرسوله) ومن (لكاذِبُون) مُعَلِّقَانِ لِفِعْلَيِ العلم والشَّهادة، أي: مانعان لهما من التسلُّط على لفظ ما بعدهما؛ فصار لما بعدهما حكم الابتداء؛ فلذلك وجب الكسر، ولولا اللاّم لوجب الفتح؛ كما

قال الله ـ تعالى ـ : ﴿وَٱعْلَمُوٓا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: الآية ٤١] و ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨] .

السَّابعة: أن تقع محكيّة بالقول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريَم: الآية ٣٠] ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّيٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٩] ، ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾ [سَبَإ: الآية ٤٨] .

الثَّامنة: أن تقع جواباً للقسم، كقوله ـ تعالى ـ : ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾.

التَّاسعة: أن تقع خبراً عن اسم عين، نحو: «زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ» وقوله ـ تعالى ـ : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الحَج: الآية ١٧] .

وقد أتيت في شرح هذا الموضع بما لم أسبق إليه فتأملوه.

* * *

مواضع فتح همزة «إنَّ» وجوباً

ويجب الفتحُ في ثماني مسائل:

إحداها: أن تقع فاعِلَةً؛ نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العَنكبوت: الآية ٥١] ؛ أي: إنْزَالُنَا.

الثّانية: أن تقع نائبة عن الفاعل؛ نحو: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هُود: الآية ٣٦] ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجنّ: الآية ١] .

الثّالثة: أن تقع مفعولاً لغير القول؛ نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعَام: الآية ٨١] .

الرّابعة: أن تقع في موضع رفع بالابتداء؛ نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فُصّلَت: الآية ٣٩] .

الخامسة: أن تقع في موضع خبرٍ عن اسم معنى؛ نحو: «اعْتِقَادِي أَنَّكَ فَاضِلٌ».

السَّادسة: أن تقع مجرورة بالحرف؛ نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحَجّ: الآية ٦].

السَّابعة: أن تقع مجرورة بالإضافة؛ نحو: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذّاريَات: الآية ٢٣].

الثَّامنة: أن تقع تابعة لشيء مما ذكرنا؛ نحو: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٤٧]، ونحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفَال: الآية ٧]؛ فإنَّها في الأولى مَعْطُوفَةٌ على المفعول؛ وهو (نعمتي)، وفي الثانية بَدَلٌ منه؛ (إحدى).

* * *

مواضع يجوز فيها فتح همزة إنَّ وكسرها

ويجوز الوجهان في ثلاثِ مسائلَ في الأشْهَرِ:

إحداها: بعد «إذا» الفُجَائية؛ كقولك: «خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْداً بِالْبَابِ»، قال الشاعر: [الطَّويل]

٩٨ ـ وَكُنْتُ أَرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

يروى بفتح «إن» ويكسرها.

الثَّانية: بعد الفاء الْجَزَائيَّة؛ كقوله ـ تعالى ـ: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ قرىء بكسر «إن» وفتحها.

الثَّالثة: في نحو «أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ»؛ وضَابِطُ ذلك: أن تقع خبراً عن قول، وخَبَرُهَا قَوْلٌ كأحمد ونحوه، وفاعل القولين واحِدٌ، فما اسْتَوْفَى هذا الضابِطَ؛ كالمثال المذكور، جاز فيه الفتحُ على معنى أوَّلُ قولي حمدُ الله، والكسرُ على جعلى «أوّل قولي» مبتدأ، و «إنّي أحمد الله» جملة أخبر بها عن هذا المبتدأ، وهي مستغنية عن عائدٍ، يعود

---

٩٨ ـ لم ينسب.

على المبتدأ؛ لأنَّها نفسُ المبتدأ في المعنى، فكأنَّه قيل: أوّلُ قولي هذا الكلام المُفْتَتَح بإنّي؛ ونظيرُ ذلك قوله ـ سبحانه ـ : ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾ [يُونس: الآية ١٠] ، وقولُ النَّبيِّ ﷺ: «أفْضَلُ ما قُلْتُهُ أنا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لاَ إِلهَ إِلاَّ اللَّهُ».

* * *

التّاسع خبر «لا» التي لنفي الجنس

ثم قلت: **التَّاسِعُ**: خَبَرُ «لاَ» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ؛ نحو: «لاَ رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ» ويَجِبُ تَنْكِيرُهُ، كالاسم، وتأخِيرُهُ وَلَوْ ظَرْفاً، ويَكثرُ حَذْفُهُ إنْ عُلِمَ، وتَمِيمٌ لا تَذْكرُهُ حينئذٍ.

خبر لا النّافية للجنس

وأقول: التّاسعُ من المرفوعات: خَبَرُ «لا» التي لنفي الجنس.

اعلم أنّ «لا» على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون ناهية؛ فتختَصُّ بالمضارع وتجزمه؛ نحو: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسرَاء: الآية ٣٧] ، ﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسرَاء: الآية ٣٣] ، ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبَة: الآية ٤٠] وتُسْتَعَار للدُّعاء فتجزم أيضاً، نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٦] .

الثاني: أن تكون زائدة؛ دخولها في الكلامِ كخروجها؛ فلا تعمل شيئاً، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٢] ؛ أي: أنْ تسجد، بدليل أنَّه قد جاء في مكان آخر بغير «لا» وقوله ـ تعالى ـ : ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: الآية ٢٩] ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ۝٩٥﴾ [الأنبيَاء: الآية ٩٥] .

الثّالث: أن تكون نافيةً؛ وهي نوعان:

١ ـ **داخلة على معرفة**؛ فيجب إهمالُها وتَكْرارُها؛ نحو: «لا زيدٌ في الدار ولا عَمْرٌو».

٢ ـ **وداخلةٌ على نكرة**؛ وهي ضربان:

(أ) عاملة عمل ليس؛ فترفع الاسم، وتنصب الخبر؛ كما تقدم؛ وهو قليل.

(ب) وعاملة عَمَلَ «إنَّ»؛ فتنصب الاسْمَ، وترفع الخبر؛ والكلامُ ـ الآنَ ـ فيها؛ وهي التي أريد بها نفيُ الجنس على سبيل التنصيص، لا على سبيل الاحتمال.

شرط إعمال لا عمل إنَّ

وشرط إعمالها هذا العَمَلَ أمرانِ.

أحدهما: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كما بيّنا.

والثاني: أن يكون الاسم مُقَدَّماً والخبر مُؤَخَّراً؛ وذلك كقولك: «لا صاحبَ عِلْمٍ ممقوتٌ»، و «لا طالعاً جَبَلاً حاضر».

فلو دخلت على معرفة أو على خبر مُقَدَّم، وجب إهمالُها وتكرارها.

الأوّل: كما تقدم من قولك: «لا زَيْدٌ في الدَّار ولا عَمْرٌو»، وأمَّا قول [بعض] العرب «لا بَصْرَةَ لكم»، وقول عُمَرَ: «قَضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها»، يريد عليَّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنهما ـ، وقول أبي سفيان يوم فتح مكة: «لا قُرَيْشَ بعد اليوم» وقول الشَّاعر: [الوافر]

٩٩ ـ أرَى الحاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ، وَلاَ أُمَيَّةَ في البِلاَدِ

فمؤوَّل بتقدير: «مثل»؛ أي: ولا مثل أبي حسن، ولا مثل البصرة، ولا مثل قريش، ولا مثل أميَّة.

والثَّاني: كقول الله ـ سبحانه وتعالى ـ : ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الصَّافات: الآية ٤٧].

جواز حذف خبر «لا»

ويكثر حذفُ الخبرِ، إذا عُلم؛ كقول الله ـ سبحانه وتعالى ـ : ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ﴾ [سَبَإ: الآية ٥١]؛ أي: فلا فَوْتَ لهم، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشُّعَرَاء:

---

٩٩ ـ هذا البيت لعبد الله بن الزبير.

الآية ٥٠] أي: لا ضَيْرَ علينا. وبنو تميم يُوجِبُونَ حَذْفَهُ، إذا كان معلوماً، وأما إذا جُهل فلا يجوز حذفه عند أحد؛ فضلاً عن أن يجب؛ وذلك نحو: «لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ».

* * *

العاشر المضارع المجرّد من النّاصب والجازم

ثم قلت: **العَاشِرُ**: المُضَارِعُ إذَا تَجَرَّدَ مِنْ نَاصِبٍ وجَازِمٍ.

وأقول: العاشِرُ من المرفوعات ـ وهو خاتمتُها ـ الفعلُ المضارعُ إذا تجرَّدَ من ناصب وجازم؛ كقولك: «يَقُومُ زَيْدٌ» و «يَقْعُدُ عَمْرٌو».

فأمّا قول أبي طالب يخاطب النّبي ﷺ: [الوافر]

١٠٠ ـ مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ إذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاَ

فهو مقرون بجازم مُقَدَّر؛ وهو لام الدّعاء، وقوله: «تَبَالاَ»؛ أصله: «وبالا» فأبدل الواو تاءً؛ كما قالوا في وُرَاثٍ، وَوُجَاهٍ: تُرَاث، وتُجَاه. وأما قول امرىء القيس: [السَّريع]

١٠١ ـ فالْيَوْمَ أَشْرَب غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْماً مِنَ اللَّهِ ولا واغِلِ

فليس قوله: «أشرب» مجزوماً، وإنَّما هو مرفوع، ولكن حذفت الضّمّة للضّرورة، أو على تنزيل «رَبُغَ» بالضم من قوله: «أَشْرَبُ غَيْرَ» منزلة عَضُدٍ. بالضّم ـ فإنّهم قد يُجْرُونَ المنفصل مُجْرَى المتصل؛ فكما يقال في عَضُدٍ بالضم: عَضْدٌ بالسكون؛ كذلك قيل في: «رَبُغَ» بالضّمّ: «رَبْغَ» بالإسكان.

* * *

---

١٠٠ ـ هذا البيت لسبويه.

١٠١ ـ هذا البيت لامريء القيس.

باب المنصوبات

ولما أنهيت القول في المرفوعات، شرعْتُ في المنصوبات، فقلت:

بابٌ، المَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ، أحدها: المَفْعُولُ بِهِ، وهُوَ: مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ؛ كـ «ضَرَبْتُ زَيْداً».

الأوّل: المفعول به

وأقول: المنصوبات محصورة في خمسة عشرَ نوعاً، وبدأتُ منها بالمفاعيل لأنَّها الأصل، وغيرُها محمولٌ عليها ومُشَبَّه بها، وبدأت من المفاعيل بالمفعول به؛ كما فعل الفارسيُّ وجماعة منهم صاحبا المقرب والتَّسهيل، لا بالمفعول المطلق؛ كما فعل الزّمخشريّ، وابنُ الحاجِبِ، ووجْهُ ما اخترناه: أن المفعول به أحْوَجُ إلى الإعراب؛ لأنَّه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباسُ.

والمراد بالوقوع: التعلُّقُ المعنويّ، لا المباشرة؛ أعني تعلّقَهُ بما لا يُعْقَلُ إلا به، ولذلك لم يكن إلا للفعل المتَعَدِّي، ولولا هذا التفسيرُ لَخَرَجَ منه نحو: «أرَدْت السَّفرَ»؛ لعدم المباشرة، وخرج بقولنا: «ما وقع عليه» المفعولُ المطلقُ، فإنَّه نفسُ الفعلِ الواقع، والظرفُ، فإنّ الفعل يقع فيه، والمفعول له، فإنَّ الفعل يقع لأجله، والمفعول معه، فإنَّ الفعل يقع معه لا عليه.

* * *

نواصب المفعول به

ثم قلت: ومِنْهُ ما أُضْمِرَ عَامِلُه: جَوازاً نحو: ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النحل: الآية ٣٠]، وَوُجُوباً في مَوَاضِعَ مِنْهَا بابُ الاشْتِغَالِ نحو: ﴿وَكُلَّ إِنسَـٰنٍ أَلْزَمْنَـٰهُ﴾ [الإسراء: الآية ١٣].

وأقول: الذي ينصبُ المفعولَ به، واحدٌ من أربعة: **الفعلُ المُتَعَدِّي، ووَصْفُه، ومَصْدَرُهُ، واسمُ فِعْلِهِ**؛ فالفعل المتعدّي نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَـٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: الآية ١٦]، ووصفه نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَـٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: الآية ٣]، ومصدره نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ

﴿ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥١] ، واسمُ فعله نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المَائدة: الآية ١٠٥] .

إضمار ناصب المفعول جوازاً

وكونُه مذكوراً هو الأصلُ؛ كما في هذه الأمثلة، وقد يُضْمَرُ: جوازاً، إذا دَلَّ عليه دليل مقالِيٌّ أو حالِيٌّ؛ **فالأول نحو:** ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النّحل: الآية ٣٠] ؛ أي: أَنْزَلَ رَبُّنا خيراً؛ بدليل: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النّحل: الآية ٢٤] . **والثَّاني: نحو قولك** لمن تأهَّب لسفر: «مَكَّةَ»؛ بإضمار تريد، ولمن سدَّدَ سهماً: «الْقِرْطَاسَ» بإضمار تُصِيبُ.

إضمار ناصب المفعول وجوباً

وقد يُضْمَر وجوباً في مواضع؛ منها باب الاشتغال؛ وحقيقته: أن يتقدّم اسمٌ، ويتأخّر عنه فعل، أو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو مُلاَبسه.

فمثال اشتغال الفعل بضمير السّابق: «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» وقوله ـ تعالى ـ : ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ﴾ [الإسرَاء: الآية ١٣] .

ومثال اشتغال الوصف: «زيداً أنا ضَارِبُهُ، الآن أو غداً».

ومثال اشتغال العامل بملابس ضمير السّابق: «زيداً ضربْتُ غُلاَمَهُ» و «زيداً أنا ضَارِبٌ غُلاَمَهُ، الآن أو غداً».

فالنصب في ذلك وما أشبهه بعاملٍ مُضْمَرٍ وجوباً؛ تقديره: ضربت زيداً ضربته، وألزمنا كلّ إنسان ألزمناه.

وإنما كان الحذف ـ هنا ـ واجباً لأنَّ العامل المؤخَّرَ مفسّر له، فلم يجمع بينهما.

هذا رأيُ الجمهور، وزعم الكسائيُّ أن نَصْبَ المتقدّم بالعامل المؤخر على إلغاء العائد، وقال الفرَّاء: الفعل عامل في الظاهر المتقدم وفي الضمير المتأخر.

ورُدَّ على الفراء بأنَّ الفعل الذي يتعدَّى لواحد يصير متعدّياً لاثنين، وعلى الكسائي بأن الشاغل قد يكون غير ضمير السابق، كـ«ضربت غلامه»، فلا يستقيم إلغاؤه.

المنادى نوع من أنواع المفعول به

ثم قلت: ومِنْهُ المُنَادَى، وإنَّما يَظْهَرُ نَصْبُهُ إذا كانَ مُضافاً أوْ شِبْهَهُ أو نَكْرَةً مَجْهُولَةً، نحوُ: «يا عَبْدَ اللَّهِ» و «يَا طَالِعاً جَبَلاً» وقَوْلِ الأعمى: «يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي».

وأقولُ: المنادى نوع من أنواع المفعول به، وله أحكام تخصُّه فلهذا أفردته بالذكر وبيان كونه مفعولاً به أن قولك: «يا عَبْدَ اللَّه» أصله يا أدعو عبد اللَّه، فـ«يا» حرف تنبيه، و «أدعو» فعل مضارع قُصِدَ به الإنشاء لا الإخبار، وفاعله مستتر و «عَبْدَ اللَّه» مفعول به ومضاف إليه، ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً أوجَبُوا فيه حَذْفَ الفعل اكتفاء بأمرين؛ **أحدهما**: دلالة قرينة الحال، **والثاني**: الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه وهو: «يا» وأخواتها.

وقد تبيَّن بهذا أن حَقَّ المُنَاديَاتِ كلها أن تكون منصوبة؛ لأنها مفعولات، ولكنّ النصب إنّما يظهر إذا لم يكن المنادى مبنياً، وإنما يكون مبنياً إذا أشبَهَ الضمير بكونه مفرداً معرفة؛ فإنّه ـ حينئذ ـ يُبنى على الضمة أو نائبها، نحو: «يا زَيْدُ» و «يا زيدان» و «يا زَيْدُونَ» وأمّا المضافُ، والشبيهُ بالمضاف، والنكرة غيرُ المقصودة؛ فإنَّهن يستوجبنّ ظهورَ النصب، وقد مضى ذلك كلّه مشروحاً ممثلاً في باب البناء، فمن أَحَبَّ الوقوف عليه فليرجع إليه.

* * *

المنصوب على الاختصاص مفعول محذوف العامل

ثم قلت: والمَنْصُوبُ بِأَخُصُّ بَعْدَ ضَمِيرِ مُتَكَلِّمٍ، ويَكُونُ بِألْ نحوُ: «نَحْنُ العُرْبَ أَقْرَى النَّاسِ للضَّيْفِ» ومُضافاً، نحوُ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبياءِ لاَ نُورَثُ ما تَرَكْنَا صَدَقَة»، و «إيّا» فَيَلْزَمُهَا ما يَلزمُهَا في النِّداءِ، نحو: «أنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ» وعَلَماً قليلاً، فنحو: «بِكَ اللَّهَ نَرْجُو الفَضْلَ» شاذٌّ مِنْ وَجْهَين.

والمنصوب بإلزم أو بإتَّقِ إن تَكَرَّرَ أوْ عُطِفَ عليهِ، أو كان «إيَّاكَ» نحوُ: «السِّلاَحَ السِّلاَحَ» و «الأخَ الأخَ» ونحو: «السَّيْفَ والرُّمْحَ»، ونحو: «الأسَدَ الأسَدَ» أو «نَفْسَكَ نَفْسَكَ» ونحو: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَنَهَا﴾ [الشمس: الآية ١٣] ، و «إيّاك من الأسد».

ما جاء محذوف العامل

والمحذوف عامله، والواقعُ في مَثَلٍ أو شِبْهِهِ؛ نحو: «الكِلاَبَ عَلَى البَقَرِ»، و «ٱنْتَهِ خَيْراً لك».

وأقول: من المفعولات التي التزم معها حذف العامل؛ المنصوبُ على الاختصاص وهو كلام على خلاف مقتضى الظّاهر، لأنه خبر بلفظ النداء.

وحقيقته: أنه اسم ظاهر معرفة قُصِدَ تخصيصه بحكم ضمير قبله.

والغالبُ على ذلك الضّمير كونه لمتكلم ـ نحو أنا، ونحن ـ ويَقِلُّ كونه لغائبٍ والباعث على هذا الاختصاصِ: فَخْرٌ، أو تَوَاضُعٌ، أو بيان.

فالأوّل كقول بعض الأنصار: [الطَّويل]

١٠٢ ـ لَنَا مَعْشَرَ الأنْصَارِ مَجْدٌ مُؤَثَّلٌ بِإرْضَائِنَا خَيْرَ البَرِيَّةِ أحْمَدَا

المؤثّل: الذي له أصل.

ومثالُ الثاني قوله: [الخفيف]

١٠٣ ـ جُدْ بِعَفْوٍ فَإنَّنِي أيُّهَا الْعَبْـ ـدُ إلَى الْعَفْوِ يَا إلهِي فَقِيرُ

ومثال الثّالثِ: [البسيط]

١٠٤ ـ إنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لاَ نَدَّعِي لأبٍ

وتعريفه بـ«أل» نحوُ: «نَحْنُ الْعَرَبَ أقْرَى النَّاسِ للضيفِ» التّقدير: أخُصُّ العرَبَ؛ وتعريفه بالإضافة؛ كقوله: [الرّجز]

١٠٥ ـ نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أصْحَابُ الجمَلْ نَنْعَى ابْنَ عَفَّانَ بِأطْرَافِ الأسَلْ

---

١٠٢ ـ لم ينسب.

١٠٣ ـ لم ينسب.

١٠٤ ـ نسب لبشامه ابن حزن النهشلي.

١٠٥ ـ نسب إلى الأعرج المعني.

الأسَلُ: الرماح.

ومن تعريفه بالإضافة قوله ﷺ: «إنَّا آلَ محمد لا تَحِلُّ لنا الصدقة» و «نحنُ مَعَاشِرَ الأنبياء لا نُورَثُ ما تَرَكْنَا صَدَقَةٌ».

وقد اشتمل الحديثُ الشَّريفُ على ما يقتضي الكَشْف عنه، وهو أنَّ «ما» من قوله: «ما تركنا» موصول بمعنى الذي محلَّه رَفْع بالابتداء، و «تركنا» صلته، والعائد محذوف؛ أي: تركناه، و «صدقة» خبر ما هذه على رواية الرّفع، وهو أجود؛ لموافقته لرواية: «ما تركنا[ه] فهو صدقة» وأما النصب، فتقديره: ما تركنا مبذولٌ صدقَةً، فَحُذِف الخبر لسدّ الحال مَسَدَّه مثل: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يُوسُف: الآية ٨] ويجوز في «ما» أن تكون موصولاً اسميًّا، كما تقدم، وأن تكون شرطيّة؛ فما على الأوّل في محلّ رفع، وعلى الثّاني في محلّ نصب؛ والمعنى: أي شيءٍ تركنَاهُ فهو صدقة.

ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ «أي» فيلزمها في هذا الباب ما يلزمها في النداء؛ مِنَ التزام البناء على الضمّة، وتأنيثها مع المؤنّث، والتزام إفرادها؛ فلا تثنّى، ولا تجمع باتّفاق، ومفارقتها للإضافة ـ لفظاً وتقديراً ـ، ولزوم «ها» التنبيه بعدها، ومن وَصْفها باسم معَرَّفٍ بأل لازمِ الرفع؛ مثالُ ذلك: «أنا أفْعَلُ كَذَا أيُّهَا الرَّجُلُ» و «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أيَّتُهَا العِصَابَةُ» المعنى: أنا أفعل كذا مَخْصُوصاً من بين الرجال، واللهم اغفِر لنا مختصِّينَ من بين العصائب.

ويقلُّ تعريفُه بالعلميّة، ففي «بِكَ اللَّهَ نَرْجُو الفَضْلَ» شذوذان: كونه بعد ضمير مخاطب، وكونه علماً.

* * *

الإغراء مفعول محذوف العامل

ومن المحذوفِ عامِلُهُ: المنصوبُ بألْزَمْ، ويسمّى إغراء.

والإغراء: تنبيهُ المخاطَبِ على أمر محمودٍ ليلزمَهُ؛ نحو: [الطَّويل]

١٠٦ ـ أخَـاكَ أخَـاكَ؛ إنَّ مَـنْ لاَ أخَـالَـهُ   كَـسَـاعٍ إلَـى الْـهَـيْـجَـا بِـغَـيْـرِ سِـلاَحِ

---

١٠٦ ـ هذا البيت لسبويه.

وإنَّما يلزم حذفُ عامله إذا تكرر، كما سبق في البيت، أو عُطف عليه؛ نحو: «المَرُوءَةَ والنجدَةَ» فإن فَقَدْ التكرارَ والعَطْفَ، جاز ذِكْرُ العامل وحَذْفه، نحو: «الصَّلاَةَ جَامِعَةً» فـ«الصلاةَ» منصوبٌ باحْضُرُوا مُقَدَّراً، و «جامعة» منصوب على الحال.

ويمكن أن يكون من هذا النَّوع قولُ الشَّاعر:

١٠٧ ـ أَخَاكَ الَّذِي إنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ يُجِبكَ كَمَا تَبْغِي، وَيَكْفِكَ مَنْ يَبْغِي
وَإنْ تَجْفُهُ يَوْماً فَلَيْسَ مُكَافِئاً فَيَطْمَعَ ذُو التَّزْوِيرِ والْوَشْيِ أَنْ يُصْغِي

على تقدير الْزَمْ أَخَاكَ الذي من صفته كذا، ويحتمل أن يكون مبتدأ والموصول خبره، وجاء على لغة مَنْ يستعمل الأخَ بالألف في كلّ حال، وتُسَمَّى لغَةَ الْقَصْرِ؛ كقولهم: «مُكْرَهٌ أَخَاكَ لا بَطَلٌ».

* * *

الثّاني المفعول المطلق

ثم قلت: **الثَّاني**: المَفْعُولُ المُطْلَقُ؛ وهُوَ: المَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمُؤَكِّدُ لِعامِلِه، أوْ الْمُبيِّنُ لِنَوْعِهِ، أوْ لِعَدَدِهِ؛ كـ «ضَرَبْتُ ضَرْباً» أو «ضَرْبَ الأمِيرِ» أوْ «ضَرْبَتَيْنِ» وما بِمَعْنَى المَصْدَرِ مِثْلُه؛ نحوُ: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النِّساء: الآية ١٢٩] و ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾ [التوبَة: الآية ٣٩] و ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النُّور: الآية ٤] .

وأقول: الثّاني من المنصوبات: المفعولُ المطلقُ.

وسمِّي مطلقاً لأنه يقع عليه اسمُ المفعولِ بلا قَيْدٍ، تقول: ضَرَبْتُ ضَرْباً؛ فالضّرب مفعول؛ لأنه نفسُ الشيء الذي فعلته، بخلاف قولك: «ضَرَبْتُ زَيْداً» فإن «زيداً» ليس الشّيء الذي فعلته، ولكنك فعلت به فعلاً وهو الضرب؛ فلذلك سمّي مفعولاً به، وكذلك سائر المفاعيل، ولهذه العلة قَدَّمَ الزمخشريُّ وابنُ الحاجبِ في الذكر المفعولَ المُطْلَقَ على غيره؛ لأنّه المفعول حقيقة.

---

١٠٧ ـ لم ينسب.

وحَدُّهُ ما ذكرت في المقدّمة؛ وقد تبيّن منه أنّ هذا المفعول يفيد ثلاثة أمور:

أحدُها: التوكيدُ؛ كقولك: ضَرَبْتُ ضَرْباً، وقول الله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النّساء: الآية ١٦٤]، ﴿وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [النّساء: الآية ٦٥]، ﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: الآية ٥٦].

الثّاني: بيانُ النّوْعِ؛ كقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ﴾ [القَمَر: الآية ٤٢].
وكقولك: جلستُ جلوسَ القاضي، وجلستُ جُلُوساً حسناً، و «رَجَعَ الْقَهْقَرَى».

الثّالث: بيان العدد؛ كقولك: ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ، أوْ ضَرَباتٍ، وقول الله ـ تعالى ـ: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ [الحاقّة: الآية ١٤].

وقولي: «الفَضْلة» احترازٌ من نحو قولك: رُكُوعُ زَيْدٍ رُكُوعٌ حسنٌ، أو طويلٌ، فإنّه يفيد بيانَ النّوع، ولكنّه ليس بفضلة.

وقولي: «المؤكد لعامله» مخرجٌ لنحو قولك: كَرِهْتُ الْفُجورَ الْفُجُورَ، فإنّ الثّاني مصدر فضلة مفيد للتّوكيد، ولكن المؤكَّدَ ليس العامل في المؤكِّدِ.

* * *

الثالث المفعول له

ثم قلت: **الثّالِثُ**: المَفْعُولُ لهُ، وهو: المَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شاركه في الزّمَان والْفَاعِلِ، كـ«قُمتُ إجْلاَلاً لَكَ»، ويَجُوزُ فِيهِ أنْ يُجَرَّ بحَرْفِ التَّعْلِيلِ، ويَجِبُ في مُعَلّلٍ فَقَدَ شَرْطاً أنْ يُجَرَّ باللاَّمِ أوْ نَائِبِها.

وأقول: الثالثُ من المنصوبات: المفعولُ له، ويسمى المفعولَ لأجله، والمفعول من أجله.

شروط مجيء المفعول له

وهو: ما اجتمع فيه أربعةُ أمور؛ **أحدها**: أن يكون مصدراً، **والثاني**: أن يكون مذكوراً للتعليل، **والثالث**: أن يكون المعَلَّلُ به حَدَثاً مشارِكاً له في الزمان، **والرابع**: أن يكون مشاركاً له في الفاعل.

مثالُ ذلك قوله ـ تعالى ـ : ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩] فالحذرُ: مصدرٌ مُسْتَوفٍ لما ذكرنا؛ فلذلك انتصب على المفعول له، والمعنى لأجل حذر الموت.

ومتى دَلَّتْ الكلمة على التعليل وفُقِدَ منها شرطٌ من الشروط الباقية فليست مفعولاً له، ويجب حينئذ أن تجرَّ بحرف التعليل.

فمثالُ ما فَقَدَ المصدرية قولُكَ: جِئْتُكَ للماء ولِلعُشْبِ، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٩] وقول امرىء القيس: [الطَّويل]

١٠٨ ـ وَلَوْ أنَّ مَا أَسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

ومثالُ ما فَقَدَ الاتِّحادَ في الزمان قولُكَ: جئتك اليومَ للسفر غداً، وقولُ امرىء القيس أيضاً: [الطَّويل]

١٠٩ ـ فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

فإنَّ زَمَنَ النوم متأخِّرٌ عن زمن خَلْعِ الثوب.

ومثالُ ما فقد الاتحادَ في الفاعلِ قَوْلُكَ: قمت لأمرك إيَّاي، وقولُ الشاعر: [الطَّويل]

١١٠ ـ وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

فإن فاعل «تَعْرُوني» هو الهَزَّةُ وفاعل الذِّكرى هو المتكلم؛ لأن التقدير لذكرى إياك.

* * *

الرابع المفعول فيه

ثم قلت: الرَّابعُ: المَفْعُولُ فِيهِ، وهُوَ: مَا ذُكِرَ فَضْلَةً لأجْلِ أَمْرٍ وَقَعَ فيهِ: مِنْ زَمَانٍ

---

١٠٨ ـ هذا البيت لامرىء القيس.

١٠٩ ـ هذا البيت لامرىء القيس.

١١٠ ـ هذا البيت لأبي صخر الهذلي.

مُطْلَقاً، أوْ مَكَانٍ مُبْهَمٍ، أوْ مُفِيدٍ مِقْدَاراً، أوْ مَادَّتُهُ مَادَّةُ عَامِلِهِ كـ«صُمْتُ يَوْماً» أوْ «يَوْمَ الْخَمِيس» و «جَلَسْتُ أمَامَكَ» و «سِرْتُ فَرْسَخاً» و «جَلَسْتُ مَجْلِسَكَ» والمَكَانيُّ غَيْرُهُنَّ يُجَرُّ بفِي كـ«صَلَّيْتُ في المَسْجِدِ» ونحو: قَالاَ خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدٍ وقَوْلِهِمْ: «دَخَلْتُ الدَّارَ» على التَّوَسُّعِ.

وأقول: الرابعُ من المنصوبات الخمسة عَشَرَ: المفعولُ فيه، ويسمى الظرفَ، وهو عبارة عما ذكرت.

والحاصِلُ أن الاسم قد لا يكون ذكر لأجل أمر وقع فيه، ولا هو زمان ولا مكان، وذلك كزيداً في «ضَرَبْتُ زَيْداً» وقد يكون إنما ذكر لأجل أمر وقع فيه، ولكنه ليس بزمان، ولا مكان، نحو: «رَغِبَ المتَّقُونَ أنْ يَفْعَلُوا خَيْراً» فإن المعنى في أن يفعلوا، وعليه في أحَدِ التفسيرين قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: الآية ١٢٧] وقد يكون العكس، نحو: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا﴾ [الإنسان: الآية ١٠] ونحو: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ [غافر: الآية ١٥] ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ﴾ [غافر: الآية ١٨] ونحو: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: الآية ١٢٤] فهذه الأنواع لا تسمى ظرفاً في الاصطلاح، بل كلٌّ منها مفعولٌ به، وَقَعَ الفعلُ عليه، لا فيه، يظهر ذلك بأدنى تأمُّلٍ للمعنى، وقد يكون مذكوراً لأجل أمر وقع فيه وهو زمان أو مكان؛ فهو حينئذٍ منصوب على معنى «في» وهذا النوع خاصةً هو المسمى في الاصطلاح ظرفاً، وذلك كقولك: صُمْتُ يَوْماً، أوْ يَوْمَ الْخَمِيس، وجَلَسْتُ أمَامَكَ.

وأشَرْتُ بالتمثيل بيوماً ويوم الخميس إلى أن ظرف الزمان يجوز أن يكون مبهماً وأن يكون مختصاً، وفي التنزيل: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا﴾ [سَبَأ: الآية ١٨] ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: الآية ٤٦] ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ۝﴾ [الأحزاب: الآية ٤٢].

أقسام ظرف المكان

وأما ظرفُ المكانِ فعلى ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: أن يكون مبهماً، ونعني به ما لا يَخْتَصُّ بمكانٍ بعينه، **وهو نوعان؛ أحدهما: أسماء الجهات الست،** وهي: فَوْق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام،

وخلف؛ قال الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يُوسُف: الآية ٧٦] ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ﴾ [مريَم: الآية ٢٤] في قراءة مَنْ فتح ميم (مَنْ) ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: الآية ٧٩] وقرىء: ﴿وكانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ﴾ ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: الآية ١٧] وأصل (تَزَّاور) تتزاور، أي: تتمايل، مشتق من الزَّوَر - بفتح الواو - وهو المَيْل، ومنه زَارَهُ، أي: مال إليه، ومعنى (تقرضهم) تقطعهم، من القطيعة، وأصله من القطع، والمعنى تُعْرض عنهم إلى الجهة المسماة بالشمال، وحاصلُ المعنى أنها لا تصيبهم في طلوعها ولا في غروبها، وقال الشاعر: [الوافر]

١١١ - صَدَدْتِ الكأسَ عَنَّا أمَّ عَمْرٍو   وَكَانَ الكأسُ مَجْرَاهَا اليَمِينَا

يجوز كونُ «مجراها» مبتدأ، و «اليمين» ظرف مخبر به، أي: مجراها في اليمين، والجملة خبر كان، ويجوز كون «مجراها» بَدَلاً من الكأس بَدَل اشتمال؛ فاليمين أيضاً ظرفٌ؛ لأن المعتمد في الإخبار عنه إنما هو البدل لا الاسم، ويجوز في وَجْهٍ [ضعيف] تقديرُ اليمين خبر كان لا ظرفاً، وذلك على اعتبار المبدل منه دون البدل، وقال الآخر: [المتقارب]

١١٢ - لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمِلُونَ   إذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالاَ

النَّوعُ الثاني: ما ليس اسمَ جهةٍ، ولكن يشبهه في الإبهام، كقوله تعالى: ﴿أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [يُوسُف: الآية ٩] ﴿وَإِذَآ أُلْقُواْ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا﴾ [الفُرقان: الآية ١٣] .

والقسم الثاني: أن يكون دَالاًّ على مساحة [مَعْلُومَةٍ] من الأرض، كـ«سِرْتُ فَرْسَخاً» و «مِيلاً» و «بَرِيداً» وأكثرهم يجعل هذا من المبهم، وحقيقة القول فيه أن فيه إبهاماً واختصاصاً: أما الإبهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها، وأما الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية معينة؛ فعلى هذا يصحُّ فيه القَوْلاَنِ.

والقسم الثالث: اسم المكان المشتق من المصدر، ولكن شَرْطُ هذا أن يكون عَامِلُه

١١١ - هذا البيت لعمر بن كلثوم.

١١٢ - هذا البيت لعجلان بن عامر الهذلية.

من مادته، كـ«جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ» و «ذَهَبْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو» ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: الآية ٩] ، ولا يجوز «جَلَسْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو» ونحوه.

وما عدا هذه الأنواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرف؛ فلا تقول: «صَلَّيْتُ المسجدَ» ولا «قُمْتُ السُّوقَ» ولا «جَلَسْتُ الطَّرِيقَ»؛ لأن هذه الأمْكِنَةَ خاصَّةٌ، ألا ترى أنه ليس كلُّ مكان يسمى مسجداً ولا سوقاً ولا طريقاً؟ وإنما حكمك في هذه الأماكن ونحوها أن تُصَرِّح بحرف الظرفية وهو «في» وقال الشاعر ـ وهو رجل من الجن سمعوا بمكة صوته ولم يَرَوْا شخصه ـ يذكر النبيَّ ﷺ وأبا بكر رضي الله عنه حين هَاجَرَ: [الطَّويل]

١١٣ ـ جَزَى اللَّهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ رَفِيقَيْنِ قَالاَ خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ
هُمَا نَزَلاَ بِالْبِرِّ ثُمَّ تَرَحَّلا فَأَفْلَحَ مَنْ أَمْسَى رَفِيقَ مُحَمَّدِ
فَيَا لَقُصَيٍّ مَا زَوَى اللَّهُ عَنْكُمُ بِهِ مِنْ فِعَالٍ لاَ تُجَازَى وَسُؤْدَدِ

وكان حقه أن يقول: «قالا في خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدٍ» أي: قَيَّلاَ فيها، ويروى حَلاً بدل قالا، والتقدير [أيضاً] حَلاً في خَيْمَتَيْ، ولكنه اضطر فأسقط «في» وأوْصَلَ الفعل بنفسه، وكذا عملوا في قولهم: «دَخَلْتُ الدَّارَ، والمَسْجِدَ» ونحو ذلك، إلا أنَّ التوسع مع «دخلت» مُطَّرِد؛ لكثرة استعمالهم إياه.

* * *

الخامس المفعول معه

ثم قلت: **الخَامِسُ**: المَفْعُولُ مَعَهُ، وهُوَ: الاسْمُ، الْفَضْلَةُ، التَّالِي وَاوَ المُصَاحَبَةِ، مَسْبُوقَةً بِفِعْلٍ أوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ وَحُرُوفُهُ، كـ«سِرْتُ والنِّيلَ» و «أَنَا سَائِرٌ والنِّيلَ».

وأقول: الخامسُ من المنصوبات: المفعولُ معه.

وإنما جُعِلَ آخِرَهَا في الذكر لأمرين؛ **أحدهما**: أنهم اختلفوا فيه، هل هو قياسي أو

١١٣ ـ الأبيات لأعمار بنت أبي بكر الصديق.

سماعي؟ وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسي، **والثاني**: أنَّ العامل إنما يَصِلُ إليه بواسطة حَرْفٍ ملفوظٍ به، وهو الواو، بخلاف سائر المفعولات.

شروط مجيء المفعول معه

وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثةُ أُمورٍ: **أحدها**: أن يكون اسماً، والثاني: أن يكون واقعاً بعد الواو الدالة على المُصَاحَبَةِ، والثالث: أن تكون تلك الواوُ مسبوقَةً بفعل، أو ما فيه معنى الفعل وحُرُوفُهُ.

وذلك كقولك: «سِرْتُ والنِّيلَ» و «اسْتَوَى المَاءُ والْخَشَبَةَ» و «جَاءَ البَرْدُ والطَّيَالِسَةَ» وكقول الله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يُونس: الآية ٧١] أي: فأجمعوا أمركم مع شركائكم، فـ(شركاءكم) مفعول معه؛ لاستيفائه الشرُوطَ الثلاثة، ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفاً على (أمركم) لأنه حينئذٍ شريك له في معناه؛ فيكون التقدير: أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم، وذلك لا يجوز؛ لأن أَجْمَعَ إنما يتعلق بالمعاني دون الذَّوَاتِ، تقول: أجمعت رأيي، ولا تقول: أجمعت شركائي، وإنما قلت: «على ظاهر اللفظ» لأنه يجوز أن يكون معطوفاً على حذف مضاف، أي: وأمر شركائكم، ويجوز أن يكون مفعولاً لفعل ثُلاَثِيٍ محذوف، أي: وٱجْمَعُوا شركاءكم، بِوَصْلِ الألف، ومن قرأ: (فَٱجْمَعُوا) بوصل الألف صَحَّ العَطْفُ على قراءته من غير إضمار؛ لأنه من «جمع» وهو مشترك بين المعاني والذوات، تقول: جمعت أمري، وجمعت شركائي، قال الله تعالى: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ﴾ [طه: الآية ٦٠] ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢﴾ [الهُمَزة: الآية ٢]، ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولاً معه، ولكن إذا أمكن العَطْفُ فهو أولى لأنه الأصل.

وليس من المفعول معه قولُ أبي الأسْوَد الدؤلي: [الكامل]

١١٤ ـ يَـأَيُّـهَـا الـرَّجُـلُ الـمُـعَـلِّـمُ غَـيْـرَهُ هَـلاَّ لِـنَـفْـسِـكَ كَـانَ ذَا الـتَّـعْـلِـيـمُ
ٱبْـدَأْ بِـنَـفْـسِـكَ فَـٱنْـهَـهَـا عَـنْ غَـيِّـهَـا فَـإِذَا انْـتَـهَـتْ عَـنْـهُ فَـأَنْـتَ حَـكِـيـمُ

١١٤ ـ الأبيات لأبي الأسود الدؤلي.

فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُشْتَفَى ... بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ
لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

الشاهد في قوله: «وتَأْتِيَ مِثْلَهُ» فإنه ليس مفعولاً معه وإن كان بعد واو بمعنى مع - أي: لا تَنْه عن خلق مع إتيانك مثلَه - لأنه ليس باسم، ولا نحو قولك: «بِعْتُكَ الدَّارَ بأثاثها، والعَبْدَ بثيابه»، وقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾ [المَائدة: الآية ٦١]، وقولك: جاء زيد مع عمرو، فإن هذه الأسماء وإن كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعد الواو، ولا نحو قولك: مَزَجْتُ عَسَلاً ومَاءً، وقول الشاعر: [الرَّجز]

١١٥ - عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً ... حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

وقول الآخر: [الوافر]

١١٦ - إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً ... وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

لأن الواو ليست بمعنى مع فيهن، وإنما هي في المثال الأول لعطف مفرد على مفرد، واستفيدت المعية من العامل - وهو «مزجت» - وفي المثالين الأخيرين لعطف جملة على جملة، والتقدير: وسقيتها ماء، وكَحَّلْنَ العيونا، فحُذِفَ الفعلَ والفاعل وبقي المفعول، ولا جائز أن يكون [الواو] فيهما لعطف مفرد على مفرد؛ لعدم تشارك ما قبلها وما بعدها في العامل؛ لأن «عَلَفْتُ» لا يصح تسليطه على الماء، و «زَجَّجْنَ» لا يصح تسليطه على العيون، ولا تكون للمصاحبة؛ لانتفائها في قوله: «عَلَفْتُهَا تِبْنًا ومَاءً» ولعدم فائدتها في «وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ والعُيُونَا»؛ إذ من المعلوم لكل أحد أن العيون مصاحبة للحواجب، ولا نحو: «كلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه»؛ لأنه وإن كان اسماً واقعاً بعد الواو التي بمعنى مع لكنها غير مسبوقة بفعل ولا ما في معناه، ولا نحو: «هذَا لَكَ وأباك» ونحوه على أن يكون «أباك» مفعولاً معه منصوباً بما في «ها» من معنى أُنَبِّهُ، أو بما في «ذا» من معنى أشير، أو بما في «لك» من معنى اسْتَقَرَّ؛ لأن كلاً من «ها» و «ذا» و «لك» فيه معنى

---

١١٥ - لم ينسب.

١١٦ - هذا البيت للراعي النميري.

الفعل دون حروفه، بخلاف «سِرْتُ والنِّيلَ» و «أنا سَائِرٌ والنِّيل» فإن العاملَ في الأول الفعلُ، وفي الثاني الاسمُ الذي فيه معنى الفعل وحروفهُ، قال سيبويه رحمه الله: «وأما نحو هذا لكَ وأباكَ فقبيح؛ لأنك لم تذكر فعلاً ولا ما في معناه» وقالوا: مراده بالقبيح الممتنع.

* * *

السادس: المشبّه بالمفعول به

ثم قلت: **السَّادِسُ**: الْمُشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، نحوُ: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» وسيأتي.

وأقول: السادسُ من المنصوبات: المشبَّهُ بالمفعول به، وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدِّي إلى واحد، وذلك في نحو قولكَ: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» بنصب الوجه، والأصلُ: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ» بالرفع؛ فزيد: مبتدأ، وحسن: خبر، ووجهه: فاعل بحسن؛ لأن الصفة تعملُ عملَ الفعلِ، وأنت لو صَرَّحْتَ بالفعل فقلت حَسُنَ ـ بضم السين وفتح النون ـ لوجب رفع الوجه بالفاعِلِيَّةِ؛ فكذلك حَقُّ الصفة أن يجب معها الرفعُ، ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة، فحوَّلوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجعٍ إلى زيد؛ ليقتضي ذلك أن الحسن قد عَمَّهُ بجملته، فقيل: «زَيْدٌ حَسَنٌ» أي: هو، ثم نصب وجهه، وليس ذلك على المفعولية؛ لأن الصفة [إنما] تتعدَّى تَبَعاً لتَعَدِّي فعلها، وحَسُنَ الذي هو الفعلُ لا يتعدَّى، فكذلك صفته التي هي فَرْعُه، ولا على التمييز؛ لأنه معرفة بالإضافة إلى الضمير، ومذهب البصريين ـ وهو الحق ـ أن التمييز لا يكون معرفة، وإذا بَطَلَ هذان الوجهان تعيَّنَ ما قلنا من أنه مُشَبَّه بالمفعول به، وذلك أنه شبه حَسَنٌ بضارب ـ في أن كلاًّ منهما صفة تثنى وتجمع [وتذكرُ] وتؤنث، وهي طالبة لما بعدها بعد استيفائها فاعلَهَا ـ فنُصِبَ الوجهُ على التشبيه بعمرو في قولك: «زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً» فحَسَنٌ مشبه بضارب ووجهه مشبه بعمراً، وسيأتي الكلام على هذا الباب بأبْسَطَ من هذا إن شاء الله في موضعه.

* * *

السابع الحال

تعريف الحال

ثم قلت: **السَّابِعُ**: الحَالُ، وهُوَ: وَصْفٌ فَضْلَةٌ مَسُوقٌ لِبَيَانِ هَيْئَةِ صَاحِبِهِ أَوْ تأكِيدِهِ أَوْ تَأكِيدِ عَامِلِهِ، أَوْ مَضْمُونَ الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ، نحو: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾ [القَصَص: الآية ٢١] و ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يُونس: الآية ٩٩] و ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النَّمل: الآية ١٩] و ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النِّساء: الآية ٧٩].

وَأَنَـا ٱبْـنُ دَارَةَ مَـعْـرُوفـاً بِـهَـا نَـسَـبِـي

ويَأتِي مِنَ الْفَاعِلِ، وَمِنَ الْمَفْعُولِ، ومنهما مطلقاً، ومِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، إن كانَ الْمُضَافُ بَعْضَهُ نحو: ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحُجرَات: الآية ١٢] أَوْ كَبَعْضِهِ نحوُ: ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٥] أَوْ عَامِلاً فِيهَا، نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يُونس: الآية ٤].

وحَقُّهَا أنْ تَكُونَ نَكِرَةً، مُنْتَقِلَةً، مُشْتَقَّةً، وأنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا مَعْرِفَةً، أوْ خاصًّا، أوْ مُؤَخَّراً، وقَدْ يَتَخَلَّفْنَ.

وأقول: السَّابعُ من المنصوبات: الحالُ، [وهو] يُذَكَّر ويؤنث، وهو الأفْصَح، يقال: حَالٌ حَسَن، وحال حسَنَةٌ، وقد يؤنث لَفْظُهَا فيقال: حالة؛ قال الشاعر: [الطويل]

١١٧ ـ عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِماً عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِٱلْمَاءِ حَاتِمُ

وحَدُّهُ في الاصطلاح ما ذَكَرْتُ؛ فقولي: «وصفٌ» جنس يدخل تحته الحالُ والخبرُ والصفةُ، وقولي: «فضلة» فصل مُخْرِج للخبر، نحو: «زيد قائم» وقولي: «مَسُوقٌ لبيان هيئة ما هُوَ له» مخرج لأمرين، **أحدهما**: نعت الفَضْلة من نحو: «رأيت رَجُلاً طَوِيلاً» و «مررت بِرَجُلٍ طَوِيلٍ» فإنه وإن كان وصفاً فضلة لكنه لم يُسَقْ لبيان الهيئة، وإنما سِيقَ لتقييد الموصوف، وجاء بيانُ الهيئة ضِمْناً؛ **والثاني**: بعض أمثلة التمييز، نحو: «لله دره فارساً»، فإنه وإن كان وصفاً فضلة لكنه لم يُسَقْ لبيان الهيئة، ولكنه سِيقَ لبيان جنس

---

١١٧ ـ هذا البيت للفرزدق.

المتعجّبِ منه، وجاء بيان الهيئة ضمناً، وقولي: «أو تأكيده ـ إلى آخره» تَمَّمْتُ به ذكر أنواع الحال.

أقسام الحال

والحاصلُ أن الحال أرْبَعَةُ أقْسَامٍ: مبينة للهيئة، وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها، ومؤكدة لعاملها، وهي التي لو لم تذكر لأفاد عاملُها معناها، ومؤكدة لصاحبها، وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها، ومؤكدة لمضمون الجملة، وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين، وهي دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة.

(أ) **فالمبينة للهيئة**: كقولك: «جاءَ زَيْدٌ رَاكِباً» و «أقْبَلَ عَبْدُ اللَّهُ فَرِحاً». وقول الله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾ [القَصَص: الآية ٢١] .

(ب) **والمؤكدة لصاحبها**: كقوله تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًاۚ﴾ [يُونس: الآية ٩٩] . وقولك: «جاء النَّاسُ قَاطِبَةً» أو «كَافَّةً» أو «طُرًّا» وهذا القسم أغْفَل التنبيه عليه جميعُ النحويين، ومَثَّلَ ابنُ مالكٍ بالآية للحال المؤكدة لعاملها، وهو سَهْوٌ.

(ج) **والمؤكدة لعاملها**: كقولك: «جاء زَيْدٌ آتياً» و «عَاثَ عمرٌو مُفْسِداً» وقول الله تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴿٣١﴾﴾ [ق: الآية ٣١] وذلك لأن الإزلاف هو التقريبُ؛ فكل مُزْلَفٍ قريبٌ، وكل قريب غير بعيد، وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًاۚ﴾ [النِّساء: الآية ٧٩] ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النَّمل: الآية ١٩] ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النَّمل: الآية ١٠] ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٦٠] فإنه يقال: عَثِيَ بالكسر يَعْثَى بالفتح إذا أفْسَدَ.

(د) **والمؤكدة لمضمون الجملة**: كقوله: «زَيْدٌ أبوك عطوفاً» وقول الشاعر: [البسيط]

١١٨ ـ أنَا ٱبْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟

---

١١٨ ـ هذا البيت لسالم بنداره

وأشَرْتُ بقولي: «قبله» إلى أنه لا يجوز أن يقال: «عطوفاً زيد أبوك» ولا «زيد عطوفاً أبوك».

* * *

صاحب الحال

ثم بينت أن الحال تارة يأتي من الفاعل، وذلك كما [كنتُ] مَثَّلْتُ به من قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾ [القَصَص: الآية ٢١] فإن (خائفاً) حال من الضّمير المستتر في (خَرَجَ) العائد على موسى عليه السلام.

وتارة يأتي من المفعول كما [كنت] مثلت به من قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النِّساء: الآية ٧٩] فإن (رسولاً) حال من الكاف التي هي مفعول أرسلنا.

وأنه لا يتوقف مجيء الحال من الفاعل والمفعول على شرط.

وإلى أنها تجيء من المضاف إليه، وأن ذلك يتوقف على واحد من ثلاثة أمور:

أحدها: أن يكون المضافُ بعضاً من المضاف إليه، كما في قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحُجرَات: الآية ١٢] فميتاً: حال من الأخ، وهو مخفوض بإضافة اللحم إليه، والمضاف بعضه، وقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحِجر: الآية ٤٧] .

والثاني: أن يكون المضاف كبعض من المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه، وذلك كقوله تعالى: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٥] فـ(حنيفاً) حال من (إبراهيم) وهو مخفوض بإضافة الملة إليه، وليست الملة بعضَهُ، ولكنها كبعضه في صحة الإسقاط والاستغناء به عنها، ألا ترى أنه لو قيل: بل اتبعوا إبراهيم حنيفاً: صَحَّ ـ كما أنه لو قيل: أيحب أحدكم أن يأكل أخاه ميتاً، ونزعنا ما فيهم من غل إخواناً ـ كان صحيحاً.

الثالث: أن يكون المضافُ عاملاً في الحال، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يُونس: الآية ٤] فـ(جميعاً) حالٌ من الكاف والميم المخفوضة بإضافة

المرجع، والمرجع هو العامل في الحالِ، وصحَّ له أن يعمل لأن المعنى عليه مع أنه مصدر؛ فهو بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه لو قيل: إليه ترجعون جميعاً، كان العاملُ الفعلَ الذي المصدرُ بمعناه.

* * *

أحكام الحال

ثم بينت أن للحال أحكاماً أربعة، وأن تلك الأربعة ربما تخلفت.

فالأولُ: الانتقالُ؛ ونعني به أن لا يكون وصفاً ثابتاً لازماً، وذلك كقولك: «جاء زيدٌ ضاحكاً» ألا ترى أن الضحك يُزَايل زيداً، ولا يلازمه، هذا هو الأصل، وربما جاءت دالة على وصفٍ ثابتٍ، كقول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلًاۚ﴾ [الأنعَام: الآية ١١٤] أي: مبيناً، وقولِ العرب: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا» فالزرافة ـ بفتح الزاي ـ مفعول لخلَقَ، بدلٌ منها [بَدَلَ] بعضٍ من كلٍّ، وأطولَ: حال من الزرافة، ومن رجليها: متعلق بأطول.

وقد عاب بعضُ الجهال ما جَزَمْتُ به من فتح الزاي، وقال: فيها الفتح والضم فبينت له أن هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوبُ بن الجواليقي في كتابه فيما تغلط فيه العامة، فقال في باب ما جاء مفتوحاً والعامة تضمه ما نصه: وهي الزرافة ـ بفتح الزاي ـ هذه الدابة التي جمعت فيها خلق شتى، مأخوذة من قولهم للجمع من الناس «زَرَافة» بالفتح، وهو الوجه، والعامة تضمها، انتهى كلامه، واللغات الشاذةُ لا تُحْصَى، وإنما يُعْمَلُ على ما عليه الفُصَحَاء الموثوقُ بلغتهم.

الثاني: الاشتقاقُ؛ وهو: أن تكون وصفاً مأخوذاً من مصدر كما قدمناه من الأمثلة، وربما جاءت اسماً جامداً كقوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النِّساء: الآية ٧١] فـ (ثبات) حالٌ من الواو في (انْفِرُوا) وهو جامد، لكنه في تأويل المشتق، أي: متفرقين بدليل قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾ [النِّساء: الآية ٧١] وقد اشتملت هذه الآية على مجيء الحال جامدة وعلى مجيئها مشتقة.

الثالث: أن تكون نكرة، كجميع ما قدمناه من الأمثلة، وقد تأتي بلفظ المعرف

بالألف واللام، كقولهم: «ادْخُلُوا الأوّلَ فالأوّلَ» و «أرْسَلَهَا العِرَاكَ» و «جاءُوا الجَمَّاء الْغَفِيرَ» أي: جميعاً، وأل في ذلك كله زائدة، وقد تأتي بلفظ المعَرَّفِ بالإضافة، كقولهم: «اجْتَهِدْ وَحْدَكَ» أي: منفرداً، و «جاءوا قَضَّهُمْ بقَضِيضِهِمْ»، أي: جميعاً.

وقد تأتي بلفظ المعرف بالعَلَمِيَّةِ، كقولهم: «جَاءَتِ الْخَيْلُ بَدَادِ» أي: متبدِّدَةً، فإن بَدَادِ في الأصل علم على جنس التبدُّدِ، كما أن فجار علم للفَجْرَة.

الرابع: أن لا يكون صاحبُها نكرة مَحْضَة، كما تقدم من الأمثلة؛ وقد تأتي كذلك كما روى سيبويه من قولهم: «عَلَيْهِ مِائَةٌ بِيضا» وقال الشاعر؛ وهو عنترة العبسي: [الكامل]

١١٩ ـ فِيهَا اثْنَتَانِ وأرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُوداً كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأسْحَمِ

فحلوبة: لتمييز العدد، إما حالٌ من العدد، أو من حلُوبة، أو صفة، وعلى هذين الوجهين ففيه حَمْلٌ على المعنى؛ لأن حلوبة بمعنى حلائب، فلهذا صح أن يحمل عليها سوداً، والوجه الأول أحسن.

وفي الحديث: «صَلَّى رسولُ الله ﷺ جالساً وصَلَّى وراءَهُ رجالٌ قياماً» فجالساً: حال من المعرفة، وقياماً: حال من النكرة المحضة.

وإنما الغالبُ ـ إذا كان صاحبُ الحال نكرةً ـ أن تكون عامة أو خاصة، أو مؤخرة عن الحال.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ۝٢٠٨﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٠٨]؛ فإن الجملة التي بعد (إلا) حال من (قرية) وهي نكرة عامة؛ لأنها في سياق النفي.

والثاني: نحو: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾؛ فـ(أمراً) ـ إذا أعرب حالاً ـ فصاحبُ الحال إما المضاف فالمسوغ أنه عام أو خاص: أما الأول فمن جهة أنه أحَدُ صِيَغِ العموم، وأما الثاني فمن جهة الإضافة، وأما المضاف إليه فالمسوغ أنه خاص؛ لوصفه بحكيم، وقرأ بعضُ السلف: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ

---

١١٩ ـ هذا البيت لعنتر بن شداد.

عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقاً﴾ بالنصب؛ فجعله الزمخشري حالاً من (كتاب) لِوَصْفِهِ بالظرف، وليس ما ذكر بلازم، لجواز أن يكون حالاً من الضمير المستتر في الظرف.

والثالثُ: كقوله: [مجزوء الوافر]

٧ - لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ

فهذه المواضع ونحوها مَجِيءُ الحال فيها من النكرة قِيَاسِيٌّ، كما أن الابتداء بالنكرة في نظائرها قياسي، وقد مضى ذلك في باب المبتدأ، فَقِسْ عليه هنا.

* * *

الثّامن التّمييز

ثم قلت: **الثَّامِنُ**: التَّمْييزُ، وهو: اسْمٌ، نَكِرَة، فَضْلَةٌ، يَرْفَعُ إبْهَامَ اسْمٍ، أوْ إجْمَالَ نِسْبَةٍ.

فالأوَّلُ: بَعْدَ الْعَدَدِ الأحَدَ عَشَرَ فَمَا فَوْقَهَا إلَى الْمِائَةِ، و «كَمْ» الاسْتِفْهَامِيَّةِ، نحو: «كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ» وبَعْدَ المَقَادِيرِ، كـ«رِطْل زَيْتاً» وكـ«شِبْر أرْضاً» و «قَفِيز بُرًّا» وَشِبْهِهِنَّ، مِنْ نَحْوِ: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزّلزَلة: الآية ٧] و «نِحْي سَمْناً» و «مِثْلُهَا زُبْداً» و «مَوْضِعُ رَاحَة سَحَاباً» وبَعْدَ فَرْعِهِ نحو: «خَاتَم حَدِيداً».

والثاني: إمَّا مُحَوَّلٌ عَنِ الْفَاعِلِ، نحوُ: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريَم: الآية ٤] أوْ عَنِ الْمَفْعُولِ، نحوُ: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القَمَر: الآية ١٢] أوْ عَنْ غَيْرِهِمَا، نحو: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: الآية ٣٤] أوْ غَيْرُ مُحَوَّل، نحو: «لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِساً».

وأقولُ: الثامنُ من المنصوبات: التَّمييزُ.

تعريف التّمييز

وهو والتفسير والتبيين ألفاظٌ مترادفة لغة واصْطِلاَحاً، وهو في اللغة بمعنى فَصْلِ

٧ - سبق شرح هذا البيت.

الشيء عن غيره، قال الله تعالى: ﴿وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ۝٥٩﴾ [يس: الآية ٥٩] أي: انفصلوا من المؤمنين ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [المُلك: الآية ٨] أي: ينفصل بعضُها من بعض وهو في الاصطلاح مختص بما اجتمع فيه ثلاثة أمُور، وهي المذكورة في المقدمة.

الفرق ما بين الحال والتمييز

وفُهِمَ مما ذكرته في حَدَّيِ الحال والتمييز أنَّ التمييز وإن أشبه الحال في كونه منصوباً، فضلة، مبيناً لإبْهَامٍ، إلا أنه يفارقه في أمرين، **أحدهما**: أن الحال إنما يكون وصفاً إما بالفعل أو بالقوة، وأما التمييز فإنه يكون بالأسماء الجامدة كثيراً؟ نحو: «عِشْرُونَ دِرْهَماً» و «رطل زيتاً» وبالصفات المشتقة قليلاً! كقولهم: «لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِساً» و «لِلَّهِ دَرُّهُ رَاكِباً» **الثاني**: أن الحال لبيان الهيئات! والتمييز يكون تارة لبيان الذَّوات. وتارة لبيان جهة النسبة.

* * *

التمييز نوعان وكلّ منهما على أربعة أقسام

(أ) أقسام التّمييز المبيّن للذّات

وقَسَّمْتُ كلاً من هذين النوعين أَرْبَعَةَ أقْسَامٍ:

فأما أقْسَامُ التمييز المبين للذات فأحدها: أن يقع بعد الأعداد، وقسمت العدد إلى قسمين: صريح، وكناية.

العدد الصَّريح

فالصريح الأحَدَ عَشَرَ فما فوقها إلى المائة. تقول: «عِنْدِي أحَدَ عَشَرَ عَبْداً» و «تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَماً» وقال الله تعالى: ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يُوسُف: الآية ٤] ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المَائدة: الآية ١٢] ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعرَاف: الآية ١٤٢] ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العَنكبوت: الآية ١٤] ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجَادلة:

الآية ٤] ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحَاقَّة: الآية ٣٢] ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النُّور: الآية ٤] ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: الآية ٢٣]، وفي الحديث: «إن لله تسعةً وتسعينَ اسماً» وأردت بقولي: «إلى المائة» عدم دخول الغاية في المُغَيَّا، وهو أحدُ احتمالَيْ حرف الغايةِ.

العدد الكناية

والكناية هي «كم» الاستفهامية، تقول: كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ؟ فكم: مفعول مقدم، وعبداً: تمييز واجبُ النصبِ والإفراد، وزعم الكوفي أنه يجوز جمعه فتقول: كم عبيداً ملكت، وهذا لم يسمع، ولا قياس يقتضيه، ويجوز لك جر تمييز كم الاستفهامية؟ وذلك مشروط بأمرين، أحدهما: أن يدخل عليها حرف جر، والثاني: أن يكون تمييزها إلى جانبها، كقولك: بِكَمْ دِرْهَمٍ ٱشْتَرَيْتَ؟ وعلى كَمْ شَيْخٍ اشْتَغَلْتَ؟ والجر حينئذ عند جمهور النحويين بمن مضمرة، والتقدير: بكم من درهم؟ وعلى كم من شيخ؟ وزعم الزجاج أنه بالإضافة.

القسم الثاني: أن يقع بعد المقادير وقَسَّمْتُهَا على ثلاثة أقسام، أحدها: ما يدل على الوزن، كقولك: رطل زيتاً، ومَنَوَانِ سمناً؟ والمَنَوَان: تثنية مَناً، وهو لغة في المنّ، وقيل في تثنيته: مَنوانِ، كما يقال في تثنية عصاً: عصوان، والثاني: ما يدل على مساحة؟ كقولك: شبر أرضاً، وجريب نخلاً؟ وقولهم: ما في السماء مَوْضع رَاحةٍ سحاباً، الثالث: ما يدل على الكيل، كقولهم: قفيز براً، وصاع تمراً.

القسم الثالث: أن يقع بعد شبه هذه الأشياء، وذكرت لذلك أربَعَة أمثلة: أحدها: قول الله تعالى: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزّلزَلة: الآية ٧] فهذا بعد شِبْهِ الوزن، وليس به حقيقة؟ لأن مثقال الذرة ليس اسماً لشيء يوزن به في عُرْفنا، والثاني: قولهم: عندي نِحْيٌ سمناً، والنِّحْيُ ـ بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء خفيفة ـ اسم لوعاء السّمن، وهذا يُعَد شبه الكيل، وليس به حقيقة؛ لأنّ النّحي ليس مما يكال به السَّمن ويعرف به مقداره، وإنما هو اسم لوعائه فيكون صغيراً وكبيراً، ومثله قولهم: وَطْبٌ لَبَناً، والوَطْبُ ـ بفتح الواو وسكون الطاء وبالباء الموحدة ـ اسم لوعاء اللّبن، وقولهم: سِقَاء ماءً، وزِقٌ خمراً، وراقُودٌ خَلاً، الثالث: ما في

السماء موضعُ راحةٍ سحاباً، فسحاباً: واقع بعد «موضع راحة» وهو شبيه بالمساحة، والرابع: قولهم: على التَّمْرَةِ مِثْلها زُبداً فزُبْداً: واقع بعد «مثل» وهي شبيهة إن شئت بالوزن، وإن شئت بالمساحة.

والقسم الرابع: أن يقع بعد ما هو متفرع منه، كقولهم: هذَا خَاتَمٌ حديداً، وذلك لأن الحديد هو الأصل، والخاتم مشتق منه؛ فهو فَرْعُهُ، وكذلك «بَاب سَاجاً» و «جُبَّةٌ خَزًّا» ونحو ذلك.

(ب) التّمييز المبيّن لجهة النّسبة

وأما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة فأربعة:

أحدها: أن يكون مُحَوّلاً عن الفاعل، كقول الله عز وجل: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريَم: الآية ٤] أصله: واشتعل شيبُ الرأسِ، وقوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النّساء: الآية ٤] أصلُه: فإن طابت أنفسُهُنَّ لكم عن شيء منه، فحُوّلَ الإسناد فيهما عن المضاف ـ وهو الشيب في الآية الأولى، والأنْفُسُ في الآية الثانية ـ إلى المُضاف إليه ـ هو الرأس، وضمير النسوة ـ فارتفعت الرأس، وجيء بدلَ الهاء والنون بنون النسوة، ثم جيء بذلك المضاف الذي حُوِّل عنه الإسناد فضلَةً وتمييزاً، وأفردت النفس بعد أن كانت مجموعة، لأن التمييز إنما يُطْلَبُ فيه بيانُ الجنسِ، وذلك يتأدى بالمفرد.

الثاني: أن يكون مُحَوَّلاً عن المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القَمَر: الآية ١٢] قيل: التقدير [وفجرنا] عيونَ الأرضِ، وكذا قيل في «غَرَسْتُ الأرْضَ شَجَراً» ـ ونحو ذلك.

الثالث: أن يكون مُحَوَّلاً عن غيرهما، كقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: الآية ٣٤] أصلُه: مالي أكْثَرُ، فحذف المضاف ـ وهو المال ـ وأقيم المضاف إليه ـ وهو ضمير المتكلم ـ مُقَامَه، فارتفع وانفصل، وصار: أنا أكثر منك، ثم جيء بالمحذوف تمييزاً، ومثله: «زيد أحْسَنُ وَجْهاً» و «عَمْرُو أنْقَى عِرْضاً» وشبه ذلك، التقدير: وَجْهُ زَيْدٍ أحْسَنُ، وعِرْضُ عمرو أنْقَى.

الرَّابع: أن يكون غير مُحَوَّلٍ، كقول العرب: «لِلَّهِ دَرُّهُ فارساً» و «حَسْبُكَ به ناصراً» وقول الشاعر:

١٢٠ ـ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ

«يا» حرف نداء «جارتا» منادى مضافٌ للياء، وأصله «يا جارتي» فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً «ما» مبتدأ، وهو اسم استفهام، «أنت» خبره، والمعنى عَظُمْتِ، كما يقال: زَيْدٌ وما زَيْدٌ، أي: شيء عظيم، و «جاره» تمييز، وقيل: حال، وقيل: «ما» نافية، و «أنت» اسمها، و «جارة» خبر ما الحجازية، أي: لَسْتِ جارة، بل أنت أشرفُ من الجارة، والصوابُ الأول، ويدلُ عليه قولُ الشَّاعرِ: [السّريع]

١٢١ ـ يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوطَّأ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ

و «من» لا تدخل على الحال، وإنما تدخل على التمييز.

* * *

التاسع المستثنى

ثم قلت: **التَّاسِعُ**: الْمُسْتَثْنَى بِلَيْسَ، أَوْ بِلاَ يَكُونُ، أَوْ بِمَا خَلاَ، أَوْ بِمَا عَدَا، مُطْلَقاً، أَوْ بِإلاَّ بَعْدَ كَلاَمٍ تَامٍّ مُوجَبٍ، أَوْ غَيْرِ مُوجَبٍ وتَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى، نحو: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٩] .

وَمَا لِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ

وغَيْرُ الْمُوجَبِ: إنْ تُرِكَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَلاَ أَثَرَ فِيهِ لـ إلاّ، ويُسَمَّى مُفَرَّغاً، نحو: «مَا قَامَ إلاّ زَيْدٌ»، وإنْ ذُكِرَ فإنْ كَانَ الاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلاً فَإتْبَاعُهُ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ أرْجَحُ، نحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النِّساء: الآية ٦٦] ، ومُنْقَطِعاً فَتَمِيمٌ تُجِيزُ إتْبَاعَهُ إنْ صَحَّ التَّفْرِيغُ، وَالْمُسْتَثْنَى بِغَيْرِ وَسِوَى مَخْفُوضٌ، وبِخَلاَ وَعَدَا وحَاشَا مَخْفُوضٌ أَوْ

---

١٢٠ ـ هذا البيت للأعشى أبي بصير ميمون.

١٢١ ـ لم ينسب.

مَنْصُوبٌ، وتُعْرَب غَيْرٌ بِاتِّفَاقٍ وسِوَى عَلَى الأَصَحِّ إعْرَابَ المُسْتَثْنَى بإلاّ.

وأقول: التَّاسعُ من المنصوبات: المستثنى.

حالات وجوب نصب المستثنى

وإنما يجب نصبُه في خَمْسِ مسائل:

إحداها: أن تكون أداة الاستثناء «ليس» كقولك: قَامُوا لَيْسَ زَيْداً، وقول النبي ﷺ: «ما أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ آسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ والظفُرَ» فليس هنا بمنزلة إلاّ في الاستثناء، والمستثنى بها واجبُ النصبِ مطلقاً بإجماع.

الثانية: أن تكون أداة الاستثناء «لا يكون» كقولك: قاموا لا يكون زيداً؛ فلا يكون أيضاً: بمنزلة إلاّ في المعنى، والمستثنى بها واجبُ النصبِ مطلقاً. كما هو واجب مع ليس.

والعلة في ذلك فيهما أن المستثنى بهما خَبَرُهُمَا. وسيأتي لنا أنَّ كان وليس وأخواتهما يرفعن الاسم وينصبن الخبر.

فإن قلت: فأين اسمهما؟

قلتُ: مستتر فيهما وجوباً، وهو عائد على البعض المفهوم من الكل السابق، وكأنه قيل: ليس بعضُهم زيداً، ولا يكون بعضُهم زيداً، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ [النساء: الآية ١١] أي: فإن كانت البنات، وذلك لأن الأولاد قد تقدم ذكرهم، وهم شاملون للذكور والإناث، فكأنه قيل أولاً: يوصيكم الله في بنيكم وبناتكم، ثم قيل: فإن كُنَّ، وكذلك هنا.

الثالثة: أن تكون الأداة «ما خلا»، كقولك: جاء القوم ما خلا زيداً، وقولِ لَبِيدِ بن ربيعة العامري الصحابي: [الطّويل]

١٢٢ ـ أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

---

١٢٢ ـ هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري.

الرَّابع: أن يكون غير مُحَوَّلٍ، كقول العرب: «لِلَّهِ دَرُّهُ فارساً» و «حَسْبُكَ به ناصراً» وقول الشاعر:

١٢٠ ـ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ

«يا» حرف نداء «جارتا» منادى مضافٌ للياء، وأصله «يا جارتي» فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً «ما» مبتدأ، وهو اسم استفهام، «أنت» خبره، والمعنى عَظُمْتِ، كما يقال: زَيْدٌ وما زَيْدٌ، أي: شيء عظيم، و «جاره» تمييز، وقيل: حال، وقيل: «ما» نافية، و «أنت» اسمها، و «جارة» خبر ما الحجازية، أي: لَسْتِ جارة، بل أنت أشرفُ من الجارة، والصوابُ الأول، ويدلُ عليه قولُ الشَّاعرِ: [السّريع]

١٢١ ـ يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوطَأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ

و «من» لا تدخل على الحال، وإنما تدخل على التمييز.

* * *

التّاسع المستثنى

ثم قلت: **التَّاسِعُ**: الْمُسْتَثْنَى بِلَيْسَ، أَوْ بِلاَ يَكُونُ، أَوْ بِمَا خَلاَ، أَوْ بِمَا عَدَا، مُطْلَقاً، أَوْ بِإِلاَّ بَعْدَ كَلاَمٍ تَامٍّ مُوجَبٍ، أَوْ غَيْرِ مُوجَبٍ وتَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى، نحو: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٩] .

وَمَا لِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ

وغَيْرُ الْمُوجَبِ: إنْ تُرِكَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَلاَ أَثَرَ فِيهِ لـ إلاّ، ويُسَمَّى مُفَرَّغاً، نحو: «مَا قَامَ إلاّ زَيْدٌ»، وإنْ ذُكِرَ فإنْ كَانَ الاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلاً فَإتْبَاعُهُ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ أَرْجَحُ، نحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النّساء: الآية ٦٦] ، ومُنْقَطِعاً فَتَمِيمٌ تُجيزُ إتْبَاعَهُ إنْ صَحَّ التَّفْرِيغُ، وَالمُسْتَثْنَى بِغَيْرٍ وَسِوَى مَخْفُوضٌ، وبِخَلاَ وَعَدَا وحَاشَا مَخْفُوضٌ أَوْ

---

١٢٠ ـ هذا البيت للأعشى أبي بصير ميمون.

١٢١ ـ لم ينسب.

مَنْصُوبٌ، وتُعْرَب غَيْرٌ بِٱتِّفَاقٍ وسِوَى عَلَى الأَصَحِّ إعْرَابَ المُسْتَثْنَى بإلاّ.

وأقول: التَّاسعُ من المنصوبات: المستثنى.

حالات وجوب نصب المستثنى

وإنما يجب نصبُه في خَمْسِ مسائل:

إحداها: أن تكون أداة الاستثناء «ليس» كقولك: قَامُوا لَيْسَ زَيْداً، وقول النبي ﷺ: «ما أنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ ٱسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ والظفُرَ» فليس هنا بمنزلة إلاّ في الاستثناء، والمستثنى بها واجبُ النصبِ مطلقاً بإجماع.

الثانية: أن تكون أداة الاستثناء «لا يكون» كقولك: قاموا لا يكون زيداً؛ فلا يكون أيضاً: بمنزلة إلاّ في المعنى، والمستثنى بها واجبُ النصبِ مطلقاً. كما هو واجب مع ليس.

والعلة في ذلك فيهما أن المستثنى بهما خَبَرُهُمَا. وسيأتي لنا أنَّ كان وليس وأخواتهما يرفعن الاسم وينصبن الخبر.

فإن قلت: فأين اسمهما؟

قلتُ: مستتر فيهما وجوباً، وهو عائد على البعض المفهوم من الكل السابق، وكأنه قيل: ليس بعضُهم زيداً، ولا يكون بعضُهم زيداً، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ [النِّساء: الآية ١١] أي: فإن كانت البنات، وذلك لأن الأولاد قد تقدم ذكرهم، وهم شاملون للذكور والإناث، فكأنه قيل أولاً: يوصيكم الله في بنيكم وبناتكم، ثم قيل: فإن كُنَّ، وكذلك هنا.

الثالثة: أن تكون الأداة «ما خلا»، كقولك: جاء القوم ما خلا زيداً، وقولِ لَبِيدِ بن ربيعة العامري الصحابي: [الطَّويل]

١٢٢ ـ أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ   وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

---

١٢٢ ـ هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري.

الرَّابعة: أن تكون الأداة «ما عدا» كقولك: جاء القوم ما عدا زيداً وكقول الشَّاعر: [الطَّويل]

١٢٣ ـ تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي؛ فَإِنَّنِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِيَ مُولَعُ

فالياء في موضع نصب؛ بدليل لحاق نون الوقاية قبلها، وحكى الجَرْمِيُّ، والرَّبَعِيُّ، والأخفش الجرّ بعد ما خلا وما عدا، وهو شاذ؛ فلهذا لم أحفل بذكره في المقدمة.

فإن قلت: لِمَ وَجَبَ عند الجمهور النصبُ بعد «ما خلا» و «ما عدا». وما وَجْهُ الجر الذي حكاه الجرمي والرجلان؟

قلت: أما وجوبُ النصب فلأن «ما» الداخلة عليهما مصدرية، و «ما» لا تدخل إلا على الجمل الفعلية، وأما جواز الخفض فعلى تقدير «ما» زائدة لا مصدرية، وفي ذلك شذوذ؛ فإن المعهود في زيادة «ما» مع حرف الجر: أن لا تكون قبل الجار والمجرور، بل بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: الآية ٤٠] ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ [المَائدة: الآية ١٣] ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نُوح: الآية ٢٥].

وقولي: «مطلقاً» راجع إلى المسائل الأربع، أي: سواء تقدم الإيجابُ أو النفي أو شبهه.

* * *

الخامسة: أن تكون الأداة «إلا» وذلك في مسألتين:

إحداهما: أن تكون بعد كلام تام مُوجَبٍ، ومرادي بالتام أن يكون المستثنى منه مذكوراً، وبالإيجاب أن لا يشتمل على نفي ولا نهي ولا استفهام، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٩] وقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ المَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أجْمَعُون إلاّ إبْلِيسَ﴾.

الثانية: أن يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه، كقول الكُمَيْتِ يمدح آل البيت رضي الله عنهم: [الطَّويل]

---

١٢٣ ـ لم ينسب.

١٢٤ ـ وَمَا لِيَ إلاّ آلَ أحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إلاّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

ولما انتهيْتُ إلى هنا استطردت في بقية أنواع المستثنى، وإن كان بعض ذلك ليس من المنصوبات البتة، وبعضه متردِّدٌ بين باب المنصوبات وغيرها؛ فذكرت أن الكلام إذا كان غيرَ إيجابٍ ـ وهو النفيُ والنهيُ والاستفهامُ ـ .

الاستثناء المفرّغ وأحكامه:

فإن كان المستثنى منه محذوفاً فلا عمل لـ إلاّ، وإنما يكون العمل لما قبلها، ومن ثَمَّ سمّوه استثناء مُفَرَّغاً؛ لأن ما قبلها قد تَفَرَّغَ للعمل فيما بعدها، ولم يشغله عنه شيء، تقول: ما قام إلا زَيْدٌ، فترفع زيداً على الفاعلية، وما رأيتُ إلا زيداً، فتنصبه على المفعولية، وما مَرَرْتُ إلا بزَيْدٍ، فتخفضه بالباء، كما تفعل بهنّ لو لم تذكر إلاّ، وإن كان المستثنى منه مذكوراً؛ فإما أن يكون الاستثناء متصلاً ـ وهو أن يكون [المستثنى] داخلاً في جنس المستثنى منه ـ أو منقطعاً ـ وهو أن يكون غير داخل ـ.

فإن كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان، أحدهما: ـ وهو الراجح ـ أن يُعْرَبُ بإعراب المستثنى منه، على أن يكون بدلاً منه بَدَلَ بعض من كل؛ **والثاني**: النصبُ على أصل الاستثناء، وهو عربي جيد، مثال ذلك في النفي قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النُّور: الآية ٦] أجمعت السبعة على رفع (أنفسهم)، وقال تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النِّساء: الآية ٦٦] قرأ السبعة إلا ابن عامر برفع (قليل) على أنه بَدَلٌ من الواو في (فعلوه) كأنه قيل: ما فعله إلا قليل منهم، وقرأ ابن عامر وحده: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٨٣] بالنصب، ومثاله في النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هُود: الآية ٨١] قرىء بالرفع والنصب، ومثاله في الاستفهام قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحِجر: الآية ٥٦] أجمعت السبعة على الرفع على الإبدال من الضمير المستتر في (يقنط) ولو قُرِىء (الضالين) بالنصب على الاستثناء لم يمتنع، ولكن القراءة سُنَّةٌ متبعة.

وإن كان منقطعاً فالحجازيون يوجبون نصبه، وهي اللغة العُليا، ولهذا أجمعت

---

١٢٤ ـ هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي.

السبعة على النصب في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ﴾ [النِّساء: الآية ١٥٧] وقوله تعالى: ﴿وَما لأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إلا ٱبْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأعْلَى﴾ ولو أبدل مما قبله لقرىء برفع ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ﴾ [النِّساء: الآية ١٥٧] و ﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٧٢]؛ لأن كلاً منهما في موضع رفع؛ إما على أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمِدِ على النفي، وإما على أنه مبتدأ تقدَّم خبره عليه، والتميميون يجيزون الإبدال، ويختارون النصب، قال الشاعر: [الرّجز]

١٢٥ - وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ   إلاّ اليَعَافِيرُ وإلاّ العِيسُ

فأبدل اليعافير والعيس من أنيس، وليس من جنسه.

وذكرت أيضاً أن المستثنى بغير وسوى مخفوض دائماً، لأنهما ملازمان للإضافة لما بعدهما، فكل اسم يقع بعدهما فهما مضافان إليه، فلذلك يلزمه الخفض.

وأن المستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز فيه الخفضُ والنصبُ؛ فالخفض على أن يُقَدَّرْنَ حروف جَرٍّ، والنصبُ على أن يُقَدَّرْنَ أفعالاً اسْتَتَرَ فاعلُهُنَّ، والمستثنى مفعول، هذا هو الصحيح، ولم يُجَوِّزْ سيبويه في المستثنى بِعَدَا غيرَ النصبِ؛ لأنه يَرَى أنها لا تكون إلا فعلاً، ولا في المستثنى بِحَاشَا غيرَ الجرِّ؛ لأنه يرى أنها لا تكون إلا حرفاً.

* * *

العاشر خبر كان وأخواتها

ثم قلت: والْبَوَاقِي خَبَرُ كَانَ وأَخَوَاتِهَا، وخَبَرُ كَادَ وأَخَوَاتِهَا، ويَجِبُ كَوْنُهُ مُضَارِعاً مُؤَخَّراً عَنْهَا، رَافِعاً لِضَمِيرِ أَسْمَائِهَا، مُجَرَّداً مِنْ «أنْ» بَعْدَ أَفْعَالِ الشُرُوعِ، ومَقْرُوناً بِهَا بَعْدَ حَرَى وٱخْلَوْلَقَ، ونَدَرَ تَجَرُّدُ خَبَرِ عَسَى وأَوْشَكَ، وَاقْتِرَانُ خَبَرِ كَادَ وكَرَبَ، ورُبَّمَا رُفِعَ السَّبَبِيُّ بِخَبَرِ عَسَى؛ فَفِي قَوْلِهِ:

وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ

---

١٢٥ - هذا البيت لعامر بن الحارث.

فِيمَنْ رَفَعَ «جُهْدُهُ» شُذُوذَانِ ، وخَبَرُ مَا حُمِلَ عَلَى لَيْسَ، واسْمُ إنَّ وأخَوَاتِهَا .

وأقول: العاشر من المنصوبات: خَبَرُ «كان» وأخواتها، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفُرقان: الآية ٥٤] ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٠٣] ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً﴾ [آل عِمرَان: الآية ١١٣] ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريَم: الآية ٣١] .

* * *

الحادي عشر خبر كاد وأخواتها وأحوال اقترانه بـ«أن»

الحادي عَشَرَ: خبر كاد وأخواتها، وقد تقدم في باب المرفوعات أن خبرهن لا يكون إلا فعلاً مضارعاً، وذكرت هنا أنه ينقسم ـ باعتبار اقترانِهِ بأن وتَجَرُّدِهِ منها ـ أربعة أقسام:

أحدها: ما يجب اقترانُهُ بها، وهو حَرَى واخْلَوْلَقَ، تقول: «حَرَى زَيْدٌ أنْ يَفْعَلَ» و «اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أنْ تُمْطِرَ» ولا أعرف مَنْ ذَكَرَ «حَرَى» من النحويين غير ابن مالك، وتَوَهَّم أبو حيان أنه وَهِمَ فيها، وإنما هي حَرًى بالتنوين اسماً لا فعلاً، وأبو حيان هو الوَاهِم، بل ذكرها أصحابُ كتب الأفعال من اللغويين، كالسَّرَقُسْطِيِّ، وابن طريف، وأنشدوا عليها شعراً، وهو قول الأعشى: [الخفيف]

١٢٦ ـ إنْ يَقُلْ هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ فَحَرَى أنْ يَكُونَ ذَاكَ، وَكَانَا

القسم الثاني: ما الغالِبُ اقترانُهُ بها، وهو عَسَى وأوْشَكَ، مثالُ ذِكْرِ «أنْ» قولُ الله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسرَاء: الآية ٨] ، وقولُ الشاعر: [الطَّويل]

١٢٧ ـ وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأوْشَكُوا ـ إذَا قِيلَ هَاتُوا ـ أنْ يَمَلُّوا فَيَمْنَعُوا

ومثالُ تركها قولُ الشاعر: [الطَّويل]

١٢٨ ـ عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ؛ إنَّهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أمْرُ

---

١٢٦ ـ لم ينسب.

١٢٧ ـ لم ينسب.

١٢٨ ـ هذا البيت لمحمد بن إسماعيل.

وقول الآخر: [المنسرح]

١٢٩ ـ يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

القسمُ الثالثُ: ما يترجح تجرُّدُ خبره من «أنْ» وهو فِعْلاَنِ: كَادَ، وكَرَبَ، مثالُ التجرد منها قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧١]، وقولُ الشاعر: [الخفيف]

١٣٠ ـ كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ: هِنْدٌ غَضُوبُ

ومثالُ الاقتران بها قولُ الشاعر: [الخفيف]

١٣١ ـ كَادَتِ النَّفْسُ أنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ مُذْ ثَوَى حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

وقولُه: [الطويل]

١٣٢ ـ سَقَاهَا ذَوُو الأحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أعْنَاقُهَا أنْ تَقَطَّعَا

«تَقَطَّعَ» فعل مضارع، وأصله تتقطع فحذف إحدى التاءين، ولم يذكر سيبويه في خبر «كَرَبَ» إلا التجرد.

القسم الرابع: ما يمتنع اقترانُ خبره بأنْ، وهو أفعالُ الشُّرُوعِ: طَفِقَ، وجَعَلَ، وأخَذَ، وعَلِقَ، وأنْشَأَ، وهَبَّ، وهَلْهَلَ، قال الله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ [الأعرَاف: الآية ٢٢]. وقال الشاعر: [البسيط]

٨٧ ـ وَقَدْ جَعَلْتُ إذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي، فأنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ

وقال الشَّاعر: [الكامل]

١٣٣ ـ فَأَخَذْتُ أسْأَلُ والرُّسُومُ تُجِيبُنِي وفِي الاعْتِبَارِ إجَابَةٌ وَسُؤَالُ

---

١٢٩ ـ هذا البيت لأبو عباس المبرد.

١٣٠ ـ هذا البيت للكلحة اليربوعي.

١٣١ ـ هذا البيت لمحمد بن مناذر.

١٣٢ ـ هذا البيت لأبي زيد الأسامي.

١٣٣ ـ لم ينسب.

وقال الآخر: [الوافر]

١٣٤ ـ أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا

وقال: [البسيط]

١٣٥ ـ أَنْشَأْتُ أُعْرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونَا

وقال: [الطَّويل]

٨٨ ـ هَبَبْتُ أَلُومُ الْقَلْبَ فِي طَاعَةِ الْهَوَى

وقال: [الطَّويل]

٨٩ ـ وَطِئْنَا دِيَارَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ نُفُوسُهُمُ قَبْلَ الإِمَاتَةِ تَزْهَقُ

* * *

الثاني عشر خبر ما حمل على ليس

النوعُ الثاني عشر: خبرُ ما حمل على ليس، وهو أربعة:

أحدها: «لات» كقوله تعالى: ﴿فَنَادَواْ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: الآية ٣].

والثاني: «ما» كقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يُوسُف: الآية ٣١].

والثالث: «لا» كقول الشاعر:

٩٢ ـ تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

والرابع: «إن» النافية كقول الشاعر: [المنسرح]

١٣٦ ـ إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

---

١٣٤ ـ هذا البيت للأشموني.

١٣٥ ـ لم ينسب.

١٣٦ ـ لم ينسب.

وقد تقدم شرح شروطهن مُسْتَوْفًى في باب المرفوعات.

الثّالث عشر اسم إنّ وأخواتها

النوع الثالِثَ عَشَرَ: اسْمُ «إنَّ» وأخواتها، نحو: «إنَّ زَيْداً فَاضِلٌ» و «لَعَلَّ عَمْراً قَادِمٌ»، و «لَيْتَ بَكْراً حَاضِرٌ».

* * *

اقتران «ما» الزّائدة بـ«إنَّ» يلغي عملها وجوباً

ثم قلت: وَإِنْ قُرِنَتْ بِمَا المَزِيدَةِ أُلْغِيَتْ وُجُوباً، إلاّ لَيْتَ فَجَوَازاً.

وأقولُ: مثالُ ذلك: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: الآية ١٧١] ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: الآية ٦] وقولُ الشاعر: [الطّويل]

١٣٧ ـ أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ؛ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

وجهُ الاستشهاد بهما أنه لولا إلغاؤهما لم يصحّ دخولُهما على الجملة الفعلية، ولَكَانَ دخولُهما على المبتدأ والخبر واجباً، واحترزتُ بالمزيدة من الموصولة، نحو: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝﴾ [المؤمنون: الآية ٥٥] أي: أنَّ الذي؛ بدليل عَوْدِ الضمير من (به) إليها، ومن المصدرية، نحو: «أعْجَبَنِي أنما قُمْتَ» أي: قِيَامُكَ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: الآية ٦٩] يحتملهما، أي: إن الذي صنعوه، أو إن صُنْعهم، وعلى التأويلين جميعاً فإنَّ عاملةٌ، واسمها في الوجه الأول «ما» دون صلتها، وفي الوجه الثاني الاسمُ المنسبكُ من «ما» وصلتها. وقال النابغة: [البسيط]

١٣٨ ـ قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هذَا الْحَمَامُ لَنَا إلَى حَمَامَتِنَا أوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

يُرْوى بنصب «الحمام» ورفعه، على الإعمال والإهمال، وذلك خاص بليت، أما

---

١٣٧ ـ هذا البيت للفرزدق.

١٣٨ ـ هذا البيت للذبياني.

الإعمال فلأنهم أبقَوْا لها الاختصاصَ بالجملة الاسميَّة فقالوا: «لَيْتَمَا زَيْدٌ قائم» ولم يقولوا: ليتما قام زيد، وأما الإهمال فللحَمْلِ على أخواتها.

* * *

الأحرف المشبَّهة ذات النّون تحذف نونها المتحرّكة استثقالاً

ثم قلت: ويُخَفَّفُ ذُو النُّونِ مِنهَا: فَتُلْغَى لَكِنَّ وُجُوباً، وكأنَّ قَلِيلاً، وإنَّ غالباً، ويَغْلِبُ مَعَهَا مُهْمَلَةَ اللامُ وكَوْنُ الْفِعْلِ التَّالِي لَهَا نَاسِخاً، ويَجِبُ اسْتِتَارُ اسم أنّ، وكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً، وكَوْنُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا دُعَائِيًا أوْ جَامِداً أوْ مَفْصُولاً بِتَنْفِيسٍ أوْ شَرْطٍ أوْ قَدْ أوْلَوْ، ويَغْلِبُ لِكَأَنْ مَا وَجَبَ لأنْ، إلاَّ أنَّ الفِعْلَ بَعْدَهَا دائماً خَبَرِيٌّ مَفْصُولٌ بقَدْ أوْ لَمْ خاصَّةً.

اسم لا النّافية للجنس

واسْمُ «لاَ» النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، وإنَّمَا يَظْهَرُ نَصْبُهُ إنْ كانَ مُضافاً أوْ شِبْهَهُ، نحو: «لاَ غُلاَمَ سَفَرٍ عِنْدَنَا» و «لاَ طَالِعاً جَبَلاً حَاضِرٌ».

وأقول: يجوز في إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ أن تُخَفَّفَ؛ استثقالاً للتضعيف فيما كثر استعماله، وتخفيفُها بحذف نونها المحركة؛ لأنها آخر.

تخفيف «إنَّ» المكسورة الهمزة

ثم إنْ كان الحرفُ المخففُ «إنَّ» المكسورة جاز الإهمالُ والإعمالُ، والأكثرُ الإهمال، نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝﴾ [الطارق: الآية ٤] فيمن خَفَّفَ ميم (لما) وأما مَنْ شَدَّدها فإنْ نافية، ولما بمعنى إلا، ومِنْ إعمالِ المخففِ قراءةُ بعض السبعة: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هُود: الآية ١١١].

تخفيف أنَّ المفتوحة الهمزة

وإن كان المخففُ «أنَّ» المفتوحة وجب بقاء عملها، ووجب حذفُ اسمها، ووَجَبَ كون خبرها جملة، ثم إن كانت اسمية فلا إشكال، نحو: ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يُونس: الآية ١٠] وإن كانت فعليةً وجب كونُهَا دُعَائية، سواء كان دعاء بخير نحو:

﴿أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾ [النّمل: الآية ٨] أو بشَرٌ، نحو: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النُّور: الآية ٩] فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح الباء ورفع [اسم] الله، أوْ كونُ الفعلِ جامداً، نحو: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النّجم: الآية ٣٩] ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: الآية ١٨٥] أو مفصولاً بواحد من أمور؛ أحدها: النافي، ولم يُسْمع إلا في لَنْ ولم ولا، نحو: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴿٥﴾﴾ [البَلَد: الآية ٥] ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٧﴾﴾ [البَلَد: الآية ٧] ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المَائدة: الآية ٧١] فيمن قرأ برفع (تكون)، **والثاني**: الشرط، نحو: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا﴾ [النِّساء: الآية ١٤٠] الآية، **والثالث**: قد، نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المَائدة: الآية ١١٣] **والرابع**: لَوْ، نحو: ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٠٠] . **والخامس**: حرف التنفيس، وهو السين، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المُزمّل: الآية ٢٠] وَسَوْفَ، كقوله: [السّريع]

١٣٩ ـ وَٱعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ   أنْ سَوْفَ يَأْتِي كلُّ مَا قُدِرَا

تخفيف كأنَّ

وإن كان الحرف «كأنَّ» فيغلب لها ما وَجَبَ لأنْ، لكن يجوز ثبوتُ اسمها وإفراد خبرها، وقد رُوِيَ قولُه: [الطّويل]

١٤٠ ـ وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كأنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إلَى وَارِقِ السَّلَمْ

بنصب الظبية على أنه اسم كأنْ؛ والجملةُ بعدها صفةٌ لها، والخبرُ محذوفٌ، والتقدير: كأنْ ظبيةً عاطيةً هذه المرأةُ، على التشبيه المعكوس، وهو أبلغ، وبرفع الظبية على أنها الخبرُ، والجملةُ بعدها صفةٌ، والاسم محذوف، والتقدير: كأنها ظبيةٌ، وبجر الظبية على زيادة «أنْ» بين الكاف ومجرورها، والتقدير: كظبيةٍ.

وإذا حُذِف اسمُها وكان خبرها جملة اسمية لم تحتج لفاصل، نحو قوله: [الهزج]

---

١٣٩ ـ لم ينسب.

١٤٠ ـ هذا البيت لباغث بن صريم.

١٤١ ـ وَوَجْـهٌ مُـشْـرِقُ الـلَّـوْنِ كَـأَنْ ثَـدْيَـاهُ حُـقَّـانِ

أو فعلية فُصِلَتْ بقد، نحو: [الخفيف]

١٤٢ ـ لاَ يَهُولَنَّكَ اصْطِلاَءُ لَظَى الْحَرْ بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

أو لم، نحو: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يُونس: الآية ٢٤].

* * *

تخفيف لكن يوجب إلغاءها

وإن كان الحرفُ «لكِنْ» وجب إلغاؤها، نحو: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: الآية ١٧] فيمن قرأ بتخفيف النون، وعن يونس والأخفش إجازةُ إعمالها، وليس بمسموع، ولا يقتضيه القياس؛ لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية، نحو: ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البَقَرة: الآية ٥٧].

* * *

الرّابع عشر اسم «لا» النّافية للجنس

النوع الرابع عشر: اسم «لا» النافية للجنس، وهو ضربان: معرب، ومبني.

فالمعرب ما كان مضافاً نحو: «لا غلاَمَ سَفَرٍ عندنا» أو شبيهاً بالمضاف، وهو: ما اتصل به شيء من تمامه: إما مرفوع به نحو: «لا حَسَناً وجْهُهُ مَذْمُوم» أو منصوب به نحو: «لا مُفِيضاً خَيْرَهُ مكرُوه» و «لا طَالِعاً جَبَلاً حاضِرٌ» أو مخفوض بخافض متعلق به نحو: «لا خيراً من زيدٍ عندنا».

والمبنيُّ ما عدا ذلك، وحكمه أن يُبْنَى على ما ينصب به لو كان معرباً، وقد تقدم ذلك مشروحاً في باب البناء.

* * *

---

١٤١ ـ لم ينسب.
١٤٢ ـ لم ينسب.

المضارع المسبوق بحرف ناصب

ثم قلت: والمُضَارِعُ بَعْدَ نَاصِبٍ، وهُوَ «لَنْ» أو «كَيْ» المَصْدَرِيَّةُ مُطْلَقاً و «إذَنْ» إنْ صُدِّرَتْ وكانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً مُتَّصِلاً أوْ مُنْفَصِلاً بالْقَسَم أو بِلاَ، أو بَعْدَ «أنْ» المَصْدَرِيَّةِ نحو: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٨٢] إنْ لَمْ تُسْبَق بِعِلْمٍ، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المُزمّل: الآية ٢٠] فإن سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المَائدة: الآية ٧١].

الأحرف النَّاصبة أربعة

وأقول: هذا النوع المكمل للمنصوبات الخمسة عشر، وهو الفعل المضارع التالي ناصباً، والنواصب أربعة: لن، وكي، وإذن، وأن.

١ ـ لن ناصبة دائماً

فأما «لَنْ» فإنها حرف بالإجماع، وهي بسيطة خلافاً للخليل في زعمه أنها مركبة من «لا» النافية و «أن» الناصبة، وليست نونها مُبْدَلة من ألف خلافاً للفراء في زعمه أن أصلها «لا» وهي دالة على نفي المستقبل، وعاملة النصب دائماً، بخلاف غيرها من الثلاثة؛ فلهذا قدمْتُهَا عليها في الذكر، قال الله عز وجل: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: الآية ٩١] ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ [يُوسُف: الآية ٨٠] ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ۝﴾ [البَلَد: الآية ٥] ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝﴾ [القِيَامَة: الآية ٣] و «أنْ» في هاتين الآيتين مخففة من الثقيلة، وأصلها انهُ، وليست الناصِبَةَ؛ لأن الناصب لا يدخل على الناصب.

* * *

٢ ـ كي وشرط عملها

وأما «كي» فشرطها أن تكون مصدرية لا تعليليَّة.

ويتعين ذلك في نحو قوله تعالى: ﴿لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزَاب: الآية ٣٧] فاللام جارة دالة على التعليل، وكي مصدرية بمنزلة أنْ، لا تعليلية؛ لأن الجارَّ

لا يدخل على الجارّ.

ويمتنع أن تكون مصدريّةً في نحو: «جِئتكَ كي أنْ تُكرِمَنِي»؛ إذ لا يدخُلُ الحرفُ المصدريُّ على مثله، ومثلُ هذا الاستعمال إنما يجوز للشاعر، كقوله[٢] (ع٢): [الطّويل]

١٤٣ ـ فَقَالَتْ: أكُلَّ النَّاسِ أصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أن تَغُرَّ وَتَخْدَعَا؟

ولا يجوز في النثر، خلافاً للكوفيين.

وتقول: «جِئتُ كَيْ تُكْرِمَنِي» فتحتمل «كي» أن تكون تعليلية جارَّةً والفعل بعدها منصوباً بأنْ محذوفةً، وأن تكون مصدرية ناصبةً وقبلها لامُ جرٍّ مقدرة.

وقولي: «مطلقاً» راجع إلى «لَنْ» و «كَيْ» المصدرية؛ فإن النصب لا يتخلَّفُ عنهما.

ولما كانت كي تنقسم إلى ناصبة ـ وهي المصدرية ـ وغير ناصبة ـ وهي التعليلية ـ أخَّرْتُهَا عن لَنْ.

* * *

٣ ـ إذن وشروط إعمالها

وأما «إذَنْ» فللنصب بها ثلاثةُ شروطٍ:

أحدها: أن تكون مُصَدَّرَةً؛ فلا تعمل شيئاً في نحو قولك: «أنَا إذَنْ أُكْرِمُكَ» لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر، وليست صَدْراً، قال الشاعر: [الطّويل]

١٤٤ ـ لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأمْكَنَنِي مِنْهَا إذَنْ لاَ أُقِيلُهَا

فالرفع لعدم التصدُّرِ، لا لأنها فُصِلَتْ عن الفعل، لأن فَصْلَهَا بلا مغتفر كما يأتي.

والثاني: أن يكون الفعلُ بعدها مُسْتَقْبَلاً؛ فلو حَدَّثَكَ شخص بحديث فقلت له: «إذَنْ تَصْدُقُ» رفعتَ؛ لأن نواصب الفعل تقتضي الاستقبال، وأنت تريد الحالَ، فَتَدَافَعَا.

---

١٤٣ ـ هذا البيت لجميل بن معمر العزري.

١٤٤ ـ هذا البيت لكثير بن عبد الرحمان.

والثالث: أن يكون الفعل إما متصلاً أو منفصلاً بالقَسَم أو بلا النافية؛ فالأول كقولك: «إذن أكْرِمَكَ» والثاني: نحو: «إذَنْ وَاللَّهِ أكْرِمَكَ» وقول الشاعر: [الوافر]

١٤٥ ـ إذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ   يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ

والثالث: نحو: «إذَنْ لا أفعلَ».

فلو فُصِلَ بغير ذلك لم يجز العمل، كقولك: «إذَنْ يا زَيْدُ أكْرِمُكَ».

* * *

٤ ـ أن وشرطا عملها

وأما «أنْ» فشرط النصب بها أمران:

أحدهما: أن تكون مَصْدَرِيَّةً، لا زائدة، ولا مُفَسِّرَة.

الثاني: أن لا تكون مخفَّفة من الثقيلة، وهي التابعةُ عِلماً أو ظنًّا نُزِّلَ منزلته.

مثالُ ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴿٨٢﴾﴾ [الشُّعَراء: الآية ٨٢] ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النِّساء: الآية ٢٧].

ومثالُ ما انتفى عنه الشرطُ الأول قَوْلُكَ: «كَتَبْتُ إليه أنْ يَفْعَلُ» إذا أردت بأنْ معنى أي؛ فهذه يرتفع الفعل بعدها؛ لأنها تفسير لقولك كتبت؛ فلا موضع لها، ولا لما دخلت عليه، ولا يجوز لك أن تنصبَ كما لا تنصبُ لو صرحتَ بأيْ، فإن قَدَّرْت معها الجار ـ وهو الباء ـ فهي مصدرية، ووجب عليك أن تنصب بها.

وإنما تكون [أنْ] مُفَسِّرَةً بثلاثة شروط؛ **أحدها**: أن يتقدم عليها جملة، **والثاني**: أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه، **والثالث**: أن لا يدخل عليها حرف جر، لا لفظاً ولا تقديراً، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: الآية ٢٧] ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي﴾ [المائدة: الآية ١١١] ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾ [ص: الآية ٦]، أي: انطلَقَتْ ألسنتُهُمْ بهذا الكلام.

---

١٤٥ ـ نسب لحسان بن ثابت.

بخلاف نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يُونس: الآية ١٠]؛ فإن المتقدم عليها غير جملة؛ وبخلاف نحو: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [المَائدة: الآية ١١٧]؛ فليست «أنْ» فيها مفسرة لقلت، بل لأمرتني، وبخلاف نحو: «كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنِ ٱفْعَلْ».

ومثالُ ما انتفى عنه الشرط الثاني قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المُزمّل: الآية ٢٠] ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: الآية ٨٩] ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المَائدة: الآية ٧١] فيمن قرأ برفع (تكون) ألا ترى أنها في الآيتين الأولَيَيْنِ وقعت بعد فعل العِلْمِ؛ أما في الآية الأولى فواضح، وأما في الآية الثانية فلأن مُرادنا بالعلم ليس لفظ ع ل م، بل ما دَلَّ على التحقيق؛ فهي فيهما مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، والجملة بعدها في موضع رفع على الخبرية، والتقدير: علم أنه سيكون، أفلا يرون أنه لا يَرْجِعُ إليهم قولاً، وفي الآية الثالثة وقعت بعد الظن؛ لأن الْحُسْبَانَ ظَنٌّ، وقد اختلف القراء فيها؛ فمنهم من قرأ بالرفع، وذلك على إجراء الظن مُجْرَى العلم، فتكون مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، والجملة بعدها خبرها، والتقدير: وحسبوا أنَّهَا لا تكون فتنةٌ، ومنهم من قرأ بالنصب على إجراء الظن على أصله وعدم تنزله منزلةَ العلم، وهو الأرجح، فلهذا أجمعوا على النصب في نحو: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٤] ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا۟﴾ [التوبَة: الآية ١٦] ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾ [العَنكبوت: الآية ٢] ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴿٢٥﴾﴾ [القِيَامَة: الآية ٢٥] ويؤيد القراءة الأولى أيضاً قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴿٣﴾﴾ [القِيَامَة: الآية ٣] ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴿٥﴾﴾ [البَلَد: الآية ٥] ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٧﴾﴾ [البَلَد: الآية ٧] ألا ترى أنها فيهن مخففة من الثقيلة، إذ لا يدخُلُ الناصبُ على ناصب آخر، ولا على جازم.

* * *

إضمار أن بعد ثلاثة من حروف الجر

ثم قلت: وتُضمَرُ «أن» بَعْدَ ثَلاَثَةٍ مِنْ حُرُوفِ الْجَرّ، وهِيَ: كَيْ، نحو: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ﴾ [الحَشر: الآية ٧] وحتَّى: إن كانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً بالنَّظَرِ إلَى مَا قَبْلَهَا نحو:

﴿حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: الآية ٩١] و «أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ»، واللاَّمُ: تعليليَّةٌ مَعَ المُضارعِ المُجَرَّدِ مِنْ لا، نحو: ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [الفَتح: الآية ٢] بِخِلاَفِ ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ﴾ [الحَديد: الآية ٢٩] أَوْ جُحُوديةً نحو: «ما كُنْتُ ـ أَوْ لَمْ أَكُنْ ـ لأفْعَلَ».

وبَعْدَ ثَلاَثَةٍ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ، وهِيَ: «أوِ» الَّتِي بِمَعْنَى إلَى نَحْوُ: «لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي» أو إلاّ نحو: «لأَقْتُلَنَّهُ أَوْ يُسْلِمَ» وَفَاءُ السَّبَبِيَّةِ وَوَاوُ المَعِيَّةِ مَسْبُوقَيْنِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِغَيْرِ اسْمِ الْفِعْلِ نَحْوُ: ﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ﴾ [فَاطِر: الآية ٣٦] ﴿وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٤٢] ونحو: ﴿وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ﴾ [طه: الآية ٨١].

وَلاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ

وبَعْدَ الفَاءِ والواوِ وأوْ وثُمَّ، إن عطفن على اسمٍ خالِصٍ، نحو: ﴿أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا﴾ [الشّورى: الآية ٥١].

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي

ولَكَ مَعَهُنَّ ومَعَ لاَمِ التَّعْلِيلِ إظْهَارُ أنْ.

وأقول: اختصت «أن» بأنها تنصب المضارع ظاهرةً ومُقَدَّرةً، بخلاف أخواتها الثلاثة فإنها لا تنصبه إلا ظاهرة، وإنما تضمر في الغالب بعد حرف جر، أو حرف عطف.

فأما حروف الجر التي تضمر بعدها فثلاثة: حتى، واللام، وكي التعليلية.

إضمار أن بعد حتّى وشرط إضمارها

أما «حتى» فنحو: ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحُجرَات: الآية ٩] ﴿حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: الآية ٩١] وليس النصبُ بحتى نفسها، خلافاً للكوفيين، ولا يجوز إظهارُ أن بعدها في شعر ولا نثر.

ويشترط لإضمار أن بعدها: أن يكون الفعل مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم، أولاً؛ **فالأول** كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ

يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طٰه: الآية ٩١] ألا ترى أن رجوعَ موسى عليه السلام مستقبل بالنظر إلى ما قبل حتى، وهو ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل، وكذلك قولك: «أسْلَمْتُ حتى أدْخُلَ الْجنَّةَ» **والثاني**: كقوله تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٤] في قراءة مَنْ نصب (يقول) فإن قول الرسول والمؤمنين مستقبلٌ بالنظر إلى الزّلزال، لا بالنظر إلى زمن الإخبار، فإن الله عز وجل قَصَّ علينا ذلك بعد ما وقع.

ولو لم يكن الفعلُ الذي بعد «حتى» مستقبلاً بأحد الاعتبارين امتنع إضمار أن، وتعين الرفع، وذلك كقولك: «سِرْتُ حَتَّى أدخُلُها» إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، ومن ذلك قولهم: «شَرِبَتِ الإبلُ حَتَّى يَجِيء البَعِيرُ يَجُرُّ بَطْنَهُ» و «مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى لا يَرْجُونَهُ» فإن المعنى حتى حالة البعير أنه يجيء يجر بطنه وحتى حالة المريض أنهم لا يرجونه، ومن الواضح فيه أنك تقول: «سَألْتُ عَنْ هذِهِ المَسْألَةِ حَتَّى لا أحْتَاجُ إلى السُّؤَالِ» أي: حتى حالتي الآن أنني لا أحتاج إلى السؤال عنها.

* * *

أقسام اللاَّم التي تضمر «أن» بعدها

وأما اللام فلها أربعة أقسام:

أحدها: **اللام التعليليّة**، نحو: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النّحل: الآية ٤٤] ومنه ﴿إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحٗا مُّبِينٗا ۝١ لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ.

فإن قلت: ليس فتح مكة علةً للمغفرة.

قلت: هو كما ذكَرْتَ، ولكنه لم يجعل علة لها، وإنما جعل علة لاجتماع الأمور الأربعة للنبي ﷺ ـ وهي المغفرة، وإتمام النعمة، والهداية إلى الصراط المستقيم، وحصول النصر العزيز ـ ولا شك [في] أن اجتماعها له عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه.

وإنما مَثّلْتُ بهذه الآية لأنها قد يخفى التعليلُ فيها على مَنْ لم يتأملها.

الثَّانية: لامُ العاقبَةِ؛ وتسمى أيضاً لامَ الصَّيْرُورَة، ولامَ المآلِ، وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً لمقتضى ما قبلها، نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القَصَص: الآية ٨] فإن التقاطهم له إنما كان لرأفتهم عليه، ولما ألقى الله تعالى عليه من المحبَّة فلا يراه أحدٌ إلا أحبَّه؛ فقصدوا أن يُصَيِّرُوه قُرَّةَ عينٍ لهم، فآل بهم الأمر إلى أن صارَ عدوًّا لهم وحَزَناً.

الثَّالثة: اللام الزائدة، وهي: الآتية بعد فعل متعد، نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النِّساء: الآية ٢٦] ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ [الأحزَاب: الآية ٣٣] ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعَام: الآية ٧١] فهذه الأقسام الثلاثة يجوز لك إظهار «أنْ» بعدهن قال الله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ [الزُّمَر: الآية ١٢].

الرابعة: لام الجُحُودِ، وهي الآتية بعد كَوْنٍ ماضٍ مَنْفِي، كقول الله تعالى: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٧٩] ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٧٩] وهذه يجبُ إضمار «أنْ» بعدها.

* * *

إضمار أن بعد كي

وأما «كي» ففي نحو: «جِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي» إذا قَدَّرْتَهَا تعليلية بمنزلة اللام، والتقدير: جئتك كَيْ أنْ تكرمني، ولا يجوز التصريح بأنْ بعدها إلا في الشعر، خلافاً للكوفيين. وقد مضى ذلك.

إضمار أن بعد الحروف العاطفة وأحكامها

وأما حروف العطف فأربعة، وهي: أو، والواو، والفاء، وثم.

وهذه الأربعة منها ما لا يجوز معه الإظهار، وهو أو، ومنها ما لا يجب معه الإضمار، وهو ثم، ومنها ما تارة يجب معه الإضمار وتارة يجوز معه الإضمار والإظهار، وهو الفاء والواو، وهذا كله يفهم مما ذكرت في المقدمة.

إضمار أن بعد أو

فأما «أو» فينتصب المضارع بأن مضمرة بعدها وجوباً، إذا صح في موضعها إلى أو

إلا؛ فالأول كقولك: «لألزمنك أوْ تَقْضِيَنِي حقي» وقوله: [الطّويل]

١٤٦ ـ لأسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أوْ أدْرِكَ الْمُنَى   فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلا لِصَابِرِ

والثاني: كقولك: «لأقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أو يُسْلِمَ» وقوله: : [الوافر]

١٤٧ ـ وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ   كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أوْ تَسْتَقِيمَا

أي: إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها، ولا يجوز أن يكون التقدير كسرت كعوبها إلى أن تستقيم؛ لأن الكسر لا استقامة معه.

* * *

إضمار أن بعد فاء السّببيّة وواو المعيّة وجوباً

وأما الفاء والواو فينتصب الفعلُ المضارع بأن مضمرة بعدهما وجوباً بشرطين لا بد منهما:

أحدهما: أن تكون الفاء للسببية والواو للمعية؛ فلهذا رُفِعَ الفعل في قوله: [الطّويل]

١٤٨ ـ ألَمْ تَسْألِ الرَّبْعَ الْقَوَاء فَيَنْطِقُ

وذلك لأن الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببية انتصب ما بعدها، فلما ارتفع دلَّ على أنها للاستئناف، وقال الله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المُرسَلات: الآية ٣٦] الفاء هنا عاطفة كما سيأتي.

الثاني: أن يكونا مسبوقين بنفي أو طلب؛ فلا يجوز النصب في نحو: «زيدٌ يأتينا فيحدِّثُنَا» فأما قوله: [الوافر]

١٤٩ ـ سَأتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ   وَألْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأسْتَرِيحَا

---

١٤٦ ـ لم ينسب.
١٤٧ ـ هذا البيت لزياد الأعجم.
١٤٨ ـ هذا البيت لجميل بن عمر العذري.
١٤٩ ـ هذا البيت للمغيرة بن حبناء.

فضرورة، وقيل: الأصل فأسْتَرِيحَنْ، بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلت في الوقف ألفاً كما تقف على ﴿لَنَسْفَعا﴾ بالألف، وهذا التخريج هروبٌ من ضرورة إلى ضرورة؛ فإن توكيد الفعل في غير الطلب والشرط والقَسَم ضرورةٌ.

* * *

أقسام الطَّلب

وقولنا: «طلب» يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والعَرْضَ، والتَّحْضِيضَ، والتمني، والاستفهام؛ فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية.

وهذه المسألة التي يعبر عنها بمسألة الأجوبة الثمانية، ولكل منها نصيب من القول يخصه، فلنتكلم على ذلك بما يكشف إشكالَهُ فنقول:

* * *

١ ـ النَّفي

أمَّا النفي فنحو قولك: «ما تأتيني فَأُكْرِمَكَ» ولك في هذا أربعةُ أوجُهٍ:

أحدها: أن تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها، فيكون شريكه في إعرابه، فيجب هنا الرفع؛ لأن الفعل الذي قبلها مرفوع، والمعطوف شريك المعطوف عليه، فكأنك قلت: ما تأتيني فما أكرمُكَ؛ فهو شريكه في النفي الداخل عليه، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿٣٦﴾﴾، فالفاء هنا عاطفة كما ذكرنا، والفعلُ الذي بعدها داخلٌ في سِلْكِ النفي السابق، فكأنه قيل: لا يؤذن لهم فلا يعتذرون.

الثاني: أن تقدر الفاء لمجرد السببية، ويقدر الفعل الذي بعدها مستأنفاً، ومع استئنافه يقدر مبنياً على مبتدأ محذوف؛ فيجب الرفع أيضاً؛ لخلو الفعل عن الناصب والجازم؛ فتقول: «ما تأتيني فأكرمُكَ» بمعنى فأنا أكرمك لكونك لم تأتني، وذلك إذا كنت كارهاً لإتيانه، ويُوَضِّحُ هذا أنك تقول: «ما زَيْدٌ قاسياً فَيَعْطِفُ عَلَى عبده» أي: فهو لانتفاء القَسْوَة عنه يعطف على عبده.

والفرق بين هذا الوجه والذي قبله واضح؛ لأن الوجه الأول شملَ النفيُ فيه ما قبل الفاء وما بعدها، وهذا الوجه انصبَّ النفي فيه إلى ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها، وذلك لأنك لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذي بعدها على المنفي الذي قبله فيكون شريكه في النفي، وإنما أخلصتها للسببية.

ويذكر النحويون هذين الوجهين في قولك: «ما تأتينا فتحدثنا» وهذا سَهْوٌ؛ إذ يستحيل أن ينتفيَ الإتيانُ ويوجد الحديثُ، والصوابُ ما مثلتُ لك به.

الثالث: أن تقدر الفاء عاطفة لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، وتقدر النفي مُنْصَبًّا على المعطوف دون المعطوف عليه؛ فيجب حينئذٍ النصب بأن مضمرة وجوباً، والتقدير: ما يكون منك إتيان فإكرام مني، أي: ما يكون منك إتيان فيعقبه مني إكرام، بل يكون منك إتيان ولا يكون مني إكرام.

الرابع: أن تقدر أيضاً الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، ولكن تقدر النفي منصباً على المعطوف عليه، فينتفي المعطوف، لأنه مُسَبَّب عنه، وقد انتفى، ويكون معنى الكلام: ما يكون منك إتيان فكيف يكون مني إكرام؟

وهذا الوجهان سائغان في «ما تأتينا فتحدثنا» إذ يصح أن يقال: ما تأتينا محدِّثاً بل تأتينا غير محدث، وأن يقال: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟

وتلخص أن لنا في الرفع وجهين، وفي النصب وجهين.

فإن قلت: هل يجوز أن يقرأ: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ۝٣٦﴾ [المُرسَلات: الآية ٣٦] بالنصب على أحد الوجهين المذكورين للنصب؟

قلت: نعم يجوز على الوجه الثاني، وهو ما تأتينا فكيف تحدثنا، أي: لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون؟ ويمتنع على الوجه الأول ـ وهو ما تأتينا محدثاً بل تأتينا غيرَ محدثٍ ـ ألا ترى أن المعنى حينئذٍ لا يؤذن لهم في حالة اعتذارهم، بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم، وليس هذا المعنى مراداً.

* * *

فإن قلت: فإذا كان النصب في الآية جائزاً على الوجه الذي ذكرته، فما باله لم يقرأ به أحدٌ من القُرَّاء المشهورين؟

قلت: لوجهين؛ **أحدهما**: أن القراءة سُنَّةٌ مُتَّبعة، وليس كل ما تجَوِّزُه العربية تجوز القراءة به، **والثَّاني**: أن الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رؤوس الآي، والنصب بحذفها فيزول [معه] التناسب.

* * *

ومن مجيء النصب بعد النفي قولُ الله عز وجلّ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فَاطِر: الآية ٣٦] والنصب هنا على معنى قولك: ما تأتينا فكيف تحدثنا، لا على قولك: ما تأتينا محدثاً بل غير محدث.

* * *

ولو قلت: «ما تأتينا إلا فتحدثنا» أو «ما تزال تأتينا فتحدثنا» وَجَبَ الرفعُ، وذلك لأن النفي في المثال الأول قد انتقض بإلا، وفي المثال الثاني هو داخل على زال وزال للنفي، ونفيُ النفي إيجابٌ.

* * *

٢ ـ الأمر

وأما الأمر فكقوله: [الرّجز]

١٥٠ ـ يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحاً   إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

وشَرْطُه أمرانِ: **أحدهما**: أن يكون بصيغة الطلب؛ فلو قلت: «حَسْبُكَ حديثٌ فَيَنَامَ النَّاسُ» ـ بالنصب ـ لم يجز، خلافاً للكسائي، والثاني: أن لا يكون بلفظ اسم الفعل؛ فلا يجوز أن تقول: «صَهْ فَنُكْرِمَكَ» بالنصب، هذا قول الجمهور، وخالفهم الكسائي. فأجاز النصب مطلقاً، وفَصَّلَ ابنُ جني وابنُ عصفور، فأجازاه إذا كان اسمُ الفعل من لفظ

---

١٥٠ ـ هذا البيت لأبي النجم العجلي.

الفعل، نحو: «نَزَالِ فتحدثَكَ» ومَنَعاهُ إذا لم يكن من لفظه، نحو: «صَهْ فنكرمك» وما أحْرَى هذا القولَ بأن يكون صواباً.

* * *

٣ ـ النَّهي

وأما النَّهيُ فكقولك: «لاَ تَفْعَلْ شَرًّا فأعاقِبَكَ» وقول الله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [طه: الآية ٦١] ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [طه: الآية ٨١] ولو نقضت النهي بإلاَّ قبل الفاء لم تنصب، نحو: «لاَ تَضْرِبْ إلاَّ عَمْراً فَيَغْضَبُ» فيجب في «يغضب» الرفع.

* * *

٤ ـ الدّعاء

وأما الدعاء فكقولك: «اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيَّ فَأتُوبَ» وقول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس: الآية ٨٨]، وقول الشَّاعر: [الرّمل]

١٥١ ـ رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

وشَرْطه: أن يكون بالفعل؛ فلو قلت: «سَقْياً لَكَ فَيُرْوِيكَ الله» لم يجز النصب.

* * *

٥ ـ الاستفهام

وأما الاستفهامُ فشرطه: أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد؛ فلا يجوز النصب في نحو: «هَلْ أخُوكَ زَيْدٌ فأكْرِمُهُ».

ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾ [الأعراف:

---

١٥١ ـ لم ينسب.

الآية ٥٣] والاستفهام بالاسم نحو: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٥] يقرأ برفع (يضاعف) ونصبه، وفي الحديث حكايةً عن الله تعالى: «مَنْ يَدْعُوني فَأَسْتَجِيبُ لَهُ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فأغْفِرَ لَهُ» والاستفهام بالظرف نحو: «أيْنَ بَيْتُكَ فأزُورَكَ؟» و «مَتَى تَسِيرُ فأُرَافِقَكَ؟» و «كَيْفَ تكون فأصْحَبَكَ؟».

* * *

فإن قلت: فما بَالُ الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قول الله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحَجّ: الآية ٦٣] .

قلت: لوجهين؛ **أحدهما**: أن الاستفهام هنا معناه الإثبات، والمعنى قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء، **والثاني**: أن إصباح الأرض مخضرَّة لا يَتَسَبَّب عما دخل عليه الاستفهام، وهو رؤية المطر، وإنما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه؛ فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماءً فتصبح الأرض مخضرة ثم دخل الاستفهام صحَّ النصبُ.

* * *

فإن قلت: يردُّ هذا الوَجْه قوله تعالى: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى﴾ [المَائدة: الآية ٣١] ، فإن مُواراة السوأة لا يتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام، لأن العَجْزَ عن الشيء لا يكون سبباً في حصوله.

قلت: ليس (أواري) منصوباً في جواب الاستفهام، وإنما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب، وهو (أكون).

فإن قلت: فقد جعله الزمخشري منصوباً في جواب الاستفهام!

قلت: هو غالِطٌ في ذلك.

* * *

٦ ـ العرض

وأما الْعَرْضُ فكقول بعض العرب «ألا تَقَعُ [في] الْمَاءِ فَتَسْبَحَ» وكقولك: «ألاَ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا» وقول الشاعر: [البسيط]

١٥٢ ـ يَا ابْنَ الْكِرَامِ ألاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

* * *

٧ ـ التّحضيض

وأما التحضيض فكقولك: «هَلاَّ اتَّقَيْتَ اللَّهَ تَعَالَى فَيَغْفِرَ لَكَ» و «هَلاَّ أسْلَمْتَ فَتَدْخُلَ الْجَنَّةَ» وهو والعَرْضُ متقاربان، يجمعهما التنبيه على الفعل، إلا أن في التحضيض زيادة توكيد وحثٍّ.

وأما قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنَافِقون: الآية ١٠] فمن باب النصب في جواب الدعاء، ولكن استعيرت فيه عبارة التحضيض أو العرض للدعاء.

* * *

٨ ـ التّمنّي

وأما التمنّي فكقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: الآية ٧٣] وقول الشاعر: [البسيط]

١٥٣ ـ ألاَ رَسُولَ لَنَا مِنْهَا فَيُخْبِرَنَا

فهذه أمثلة النصب بعد فاء السببية في هذه المواضع الثمانية.

* * *

إضمار أن بعد واو المعيّة

وأما النصب بعد واو المعية في المواضع المذكورة فسُمِع في خمسةٍ، وقاسه النحويون في ثلاثة.

---

١٥٢ ـ لم ينسب.
١٥٣ ـ هذا البيت لسيبويه.

١ ـ بعد النَّفي

فالخمسة المسموع فيها، **أحدُها**: **النفيُ**، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٤٢] والمعنى والله أعلم: إنكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنّة، وإنَّما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم [فيه] فيعلم الله حينئذ ذلك واقعاً منكم، والواو من قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا﴾ [البَقَرَة: الآية ٨٩] واو الحال، والتقدير: بل أحسبتم أن تدخلوا الجنَّة وحالكم هذه الحالة!.

والثاني: **الأمر**، كقوله: [الوافر]

١٥٤ ـ فَقُلْتُ: ٱدْعِي وَأَدْعُوَ؛ إنَّ أَنْدَى ... لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

والثالث: **النَّهْي**، كقول الشاعر: [الكامل]

١١٤ ـ يَا أَيُّهَا الرَّجُل المُعَلِّمُ غَيْرَهُ ... هَلاَّ لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ

ٱبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَٱنهَهَا عَنْ غَيِّهَا ... فإذا انتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ

فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ، وَيُشْتَفَى ... بِٱلْقَوْلِ مِنْكَ، وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وتقول: «لا تأكل السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبنَ» فإذا أردت بالواو عطف الفعل على الفعل جَزَمْتَ الثاني، وكان شريكَ الأولِ في النهي، وكأنك قلت: لا تفعل هذا ولا هذا، وحينئذ فيلتقي ساكنان الباء واللام فتكسر الباء على أصل التقاء الساكنين، وإن أردت عطف مصدرِ الفعلِ على مصدرٍ مقدرٍ مما قبله نصبتَ الفعلَ بأن مضمرة، وكان النهي حينئذٍ عن الجمع بينهما، وإن أردت الاستئناف رفعت الثاني.

والرابع: **التمني**، كقوله تعالى: ﴿يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ ربّنا ونكونَ مِنَ المُؤمِنِينَ﴾.

---

١٥٤ ـ نسبت إلى سيبويه.

والخامس: الاستفهام، كقوله وهو الحطيئة: [الوافر]

١٥٥ ـ أَلَـمْ أَكُ جَـارَكُـمْ وَيَـكُـونَ بَيْـنِـي وبَـيْـنَـكُـمُ الـمَـوَدَّةُ والإخَـاءُ

إضمار أن جوازاً لا وجوباً

وينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً؛ لا وجوباً، بعد أربعة أحرف، وهي: الفاء، وثم، والواو، وأو، وذلك إذا عَطَفْنَ على اسمٍ صريح.

إضمار أن بعد أو إذا عطفت على اسم صريح

مثالُ ذلك بعد «أو» قولُ الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ﴾ [الشورى: الآية ٥١] يقرأ في السبع برفع (يرسل) ونصبه، وقال أبو بكر بن مجاهد المقرىء رحمه الله، قرىء: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيَ﴾ [هود: الآية ٨٠] بنصب (آوي) ولا وجه له، ورَدَّ عليه ابنُ جني في مُحْتَسَبِهِ وغيرهُ، وقالوا: وَجْهُهَا كوجه قراءة أكثر السَّبعة: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: الآية ٥١] بالنصب، وذلك لتقدم الاسم الصريح، وهو (قُوَّة) فكأنه قيل: لو أن لي بكم قوة أو إيواء إلى ركن شديد.

إضمار أن جوازاً بعد الواو

ومثالُ ذلك بعد الواو قولُ مَيْسُونَ بنتِ بَحْدل: [الوافر]

١٥٦ ـ لَـلُـبْـسُ عَـبَـاءَةٍ وتَـقَـرَّ عَـيْـنِـي أَحَـبُّ إلَـيَّ مِـنْ لُـبْـسِ الـشُّـفُـوفِ

الرواية فيه بنصب «تَقَرَّ» وذلك بأن مُضْمَرة، على أنه معطوف على اللبس، فكأنه قال: للبس [عباءة] وقرة عيني.

إضمار أن جوازاً بعد الفاء إذا عطفت على اسم صريح

ومثال ذلك بعد الفاء قوله: [البسيط]

---

١٥٥ ـ هذا البيت للحطيئة.

١٥٦ ـ هذا البيت لميمون بنت بعدل.

١٥٧ ـ لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيَهُ   مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَاباً عَلَى تَرَبِ

إضمار أن جوازاً بعد ثمّ إذا عطفت على اسم صريح

ومثالُ ذلك بعد ثم قولُ الشاعر: [البسيط]

١٥٨ ـ إِنِّي وقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ   كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ

وكانت العرب إذا رأت البقر قد عَافَتْ ورود الماء تعمد إلى الثور فتضربه فتَرِدُ البقرُ حينئذٍ الماء، ولا تمتنع منه؛ فراراً من الضرب أن يصيبها، وإنما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حَمْلِه، بخلاف الثور.

وقولي: «اسم صريح» احتراز من نحو: «ما تأتينا فتحدثنا» فإن العطف فيه وإن كان على اسم متقدم، فإنا قد قدَّمْنَا أن التقدير ما يكون منك إتيان فحديث، لكن ذلك الاسم ليس بصريح؛ فإضمار أن هناك واجب لا جائز، بخلاف مسألتنا هذه؛ فإن إضمار أن جائز، بل نصَّ ابنُ مالك في شرح العمدة على أن الإظهارَ أحسنُ من الإضمار.

* * *

باب المجرورات

ثم قلت: بابٌ ـ المَجْرُورات ثلاثةٌ؛ **أحدُها**: المَجْرُورُ بِالْحَرْفِ، وهو: مِنْ، وإلى، وعَنْ، وعَلَى، والباءُ، واللاَّمُ، وفِي ـ مُطْلَقاً، والْكَافُ، وحتَّى، والواو ـ للظاهرِ مُطْلقاً، والتَّاء لِلَّهِ وربِّ مُضافاً لِلْكَعْبَةِ أوِ اليَاءِ، وكَيْ لِمَا الاسْتِفْهَامِيَّةِ أوْ أنِ المُضْمَرَةِ وصِلَتِهَا، ومُذْ ومُنْذُ لِزَمَنٍ غَيْرِ مُسْتَقْبَلٍ ولاَ مُبْهَمٍ، ورُبَّ لِضَمِيرِ غَيْبَةٍ مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ يُمَيِّزُ بِمُطَابِقٍ لِلْمَعْنَى قَلِيلاً، ولِمُنَكَّرٍ مَوْصُوفٍ كَثِيراً.

أنواع المجرورات

وأقول: لما أنهيتُ القولَ في المرفوعات والمنصوبات شَرَعْتُ في المجرورات،

---

١٥٧ ـ لم ينسب.

١٥٨ ـ هذا البيت لأنس بن مدركه.

وقسَّمتها إلى ثلاثة أقسام: مجرور بالحرف، ومجرور بالإضافة، ومجرور بمجاوره مجرور، وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل، وإنما لم أذكر المجرور بالتَّبعِيَّة كما فعل جماعة لأن التَّبعية ليست عندنا هي العاملة، وإنما العاملُ عامل المتبوعِ، وذلك في غير البدل، وعاملٌ محذوفٌ في باب البدل، فرجع الجرُّ في باب التوابع إلى الجر بالحرف والجر بالإضافة.

* * *

أوّلاً: الحروف الجارّة

أقسام الحروف الجارّة

وقسمت الحروف الجارة إلى ستة أقسام:

أحدها: ما يجُرُّ الظَّاهر والمضمر، وبدأت به لأنه الأصل، وهو سبعة أحرف: مِنْ، وإلى، وعَنْ، وعَلَى، والباءُ، واللاَّم، وفي، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزَاب: الآية ٧] ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المَائدة: الآية ٤٨] ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [الأنعَام: الآية ٦٠] ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: الآية ١٩] ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المَائدة: الآية ١١٩] ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون: الآية ٢٢] ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النِّساء: الآية ١٣٦] ﴿ءَامَنُوا۟ بِهِۦ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٥٧] ﴿مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٥] ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٥] ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١١٦] ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [الذّاريَات: الآية ٢٠] ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزّخرُف: الآية ٧١].

والثاني: ما لا يجرُّ إلا الظَّاهر، ولا يختص بظاهرٍ معينٍ، وهو ثلاثة: الكاف، وحتَّى، والواو.

والثالث: ما يجُرُّ لفظتين بعينهما، وهو التاء؛ فإنها لا تجر إلا اسم الله عز وجل وربًّا مضافاً إلى الكعبة أو إلى الياء، قال الله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ﴾ [يُوسُف: الآية ٨٥] ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يُوسُف: الآية ٩١] ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾

[الأنبياء: الآية ٥٧] وقالت العرب: «تَرَبِّ الكعبة» و «تَرَبِّي لأفْعَلَنَّ».

الرابع: ما يجر فرداً خاصًّا من الظواهر، ونوعاً خاصًّا منها، وهي كي؛ فإنها لا تجر إلا أمرين؛ **أحدهما**: «ما» الاستفهامية، وهي الفَرْدُ الخاصُّ، يقال لك: «جِئْتُكَ أَمْسِ» فتقول في السؤال عن علة المجيء: «لِمَهْ؟» أو «كَيْمَهْ؟» فكما أن «لمه» جار ومجرور كذلك «كَيْمَهْ» والأصل لما وكيما، ولكن «ما» الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حُذِفَت ألفها وجوباً كما قال الله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴿٤٣﴾﴾ [النَّازعَات: الآية ٤٣] ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴿١﴾﴾ [النبَإ: الآية ١] ﴿بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النَّمل: الآية ٣٥] وحَسُن في الوقف أن تردف بهاءِ السكت، كما قرأ البَزِّيُّ في هذه المواضع وغيرها، **الثاني**: «أن» المضمرة وصلتها، وذلك هو النوع الخاص. وتقول: «جِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي» فإن قدرت كي تعليليَّةً فالنصب بأن مضمرة، وأن مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجرور بكي، وكأنك قلت: جئتك للإكرام.

الخامس: ما يجر نوعاً خاصًّا من الظواهر، وهو مُنْذُ ومُذْ؛ فإن مجرورهما لا يكون إلا اسمَ زمان، ولا يكون ذلك الزمان إلا معيناً، لا مبهماً، ولا يكون (ذلك) المعين إلا ماضياً أو حاضراً، لا مستقبلاً، تقول: «ما رأيته منذُ يوم الجمعة» و «مذْ يومِ الجمعةِ» و «منذ يومنا» و «مذ يومنا» ولا تقول: «لا أراه منذ غد» ولا «مذ غد»، وكذا لا تقول: «ما رأيته منذ وقْتٍ».

السادس: ما يجر نوعاً خاصًّا من المضمرات، ونوعاً خاصًّا من المظهرات، وهو «رُبَّ» فإنها إن جرت ضميراً فلا يكون إلا ضمير غيبة مفرداً مذكراً مراداً به المفرد المذكر وغيره، ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز، نحو: «رُبَّه رجلاً لَقِيت» و «رُبَّهُ رَجُلَيْنِ» و «رُبَّهُ رِجَالاً» و «رُبَّهُ امْرَأَةً» و «رُبَّهُ امْرَأَتَيْنِ» و «رُبَّهُ نِسَاءً»، وكُلُّ ذلك قليل، وإن جَرَّتْ ظاهراً فلا يكون إلا نكرة موصوفة نحو: «رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ» وذلك كثير.

فإن قلت: قد كان من حقك أن تؤخر التاء في الذكر عن الحروف المذكورة بعدها لاختصاص التاء باسم الله تعالى ورَبِّ الكعبة، واختصاصهن إما بنوع أو نوعين أو فرد ونوع كما فصلت، وأصْلُ حرف الجر أن لا يختص، والمختص بنوع أقرب إلى الأصل

من مختص بفرد، وكان ينبغي أن يتقدم المختص بنوعين وهو رب، على المختص بفرد ونوع، وهي كي.

قلت: إنما ذكرتُ التاء إلى جانب الواو لأنها شريكتها في القسم، فتأخيرها عنها قطعٌ للنَّظير عن نظيره، ولما أردت أن أذكر شيئاً من أحكام رُبَّ اقتضى ذلك تأخيرها لئلا يقع ذكر أحكامها فاصلاً بين هذه الحروف؛ وأيضاً فإنني ذكرت حكم رب في الحذف وذكرت حكم بقية الحروف في ذلك، فلو كانت رب مُقَدَّمة كان ذلك أيضاً قطعاً للنَّظير عن النَّظير بالنسبة إلى الأحكام.

جواز حذف رُبَّ وبقاء عملها

ثم قلت: ويَجُوزُ حَذْفُها مَعَهُ؛ فَيَجِبُ بَقَاءُ عَمَلِهَا، وذَلِكَ بَعْدَ الْوَاوِ كَثِيرٌ، والْفَاءِ وَبَلْ قَلِيلٌ، وحَذْفُ اللاَّمِ قَبْلَ كَيْ، وخَافِضِ أَنَّ وأَنْ مُطْلقاً.

حذف رب بعد الواو

وأقول: لما ذكرت أن «رُبَّ» تدخل على المنكر بينت أنه يجوز حذفُهَا معه، وأشَرْتُ بهذا التقييد إلى أنها لا يجوز حذفها إذا دخلت على ضمير الغيبة، ثم بينت أنها إذا حذفت وجب بقاء عملها، وأن هذا الحكم، أعني حذفها وبقاء عملها، على نوعين: كثير، وقليل؛ فالكثير بعد الواو، كقوله: [الرَّجز]

١٥٩ - وَبَلَدٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤهُ

وقال: [الطَّويل]

١٦٠ - وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

وقوله: [الطَّويل]

١٦١ - وَدَوِّيَّةٍ مِثْلِ السَّمَاءِ اعْتَسَفْتُهَا وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الْحَصَى بِسَوَادِ

---

١٥٩ - هذا البيت لرؤبة بن العجاج.

١٦٠ - هذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندي.

١٦١ - هذا البيت لغيلان بن عقبة.

حذف رُبَّ بعد الفاء

والقليلُ بعد الفاء وَبَلْ، مثالُ ذلك بعد الفاء قولُ امرىء القيس: [الطَّويل]

١٦٢ ـ فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

في رواية من روى بجر «مثل» و «مرضع» وأما من رواه بنصبهما فمثْلُكِ مفعولٌ لطرقت، وحُبْلَى: بَدَل منه.

حذف رُبّ بعد «بل»

ومثالُه بعد «بَلْ» قوله: [الرَّجز]

١٦٣ ـ بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ

* * *

حذف لام التعليل إذا جرَّت كي المصدريَّة وصلتها

ثم بينتُ أن حذف حَرْفِ الجر لا يختصُّ برُبَّ، بل يجوز في حرف آخر في موضع خاص، وفي جميع الحروف في موضعين خاصين.

أما **الأول** ففي لام التعليل؛ فإنها إذا جَرَّتْ كَيْ المصدريَّة وصِلَتَهَا جاز لك حذفُهَا قياساً مُطَّرداً، ولهذا تسمع النحويين يُجِيزُونَ في نحو: «جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي» أن تكون (كي) تعليلية وأن مضمرة بعدها، وأن تكون كي مصدرية واللاَّم مُقَدَّرَة قبلها.

حذف حرف الجر إذا كان المجرور أنَّ وصلتها أو أنْ وصلتها

وأما **الثاني** فإذا كان المجرور أنَّ وصِلَتَهَا أو أنْ وصلتها؛ فالأول كقولك: «عَجِبْتُ أَنَّكَ فَاضِلٌ» أي: من أنك، وقال الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥] ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ﴾ [الجن: الآية ١٨] أي: بأن لهم جنات، لأن المساجد لله، والثاني كقولك: «عَجِبْتُ أَنْ قَامَ زَيْدٌ» أي: من أن

---

١٦٢ ـ هذا البيت لامرىء القيس.

١٦٣ ـ هذا البيت لرؤبة بن العجاج.

قام، وقال الله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البَقَرَة: الآية ١٥٨] أي: في أن يطوف بهما. ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾ [المُمتَحنَة: الآية ١] أي: لأن تؤمنوا، وقيل في: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾ [النِّساء: الآية ١٧٦] : إن الأصل لئلا تضلوا؛ فحذفت اللاَّم الجارة ولا النافية، وقيل: الأصل كراهة أن تضلوا؛ فحذف المضاف، وهذا أسْهَلُ، وقال الله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النِّساء: الآية ١٢٧] أي: في أن تنكحوهن، أو عن أن تنكحوهن، على خلاف في ذلك بين أهل التفسير.

* * *

ثانياً: المجرور بالإضافة

ثم قلت: **الثَّاني**: الْمَجْرُورُ بِالإِضَافَةِ كـ«غُلاَمِ زَيْدٍ» ويُجَرَّدُ المُضَافُ مِنْ تَنْوِينٍ أَوْ نُونٍ تُشْبِهُهُ مُطْلَقاً، ومِنَ التَّعْرِيفِ إلاَّ فِيمَا مَرَّ، وإذَا كَانَ المُضَافُ صِفَةً والْمُضَافُ إلَيْهِ مَعْمُولاً لَهَا سُمِّيَتْ لَفْظِيَّة وغَيْر مَحْضَة، ولَمْ تُفِدْ تَعْرِيفاً وَلاَ تَخْصِيصاً، كـ«ضَارِبِ زَيْدٍ» و «مُعْطَى الدِّينَارِ» و «حَسَنِ الْوَجْهِ»، وإلاَّ فَمَعْنَوِيَّة ومَحْضَة، تُفِيدُهُمَا، إلاَّ إذا كَانَ الْمُضَافُ شَدِيدَ الإِبْهَامِ كَغَيْرٍ وَمِثْلٍ وَخِدْنٍ. أَوْ مَوْضِعُهُ مُسْتَحقًّا لِلنَّكِرَةِ كـ«جاء [زَيْدٌ] وَحْدَهُ» و «كَمْ نَاقَةٍ وفَصِيلِهَا لَكَ» و «لاَ أَبَا لَهُ» فلا يَتَعَرَّفُ. وتُقَدَّرُ بِمَعْنَى «في» نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سَبَإ: الآية ٣٣] و «عُثْمَانُ شَهِيدُ الدَّارِ» وبِمَعْنَى «مِن» في نحو: «خَاتَمِ حَدِيدٍ» ويجوزُ فيه النَّصْبُ في الثَّاني وإتْبَاعُهُ لِلأَوَّلِ، وبِمَعْنَى اللاَّمِ في الْبَاقِي.

وأقولُ: **الثَّاني**: من أنواع المجرورات: المجرورُ بالإضافةِ.

تعريف الإضافة

والإضافة في اللغة: الإسنادُ، قال امرؤ القيس: [الطَّويل]

١٦٤ ـ فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ

---

١٦٤ ـ هذا البيت لامرىء القيس.

أي: لَمَّا دخلنا هذا البيتَ أسْنَدْنَا ظهورنا إلى كل رَحْلٍ منسوب إلى الْحِيرَةِ مخطَّطٍ فيه طرائق.

وفي الاصطلاح: إسنادُ اسم إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقامَ تنوينه، ولهذا وجب تجريدُ المضافِ من التنوين في نحو: «غُلاَمِ زَيْدٍ» ومن النون في نحو: «غُلاَمَيْ زَيْد» و «ضَارِبِي عَمْرو» قال الله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ [المَسَد: الآية ١] ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القَمَر: الآية ٢٧] ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓا۟ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [العَنكبوت: الآية ٣١] ، وذلك لأن نون المثنى والمجموع على حَدِّهِ قائمة مقام تنوين المفردِ.

وإلى هذا أشَرْتُ بقولي: «ويجرد المضاف من تنوين أو نون تشبهه».

واحترزتُ بقولي: «تشبهه» من نون المفرد وجمع التكسير، كشيطان، وشياطين، تقول: شيطانُ الإنس شَرٌّ مِنْ شَيَاطِينِ الْجِنِّ؛ فتثبت النون فيهما، ولا يجوز غير ذلك.

وقولي: «مطلقاً» أشَرْتُ (به) إلى أنها قاعدة عامة لا يستثنى منها شيء، بخلاف القاعدة التي بعدها.

وكما أن الإضافة تستدعي وُجُوبَ حذفِ التنوينِ والنونِ المشبهةِ له، كذلك تستدعي وجُوبَ تجريدِ المضافِ من التعريفِ، سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بأمرٍ معنوي؛ فلا تقول: الغلامُ زيدٍ، ولا زيدُ عمرٍو، مع بقاء زيد على تعريف العلمية، بل يجب أن تجرد الغلام من أل، وأن تعتقد في زيد الشيوعَ والتنكير، وحينئذٍ يجوز لك إضافتهما، وهذه هي القاعدة التي تقدمت الإشارة إليها آنفاً.

والذي يُسْتثنى منها مسألة «الضَّارِبِ الرَّجُلِ» و «الضَّارِبِ رَأْسِ الرَّجُلِ» و «الضَّارِبَا زيد» و «الضَّارِبُو زيد» وقد تقدم شَرْحُهُنَّ في فصل المحلى بأل؛ فأغنى ذلك عن إعادته؛ فلذلك قلت: «إلا فيما استثني» أي: إلا فيما تقدم لي استثناؤه.

الإضافة نوعان

ثم بينت بعد ذلك أن الإضافة على قسمين: مَحْضَة، وغير مَحْضَة.

(أ) الإضافة غير المحضة

وأن غير المحضة عبارةٌ عما اجتمع فيها أمران: أمر في المضاف، وهو كونه صفة، وأمر في المضاف إليه، وهو كونه معمولاً لتلك الصفة، وذلك يقع في ثلاثة أبواب: اسم الفاعل، كـ«ضَارِبِ زَيْدٍ» واسم المفعول، كـ«مُعْطَى الدِّينَارِ» والصفة المشبهة، كـ«حَسَنِ الْوَجْهِ» وهذه الإضافة لا يستفيد بها المضافُ تعريفاً ولا تخصيصاً، أما أنه لا يستفيد تعريفاً فبالإجماع، ويدلُّ عليه أنك تصف به النكرة فتقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِ زَيْدٍ» وقال الله تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المَائدة: الآية ٩٥] ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: الآية ٢٤] إن لم تعرب (ممطرنا) خبراً ثانياً، ولا خبراً لمبتدأ محذوف، وأما أنه لا يستفيد تخصيصاً فهو الصحيح، وزعم بعض المتأخرين أنه يستفيده، بناء على أن «ضَارِبَ زَيْدٍ» أخَصُّ من «ضَارِبٍ» والجوابُ أن «ضَارِبَ زَيْدٍ» ليس فرعاً عن «ضاربٍ» حتى تكون الإضافة قد أفادته التخصيص، وإنما هو فرع عن «ضَارِبٍ زَيْداً» بالتنوين والنَّصْبِ، فالتخصيص حَاصِلٌ بالمعمول أضَفْتَ أمْ لم تُضِفْ.

وإنَّما سُمِّيَت هذه الإضافة غيرَ محضةٍ لأنها في نية الانفصال؛ إذ الأصل «ضَارِبٌ زَيْداً» كما بينا، وإنما سميت لفظية لأنها أفادت أمراً لفظيًا، وهو التخفيفُ؛ فإن «ضَارِبَ زَيْدٍ» أخَفُّ من «ضَارِبٍ زَيْداً».

(ب) الإضافة المحضة

وأن الإضافة المحضة عبارةٌ عما انتفي منها الأمران المذكوران أو أحدهما، مثالُ ذلك: «غُلاَمُ زَيْد» فإن الأمرين فيهما منتفيان، و «ضَرْبُ زَيدٍ» فإن المضاف إليه وإن كان معمولاً للمضاف لكن المضاف غير صفة، و «ضَارِبُ زَيْدٍ أمْسِ» فإن المضاف وإن كان صفة لكن المضاف إليه ليس معمولاً لها؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي؛ فهذه الأمثلة الثلاثة وما أشبهها تسمَّى الإضافة فيها مَحْضَة ـ أي: خالصة من شائبة الانفصال ـ ومعنوية، لأنها أفادت أمراً معنوياً، وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: «غُلاَمُ زيدٍ» وتخصيصه إن كان نكرة، نحو: «غلامُ امرأةٍ» اللهم إلا في مسألتين، فإنه لا يتعرف، ولكن يتخصص.

إحداهما: أن يكون المضاف شديد الإبهام، وذلك كغَيْرٍ ومِثْلٍ وشِبْهٍ وخِدْنٍ ـ بكسر

الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة ـ بمعنى صاحب، والدليل على ذلك أنك تَصِفُ بها النكرات؛ فتقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ، وبِرَجُلٍ مِثْلِكَ، وبِرَجُلٍ شِبْهِكَ، وبِرَجُلٍ خِدْنِكَ»، قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فَاطِر: الآية ٣٧].

الثانية: أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة، كأن يقع حالاً أو تمييزاً أو اسماً لـ«لا» النافية للجنس؛ فالحال كقولهم: «جاء زَيْدٌ وَحْدَهُ» والتمييز كقولهم: «كَمْ ناقَةً وفَصيلَها» فكم: مبتدأ، وهي استفهامية، وناقَة: منصوب على التمييز، وفصيلها: عاطف ومعطوف، والمعطوف على التمييز تمييز، واسمُ «لا» كقولك: «لاَ أَبَا لِزَيد» و «لاَ غُلاَمَيْ لِعَمْرٍو». فإن الصحيح أنه من باب المضاف، واللاَّم مُقْحمَةٌ، بدليل سقوطها في قول الشاعر: [الوافر]

١٦٥ ـ أَبِالْمَوْتِ الَّذِي لاَ بُدَّ أَنِّي مُلاَقٍ ـ لاَ أَبَاكِ ـ تُخَوِّفِينِي

فهذه الأنواع كلها نكرات، وهي في المعنى بمنزلة قولك: جاء زيدٌ منفرداً، وكم نَاقَةً وفَصِيلاً لها، ولا أباً لكَ.

الإضافة المعنويّة ثلاثة أقسام

ثم بينت أن الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام: مُقَدَّرة بفي، ومقدرة بمن، ومقدرة باللاَّم.

١ ـ المقدَّرة بفي

فالمقدرة بفي ضابِطُهَا: أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو قول الله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سَبَإ: الآية ٣٣] ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٦] ونحو قولك: «عُثْمَانُ شَهِيدُ الدَّار» و «الْحُسَيْنُ شَهِيدُ كَرْبَلاَء» و «مَالِكٌ عَالِمُ المدينَةِ» وأكثر النحويين لم يثبت مجيء الإضافة بمعنى في.

---

١٦٥ ـ هذا البيت لأبي حيه النميري.

٢ ـ المقدَّرة بمن

والمقدرة بمن ضابِطُهَا: أن يكون المضاف إليه كُلاً للمضاف وصالحاً للإخبار به عنه، نحو قولك: «هذَا خَاتَمُ حَدِيدٍ» ألا ترى أن الحديد كل، والخاتمَ جزء منه، وأنه يجوز أن يقال: الخاتم حديدٌ، فيخبر بالحديد عن الخاتم.

٣ ـ المقدَّرة باللاَّم

وبمعنى اللاَّم فيما عدا ذلك، نحو: «يَدُ زيدٍ» و «غُلاَمُ عمرٍو» و «ثَوْبُ بكرٍ».

* * *

ثالثاً: المجرور بالمجاورة ومواقعه

ثم قلت: **الثَّالِثُ**: المَجْرُورُ لِلْمُجَاوَرَةِ، وهو شَاذٌّ، نحو: «هذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ». وقوله:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجاتِ كلّهِمُ

وَلَيْسَ مِنْهُ: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المَائدة: الآية ٦] على الأصَحِّ.

وأقول: الثالث من أنواع المجرورات: ما جُرَّ لمجاورة المجرور، وذلك في بابي النعت والتأكيد، قيل: وبابِ عطف النَّسَقِ.

فأما النعتُ ففي قولهم: «هذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» روي بخفض «خرب» لمجاورته للضبّ، وإنّما كان حقه الرفع، لأنه صفة للمرفوع، وهو الْجُحْرُ، وعلى الرفع أكثر العَرَب.

وأما التّوكيد ففي نحو قوله: [البسيط]

١٦٦ ـ يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا ٱنْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

فكلِّهم: توكيد لذوي، لا للزوجات، وإلا لقال كلهنَّ، وذوي: منصوب على المفعولية، وكان حق «كلهم» النصب، ولكنه خفض لمجاورة المخفوض.

---

١٦٦ ـ لم ينسب.

وأما المعطوف فكقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوٰةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: الآية ٦] . في قراءة مَنْ جر الأرْجُلَ لمجاورته للمخفوض وهو الرؤوس، وإنما كان حقه النصب، كما هو في قراءة جماعة آخرين، وهو [منصوب] بالعطف على الوجوه والأيدي، وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء.

وخالفهم في ذلك المحققون، ورأوا أن الخفض على الجوارِ لا يحسن في المعطوف؛ لأن حرف العطف حَاجِزٌ بين الاسمين ومُبْطِل للمجاورة، نعم لا يمتنع في القياس الخفضُ على الجوار في عطف البيان؛ لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع، وينبغي امتناعُه في البدل؛ لأنه في التقدير من جملة أخرى؛ فهو محجوز تقديراً، ورأى هؤلاء أن الخفض في الآية إنما هو بالعطف على لفظ الرؤوس، فقيل: الأرجُلُ مغسولة لا ممسوحة، فأجابوا على ذلك بوجهين؛ **أحدهما**: أن المسح هنا الغَسْلُ، قال أبو عليّ: حكى لنا مَنْ لا يُتّهم أن أبا زيد قال: المسحُ خفيفُ الغسلِ، يقال: مسحت للصلاة، وخُصَّتِ الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصد في صب الماء عليهما؛ إذ كانتا مظنّةً للإسراف، **والثاني**: أن المراد هنا المسح على الخفين، وجعل ذلك مسحاً للرِّجْلِ مجازاً، وإنما حقيقته أنه مَسْحٌ للخُفِّ الذي على الرجل، والسُّنَّة بيّنتْ ذلك.

ويرجح ذلك القول ثلاثة أمور؛ **أحدها**: أن الحمل على المجاورة حمل على شاذ؛ فينبغي صونُ القرآن عنه، **والثاني**: أنه إذا حمل على ذلك كان العطف في الحقيقة على الوُجُوهِ والأيدي؛ فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهو: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: الآية ٦] وإذا حمل على العطف على الرؤوس لم يلزم الفصلُ بالأجنبي، والأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفردٍ فضلاً عن الجملة، **الثالث**: أن العطف على هذا التقدير حمل على المجاور، وعلى التقدير الأول حمل على غير المجاور، والحمل على المجاور أولى.

فإن قلت: يدل للتوجيه الأول قراءة النصب.

قلت: لا نسلم أنها عَطْفٌ على الوجوه والأيدي، بل على الجار والمجرور، كما قال: [الرّجز]

١٦٧ ـ يَسْلُكْنَ في نَجْدٍ وَغَوْراً غَائِرا

* * *

باب المجزومات

ثم قلت: بابٌ ـ الْمَجْزُومَاتُ الأفعَالُ الْمُضَارِعَةُ الدَّاخِلُ عَلَيْهَا جَازِمٌ، وهو ضَرْبَانِ: جَازِمٌ لِفِعْلٍ، وهو: لَمْ، ولَمَّا، ولاَمُ الأمْرِ، ولاَ في النَّهْيِ، وجَازِمٌ لِفِعْلَيْنِ، وهو أدَوَاتُ الشَّرْطِ: إنْ، وَإِذ ما، لمجرَّدِ التَّعْلِيقِ، وَهُمَا حَرْفَانِ، ومَنْ لِلعَاقِلِ، وَمَا ومَهْمَا لِغَيْرِهِ، ومَتَى وأيَّانَ لِلزَّمَانِ، وَأَيْنَ وَأَنَّى وحَيْثُمَا لِلمَكَانِ، وأيٌّ بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إلَيْهِ، ويُسَمَّى أوَّلُهُمَا شَرْطاً، وَلاَ يَكُونُ ماضِيَ الْمَعْنَى، وَلاَ إنْشَاءً، وَلاَ جَامِداً، وَلاَ مَقْرُوناً بِتَنْفِيسٍ، وَلاَ قَدْ، وَلاَ نَافٍ غَيْرِ لا وَلَمْ، وَثَانِيهِمَا جواباً وجَزَاء.

وأقول: لما أنهيتُ القولَ في المجرورات شرعت في المجزومات، وبهذا الباب تتم أنواعِ الْمُعْرَبَاتِ، وبينت أن المجزومات هي الأفعالُ المضارعةُ الداخلُ عليها أداةٌ من هذه الأدوات الخمس عَشَرَة، وأن هذه الأدوات ضربان:

الأحرف الجازمة لفعل واحد

ما يجزم فعلاً واحداً، وهو أربعة: لم، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝﴾ ولَمَّا، نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عَبَسَ: الآية ٢٣] ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص: الآية ٨] ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ﴾ [آل عِمران: الآية ١٤٢] ولام الأمر، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: الآية ٧] و «لا» في النهي نحو: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: الآية ٤٠] وقد يُستعاران للدعاء، كقوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: الآية ٧٧] ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٦].

---

١٦٧ ـ هذا البيت للعجاج بن رؤبه.

الأحرف الجازمة لفعلين اثنين وأقسامها

وما يجزم فعلين، وهو الإحدى عشرة الباقيةُ، وقد قسمتها إلى ستة أقسام:

أحدها: ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط، وهو إنْ وإذ مَا، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال: الآية ١٩] وتقول: «إذْ مَا تَقُمْ أَقُمْ».

وهما حرفان، أما إنْ فبالإجماع، وأما إذْ مَا فعند سيبويه، والجمهور، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها اسم.

وفهم من تخصيصي هذين بالحرفية أن ما عداهما من الأدوات أسماء، وذلك بالإجماع في غير «مَهْمَا» وعلى الأصح فيها، والدليلُ عليه قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٣٢] فعاد الضمير المجرور عليها، ولا يعود [الضمير] إلا على اسم.

الثاني: ما وضع للدلالة على مَنْ يعقل، ثم ضُمِّن معنى الشرط، وهو مَنْ، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النِّساء: الآية ١٢٣] .

الثالث: ما وضع للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضُمِّن معنى الشرط وهو ما ومهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٧] ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٣٢] الآية.

الرابع: ما وضع للدلالة على الزمان، ثم ضُمِّن معنى الشَّرْط، وهو مَتَى وأيَّان، كقول الشَّاعر: [الطَّويل]

١٦٨ ـ وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلاَعِ مَخَافَةً ولَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القَومُ أَرفِدِ

وقول الآخر: [البسيط]

١٦٩ ـ أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا، وإذا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

---

١٦٨ ـ هذا البيت لطرفه بن عبد البكري.

١٦٩ ـ لم ينسب.

الخامسُ: ما وضعَ للدلالة على المكان، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط، وهو ثلاثة: أينَ، وأنّى، وحَيْثُمَا، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النِّساء: الآية ٧٨] وقول الشَّاعر: [الطَّويل]

١٧٠ ـ خَلِيلَيَّ أنّى تَأتِيَانِيَ تَأتِيَا أخاً غَيْرَ ما يُرْضِيكُمَا لا يُحَاوِلُ

وقوله: [الخفيف]

١٧١ ـ حَيْثُمَا تَسْتَقِيمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأزْمَانِ

السادسُ: ما هو مُتَرَدِّدٌ بين الأقسام الأربعة، وهي أيٌّ؛ فإنها بحسب ما تضاف إليه؛ فهي في قولك: «أيُّهُمْ يَقُمْ أقُمْ معه» من باب مَنْ، وفي قولك: «أيَّ الدَّوَابِّ تركَبْ أركب» من باب ما، وفي قولك: «أيَّ يَوْمٍ تَصُمْ أصُمْ» من باب متى، وفي قولك: «أيَّ مكانٍ تجلِسْ أجلس» من باب أينَ.

* * *

ثم بَيَّنْت أن الفعل الأول يسمى شَرْطاً، وذلك لأنه عَلاَمة على وجود الفعل الثاني، والعلامة تسمى شرطاً، قال الله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محَمَّد: الآية ١٨] [أي: علاماتها] والأشْرَاطُ في الآية جمع شَرَطٍ ـ بفتحتين ـ لا جمع شَرْط ـ بسكون الراء ـ لأن فَعْلاً لا يجمع على أفعال قياساً إلا في معتل الوسَط كأثْوَابٍ وأبْيَاتٍ.

* * *

شروط فعل الشرط

ثم بينت أن فعل الشرط يُشْتَرَطُ فيه ستة أمور:

أحدها: أن لا يكون ماضي المعنى؛ فلا يجوز: «إن قام زيد أمْسِ أقُمْ معه».

وأما قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المَائدة: الآية ١١٦] فالمعنى إن

---

١٧٠ ـ لم ينسب.

١٧١ ـ لم ينسب.

يتبين أني كنت قلته، كقوله: [الطَّويل]

١٧٢ ـ إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَة

فهذا في الجواب نظير الآية الكريمة في الشرط.

الثاني: أن لا يكون طلباً؛ فلا يجوز «إنْ قُمْ» ولا «إن لِيَقُمْ» أو «إنْ لا يَقُمْ».

الثالث: أن لا يكون جامداً؛ فلا يجوز «إنْ عَسَى» ولا «إنْ لَيسَ».

الرابع: أن لا يكون مقروناً بتنفيس؛ فلا يجوز «إن سَوْفَ يَقُمْ».

الخامس: أن لا يكون مقروناً بقَدْ؛ فلا يجوز «إن قد قام زيد» ولا «إن قد يقم».

السادس: أن لا يكون مقروناً بحرف نفي؛ فلا يجوز «إنْ لَمَّا يقم» ولا «إنْ لَنْ يقم» ويستثنى من ذلك لم ولا؛ فيجوز اقترانه بهما، نحو: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المَائدة: الآية ٦٧] ونحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفَال: الآية ٧٣].

جواب الشَّرط

ثم بينت أن الفعل الثاني يسمى جواباً وجزاء، تشبيهاً له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول كما يَقَعُ الجوابُ بعد السؤال، وكما يَقَعُ الجزاء بعد الفعل المُجَازَى عليه.

* * *

يجب اقتران جواب الشَّرط بالفاء أو إذا فيما لا يصلح أن ياتي شرطاً

ثم قلت: وقَدْ يَكُونُ وَاحِداً مِنْ هذِهِ؛ فَيَقْتَرِنُ بِٱلْفَاءِ، نحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٦] الآية ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ [الجنّ: الآية ١٣] أَوْ جُمْلَةً اسميَّةً فَيَقْتَرِنُ بِهَا أَوْ بإذا الْفُجَائِيَّةِ، نحو: ﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعَام: الآية ١٧] ونحو: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الرُّوم: الآية ٣٦].

---

١٧٢ ـ هذا البيت لزائد بن صعصعة.

وأقول: قد يأتي جوابُ الشرط واحداً من هذه الأمور الستة التي ذكرتُ أنها لا تكون شرطاً؛ فيجب أن يقترن بالفاء.

مثالُ ماضي المعنى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿٢٧﴾﴾.

ومثالُ الطَّلَب قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٣١] ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجنّ: الآية ١٣] فيمن قرأ: ﴿فَلَا يَخَفْ بَخْسًا﴾ [الجنّ: الآية ١٣] بالجزم على أن لا ناهية، وأما من قرأ: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ [طه: الآية ١١٢] بالرفع فلا نافية، ولا النافية تقترن بفعل الشرط كما بينا؛ فكان مقتضى الظاهر أن لا تدخل الفاء، ولكن هذا الفعل مبنيٌّ على مبتدأ محذوف، والتقدير: فهو لا يخاف؛ فالجملة اسمية، وسيأتي أن الجملة الاسمية تحتاج إلى الفاء أو إذا، وكذا يجب هذا التقدير في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المَائدة: الآية ٩٥] أي: فهو ينتقم الله منه، ولولا ذلك التقدير لوجب الجزمُ وتَرْكُ الفاء.

ومثالُ الجامدِ قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٧١] ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَـٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾ [النِّساء: الآية ٣٨] .

ومثالُ المقرون بالتنفيس قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [التوبَة: الآية ٢٨] ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النِّساء: الآية ١٧٢] .

ومثالُ المقرون بقَدْ قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يُوسُف: الآية ٧٧] .

ومثالُ المقرون بنَافٍ غير لا ولم: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المَائدة: الآية ٦٧] ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١١٥] ﴿وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٤٤] .

وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين: إما بالفاء أو «إذا» الفُجائية، فالأولُ كقوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: الآية ١٧] والثاني كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الرُّوم: الآية ٣٦] .

* * *

جواز حذف الشرط أو جواب الشرط

ثم قلت: ويَجُوزُ حَذْفُ مَا عُلِمَ مِنْ شَرْطٍ بَعْدَ «وإلاّ» نحو: «اْفعَلْ هذَا وإلاَّ عاقَبْتُكَ» أوْ جَوابِ شَرْطهُ مَاض، نحو: ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعَام: الآية ٣٥] أوْ جُمْلَةِ شرط وأدَاتِهِ إنْ تَقَدَّمَهَا طَلَبٌ وَلَوْ بإسميّةٍ أو باسم فعْلٍ أو بما لَفْظُه الْخَبَرُ نحو: ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعَام: الآية ١٥١] ونحو: «أيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ» و «حَسْبُكَ الْحَدِيثُ يَنَمِ النَّاسُ» وقال:

مَكَانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحِي

وشَرْطُ ذَلِكَ بَعْدَ النَّهْيِ كَوْنُ الْجَوَابِ مَحْبُوباً، نحو: «لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ».

وأقول: مسائلُ الحذفِ الواقعِ في باب الشرط والجزاء ثلاثة:

حذف جواب الشّرط وحده

المسألة الأولى: حذفُ الجواب، وشرطه أمران؛ **أحدهما**: أن يكون معلوماً، **والثاني**: أن يكون فعلُ الشرط ماضياً، تقول: أنتَ ظالمٌ إن فَعلْتَ؛ لوجود الأمرين، ويمتنع «إن تقم» و «إن تقعد» ونحوهما حيث لا دليل؛ لانتفاء الأمرين، ونحو: «إن قمت» حيث لا دليل لانتفاء الأمر الأول، ونحو: «أنت ظالم إن تَفْعَلْ»؛ لانتفاء الأمرين، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ﴾ [الأنعَام: الآية ٣٥] تقديره: فافعل، والحذف في هذه الآية في غاية من الحسن؛ لأنه قد انضم لوجود الشرطين طولُ الكلام، وهو مما يحسن معه الحذف.

حذف فعل الشَّرط وحده

المسألة الثانية: حذفُ فعلِ الشرط وحده، وشرطه أيضاً أمران: دلالةُ الدليل عليه وكونُ الشرط واقعاً بعد «وإلا» كقولك: «تُبْ وإلاّ عَاقَبْتُكَ» أي: وإلا تَتُبْ عاقبتك، وقول الشَّاعر: [الوافر]

١٧٣ ـ فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وإلاّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

أي: وإلا تُطَلّقها يَعْلُ.

وقد لا يكون بعد «وإلاّ» فيكون شاذًا، إلا في نحو: «إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ» فقياسٌ كما مَرَّ في بابه، على أن ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها، بل بَعْضُها، وكذلك نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبَة: الآية ٦] فليستا مما نحن فيه، وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الأداة بلا النافية، كما مثلت.

حذف أداة الشَّرط وفعل الشرط

المسألة الثالثة: حذفُ أداة الشرط وفعل الشرط.

وشرطه أن يتقدم عليهما طلبٌ بلفظ الشرط ومعناه، أو بمعناه فقط؛ فالأول نحو: «ائتني أكْرِمْك» تقديره: ائتني فإن تأتني أكرمك، فأكرمك: مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور، هذا هو المذهب الصحيح نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعَام: الآية ١٥١] أي: تعالوا فإن تأتُوا أتْلُ، ولا يجوز أن يقدر فإن تتعالوا؛ لأن تعالَ فعلٌ جامدٌ لا مضارع له ولا ماضي حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل.

ولا فَرْقَ بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا، وكونه باسم الفعل كقول عمرو بن الإطنابة، وغلط أبو عبيدة فنسبة إلى قَطَرِيٍّ بن الفُجَاءة: [الوافر]

١٧٤ ـ أبت لِي عِفَّتِي وَأَبَى بَلاَئِي وَأَخْذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ

---

١٧٣ ـ من كلام الأحوص.

١٧٤ ـ هذا البيت لعمرو بن الأطناب.

وَإِمْسَاكِي عَلَى المَكْرُوهِ نَفْسِي ... وَضَرْبِي هَامَةَ البَطَلِ المُشِيحِ
وقَوْلِي كلما جَشأَتْ وجَاشَتْ ... مَكَانَكِ تُحْمَدَى أو تَسْتَرِيحي
لأدْفَعَ عَنْ مَآثِرَ صَالِحَاتٍ ... وأَحْمِيَ بَعْدُ عَنْ عِرْضٍ صَحِيحِ

فجزم «تحمدي» بعد قوله: «مكانك» وهو اسم فعل بمعنى اثبتي.

وشرطُ الحذف بعد النهي كونُ الجواب أمراً محبوباً كدخول الجنة والسلامة في قولك: «لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجنَّة» و «لا تَدْنُ من الأسد تسلم» فلو كان أمراً مكروهاً كدخول النار وأكل السبع في قولك: «لا تكْفُرْ تدخل النار» و «لا تدن من الأسَدِ يأكُلُكَ» تعين الرفع، خلافاً للكسائي، ولا دليل له في قراءة بعضهم: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرْ ۝﴾ [المدَّثر: الآية ٦]؛ لجواز أن يكون ذلك موصولاً بنية الوقف وسهَّل ذلك أن فيه تحصيلاً لتناسب الأفعال المذكورة معه، ولا يحسن أن يقدر بَدَلاً مما قبله، كما زعم بعضهم، لاختلاف معنييهما وعدم دلالة الأول على الثاني.

* * *

أحكام حذف جواب الشّرط

ثم قلت: ويَجِبُ الاِسْتِغْنَاءُ عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ بِدَلِيلِهِ مُتَقَدِّماً لَفْظاً نحو: «هُوَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلَ» أَوْ نِيَّةً نحو: «إِنْ قُمْتَ أَقُومُ» ومِن ثَمَّ اْمتَنَعَ في النَّثرِ «إِنْ تَقُمْ أَقُومُ» وبجوابِ ما تقدَّمَ مِنْ شَرْطٍ مُطْلَقاً، أَوْ قَسَمٍ، إلاّ إنْ سَبَقَهُ ذُو خبرٍ، فَيَجُوزُ تَرْجِيحُ الشَّرْطِ المُؤَخَّرِ.

وأقول: حذف الجواب على ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: ممتنع، وهو ما انتفي منه الشرطان المذكوران أو أحدهما.

الوجه الثاني: وجائز، وهو ما وُجِدَا فيه، ولم يكُن الدليلُ الذي دلَّ عليه جملة مذكُورة في ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظاً أو تقديراً.

الوجه الثالث: وواجب، وهو ما كان دليلُه الجملة المذكُورة.

فالمتقدمة لفظاً كقولهم: «أنتَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلْتَ» والمتقدمة تقديراً لها صورتان:

إحداهما: قولك: «إن قَامَ زيدٌ أقومُ» وقول الشَّاعر: [البسيط]

١٧٥ ـ وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لا غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

فإن المضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه والأصلُ أقومُ إن قام، ويقولُ إن أتاه خليل، والمبرد يرى أنه هو الجواب، وأن الفاء مُقَدَّرة.

والثانية: أن يتقدم على الشرط قَسَم نحو: «واللَّهِ إن جَاءَني لأكْرِمَنَّهُ» فإن قولك: «لأكْرِمَنَّهُ» جوابُ القسمِ، فهو في نية التقديم إلى جانبه، وحُذِف جواب الشرط لدلالته عليه، ويدلك على أن المذكور جواب القسم توكيد الفعل في نحو المثال، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ﴾ [الحَشر: الآية ١٢] ورفعه في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١١١].

ثم أشرتُ إلى أنه ـ كما وَجَبَ الاستغناء بجواب القسم المتقدم ـ يجب العكس في نحو: «إن يَقُمْ واللَّهِ أقُمْ» وأنه إذا تقدم عليهما شيء يطلب الخبر وجبت مراعاةُ الشرط تقدم أو تأخر، نحو: «زيدٌ واللَّهِ إن يَقُمْ أقُمْ».

* * *

حكم الفعل المقترن بالفاء أو بالواو بعد الشّرط والجواب أو بينهما

ثم قلت: وجَزْمُ مَا بَعْدَ فَاءٍ أَوْ وَاوٍ مِنْ فِعْلٍ تَالٍ للشَّرْطِ أو الْجَوَابِ قَوِيٌّ، ونَصْبُهُ ضَعِيفٌ، ورَفْعُ تَالِي الْجَوَابِ جَائِزٌ.

وأقول: ختمتُ باب الجوازم بمسألتين: أولاهما يجوز فيها ثلاثة أوجه، والثانية يجوز فيها وجهان، وكلتاهما يكون الفعل فيها واقعاً بعد الفاء أو الواو.

حكم الفعل المقترن بعد الشرط والجواب

فأما مسألة الثلاثة الأوجه فضابطها: أن يقع الفعل بعد الشرط والجزاء كقوله

١٧٥ ـ هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني.

تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٤] الآية، قرىء (فَيَغْفِرْ) بالجزم على العطف، و (فيغفِرُ) بالرفع على الاستئناف، و (فيغفر٢) بالنصب بإضمار أن، وهو ضعيف، وهي عن ابن عباس رضي الله عنهما!

حكم الفعل المقترن بين الشرط والجواب

وأما مسألة الوجهين فضابطها: أن يقع الفعل بين الشرط والجزاء كقولك: «إن تأتني وتمشيَ إليَّ أُكرِمْك» فالوجه الجزم، ويجوز النصب كقوله: [الطَّويل]

١٧٦ ـ وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ [وَلاَ يَخْشَ ظُلْماً مَا أقَامَ وَلاَ هَضْماً]

* * *

باب عمل الفعل

ثم قلت: بَابٌ في عَمَلِ الفِعْلِ ـ كلُّ الأفْعَالِ تَرْفَعُ إمَّا الفَاعِلَ أو نَائِبَهُ أو المُشَبَّهَ بِهِ، وتَنْصِبُ الأسماءَ، إلاّ المُشَبَّهَ بالمَفْعُولِ بِهِ مُطْلقاً، وإلاَّ الْخَبَرَ والتمييز والمَفْعُولَ المُطْلَقَ فَنَاصِبُهَا الوَصْفُ والنَّاقِصُ والمُبْهَمُ المَعْنَى أو النِّسْبَةِ والمُتَصَرِّفُ التامُّ ومَصْدَرُهُ وَوَصْفُهُ، وإلاَّ المَفْعُولَ بِهِ فإنَّهَا بالنسبةِ إليهِ سَبْعَةُ أقْسَامٍ: مَا لاَ يَتَعَدَّى إليهِ أصْلاً: كالدَّالِّ عَلَى حُدُوثِ ذَاتٍ كَحَدَثَ وَنَبَتَ، أوْ صِفَةٍ حِسِّيَّة كَطَالَ وَخَلُقَ، أوْ عَرَضٍ كَمَرِضَ وفَرِحَ، وكالمُوَازِنَ لانْفَعَلَ كانْكَسَرَ، أو فَعُلَ كَظَرُفَ، أو فَعَلَ أو فَعِلَ اللَّذَيْنِ وَصْفُهُمَا عَلَى فَعِيلٍ في نحو ذَلَّ وسَمِنَ، وَمَا يتعدَّى إلى واحِد دائماً بِٱلْجَارِّ كَغَضِبَ ومَرَّ، أوْ دائماً بنَفْسِهِ كأفْعَالِ الْحَوَاسِّ، أو تَارةً وتَارةً كَشَكَرَ ونَصَحَ وقَصَدَ، وما يَتَعدَّى لهُ بِنَفْسِهِ تَارَةً ولا يتعدَّى إليهِ أُخرَى كَنَقَصَ وزَادَ، أو يتعدَّى إليهما دائماً، فإمَّا ثانيهما كمفعول شَكَرَ كأمَرَ وٱسْتَغْفَرَ وٱخْتَارَ وصَدَّقَ وزوَّجَ وَكَنَى وسَمَّى ودعَا بمعناه، وكَالَ وَوَزَنَ أو أولهما فاعل في المعنى كأعْطَى وكَسَا، أو أولهما وثانيهما مُبْتَدأ وخَبَرٌ في الأصْلِ وهو أفعالُ القُلُوبِ ظَنَّ، لا بِمَعْنَى ٱتَّهَمَ، وعَلِمَ لاَ بِمَعْنَى عَرَفَ، ورَأَى لاَ مِنَ الرَّأْيِ، وَوَجَدَ لاَ بِمَعْنَى حَزِنَ أوْ حَقَدَ،

---

١٧٦ ـ لم ينسب.

وَحَجَا لاَ بِمَعْنَى قَصَدَ، وحَسِبَ، وَزَعَمَ، وخَالَ، وجَعَلَ، ودَرَى في لُغَيَّةٍ، وَهَبْ، وتَعَلَّمْ بِمَعْنَى اعْلَمْ، ويَلْزَمُ الأمْرَ، وأفْعَالُ التَّصْيِيرِ، كجعلَ، ونَجِذَ، واتَّخَذَ، ورَدَّ، وتَرَكَ، ويجوزُ إلْغَاءُ الْقَلْبِيَّةِ الْمُتَصَرِّفَةِ مُتَوَسِّطَةً أوْ مُتَأخِّرَةً، ويَجِبُ تَعْلِيقها، قَبْلَ لاَمِ الابْتِدَاءِ أوِ القَسَمِ، أوِ اسْتِفْهامٍ، أوْ نَفْيٍ بِمَا مُطْلَقاً، أوْ بِلاَ أوْ إنْ في جَوَابِ الْقَسَمِ، أوْ لَعَلَّ أوْ لَوْ أوْ إنَّ أوْ كَمِ الْخَبَرِيَّةِ، وَمَا يَتَعَدَّى إلى ثلاثةٍ، وهو أَعْلَمَ وأرَى وما ضُمِّنَ معناهُمَا مِنْ أَنْبَأَ ونَبَّأَ وأَخْبَرَ وخَبَّرَ وحَدَّثَ.

بيان ما تشترك فيه الأفعال

وأقول: عقدتُ هذا الباب لبيان عمل الأفعال، فذكرتُ أن الأفعالَ كلَّها ـ قاصِرَهَا ومُتَعَدِّيَهَا، تامَّهَا وناقِصَهَا ـ مشتركة في أمرين:

أحدهما: أنها تعمل الرفع، وبيانُ ذلك أن الفعل إما ناقص فيرفع الاسم، نحو: «كَانَ زَيْدٌ فاضلاً» وإما تام آتٍ على صيغته الأصلية فيرفع الفاعل نحو: «قَامَ زَيْدٌ» وإما تام آتٍ على غير صيغته الأصلية فيرفع النائب عن الفاعل، نحو: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٠] وقد تقدم شرحُ ذلك كله.

الثاني: أنها تنصب الأسماء غير خمسة أنواع، **أحدها**: المشبَّهُ بالمفعول به؛ فإنما تنصبه عند الجمهور الصفاتُ نحو: «حَسَنٌ وَجْهَهُ»، **والثاني**: الخبر؛ فإنما ينصبه الفعلُ الناقصُ وتصاريفُه نحو: «كَانَ زيدٌ قائماً» و «يعجبني كونُهُ قائماً» ولم أذكر تصاريفه في المقدمة لوضوح ذلك، **والثالث**: التمييز؛ فإنما ينصبه الاسمُ المبهم المعنى كـ«رطل زيتاً» أوِ الفعلُ المجهولُ النسبةِ كـ«طَابَ زيدٌ نفساً» وكذلك تصاريفه، نحو: «هو طيبٌ نفساً»، **والرابع**: المفعول المطلق؛ وإنما ينصبه الفعلُ المتصرفُ التام وتصاريفه نحو: «قُمْ قِيَاماً» و «هُوَ قائمٌ قياماً» ويمتنع «ما أحْسَنَهُ إحْسَاناً» و «كُنْتُ قائماً كَوناً». **والخامس**: المفعول به؛ وإنما ينصبه الفعلُ المتعدِّي بنفسه، كـ«ضربتُ زيداً» وقد قَسَّمْتُ الفعل بحسب المفعول به تقسيماً بديعاً، فذكرتُ أنه سبعةُ أنواعٍ:

الأفعال بالنّسبة إلى المفعول على سبعة أنواع

أحدها: ما لا يطلب مفعولاً به البَتَّةَ، وذكرتُ له علامات:

إحداها: أن يدل على حدوثِ ذاتٍ، كقولك: «حَدَثَ أمْرٌ» و «عَرَض سَفَرٌ» و «نبتَ الزَّرْعُ» و «حصلَ الخِصْبُ» وقوله: [الوافر]

١٧٧ ـ إذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ

فإن قلت: فإنك تقول: حدث لي أمرٌ، وعَرَضَ لي سفرٌ.

فعندي أن هذا الظرف صفة المرفوع المتأخر، تقدم عليه فصار حالاً؛ فتعلُّقه أولاً وآخراً بمحذوف وهو الكون [المُطْلَقُ]، أو متعلق بالفعل المذكور على أنه مفعول لأجله، والكلام في المفعول به.

الثَّانية: أن يدل على حدوث صفة حسيةٍ، نحو: طَالَ اللَّيْلُ، وقَصُرَ النَّهَارُ، وخَلُقَ الثَّوبُ، ونَظُفَ، وطَهُرَ، ونَجُسَ، واحترزت بالحسِّيّة من نحو: علم وفهم وفرح، ألا ترى أن الأول منها متعدّ لاثنين، والثاني لواحد بنفسه، والثالث لواحد بالحرف، تقول: علمتُ زيداً فاضلاً، وفهمتُ المسألة، وفرحتُ بزيد.

الثالثة: أن يكون على وزن فَعُلَ ـ بالضم ـ كظَرُفَ وشَرُفَ وكَرُمَ ولؤُمَ، وأما قولهم: «رَحُبَتْكُمْ الطَّاعَةُ» و «طلُعَ الْيَمَنَ» فَضُمِّنَا معنى وَسِعَ وبَلَغَ.

الرابعة: أن يكون على وزن انْفَعَلَ، نحو: انكَسَرَ، وانْصَرَفَ.

الخامسة: أن يدلَّ على عَرَضٍ، كمرِض زَيْدٌ، وفرِح، وأشِرَ، وبَطِر.

السادسة والسابعة: أن يكون على وزن فَعَلَ أو فَعِلَ اللذين وصْفُهما على فَعِيلٍ، كذَلَّ فهو ذَليلٌ، وسَمِنَ فهو سَمِينٌ، ويدل على أن ذلَّ فعَلَ بالفتح قولهم: يَذِلُّ بالكسر، وقلت: «في نحو ذلَّ» احترازاً من نحو بَخِلَ فإنه يتعدى بالجار، تقول: بَخِلَ بكذا.

النّوع الثاني: ما يتعدى إلى واحد دائماً بالجار، كـ «غَضِبْتُ من زيدٍ» و «مَرَرْتُ بِهِ» أو «عليهِ».

فإن قلت: وكذلك تقول فيما تقدم: ذلّ بالضَّرْبِ، وسَمِن بكذا.

---

١٧٧ ـ هذا البيت لربيع بن ضبع.

قلت: المجروران مفعولٌ لأجله، لا مفعول به.

الثالث: ما يتعدى لواحد بنفسه دائماً، كأفعال الحواس، نحو: «رأيتُ الهِلاَلَ» و «شَمِمْتُ الطِّيبَ» و «ذُقْتُ الطعام» و «سَمِعْتُ الأذانَ» و «المست المرأة» وفي التنزيل: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ [الفرقان: الآية ٢٢] ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ﴾ [ق: الآية ٤٢] ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ﴾ [الدخان: الآية ٥٦] ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء: الآية ٤٣].

* * *

الرابع: ما يتعدى إلى واحد تارةً بنفسه وتارةً بالجار، كَشَكَرَ ونَصَحَ وقَصَدَ، تقول: «شَكَرْتُهُ» و «شَكَرْتُ لَهُ» و «نَصَحْتُهُ» و «نَصَحْتُ لَهُ» و «قَصَدْتُهُ» و «قَصَدْتُ لَهُ» و «قَصَدْتُ إِلَيْهِ» قال تعالى: ﴿وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: الآية ١١٤] ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: الآية ١٤] ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: الآية ٧٩].

* * *

الخامس: ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار. وذلك نحو: فَغَرَ ـ بالفاء والغين المعجمة ـ وشَحَا ـ بالشين المعجمة والحاء المهملة ـ تقول: «فَغَرَ فاه» و «شَحَاه» بمعنى فتحه، و «فَغَرَ فُوهُ» و «شَحَا فُوهُ» بمعنى انفتح.

* * *

السادس: ما يتعدى إلى اثنين، وقسمته قسمين:

أحدهما: ما يتعدى إليهما تارة ولا يتعدى أخرى، نحو: نَقَصَ، تقول: «نَقَصَ المالُ» و «نَقَصْتُ زيداً ديناراً» بالتخفيف فيهما، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا﴾ [التوبة: الآية ٤]، وأجاز بعضهم كون (شيئاً) مفعولاً مطلقاً، أي: نقصاً ما.

الثاني: ما يتعدى إليهما دائماً، وقسمته ثلاثة أقسام:

أحدها: ما ثاني مفعولَيْهِ كمفعول شكر، كأَمَرَ وٱسْتَغْفَرَ، تقول: «أمرتُكَ الْخَيْرَ» و «أمرتُكَ بالخيرِ» وسيأتي شرحُهمَا بعدُ.

والثاني: ما أولُ مفعولَيْهِ فاعلٌ في المعنى، نحو: «كَسَوْتُهُ جُبَّةً» و «أعطيته ديناراً»

فإن المفعول الأول لابِسٌ وآخِذ، ففيه فاعلية معنوية.

الثالث: ما يتعدى لمفعولين أولُهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل، وهو أفعال القلوب المذكورة قبل، وأفعال التصيير، وشاهدُ أفعال القلوب قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: الآية ١٠٢] ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [المُمتَحنَة: الآية ١٠] ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المُزمّل: الآية ٢٠] ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾ [النُّور: الآية ١١] ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الزّخرُف: الآية ١٩] أي: اعتقدوهم، وقول الشاعر: [البسيط]

١٧٨ ـ قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أخاً ثقَةً   حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ

وقول الآخر: [الخفيف]

١٧٩ ـ زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ

والأكثر تَعَدِّي زعم إلى أنْ أو أنَّ وصلتهما، نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟﴾ [التّغَابُن: الآية ٧] وقوله: [الطّويل]

١٨٠ ـ وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا

وقال: [الطّويل]

١٨١ ـ دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَ فاغْتَبِطْ   فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

والأكثر في دَرَى أن تتعدى إلى واحد بالباء، تقول: «دَرَيْتُ بكذا».

قال الله تعالى: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يُونس: الآية ١٦] وإنما تعدَّتْ إلى الكاف والميم بواسطة همزة النقل، وقوله: [المتقارب]

---

١٧٨ ـ لم ينسب.
١٧٩ ـ هذا البيت لأبي أمية الحنفي.
١٨٠ ـ هذا البيت لكثير عزة.
١٨١ ـ لم ينسب.

١٨٢ ـ فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وإلا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا

أي: اعتقدني، وقوله: [الطَّويل]

١٨٣ ـ تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا

والأكثر في «تعلم» أن يتعدى إلى أنَّ وصلتها كقوله: [الطَّويل]

١٨٤ ـ تَعَلَّمْ رَسُولَ اللَّهِ أنكَ مُدْرِكِي

وشاهدُ أفعال التصيير قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفُرقان: الآية ٢٣] ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النِّساء: الآية ١٢٥] ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٩] ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾ [الكهف: الآية ٩٩] .

واحترزت من ظن بمعنى اتهم فإنها تتعدى لواحد نحو قولك: «عُدِمَ لِي مَالٌ فَظَنَنْتُ زَيْداً» ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ۝٢٤﴾ [التّكوير: الآية ٢٤] أي: ما هو بمتَّهَمٍ على الغيب، وأما من قرأ بالضاد فمعناه: ما هو ببخيل، وكذلك علم بمعنى عرف، نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النّحل: الآية ٧٨] ورأى من الرأي، كقولك: «رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا، أو حرمتَهُ» وحَجَا بمعنى قصد نحو: «حَجَوْتُ بيتَ الله» ومن وجد بمعنى حَزِنَ أو حَقَدَ؛ فإنهما لا يتعديان بأنفسهما، بل تقول: «وجدت على الميت» و «حقدتُ على المسيء».

* * *

حالات أفعال القلوب

ثم اعلم أن لأفعال القلوب ثلاث حالات: الإعمال، والإلغاء، والتعليق.

الحالة الأولى: الإعمال؛ فأما الإعمال فهو: نصبُها المفعولين، وهو واجب إذا تقدمت عليهما ولم يأت بعدها مُعلّق، نحو: «ظَنَنْتُ زَيْداً عَالِماً»، وجائز إذا توسطت

---

١٨٢ ـ هذا البيت لأبو همام البلولي.
١٨٣ ـ هذا البيت لزياد بن سيارين.
١٨٤ ـ هذا البيت لأنس بن زنيم الديلي.

بينهما نحو: «زيداً ظننت عالماً» أو تأخرت عنهما، نحو: «زيداً عالماً ظننت».

الحالة الثانية: الإلغاء؛ وأما الإلغاء فهو: إبطال عملها إذا توسَّطَتْ أو تأخَّرَتْ؛ فتقول: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ عَالِمٌ» و «زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ» والإلغاءُ مع التأخير أحسن من الإعمال، والإعمالُ مع التوسُّطِ أحسنُ من الإلغاء، وقيل: هما سِيَّان.

الحالة الثَّالثة: التَّعليق؛ وأما التعليق فهو: إبطال عملها في اللفظ دون التقدير؛ لاعتراض مَا لَهُ صَدْرُ الكلام بينها وبين معموليها، وهو واحد من أمور عشرة:

أحدها: لام الابتداء نحو: «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ فَاضِلٌ» وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍۚ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٢] .

الثاني: لام جواب القسم، نحو: «عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ» أي: علمت ـ والله ـ ليقومنَّ زيدٌ، وقوله: [الكامل]

١٨٥ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا

الثالث: الاستفهامُ، سواء كان بالحرف كقولك: «عَلِمْتُ أزَيْدٌ فِي الدَّار أم عَمْرٌو» وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبيَاء: الآية ١٠٩] أو بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: الآية ١٢] ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طٰه: الآية ٧١] أو خبراً، نحو: «عَلِمْتُ مَتَى السَّفَرُ» أو مضافاً إليه المبتدأ، نحو: «عَلِمْتُ أبُو مَنْ زَيْدٌ» أو الخبر، نحو: «عَلِمْتُ صَبِيحَةَ أيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ» أو فَضْلَة نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٢٧] فـ«أيَّ» منصوب على المصدر بما بعده، وتقديره: ينقلبون أيَّ انقلابٍ، وليس منصوباً بما قبله؛ لأن الاستفهام له الصَّدْرُ فلا يعمل فيه ما قبله.

وهذه الأنواع كلها داخلة تحت قولي: «استفهام».

الرابع: «ما» النافية، نحو: «عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ» وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَـٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبيَاء: الآية ٦٥] .

---

١٨٥ ـ هذا البيت للبيد بن ربيعة.

الخامس: «لا» النافية في جواب القَسَم، نحو: «علمت واللَّهِ لا زَيْدٌ في الدار ولا عمرو».

السادس: «إنْ» النافية في جواب القَسَم، نحو: «علمت والله إنْ زَيْدٌ قَائِمٌ» بمعنى ما زيد قَائِمٌ.

السابع: «لَعَلَّ» نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ١١١] ذَكَرَه أبو علي في التذكرة.

الثامن: «لو» الشرطية، كقول الشاعر: [الطَّويل]

١٨٦ ـ وَقَدْ عَلِمَ الأقْوَامُ لَوْ أنَّ حَاتِماً أرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفْرُ

التاسع: «إنَّ» التي في خبرها اللاَّمُ، نحو: «عَلِمْتُ إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ» ذَكَرَهُ جماعة من المغاربة، والظاهر أن المعلّق إنما هو اللام، لا إنَّ، إلا أن ابن الخباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز «علمت إن زيداً قائم» بالكسر مع عدم اللام، وأن ذلك مذهبُ سيبويه؛ فعلى هذا المعلّقُ إنَّ.

العاشر: «كم» الخبرية، نصَّ على ذلك بعضُهُمْ، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٣١﴾﴾ [يس: الآية ٣١] وقدر «كم» خبرية منصوبة بأهلكنا، والجملة سَدَّتْ مسدَّ مفعولَيْ (يروا)، و (أنهم) بتقدير بأنهم، وكأنه قيل: أهلكناهم بالاستئصال، وهذا الإعراب والمعنى صحيحان، لكن لا يتعين خبرية (كم) بل يجوز أن تكون استفهامية، ويؤيده قراءة ابن مسعود ﴿مَنْ أَهْلَكْنَا﴾ وجوَّز الفراء انتصاب (كم) بيروا، وهو سهو، وسواء قدرت خبرية أو استفهامية، وقال سيبويه: «أنَّ» ومعمولاها بَدَلٌ من «كم» وهذا مُشكل؛ لأنه إن قدر «كم» معمولة ليروا لزم ما أوردناه على الفراء من إخراج كم عن صَدْرِيتها، وإن قدرها معمولة لأهلكنا لزم تسلُّطُ أهلكنا على أنهم، ولا يصح أن يقال: أهلكنا عدم الرجوع، والذي يصحح قوله عندي أن يكون مراده أنها بدل من كم وما بعدها، فإن (يرووا) مُسَلّطة في المعنى على أن وصلتها. فهذه جملة المعلقات.

---

١٨٦ ـ هذا البيت لحاتم الطائي.

والجملة المعلّق عنها العاملُ في موضع نصب بذلك المعلّق، حتى إنه يجوز لك أن تعطف على محلها بالنصب، قال كثير: [الطَّويل]

١٨٧ ـ وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

يروى بنصب «مُوجِعَاتِ» بالكسرة عطفاً على محل قوله: «مَا الْبُكَى» ومِنْ ثم سمي ذلك تعليقاً؛ لأن العامل مُلْغًى في اللفظ وعاملٌ في المحل؛ فهو عامل لا عامل، فسمي معلّقاً، أخذاً من المرأة المعلقة التي [هي] لا مُزَوَّجَةٍ ولا مُطَلّقة، ولهذا قال ابن الخشاب: لقد أجاد أهْلُ هذه الصناعة في وضع هذا اللّقب لهذا المعنى.

* * *

بيان الأفعال المتعدّية إلى مفعولين الأول مطلق والثاني مطلق تارة ومقيّد به أخرى

ولْنَشْرَح ما تقدم الوعْدُ بشرحه من الأفعال التي تتعدَّى إلى مفعولين أولهما مُسَرَّح دائماً، أي: مُطْلَقٌ من قيد حرف الجر، والثاني تارة مُسَرَّح منه وتارة مُقَيَّد به، وقد ذكرت منها في المقدِّمة عشَرَة أفعالٍ.

أحدها: «أمرَ» قال الله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقَرَة: الآية ٤٤] وقال الشاعر: [البسيط]

١٨٨ ـ أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

الثاني: «اسْتَغْفَرَ» قال الشاعر: [البسيط]

١٨٩ ـ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ عَمْدِي وَمِنْ خَطَئِي ذَنْبِي، وَكُلُّ امْرِىءٍ لاَ شَكَّ مُؤْتَزِرُ

وقول الآخر: [البسيط]

---

١٨٧ ـ هذا البيت لكثير بن عبد الرحمٰن.

١٨٨ ـ هذا البيت لعمر بن معديكرب.

١٨٩ ـ لم ينسب.

١٩٠ ـ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ   رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

الثالث: «اختار»، قال الله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾ [الأعرَاف: الآية ١٥٥] وقال الشَّاعر: [الطَّويل]

١٩١ ـ وَقَالُوا: نَأَت فَاخْتَرْ مِنَ الصَّبْرِ وَالْبُكَى   فَقُلْتُ: الْبُكَى أَشْفَى إِذَنْ لِغَلِيلِي

أي: اخْتَرْ من الصبر والبكى أحَدَهُمَا.

الرابع: «كَنَى» بتخفيف النون، تقولُ: «كَنَيْتُهُ أبا عَبْدِ اللَّهِ»، و «بأبي عَبْدِ اللَّهِ» ويقال أيضاً: «كَنَوْتُهُ» قال: [المتقارب]

١٩٢ ـ هِيَ الْخَمْرُ لاَ شَكَّ تُكْنَى الطِّلاَ   كَمَا الذِّئْبُ يُكْنَى أَبَا جَعْدَةِ

وقال: [الطَّويل]

١٩٣ ـ وَكِتْمَانُهَا تُكْنَى بِأُمِّ فُلاَنِ

الخامس: «سَمَّى» تقول: «سَمَّيْتُهُ زيداً» و «سَمَّيْتُهُ بزَيْدٍ» قال: [الطَّويل]

١٩٤ ـ وَسَمَّيْتُهُ يَحْيَى لِيَحْيَا؛ فَلَمْ يَكُنْ   لأمْرٍ قَضَاهُ اللَّهُ فِي النَّاس مِنْ بُدِّ

السادس: «دعا» بمعنى سَمَّى، تقول: «دعوته بزيد» وقال الشاعر: [الطَّويل]

١٩٥ ـ دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو، وَلَمْ أَكُنْ   أَخَاهَا، وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلِبَانِ

السابع: «صَدَقَ» بتخفيف الدال ـ نحو: ﴿وَلَقَدۡ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥٓ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٥٢] ﴿ثُمَّ صَدَقۡنَٰهُمُ ٱلۡوَعۡدَ﴾ [الأنبيَاء: الآية ٩]، وتقول: صَدَقْتُهُ في الوعد.

الثامن: «زَوَّجَ» تقول: «زَوَّجْتُهُ هِنْداً، وبهندٍ»، قال الله تعالى: ﴿زَوَّجۡنَٰكَهَا﴾ [الأحزَاب:

---

١٩٠ ـ لم ينسب.
١٩١ ـ هذا البيت لكثير بن عبد الرحمٰن.
١٩٢ ـ هذا البيت لعبيد بن الأبرص.
١٩٣ ـ لم ينسب.
١٩٤ ـ لم ينسب.
١٩٥ ـ هذا البيت لعبد الرحمٰن بن الحكم.

الآية ٣٧] وقال: ﴿وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الدّخان: الآية ٥٤] .

التاسع والعاشر: «كَالَ، وَوَزَنَ» تقول: «كِلْتُ لِزَيْدٍ طَعَامَهُ» و «كِلْتُ زَيْداً طَعَامَهُ» و «وَزَنْتُ لِزَيْدٍ مَا لَهُ» و «وَزَنْتُ زَيْداً مَا لَهُ» قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾﴾ [المطفّفين: الآية ٣] ، والمفعول الأول فيهما محذوف.

* * *

الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل

السابع: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهو سبعة:

أحدها: «**أعْلَمَ**» المنقولة بالهمزة من «عَلِمَ» المتعدية لاثنين، تقول: «أعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً فَاضِلاً».

الثاني: «**أرَى**» المنقولة بالهمزة من «رأى» المتعدية لاثنين، نحو: «أرَيْتُ زَيْداً عَمْراً فَاضِلاً» [بمعنى أعلمته]، قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٦٧] ، فالهاء والميم مفعولٌ أول، و (أعمالهم) مفعول ثان، و (حسرات) مفعول ثالث.

والبواقي ما ضُمِّنَ معنى أعْلَمَ وأرَى المذكورتين من «أنبَأ» و «نبَّأ» و «أخْبَرَ» و «خَبَّرَ» و «حَدَّثَ» تقول: «أنْبَأْتُ زيداً عمراً فاضلاً» بمعنى أعلمته، وكذلك تفعل في البواقي.

وإنما أصل هذه الخمسة أن تتعدى لاثنين: إلى الأول بنفسها، وإلى الثاني بالباء أو عَنْ، نحو: ﴿أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٣] ﴿نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ﴾ [الأنعَام: الآية ١٤٣] ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٥١﴾﴾ [الحِجر: الآية ٥١] ، وقد يحذف الحرف نحو: ﴿مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا﴾ [التّحريم: الآية ٣] .

* * *

ثم قلت: وَلاَ يَجُوزُ حَذْفُ مَفْعُولٍ في بَابِ ظَنَّ، وَلاَ غَيْرِ الأوَّلِ في بَابِ أعْلَمَ وَأرَى، إلاَّ لِدَلِيلٍ، وبَنُو سُلَيْمٍ يُجِيزُونَ إجْرَاءَ الْقَوْلِ مُجْرَى الظَّنِّ، وغَيْرُهُمْ يَخُصُّه بِصِيغَةِ «تَقُولُ» بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ مُتَّصِلٍ، أوْ مُنْفَصِلٍ بِظَرْفٍ أوْ مَعْمُولٍ أوْ مَجْرُورٍ.

جواز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل

وأقول: ذكرت في هذا الموضع مسألتين متممتين لهذا الباب:

إحداهما: أنه يجوز حذفُ المفعولين أو أحدهما لدليل، ويمتنع ذلك لغير دليل، مثالُ حذفهما لدليل قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القَصَص: الآية ٦٢] ، أي: تزعمونهم شركاء، كذا قدروا، والأحسن عندي أن يقدر: أنهم شركاء، وتكون أنَّ وصلتها سادةً مَسَدَّهُما؛ بدليل ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ [الأنعَام: الآية ٩٤] ، ومثالُ حذف أحدهما للدليل وبقاء الآخر قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨٠] أي: بُخْلَهُمْ هو خيراً لهم، فحذف المفعول الأول وأبقى ضميرَ الفصل والمفعول الثاني، وقال عنترة: [الكامل]

١٩٦ ـ وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ   مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

أي: فلا تظني غيره واقعاً، أو كائناً، فحذف المفعول الثاني.

ولا يجوز لك أن تقول: «علمت» أو «ظننت» مقتصراً عليه من غير دليل، على الأصحّ، ولا أن تقول: «علمت زيداً» ولا «علمت قائماً» وتترك المفعول الأول في هذا المثال والمفعول الثاني في الذي قبله من غير دليل عليهما، أجمعوا على ذلك.

* * *

اختلافهم في إجراء القول مجرى الظّن وبيان ذلك

الثانية: أن العرب اختلفوا في إجراء القول مُجْرَى الظن في نصب المفعولين على لُغَتَيْن:

فبنو سُلَيْم يجيزون ذلك مطلقاً؛ فيجوزون أن تقول: «قُلْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً».

وغيرهم يوجب الحكاية؛ فيقول: «قُلْتُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» ولا يجيز إجراء القول مُجْرَى الظن إلا بثلاثة شُرُوط:

---

١٩٦ ـ هذا البيت لعنتر بن شداد.

شروط إجراء القول مجرى الظّن

أحدها: أن تكون الصيغة «تقول» بتاء الخطاب.

الثاني: أن يكون مسبوقاً باستفهام.

الثالث: أن يكون الاستفهام متصلاً بالفعل، أو منفصلاً عنه بظرف أو مجرور أو مفعول.

مثالُ المتصل قولُكَ: «أتَقُولُ زَيْداً مُنْطَلِقاً» وقول الشَّاعر: [الرَّجز]

١٩٧ - مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

ومثالُ المنفصل بالظرف قولُ الشَّاعر: [البسيط]

١٩٨ - أبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلِي بِهِمْ؟ أمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُوماً؟

[ومثالُ المنفصل بالمجرور: «أفي الدَّار تقول زيداً جالساً»].

ومثالُ المنفصل بالمفعول قولُ الشاعر: [الوافر]

١٩٩ - أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أمْ مُتَجَاهِلِينَا

ولو فصلت بغير ذلك تعينت الحكاية، نحو: «أأنت تقول زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ».

* * *

باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل

ثم قلت: بَابُ الأسْمَاءُ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ - وهِيَ عَشَرَةٌ: أَحَدُهَا: المَصْدَرُ، وَهُوَ: اسْمُ الْحَدَثِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ، كَضَرْب وَإكْرَام، وشَرْطُهُ: أنْ لاَ يُصَغَّرُ، ولاَ يُحَدَّ بالتَّاءِ [نحو: «ضَرْبَتَيْنِ أوْ ضَرَبَاتٍ»] وَلاَ يُتْبَعَ قَبْلَ العَمَلِ، وأنْ يَخْلُفَهُ فِعْلٌ مَعَ أنْ أوْ

---

١٩٧ - هذا البيت لهدبه بن خشرم.

١٩٨ - لم ينسب.

١٩٩ - هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي.

مَا، وعَمَلُهُ مُنَوَّناً أَقْيَسُ، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ومُضافاً لِلْفَاعِلِ أَكْثَرُ، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥١] ومَقْرُوناً بِألْ وَمُضَافاً لِمَفْعُولٍ ذُكِرَ فَاعِلُهُ ضَعِيفٌ.

الأوّل: عمل المصدر

وأقول: لما أنْهَيْتُ حكم الفعل بالنسبة إلى الإعمال أرْدَفْتُهُ بما يعمل عمل الفعل من الأسماء، وبدأت منها بالمصدر؛ لأن الفعل مُشْتَقٌ منه على الصحيح.

واحترزت بقولي: «الجاري على الفعل» من اسم المصدر، فإنه وإن كان اسماً دالاً على الحدث، لكنه لا يجري على الفعل، وذلك نحو قولك: «أعْطَيْتُ عَطَاءً» فإن الذي يجري على أعطيت إنما هو إعطاء، لأنه مُسْتَوْفٍ لحروفه، وكذا «اغتسلت غُسْلاً» بخلاف «اغتسل اغتسالاً» وسيأتي شرح اسم المصدر بعدُ.

وأشرت بتمثيلي بضرب وإكرام إلى مثالَيْ مصدر الثلاثي وغيره.

ومثال ما يخلفه فعل مع أن قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥١] أي: ولولا أن يدفَعَ الله النَّاس، أو أن دفَعَ الله الناس، ومثال ما يخلفه فعل مع ما قوله تعالى: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الرُّوم: الآية ٢٨] أي: كما تخافون أنفسكم، ومثال ما لا يخلفه فعل مع أحد هذين الحرفين قولهم: «مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار»، إذ ليس المعنى على قولك: فإذا له أنْ صَوَّتَ، أو أنْ يُصَوِّتَ، أو ما يصوت، لأنك لم ترد بالمصدر الحدوث فيكون في تأويل الفعل، وإنما أردت أنك مررت به وهو في حالة تصويت، ولهذا قدروا للصوت الثاني ناصباً، ولم يجعلوا صوتاً الأول عاملاً فيه.

وإنما كان عملُ المنوَّنِ أقيَسَ لأنه يشبه الفعل بكونه نكرة.

وإنما كان إعمالُ المضاف للفاعل أكثَرَ لأن نسبة الحدث لمن أوجده أظهَرُ من نسبته لمن أوقع عليه، ولأن الذي يظهر حينئذ إنما هو عمله في الفَضْلَة، ونظيره أنَّ «لات» لما كانت ضعيفة عن العمل لم يُظهروا عملها غالباً إلا في منصوبها.

وإنما كان إعمالُ المضاف للمفعول الذي ذكر فاعله ضعيفاً لأن الذي يظهر حينئذ إنما هو عمله في العُمْدَة، ولقد غلا بعضهم فزعم في المضاف للمفعول ثم يذكر فاعله بعد ذلك أنه مختصٌّ بالشعر، كقول الشاعر: [البسيط]

٢٠٠ ـ أفنَى تِلاَدِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ   قَرْعُ القَوَاقِيزِ أفْوَاهُ الأبَارِيقِ

فيمن روى «الأفواهُ» بالرفع، ويرد على هذا القائل أنه روي أيضاً بالنصب فلا ضرورة في البيت، وقول النبي ﷺ: «وحَجُّ البيتِ مَنِ استطاعَ إليه سبيلا».

فإن قلت: فهلا استدللت عليه بالآية الكريمة، آية الحج.

قلت: الصواب أنها ليست من ذلك في شيء، بل الموصول في موضع جر بدل بعض من (الناس) أو في موضع رفع بالابتداء على أن (مَنْ) موصولة ضمنت معنى الشرط، أو شرطية، وحذف الخبر أو الجواب، أي: من استطاع فليحج، ويؤيد الابتداء ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٩٧] وأما الحمل على الفاعلية فمفسد للمعنى، إذ التقدير إذ ذاك: ولله على الناس أن يَحُجَّ المستطيع، فعلى هذا إذا لم يحج المستطيع يأثم الناسُ كلهم.

ولو أضيف للمفعول ثم لم يذكر الفاعل لم يمتنع ذلك في الكلام عند أحد، نحو: «لا يسأم الإنسانُ من دُعَاءِ الخيرِ» أي: من دعائه الخير.

ومثال إعمال ذي الألف واللام قولُ الشاعر يصف شخصاً يضعف الرأي والجبن: [المتقارب]

٢٠١ ـ ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أعْدَاءَهُ   يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأجَلْ

الثاني: عمل اسم الفاعل

ثم قلت: الثَّاني ٱسْمُ الْفَاعِلِ، وهو: مَا ٱشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الْحُدُوثِ كَضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ، فَإِنْ صُغِّرَ أوْ وُصِفَ لَمْ يَعْمَلْ، وإلاَّ فَإِنْ كَانَ صِلَةً لألْ عَمِلَ

---

٢٠٠ ـ هذا البيت للأقيش الأسدي.

٢٠١ ـ لم ينسب.

مُطْلَقاً، وإلاّ عَمِلَ إنْ كَانَ حَالاً أوِ اسْتِقْبَالاً وَاعْتَمَدَ ـ وَلَوْ تَقْدِيراً ـ عَلَى نَفْيٍ أوِ اسْتِفْهَامٍ أوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أوْ مَوْصُوفٍ.

وأقول: قولي: «ما اشْتُقَّ من فعل» فيه تجوز، وحقه ما اشتق من مصدر فعلٍ.

وقولي: «لمن قام به» مُخْرِج للفعل بأنواعه؛ فإنه إنما اشتق لتعيين زمن الحدث، لا للدلالة على مَنْ قام به، ولاسم المفعول، فإنه إنما اشْتُقَّ من الفعل لمن وقع عليه، ولأسماء الزمان والمكان المأخوذة من الفعل، فإنها إنما اشتقت لما وقع فيها، لا لمن قامت به، وذلك نحو: «المَضْرِب» بكسر الراء ـ اسماً لزمان الضرب أو مكانه.

وقولي: «على معنى الحدوث» مخرج للصفة المشبهة ولاسم التفضيل: كظريف وأفْضَل؛ فإنهما اشْتُقّا لمن قام به الفعل، لكن على معنى الثبوت، لا على معنى الحدوث.

وأشَرْتُ بتمثيلي بضارب ومُكْرِمِ إلى أنه إن كان من فعل ثلاثي جاء على زنة فاعل، وإن كان من غيره جاء بلفظ المضارع، بشرط تبديل حرف المضارعة بميم مضمومة وكسر ما قبل آخره مطلقاً.

اسم الفاعل المقرون بأل الموصولة يعمل عمل فعله مطلقاً

ثم ينقسم اسمُ الفاعلِ إلى مَقْرونٍ بأل الموصولة، ومجرَّد عنها.

فالمقرون بها يعملُ عملَ فعله مطلقاً، أعني ماضياً كان أو حاضراً أو مستقبلاً، تقول: «هذَا الضارِبُ زَيْداً أمْسِ، أو الآن، أو غَداً» قال امرؤ القيس: [الرّجز]

٢٠٢ ـ الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحُلاَحِلاَ خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَباً وَنَائِلاَ

فأعمل «القاتلين» مع كونه بمعنى الماضي؛ لأنه يريد بالملك الْحُلاَحل أباه، وفيه دليل أيضاً على إعماله مجموعاً.

٢٠٢ ـ هذا البيت لأمرىء القيس.

اسم الفاعل المجرد من أل يعمل بشرطين

والمجرَّدُ عنها إنما يعمل بشرطين:

أحدهما: أن يكون للحال أو الاستقبال، لا للماضي، خلافاً للكسائي وهشام وابن مَضَاء، استدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: الآية ١٨]، وتأوَّلَها غيرهما.

الثاني: أن يكون معتمداً على واحد من أربعة، وهي:

١ ـ **الأول**: النفي كقوله: [الكامل]

٢٠٣ ـ مَا رَاعِ الْخِلاَّنُ ذِمَّةَ نَاكِثٍ بَلْ مَنْ وَفَى يَجِدُ الْخَلِيلَ خَلِيلاَ

٢ ـ **الثاني**: الاستفهام، كقوله: [المتقارب]

٢٠٤ ـ أَنَاوٍ رِجَالُكَ قَتْلَ امْرِئٍ مِنَ الْعِزِّ فِي حُبِّكَ اعْتَاضَ ذُلاًّ؟

٣ ـ **الثالث**: اسم مُخْبَر عنه باسم الفاعل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطّلاق: الآية ٣].

٤ ـ **الرابع**: اسم موصوف باسم الفاعل، كقولك: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْداً».

وقولي: «ولو تقديراً» إشارة إلى مثل قوله: [البسيط]

٢٠٥ ـ كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

وقوله: [الخفيف]

٢٠٦ ـ لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ الْعُذْرَ قَوْمِي لِيَ أَمْ هُمْ فِي الْحُبِّ لِي عَاذِلُونَا؟!

وقولك: «ضَارِباً عَمْراً» جواباً لمن قال: كيف رأيت زيداً؟ ألا ترى أن هذه عملت لاعتمادها على مُقَدَّر؛ إذ الأصل: كوَعل ناطح، وليت شعري أمُقيمٌ، ورأيته ضارباً.

---

٢٠٣ ـ لم ينسب.

٢٠٤ ـ هذا البيت لحسان بن ثابت.

٢٠٥ ـ هذا البيت لأبي بصير الأعشى.

٢٠٦ ـ لم ينسب.

الثَّالث: إعمال صنع المبالغة

ثم قلت: الثَّالِثُ الْمِثَالُ، وهو: مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَّالٍ أَوْ مِفْعَالٍ أَوْ فَعُولٍ، بِكَثْرَةٍ، أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فَعِلٍ، بِقِلَّةٍ.

وأقول: الثالث من الأسماء العاملة عَمَلَ الفعل: أمثلَةُ المبالغةِ، وهي عبارة عن الأوزان الخمسة المذكورة، مُحَوَّلة عن صيغة فاعل؛ لقَصْدِ إفادة المبالغة والتكثير.

وحكمها حكم اسم الفاعل؛ فتنقسم إلى ما يقع صلة لألْ فتعمل مطلقاً، وإلى مجرَّدٍ عنها فتعمل بالشرطين المذكورين.

ومثالُ إعمال فَعَّال قولُهم: «أما العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ» وقول الشاعر: [الطَّويل]

٢٠٧ ـ أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلاَلَهَا وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلاَ

ومثالُ إعمال مِفْعَال قولُهم: «إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا» أي: سِمَانها.

ومثالُ إعمال فَعُول قولُ أبي طالب: [الطَّويل]

٢٠٨ ـ ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا

وإعمالُ هذه الثلاثة كثيرٌ؛ فلهذا اتفق عليه جميعُ البصريين.

ومثالُ إعمال فَعِيل قولُ بعضهم: «إنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاء مَنْ دَعَاهُ».

ومثالُ إعمال فَعِل قولُ زيد الخيل رضي الله عنه: [الوافر]

٢٠٩ ـ أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي

وإعمالُهما قليلٌ، فلهذا خالف سيبويه فيهما قومٌ من البصريين ووافقه منهم آخرون، ووافقه بعضهم في فَعِلٍ لأنه على وزن الفعل، وخالفه في فَعِيلٍ، لأنه على وزن الصفة المشبهة كظَرِيفٍ، وذلك لا ينصب المفعولَ.

---

٢٠٧ ـ هذا البيت للقلاخ بن حزن.

٢٠٨ ـ هذا البيت لأبي طالب بن عبد المطلب.

٢٠٩ ـ هذا البيت لزيد الخير.

وأما الكوفيُّون فلا يجيزون إعمال شيء من الخمسة، ومتى وجدوا شيئاً منها قد وقع بعده منصوب أضمروا له فعلاً، وهو تعسف.

* * *

الرّابع: إعمال اسم المفعول

ثم قلت: الرَّابعُ اسْمُ المَفْعُولِ، وهو: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ.

وأقول: الرابع من الأسماء العاملة عملَ الفعلِ: اسمُ المفعول.

وفي قولي في حده: «ما اشتق من فعل» من المجاز ما تقدم شرحُه في حد اسم الفاعل.

وقولي: «لمن وقع عليه» مُخْرِج للأفعال الثلاثة، ولاسم الفاعل، ولإسمي الزمان والمكان، وقد تبين [شَرْحُ ذلك] مما تقدم.

ومثلت بمضروب ومكرم لأنبه على أن صيغته من الثلاثي على زنة مفعول كمضروب ومقتول ومكسور ومأسور، ومن غيره بلفظ مضارعه بشرط ميم مضمومة مكان حرف المضارعة [وَفَتْح ما قَبْلَ آخره] كمُخْرَج ومُسْتَخْرَج.

* * *

شروط إعمال اسم المفعول

ثم قلت: وشَرْطُهُمَا كإسم الفَاعِلِ.

وأقول: أي شرط إعمال المثال وإعمال اسم المفعول كشرط إعمال اسم الفاعل على التفصيل المتقدم في الواقع صلة لأل والمجرد منها، وقد مضى ذلك.

* * *

الخامس: إعمال الصّفة المشبّهة

ثم قلت: الْخَامِسُ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ، وهي: كلُّ صِفَةٍ صحَّ تَحْوِيلُ إسْنادِها إلى ضَمِيرِ مَوْصُوفها، وتَخْتَصُّ بِالْحَالِ، وبِالْمَعْمُولِ السَّبَبِيِّ الْمُؤَخَّرِ، وتَرْفَعُهُ فَاعِلاً أوْ بَدَلاً، أوْ تَنْصِبُهُ مُشْبَهاً أوْ تمييزاً، أو تَجُرُّهُ بالإضافَةِ إلاَّ إنْ كَانت بِألْ وهو عَارٍ مِنْهَا.

وأقول: الخامس من الأسماء العاملة عمل الفعل: الصفة المشبهة، وهي عبارة عما ذكرت.

ومثال ذلك قولك: «زيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» بالنصب أو بالجر؛ والأصل وجْهُهُ بالرفع لأنه فاعل في المعنى؛ إذ الحسن في الحقيقة إنما هو للوجه. ولكنك أردت المبالغة فحوَّلْتَ الإسناد إلى ضمير زيد، فجعلت زيداً نفسه حَسَناً، وأخَّرْتَ الوجه فضلةً ونصبته على التشبيه بالمفعول به؛ لأن العامل وهو «حَسَنٌ» طالبٌ له من حيث المعنى؛ لأنه معموله الأصلي، ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية ـ والحالة هذه ـ لاستيفائه فاعله، وهو الضمير، فأشبه المفعول في قولك: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً؛ لأن ضارباً طالبٌ له، ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية، فنُصِب لذلك.

فالصفة مشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد، ومنصوبُهَا يشبه مفعول اسم الفاعل وقد تقدمت الإشارة إلى هذا التقدير.

ثم لك بعد ذلك أن تخفضه بالإضافة، وتكون الصفة حينئذ مشبهةً أيضاً لأن الخفض ناشىء ـ على الأصح ـ عن النصب، لا عن الرفع؛ لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ إذ الصفة أبداً عينُ مرفوعها وغير منصوبها فافهمه.

أوجه الاختلاف ما بين الصّفة المشبّهة واسم الفاعل

وتفارق هذه الصفة اسم الفاعل من وجوه.

أحدها: أنها لا تكون إلا للحال، وأعني به الماضي المستمر إلى زمن الحال، واسمُ الفاعل يكون للماضي وللحال وللاستقبال.

والثاني: أن معمولها لا يكون إلا سببيًّا، وأعني به ما هو متّصل بضمير الموصوف لفظاً أو تقديراً، واسم الفاعل يكون معموله سببياً وأجنبياً؛ تقول في الصفة المشبهة: «زيدٌ

حَسَنٌ وَجْهُهُ» و «زيد حَسَنُ الوَجْهِ» أي: لوجد منه، أو «وَجْهِهِ» فهو إما على نيابة «أل» مَنَابَ الضّمير المضاف إليه أو على حذف الضّمير من غير نيابة عنه، ولا تقول: «زيد حَسَنٌ عَمْراً» كما تقول: زيد ضارب عمراً.

الثالث: أن معمولها لا يكون إلا مؤخراً عنها، تقول: «زيدٌ حسَنٌ وَجْهَهُ» ولا تقول: «زيدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ» ومعمول اسم الفاعل يكون مؤخراً عنه ومقدماً عليه، تقول: «زيدٌ غُلاَمَهُ ضَارِبٌ».

الرابع: أنه يجوز في مرفوعها النصبُ والجرُّ، ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل إلا الرفع.

* * *

أوجه إعراب الاسم بعد الصّفة المشبّهة

ثم بيَّنْتُ أن الخفض له وجه واحد وهو الإضافة، وأن الرفع له وجهان؛ **أحدهما**: أن يكون فاعلاً، **والثاني**: أن يكون بدلاً من ضمير مستتر في الصفة، وأن النصب فيه تفصيل، وذلك أن المنصوب إن كان نكرة ففيه وجهان؛ **أحدهما**: أن يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به، **والثاني**: [أن يكون] تمييزاً؛ وإن كان معرفة امتنع كون تمييزاً، وتعين كونه مشبهاً بالمفعول به، لأن التّمييز لا يكون إلا نكرة.

ثم بينت أن جواز الرّفع والنّصب مُطْلق، وأن جواز الخفض مقيد بألا تكون الصفة بأل والمعمول مجرد منها ومن الإضافة لتاليها، وتضمن ذلك امتناع الجر في «زيدٌ الحسنُ وَجْهَهُ» و «الْحَسَنُ وَجْهُ أبيهِ» و «الحسَنُ وَجْهاً» و «الحسَنُ وَجْهُ أبٍ».

* * *

السّادس: عمل اسم الفعل

ثم قلت: السَّادِسُ اسْمُ الفِعْلِ، نحو: بَلْهَ زَيْداً، بِمَعْنَى دَعْهُ، وعَلَيْكَهُ وبِهِ بِمَعْنَى الزمْهُ، وٱلْصَقْ، ودُونَكَهُ، بمعنى خُذْهُ، ورُوَيْدَهُ، وتَيْدَهُ، بمعنى أمْهِلْهُ، وَهَيْهَاتَ وَشَتَّانَ بمعنى بَعُدَ وَٱفْتَرَقَ، وَأَوْهِ وَأُفٍّ بمعنى أتَوَجَّعُ وأتَضَجَّرُ، وَلاَ يُضَاف، ولا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ، ولا يُنْصَبُ فِي جَوَابِهِ، وما نُوِّنَ مِنْهُ فَنَكِرَةٌ.

أنواع اسم الفعل

وأقول: السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل: اسم الفعل، وهو على ثلاثة أنواع:

١ ـ ما سُمِّيَ به الأمر: وهو الغالب؛ فلهذا بدأت به، ومثلته بخمسة أمثلة، وهي: «بَلْهَ» بمعنى دَعْ، كقول الشاعر في صفة السيوف: [الكامل]

٢١٠ ـ تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا بَلْهَ الأكُفَّ كأنَّها لم تُخْلَقِ

أي: دع الأكفَّ، وذلك في رواية مَنْ نَصَبَ الأكُفَّ، أما مَنْ خفضها قبله مصدرٌ، بمنزلة قولك: «تَرْكَ الأكفِّ»، وأما مَنْ رفعها ـ وهو شاذ ـ فهي اسم استفهام بمنزلة كيف، وما بعدها مبتدأ، وهي خبره.

و «عليكه» بمعنى الْزَمْهُ، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المَائدة: الآية ١٠٥] أي: الْزَمُوا شأن أنفسكم، ويقال أيضاً: «عليك به» فقيل: الباء زائدة، وقيل: اسم لألْصَقْ دون الزم.

و «دُونَكَهُ» بمعنى خُذْهُ، كقول صبيّة لأمّها: [الرّجز]

٢١١ ـ دُونَكِهَا يَا أُمُّ لا أُطِيقُهَا

و «رُوَيْدَهُ» و «تَيْدَه» بمعنى أمْهِلْهُ.

* * *

٢ ـ وما سُمِّيَ به الماضي: وهو أكثر مما سمي به المضارع؛ فلهذا قُدِّمَ عليه، ومَثّلتُ له بمثالين: «هيهات» بمعنى بَعُد، و «شَتَّانَ» بمعنى افترق، قال: [الطَّويل]

٢١٢ ـ فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

وقال: [الرَّجز]

---

٢١٠ ـ هذا البيت لكعب بن مالك.

٢١١ ـ لم ينسب.

٢١٣ ـ شَتَّانَ هـذَا وَالْعِنَـاقُ وَالنَّـوْمْ   وَالْمَشْـرَبُ الْبَـارِدُ فِـي ظِـلِّ الـدَّوْمْ

ولك زيادة «ما» قبل فاعل شتَّان، كقوله: [السَّريع]

٢١٤ ـ شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا   وَيَـوْمُ حَـيَّـانَ أَخِـي جَـابِـرِ

ولا يجوز عند الأصمعيِّ «شَتَّانَ مَا بَيْنَ زَيْدٍ وعَمْرو» وجَوَّزَهُ غيره محتجاً بقوله:

٢١٥ ـ لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى

وأما قولُ بعض المُحْدَثِينَ:

٢١٦ ـ جَازَيْتُمُونِي بِالْوِصَالِ قَطِيعَةً   شَتَّانَ بَيْنَ صَنِيعِكُمْ وَصَنِيعِي

فلم تستعمله العربُ، وقد يُخَرَّج على إضمار «ما» موصولة ببين، وذلك على قول الكوفيين إن الموصول يجوز حذفه.

* * *

٣ ـ وما سمي به المضارع: نحو: «أوّه» بمعنى أَتَوَجَّعُ، و «أفّ» بمعنى أتضجَّرُ، وبعضهم أسقط هذا القسم، وفَسَّرَ هذين بتوجعت وتضجرت.

* * *

أحكام اسم الفعل

ومن أحكام اسم الفعل: أنه لا يضاف، كما أن مُسَمَّاهُ ـ وهو الفعل ـ كذلك. ومن ثم قالوا: إذا قلت: «بَلْهَ زَيْدٍ» و «رُوَيْدَ زَيْدٍ» بالخفض كانا مصدرين والفتحةُ فيهما فتحةُ إعرابٍ، وإذا قلت: «بَلْهَ زَيْداً» و «رُوَيْدَ زيداً» كانا اسمي فعلين، ومعلوم أن الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء لعدم التنوين.

---

٢١٢ ـ هذا البيت لجرير بن عطية.
٢١٣ ـ هذا البيت لقيط بن زرارة.
٢١٤ ـ هذا البيت لأبي بصير صناجه.
٢١٥ ـ هذا البيت لربيعة الرقي.
٢١٦ ـ لم ينسب.

ومنها: أن معمولها لا يتقدم عليها؛ لا تقول: «زَيْداً عَلَيْك» وخالف في ذلك الكسائي، تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النّساء: الآية ٢٤] وقول الراجز: [الرجز]

٢١٧ ـ يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا

ومنها: أن المضارع لا ينصب في جواب الطلَبيِّ منه؛ لا تقول: «صَه فأحدِّثَكَ» بالنصب، خلافاً للكسائي أيضاً، نعم يُجْزَمُ في جوابه، كقوله: [الوافر]

١٧٤ ـ مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

ومنها: أن ما نوِّنَ منها نكرة، وما لم ينون معرفة؛ فإذا قلت: «صَهٍ» فمعناه اسكت سكوتاً، وإذا قلت: «صَهْ» فمعناه اسكت السكوت المعين.

السّابع والثّامن: عمل الظّرف والمجرور

ثم قلت: ٱلسَّابِعُ والثَّامِنُ الظَّرْفُ والْمَجْرُورُ الْمُعْتَمِدَانِ، وعَمَلُهُمَا عَمَلُ ٱسْتَقَرَّ.

شروط عمل الظّرف والمجرور واختلاف النّحاة في ذلك

وأقول: إذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكرتُ في باب اسم الفاعل ـ وهو النَّفي، والاستفهام، والاسم المخبر عنه، والاسم الموصوف، والاسم الموصول ـ عَمِلاَ عَمَلَ فعلِ الاستقرارِ، فرفَعا الفاعلَ المضمرَ أو الظاهرَ، تقول: «ما عندكَ مال» و «ما في الدَّار زيدٌ» والأصلُ: ما استَقَرَّ عندك مال، وما استقرّ في الدار زيد، فحذف الفعل، وأنيب الظرف والمجرور عنه، وصار العمل لهما عند المحققين، وقيل: إنما العمل للمحذوف، واختاره ابنُ مالكٍ، ويجوز لك أن تجعلهما خبراً مقدماً وما بعدهما مبتدأ مؤخراً، والأولُ أولى؛ لسلامته من مجاز التقديم والتأخير، وهكذا العملُ في بقية ما يعتمدان عليه، نحو: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: الآية ١٠] ، وقولك: «زَيْدٌ عِندك أبوه»، و «جاء الذي في الدار أخوهُ»، و «مَرَرْتُ برجلٍ فِيهِ فَضْلٌ».

---

٢١٧ ـ هذا البيت لابن عمر بن تميم.

١٧٤ ـ تقدم ذكره.

فإن قلت: ففي أي مسألة يعتمد الوصفُ على الموصول حتى يُحَال عليه الظرف والمجرور؟

قلت: إذا وقع بعد أل؛ فإنها موصولة والوصفُ صِلَة، ولهذا حَسُنَ عطفُ الفعل عليه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الحديد: الآية ١٨] .

* * *

التَّاسع: إعمال اسم المصدر

المراد باسم المصدر

ثم قلت: التَّاسِعُ ٱسْمُ المَصْدَرِ، والمُرَادُ بِهِ اسْمُ الْجِنْسِ الْمَنْقُولُ عَنْ مَوْضُوعِهِ إِلَى إِفَادَةِ الْحَدَثِ، كَٱلْكَلاَمِ والثَّوَابِ، وإنَّما يُعْمِلُهُ الْكُوفيُّ والبَغْدَادِيُّ، وأمَّا نحو: «مُصَابُكَ الْكَافِرَ حَسَنٌ» فجائزٌ إجْماعاً؛ لأنَّهُ مَصْدَرٌ، وعَكْسُهُ نحو: فَجَارِ وحَمَادِ.

أحوال عمل اسم المصدر

وأقول: التاسع اسم المصدر، وهو يطلق على ثلاثة أمور:

أحدها: ما يعمل اتفاقاً، وهو ما بُديء بميم زائدة لغير المفاعلة، كالْمَضْرِبِ والْمَقْتَلِ، وذلك لأنه مصدر في الحقيقة، ويسمى المصدرَ الميميَّ، وإنما سَمَّوْهُ أحياناً اسم مصدر تَجَوُّزاً، ومن إعماله قولُ الشاعر: [الكامل]

٢١٨ ـ أظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

الهمزة للنداء، وظلوم: اسم امرأة منادى، ومصابكم: اسم إنَّ، وهو مصدر بمعنى إصابتكم، ويسمى اسم مصدر مجازاً، ورجلاً: مفعول بالمصدر، وأهدى السلام: جملة في موضع نصب على أنها صفة لرجلاً، وتحية: مصدر لأهدى السلام، من باب «قعدت جلوساً» وظلم: خبر إنَّ، ولهذا البيت حكاية شهيرة عند أهل الأدب.

والثاني: ما لا يعمل اتفاقاً، وهو ما كان من أسماء الأحداث عَلَماً كـ«سُبْحَان» علماً

---

٢١٨ ـ هذا البيت للحارث بن خالد المخزومي.

للتسبيح، و «فَجَارِ» و «حَمَادِ» علمين للفَجْرة والمحمدة.

والثالث: ما اختلف في إعماله، وهو ما كان اسماً لغير الحدث، فاستعمل له، كـ«الكَلاَم» فإنه في الأصل اسم للملفوظ به من الكلمات، ثم نُقِل إلى معنى التكليم، و «الثَّوَاب» فإنه في الأصل اسمٌ لما يُثَابُ به العُمَّالُ، ثم نقل إلى معنى الإثابة، وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله، تمسكاً بما ورد من نحو قوله: [الوافر]

٢١٩ ـ أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي وبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا

وقوله: [الطَّويل]

٢٢٠ ـ لأنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلَّ مُوَحِّدِ جِنَانٌ مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ

وقوله: [البسيط]

٨ ـ قَالُوا: كَلاَمُكَ هِنْداً وَهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

ومنع ذلك البصريون؛ فأضمروا لهذه المنصوبات أفعالاً تعمل فيها.

* * *

العاشر: إعمال اسم التّفضيل

ثم قلت: الْعَاشِرُ اسْمُ التَّفْضِيلِ، كأفْضَلَ وَأعْلَمَ، ويَعْمَلُ فِي تَمْيِيزٍ، وظَرْفٍ، وحالٍ، وفَاعِلٍ مُسْتَتِرٍ، مُطْلَقاً، وَلاَ يَعْملُ فِي مَصْدَرٍ، ومَفْعُولٍ بِهِ، أوْلَهُ، أوْ مَعَهُ، وَلاَ فِي مَرْفُوعٍ مَلْفُوظ بِهِ ـ في الأصَحِّ ـ إلاّ في مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ.

مجالات إعمال اسم التفضيل

وأقول: إنَّما أخَّرْتُ هذا عن الظرف والمجرور، وإن كان مأخوذاً من لفظ الفعل؛ لأنَّ عمله في المرفوع الظاهر ليس مطرداً كما تراه الآن.

---

٢١٩ ـ هذا البيت للقطامي.

٢٢٠ ـ لم ينسب.

وأشرتُ بالتمثيل بأفْضَلَ وأعْلَمَ إلى أنه يبنى من القاصر والمتعدّي.

ومثالُ إعماله في التمييز: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: الآية ٣٤] ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِءْيًا﴾ [مريَم: الآية ٧٤].

ومثالُ إعماله في الحال: «زَيْدٌ أحْسَنُ النَّاسِ مُتَبسماً» و «هذَا بُسْراً أطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً».

ومثال إعماله في الظرف قولُ الشاعر: [الطَّويل]

٢٢١ ـ فإنَّا وَجَدْنَا العِرْضَ أحْوَجَ ساعَةً　　إلى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ يمَانٍ مُسَهَّمِ

ومثالُ إعمالِهِ في الفاعل المستتر جميعُ ما ذكرنا.

المجالات التي لا يعمل فيها اسم التَّفضيل

ولا يعمل في مصدر؛ لا تقول: زَيْدٌ أحْسَنُ النَّاسِ حُسْناً، ولا في مفعول به، لا تقول: زيد أشْرَبُ النَّاس عَسَلاً، وإنَّما تُعَدِّيه إليه باللام؛ فتقول: زيدٌ أشرب الناس للعسل، ولا في فاعل ملفوظٍ به؛ لا تقول: مررت برجل أحْسَن منه أبوه. إلا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه. واتفقت العربُ على جواز ذلك في مسألة الكحل. وضابِطها: أن يكون أفعلُ صفةً لاسمِ جنسٍ مسبوقٍ بنفي، والفاعل مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين، وذلك كقول النبي ﷺ: «مَا مِنْ أيَّامٍ أحَبَّ إلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ» وقول العرب: ما رأيت رجلاً أحْسَنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ. وبهذا المثال لقيت المسألة بمسألة الكحل، وقوله: [الخفيف]

٢٢٢ ـ ما رأيت امرأً أحَبَّ إليه البَـ　　ـذْلُ مِنْهُ إلَيْكَ يا ابنَ سِنَانِ

ولم يقع هذا التركيبُ في التنزيل.

واعلم أن مرفوع «أحبَّ» في الحديث والبيت نائبُ الفاعلِ؛ لأنه مبني من فعل المفعول، لا من فعل الفاعل، ومرفوع أحسن في المثال بالعكس؛ لأن بناءه على

---

٢٢١ ـ هذا البيت للأوس بن جعفر.

٢٢٢ ـ لم ينسب.

العكس.

* * *

أحوال مطابقة اسم التّفضيل لمن هو له

ثم قلت: وإذَا كانَ بألْ طَابَقَ، أو مُجَرَّداً أو مُضَافاً لِنَكِرَةٍ أُفْرِدَ وذُكِّرَ، أوْ لِمَعْرِفَةٍ فَالْوَجْهَانِ.

وأقول: استطرَدْت في أحكام اسم التفضيل، فذكرت أنه على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يجب [فيه] أن يكون طِبْقَ مَنْ هو له، وهو ما كان بالألف واللاَّم، تقول: «زيدٌ الأفضَلُ» و «هِندٌ الفُضلَى» و «الزَّيْدَانِ الأفْضلاَنِ» و «الهندان الفُضْلَيَان» و «الزَّيدُون الأفضلُونَ» و «الهندات الفُضلياتُ، أو الفُضَلُ».

الثاني: ما يجب فيه أن لا يطابق، بل يكون مفرداً مذكراً على كل حال، وهو نوعان؛ **أحدهما**: المجرد من أل والإضافة، تقول: «زيد ـ أو هند ـ أفضل من عمرو» والزيدان ـ أو الهندان ـ أفضلُ من عمرو» و «الزيدون ـ أو الهندات ـ أفضل من عمرو»، **والثاني**: المضاف إلى نكرة، تقول: «زيد أفضلُ رجلٍ» و «الزيدان أفضل رجلين» و «الزيدون أفضل رِجَالٍ» و «هند أفضل امرأة» و «الهندان أفضل امرأتين» و «الهندات أفضل نسوة» وتجب المطابقة في تلك النكرة كما مَثَّلنا، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾ [البَقَرَة: الآية ٤١] فالتقدير أولَ فريق كافرٍ، ولولا ذلك لقيل: أول كافرين، أو التقدير: ولا يكن كل منكم أول كافر، مثل: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النُّور: الآية ٤].

والثالث: ما يجوز فيه الوجهان، وهو المضاف لمعرفة، تقول: «زَيْدٌ أفْضَلُ الْقَوْمِ» و «الزيدان أفْضَلُ القومِ» و «الزيدون أفضلُ القومِ» و «هند أفضلُ النساءِ» و «الهندان أفْضَلُ النساء» و «الهندات أفضل النساء» وإن شئت قلت: «الزيدان أفْضَلاَ القوم» و «الزيدون أفضَلُوا القوم»، و «هند فُضْلَى النساء» و «الهندان فُضْلَيَا النساء» و «الهندات فُضْلَيَاتُ النساء» وتركُ المطابقةِ أوْلَى، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٦]، ولم يقل أحْرَصِي النَّاسِ، وقال الشاعر: [الوافر]

٢٢٣ ـ وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْن جِيداً وَسَالِفَةً، وأَحْسَنُهُمْ قَذَالاَ

ولم يقل حُسْنَى الثَّقَلَيْنِ، ولا حُسْنَاهُمْ.

وعن ابن السراج إيجابُ تَرْكِ المطابقة، ورُدَّ بقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هُود: الآية ٢٧] ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: الآية ١٢٣].

* * *

شروط بناء اسم التفضيل

ثم قلت: وَلاَ يُبْنَى وَلاَ يَنْقَاسُ هُوَ وَلاَ أَفْعَالُ التَّعَجُّبِ ـ وهِيَ: مَا أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِهِ، وفَعُلَ ـ إلاّ مِنْ فِعْلٍ، ثُلاَثِيٍّ، مُجَرَّدٍ لَفْظاً وتَقْدِيراً، تَامّ، مُتَفَاوِتِ المَعْنَى، غَيْرِ مَنْفِيّ، ولاَ مَبْنِيّ لِلْمَفْعُولِ.

وأقول: لا يبنى أفعل التفضيل، ولا مَا أَفْعَلَهُ وأفعِلْ به وفَعُلَ في التعجب، من نحو: جِلْفٍ وَكَلْبٍ وحمار؛ لأنها غير أفعال، وقولهم: «ما أَجْلَفَه» و «مَا أَحْمَرَه» و «مَا أَكْلَبَه» خطأ، ولا من نحو: دَحْرَجَ؛ لأنه رباعي، ولا من نحو: انْطَلَقَ واسْتَخْرَجَ؛ لأنه وإن كان ثلاثياً لكنه مزيد فيه، ولا من نحو: هَيِفَ وغَيِدَ وحَوِلَ وسَوِدَ وحَمِرَ وعَمِيَ وعَرِجَ؛ لأنها وإن كانت ثلاثية مجردة في اللفظ لكنها مزيدة في التقدير؛ إذ أصْلُ حَوِلَ احْوَلَّ وعَوِرَ اعْوَرَّ وغَيِدَ اغْيَدَّ، والدليلُ على ذلك أن عَيْنَاتها لم تقلب ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها، فلولا أن ما قبل عيناتها ساكنٌ في التقدير لوجب فيها القلبُ المذكور، ولا من نحو: كَانَ وظلَّ وبات وصار؛ لأنها غير تامة، ولا من نحو: ضُرِبَ لأنه مبني للمفعول، ولا من نحو: ما قامَ وما عاجَ بالدواءِ؛ لأنه منفي.

وما سُمِعَ مخالفاً لشيء مما ذكرنا لم يُقَسْ عليه؛ فمن ذلك قولهم: «هُوَ أَلَصُّ مِنْ فُلاَنٍ» و «أَقْمَنُ مِنْهُ» فَبَنَوْهُ من غير فعل، بل من قولهم: هو لص، وقَمِنٌ بكذا، وقولهم: «مَا أَتْقَاه» من اتَّقَى، و «مَا أَخْصَرَ هذَا الْكَلاَمَ» من اخْتُصِرَ؛ وهما ذوا زيادة والثاني مبنيٌّ

٢٢٣ ـ هذا البيت لذي الرمة.

للمفعول، وفي التنزيل: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٢]، وهما من أَقْسَطَ إذا عَدَلَ ومن أقام الشهادة، وسيبويه يقيس ذلك إذا كان المزيد فيه أَفْعَلَ.

وفهم من قولي: «وَلاَ يَنْقَاسُ» أنه قد يُبْنَى من غير ذلك بالسماع دون القياس، كما بينته.

* * *

باب التَّنازع

ثم قلت: بابٌ ـ وإذَا تَنَازَعَ مِنَ الْفِعْلِ أَوْ شِبْهِهِ عَامِلاَنِ فَأَكْثَرُ مَا تَأَخَّرَ مِنْ مَعْمُولٍ فأكْثَرَ، فَالْبَصْرِيُّ يَخْتَارُ إعْمَالَ الْمُجَاوِرِ؛ فَيُضْمِرُ في غَيْرِه مَرْفُوعَهُ ويَحْذِفُ مَنْصُوبَهُ إن اسْتُغْنِيَ عَنْهُ، وإلاَّ أَخَّرَهُ، والكُوفِيُّ الأَسْبَقَ، فَيُضْمِرُ في غَيْرِهِ مَا يَحْتَاجُهُ.

وأقول: لما فرغْتُ من ذكر العوامل أَرْدَفْتُهَا بحكمها في التنازع، ويسمى هذا الباب باب التنازع، وباب الإعمال.

معنى التَّنازع وشرطا وقوعه

والحاصل أنه يتأتى تنازع عاملين، وأكثر، في معمول واحد وأكثر، وأن ذلك [جائز] بشرطين؛ **أحدهما**: أن يكون العامل من جنس الفعل أو شِبْهِه من الأسماء؛ فلا تَنَازُعَ بين الحروف ولا بين الحرف وغيره، **والثاني**: ألا يكون المعمول متقدماً، ولا متوسطاً، بل متأخراً؛ فلا تَنَازُعَ في نحو: «زَيْداً ضَرَبْتُ وأكْرَمْتُ» لتقدمه، ولا في نحو: «ضَرَبْتُ زَيْداً وأكْرَمْتُ» لتوسطه، وجوز ذلك بعضهم فيهما.

مثالُ تنازع العاملين معمولاً قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: الآية ٩٦] فـ(آتوني) و (أفرغ) عاملان طالبان لـ(قطراً).

ومثالُ تنازع العاملين أكْثَرَ من معمول: «ضَرَبْتُ وأهَنْتُ زَيْداً يَوْمَ الْخَمِيسَ».

ومثالُ تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً قولُ الشاعر: [البسيط]

٢٢٤ ـ أرْجُو وأخْشَى وأدْعُو اللَّهَ مُبْتَغِياً عَفْواً وعَافِيَةً في الرُّوحِ وَالْجَسَدِ

ومثالُ: تنازع أكْثَرَ من عاملين أكْثَرَ من معمول واحد قوله ﷺ: «تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلاَةٍ ثَلاَثاً وثَلاَثِينَ» فدُبُرَ: ظرفٌ، وثلاثاً: مفعول مطلق، وهما مطلوبان لكل من العوامل الثلاثة.

ومثالُ تنازع الفعلين ما مثلنا، ومثالُ تنازع الاسمين قول الشاعر: [الطَّويل]

٢٢٥ ـ قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

في أحد القولين.

ومثالُ: تنازع الفعلِ والاسمِ: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحَاقَّة: الآية ١٩] .

واتفق الفريقان على جواز إعمال أيِّ العاملين شئت، ثم اختلفوا في المختار فاختار الكوفيون إعمالَ الأول لتقدمه، والبصريون إعمال المتأخر لمجاوَرَتِهِ المعمولَ، وهو الصوابُ في القياس، والأكْثَرُ في السماع.

فإذا أعمل الثاني نظرت، فإذا احتاج الأول لمرفوع أضمر على وَفْقِ الظاهر المتنازَعِ فيه، نحو: «قَامَا وقَعَدَ أخَوَاكَ» و «قَامُوا وقَعَدَ إخْوَتُكَ» و «قُمْنَ وقَعَدَ نِسْوَتُكَ» وهذا إجماع من البصريين، وإن احتاج لمنصوب فلا يخلو: إما أن يصح الاستغناء عنه أو لا، فإن صح الاستغناء عنه وَجَبَ حَذْفهُ، نحو: «ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ» ولا يجوز أن تضمره فتقول: ضربته وضربني زيد، إلا في ضرورة الشعر، قال الشاعر: [الطَّويل]

٢٢٦ ـ إذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَاراً فَكُنْ في الْغَيْبِ أحْفَظَ لِلْوُدِّ

وإن لم يَصِحَّ وجب تأخيرُهُ، نحو: «رَغِبْتُ وَرَغِبَ فِيَّ الزَّيْدَانِ عَنْهُمَا».

وإذا أعمل الأول أضمر في الثاني ما يحتاجه: من مرفوع، ومنصوب، ومجرور؛ فتقول: «قَامَ وقَعَدَ أخَوَاكَ» و «قَامَ وضَرَبْتُهُمَا أخَوَاكَ» و «قَامَ ومَرَرْتُ بِهِمَا أخَوَاكَ» ولا

---

٢٢٤ ـ لم ينسب.
٢٢٥ ـ هذا البيت لكثير بن عبد الرحمٰن.
٢٢٦ ـ لم ينسب.

يجوز حذفه إذا كان مرفوعاً باتفاق، ولا إذا كان منصوباً إلا في ضرورة الشعر، كقول الشاعر: [مجزوء الكامل]

٢٢٧ ـ بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ـنَ إذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

ومن ثَمَّ قلنا في قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: الآية ٩٦] إنه أعمل الثاني؛ لأنه لو أعمل الأول لوجب أن يقال: «آتُونِي أُفْرِغْهُ عَلَيْهِ قِطْراً» وكذا في بقية آي التنزيل الواردة من هذا الباب.

* * *

باب الاشتغال

ثم قلت: بَابٌ ـ إذَا شَغَلَ فِعْلاً أوْ وَصْفاً ضَمِيرُ اسْمٍ سَابِقٍ أوْ مُلاَبِسٌ لِضَمِيرِهِ عَنْ نَصْبِهِ وَجَبَ نَصْبُهُ بِمَحْذُوفٍ مُمَاثِلٍ لِلْمَذْكُورِ إنْ تَلاَ مَا يَخْتَصُّ بِٱلْفِعْلِ كـ «إنِ» الشَّرطِيَّةِ وهَلاَّ ومَتَى، وتَرَجَّحَ إنْ تَلاَ مَا الْفِعْلُ بِهِ أوْلَى كَٱلْهَمْزَةِ وَمَا النَّافِيَةِ أوْ عاطِفاً عَلَى فِعْلِيَّةٍ غَيْرَ مَفْصُولٍ بـ«أمَّا» نحو: ﴿أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ [القَمَر: الآية ٢٤] ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۗ لَكُمۡ﴾ [النّحل: الآية ٥] أوْ كَانَ المَشْغُولُ طَلَباً، وَوَجَبَ رَفْعُهُ بِٱلابْتِدَاءِ إنْ تَلاَ مَا يَخْتَصُّ بِهِ كَـ«إذَا» الْفُجَائِيَّةِ، أوْ تَلاَهُ مَا لَهُ الصَّدْرُ كـ«زَيْدٌ هَلْ رَأيْتَهُ» وهذَا خَارِجٌ عَنْ أصْلِ هذَا الْبَابِ، مِثْلُ: ﴿وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾ [القَمَر: الآية ٥٢] و «زَيْدٌ مَا أحْسَنَهُ»، وتَرَجَّحَ في نحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ»، وَٱسْتَوَيَا في نحو: «زَيْدٌ قَامَ وعَمْراً أكْرَمْتُهُ».

معنى الاشتغال

وأقول: هذا الباب المسمى بباب الاشتغال، وحقيقته: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل، هو فعل أو وصف، وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظاً كـ«زَيْداً ضربْتُه» أو محلاً كـ«زَيْداً مَرَرْتُ به» أو لما لابس ضميره، نحو: «زَيْداً ضربت غُلاَمَهُ» أو «مَرَرْتُ بِغُلاَمِهِ».

---

٢٢٧ ـ هذا البيت لعاتكه بنت عبد المطلب.

للاسم المتقدّم على العامل وجهان من الإعراب

والاسم في هذه الأمثلة ونحوها أصلُه أن يجوز فيه وجهان؛ **أحدهما**: أن يرفع على الابتداء؛ فالجملة بعده في محل رفع على الخبرية، **والثاني**: أن ينصب بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور؛ فلا موضع للجملة بعده لأنها مفسرة.

وفُهِمَ من قولي: «فعلٌ أو وصفٌ» أن العامل إن لم يكن أحدهما لم تكن المسألة من باب الاشتغال، وذلك نحو: «زَيْدٌ إنَّهُ فَاضِلٌ» و «عَمْرٌو كأنَّهُ أسَدٌ» وذلك لأن الحرف لا يعمل فيما قبله، وكذلك نحو: «زَيْدٌ دَرَاكِهِ» و «عَمْرٌو عَلَيْكَهُ» لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، ومن ثمَّ لم يجز النصب على الاشتغال في نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾ [القَمَر: الآية ٥٢] وقولك: «زيدٌ مَا أحْسَنَهُ»؛ لأن (فَعَلُوهُ) صفة، والصفة لا تعمل في الموصوف، وفعلُ التعجبِ جامدٌ؛ فهو شبيهٌ بالحرف فلا يعمل فيما قبله، لا سيما وبينهما «ما» التعجبية، ولها الصَّدْرُ، وكذلك: «زَيْدٌ أنا الضَّارِبُهُ» لأن أل موصولة؛ فلا يتقدم عليها معمولُ صِلَتِهَا.

* * *

أحكام الاسم المتقدّم على العامل

ثم الاسم الذي تقدَّمَ، وبعده فعلٌ أو وصفٌ، وكل منهما ناصب لضميره أو لسببيه؛ ينقسم خمسة أقسام:

١ ـ **أحدها**: ما يترجَّحُ نصبه، وذلك في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون الفعل المشغول طلباً، نحو: «زيداً اُضْرِبْهُ» و «عمراً لا تُهِنهُ».

الثانية: أن يتقدم عليه أداة يغلب دخولها على الفعل، نحو: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾ [القَمَر: الآية ٢٤] .

الثالثة: أن يقترن الاسمُ بعاطفٍ مسبوق بجملة فعلية لم تُبْنَ على مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٤﴾ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾.

٢ ـ **الثاني**: ما يترجَّحُ رفعهُ بالابتداء، وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل

وجوباً أو رُجْحاناً، نحو: «زيدٌ ضَرَبْتُهُ» وذلك لأن النصب محوج إلى التقدير ولا طالب له، والرفع غني عنه، فكان أولى، لأن التقدير خلافُ الأصل، ومن ثَمَّ منعهُ بعض النحويين، ويردُّهُ أنه قرىء: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرّعد: الآية ٢٣] ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَهَا﴾ [النُّور: الآية ١] بنصب (جنات) و (سورة).

٣ ـ **الثالث**: ما يجب نصبه، وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب، نحو: «إنْ زَيْداً رَأَيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ».

٤ ـ **الرَّابع**: ما يجب رفعه، وذلك إذا تقدم عليه ما يختصُّ بالجمل الاسمية كـ«إذا» الفجائية، نحو: «خرجْتُ فإذا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو» وإجازة أكثر النحويين النصبَ بعدها سَهْوٌ، أو حَالَ بين الاسم والفعل شيء من أدوات التصدير نحو: «زيدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ» و «عمرٌو ما لقيتُهُ».

٥ ـ **الخامس**: ما يستوي فيه الأمران، وذلك إذا وقع الاسمُ بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية على مبتدأ؛ نحو: «زَيْدٌ قَامَ وعَمراً أكرمتُهُ» وذلك لأن الجملة السابقة اسمية الصَّدْر فعلية العَجُز، فإن راعيت صَدْرَهَا رفعت، وإن راعيت عَجُزَها نصبت؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين؛ فلذلك جاز الوجهان على السواء، وقد جاء التنزيل بالنصب، قال الله تعالى: ﴿الرَّحْمنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ الآياتِ ـ الرحمن: مبتدأ، وعلم القرآن: جملة فعلية، والمجموع جملة اسمية ذات وجهين، والجملتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر، وجملتا: معترضان ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٧] عطف على الخبر أيضاً، وهي محل الاستشهاد.

* * *

باب التوابع

ثم قلت: بابٌ ـ يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ في الإعْرَابِ خَمْسَةٌ؛ **أحَدُهَا**: التَّوْكِيدُ، وهو: تابعٌ يُقَرِّرُ أمْرَ المَتْبُوعِ في النِّسْبَةِ أو الشُّمُولِ؛ فالأوَّل نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ» و «الزَّيْدَانِ أو الهِنْدَانِ أنفُسُهُمَا» و «الزَّيْدُونَ أنفسُهُمْ» و «الهِنْدَاتُ أنفُسُهُنَّ» والعَيْنُ كَٱلنَّفْسِ، **والثَّاني**: نحو: «جَاءَ الزَّيْدَانِ كلاهما» و «الهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا» و «اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كلهُ» و «العَبِيدَ كلهمْ»

و «الأمَةَ كلها» و «الإمَاءَ كلّهُنَّ». ولا تُؤَكَّدُ نَكِرَةٌ مُطْلَقاً، وتُؤَكَّدُ بإعَادَةِ اللّفظِ أو مُرَادِفه نحو: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ [الفَجر: الآية ٢١] و ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾ [الأنبياء: الآية ٣١] وَلاَ يُعَادُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ وَلاَ حَرْف غيرُ جَوَابي إلاَّ مع ما اتّصلَ به.

وأقول: إذا استوفَتِ العوامل معمولاتها فلا سبيل لها إلى غيرها إلا بالتبعية.

أقسام التّوابع خمسة

والتوابع خمسة: نعت، وتوكيد، وعطف بيان، وبدل، وعطف نسق، وقيل: أربعة، فأدرج هذا القائل عطفي البيان والنسق تحت قوله: والعطف، وقال آخر: ستة؛ فجعل التأكيد اللفظي باباً وحده، والتأكيد المعنوي كذلك.

الأوّل: التأكيد

ومثال المقرر لأمر المتبوع في النسبة: «جَاءَ زيدٌ نفسه» فإنه لولا قولك «نفسه» لجوَّز السامعُ كونَ الجائي خبره أو كتابه بدليل قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفَجر: الآية ٢٢] أي: أمْرُهُ.

ومثالُ المقرر لأمره في الشمول قوله عز وجل: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الحِجر: الآية ٣٠]؛ إذ لولا التأكيد لجوّز السامعُ كونَ الساجد أكْثَرَهُمْ.

ويجب في المؤكَّد كونُهُ معرفةً، وشذّ قولُ عائشة رضي الله عنها: «ما صَامَ رسولُ الله ﷺ شَهْراً كُلّهُ إلا رمضان» وقول الشَّاعر: [البسيط]

٢٢٨ ـ لَكِنَّهُ شَاقَهُ أنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ   يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

وأنشده ابن مالك وغيره: «يَا لَيْتَ عدة شهر» وهو تحريف.

* * *

ويجب في التأكيد كَوْنُهُ مضافاً إلى ضمير عائد على المؤكد مطابق له، كما مثلنا، ويستثنى من ذلك «أجمع» وما تَصَرَّف منه، فلا يُضَفْنَ لضمير؛ تقول: «اشتريت العَبْد كُلّه

---

٢٢٨ ـ هذا البيت لعبد الله بن جندب الهذلي.

أجْمَعَ» و «الأمَةَ كُلّها جَمْعَاء» و «العَبِيد كلّهُم أجْمَعِين» و «الإماء كلهن جُمَعَ».

* * *

ويجب في النفس والعين إذا أُكد بهما أن يكونا مفردين مع المفرد، نحو: «جاء زيد نَفْسُهُ عَيْنُهُ» و «جَاءَتْ هِنْدٌ نَفْسُهَا عَيْنُهَا» مجموعين مع الجمع، نحو: «جَاءَ الزَّيْدُونَ أنْفُسُهُمْ أعْيُنُهُمْ» و «الهندات أنْفُسُهُنَّ أعْيُنُهُنَّ»، وأما إذا أكد بهما المثنى ففيهما ثلاث لُغات: أفصحها الجمع؛ فتقول: «جَاءَ الزَّيْدَان أنْفُسُهُمَا أعْيُنُهُمَا» ودونه الإفراد، ودون الإفراد التثنية، وهي الأوْجُهُ الجارية في قولك: «قَطَعْتُ رُؤُوسَ الكَبْشَيْنِ».

* * *

مسألة: قال بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الحِجر: الآية ٣٠]: فائدة ذكر (كل) رَفْعُ وَهْم مَنْ يتوهم أن الساجد البعض، وفائدة ذكر (أجمعون) رَفْعُ وهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد، بل سجدوا في وقتين مختلفين، والأول صحيح، والثاني باطل؛ بدليل قوله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: الآية ٨٢]؛ لأن إغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد؛ فَدَلَّ على أنَّ (أجمعين) لا تَعَرُّضَ فيه لاتحاد الوقت، وإنما معناه كمعنى كل سواء، وهو قول جمهور النحويين، وإنما ذكر في الآية تأكيداً على تأكيد، كما قال تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴿١٧﴾﴾ [الطارق: الآية ١٧].

* * *

الثَّاني: النَّعت

ثم قلت: الثَّاني النَّعْتُ، وهو: تَابِعٌ مُشْتَقٌّ أوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ، يُفِيدُ تَخْصِيصَ مَتْبُوعِهِ أوْ تَوْضِيحَهُ أوْ مَدْحَهُ أوْ ذَمَّهُ أوْ تَأكِيدَهُ أوْ التَّرَحُّمَ عَلَيْهِ، وَيَتْبَعُهُ في وَاحِدٍ مِنْ أوْجُهِ الإعْرَابِ، ومِنَ التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ، وَلاَ يَكُونُ أخَصَّ مِنْهُ، فنحو: «بالرَّجُلِ صَاحِبِكَ» بَدَلٌ، ونحو: «بالرَّجُلِ الْفَاضِلِ» و «بِزَيْدٍ الْفَاضِلِ» نَعْتٌ، وأمْرُهُ في الإفْرَادِ والتَّذْكِيرِ وأضْدَادِهِمَا كَالْفِعْلِ، ولَكِنْ يَتَرَجَّحُ نحو: «جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ» عَلَى «قَاعِدٍ» وأمَّا «قَاعِدُون» فَضَعِيفٌ، ويَجُوزُ قَطْعُهُ إنْ عُلِمَ مَتْبُوعُهُ بِدُونِهِ بِالرَّفْعِ، أوْ بِالنَّصْبِ.

وأقول: مثال المشتق: «مررتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ، أو مضروبٍ، أو حَسَنِ الوجْهِ، أو خَيْرٍ من عمرو» ومثال المُؤَوَّل به «مررت برجُلٍ أسدٍ» أي: شجاع، ومثال ما يفيد تخصيص المتبوع قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النّساء: الآية ٩٢] ومثال ما يفيد مدحه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٢] ومثال ما يفيد ذمّه: «أعُوذ بالله من الشَّيْطَانِ الرَّجيم» ومثال ما يفيد الترحُّمَ عليه: «اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ المِسْكِينُ». ومثال التوكيد: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحَاقَّة: الآية ١٣] و ﴿عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٦] و ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النّحل: الآية ٥١]، وزعم قوم من أهل البيان أن (اثنين) عطفُ بيانٍ، ويحتاج شرح ذلك إلى بَسْطٍ طويل.

وقد لَهِجَ المعرِبُونَ بأن النعت يتبعُ المنعوتَ في أربعة من عشرة، والتحقيقُ أن الأمر على النصف في العددين، وأنه إنما يتبع في اثنين من خمسة، وهما واحد من أوجه الإعراب الثلاثة ـ التي هي الرفع والنصب والجر ـ وواحدٌ من التعريف والتنكير؛ فلا تُنْعَتُ نكرةٌ بمعرفة، ولا العكس؛ لا تقول: «مررتُ برجلٍ الفاضلِ» ولا «بزيدٍ فاضلٍ» كما أنه لا يُتْبَعُ المرفوعُ بمنصوبٍ ولا مجرور، ولا نحو ذلك.

ويجب عند جماهير النَّحويين كونُ الموصوفِ إما أعْرَف من الصفة، أو مُساوياً لها، فلا يجوز أن يكون دونها، فالأول كقولك: «مررت بزيدٍ الفاضلِ» فإن الْعَلَمَ أعرفُ من المعرف باللام، والثاني نحو: «مررت بالرجلِ الفاضلِ» فإنهما معرفان باللام، والثالث نحو: «مررت بالرجل صاحبِكَ» فصاحبك بدلٌ عندهم، لا نعت؛ لأن المضاف للضمير في رتبة الضمير أو رتبة العلم؛ وكلاهما أعْرَفُ من المعرف باللام.

وأما الإفراد وضِدَّاه ـ وهما التثنية والجمع ـ والتذكير وضده ـ وهو التأنيث ـ فإن النعت يُعطى من ذلك حُكم الفعل الذي يحلُّ محلَّه من ذلك الكلام؛ فتقول: «مررت بامرأة حَسَنٍ أبوها» بالتذكير، كما تقول: «حَسُنَ أبوها» وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النّساء: الآية ٧٥] و «بِرَجل حَسَنَةٍ أُمُّهُ» بالتأنيث، كما تقول: «حَسُنَتْ أمه» وتقول: «بِرَجُلٍ حَسَنٍ أبوَاهُ» و «برجل حَسَنٍ آباؤه» ولا تقول: «حَسَنَيْنِ» ولا «حَسَنِينَ» إلا على لغة من قال: «أكَلُونِي البراغِيثُ» وعلى ذلك فَقِسْ.

إلا أن العرب أجْرَوْا جمعَ التكسير مجْرَى الواحد؛ فأجازوا فصيحاً: «مررت برجل

قُعُودٍ غِلْمَانُهُ» كما تقول: «قَاعِدٍ غِلْمَانُهُ» وقومٌ رجَّحوه على الإفراد، وإليه أذْهَبُ، وأما جمع التصحيح فإنما يقوله من يقول: «أكلوني البراغيث».

* * *

وإذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت نحو: «مررت بامرىء القيسِ الشَّاعِرِ» جاز لك فيه ثلاثة أوْجُهٍ: الإتباع فيخفض، والقطع بالرفع بإضمار هو، وبالنصب بإضمار فِعْل، ويجب أن يكون ذلك الفعل أخُصُّ أو أعني في صفة التوضيح، وأمْدَحُ في صفة المدح، وأذُمُّ في صفة الذم، فالأول كما في المثال المذكور، والثاني كما في قول بعض العرب: «الحَمْدُ لِلَّهِ أهْلَ الحمدِ» بالنصب، والثالث كما في قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝﴾ [المَسَد: الآية ٤] يقرأ في السبع: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المَسَد: الآية ٤] بالنصب بإضمار أذمُّ، وبالرفع إما على الإتباع، أو بإضمار هي.

* * *

الثَّالث: عطف البيان

ثم قلت: الثَّالثُ: الْبَيَانِ، وهُوَ: تابعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوضِّحُ مَتْبُوعَهُ أو يُخَصِّصُهُ، نحو:

أقْسَمَ بِٱللَّهِ أبُو حَفْصٍ عُمَر

ونحو: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المَائدة: الآية ٩٥] ويَتْبَعُهُ في أرْبَعَةٍ مِنْ عَشَرَة، ويَجُوزُ إعْرَابُهُ بَدَلَ كلّ إنْ لَمْ يَجِبْ ذِكْرُهُ كـ«هِنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أخُوهَا» وَلَمْ يَمْتَنِعْ إحْلالُهُ مَحَلَّ الأوَّلِ، نحو: «يَا زَيْدُ الْحَارِث».

وأنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ

ويَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْراً

ويَمْتَنِعُ في نحو: ﴿مَقَامِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٥] وفي نحو: «يَا سَعِيدُ كُرْزٌ» و «قَرَأَ قَالُونُ عِيسَى».

وأقولُ: قولي: «تابعٌ» جنسٌ يشمل التوابعَ كلها.

وقولي: «غير صفة» مُخْرِج للصفة؛ فإنها توافق عَطْفَ البيان في إفادة توضيح

المتبوع إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة، فلا بد من إخراجها، وإلا دَخَلَتْ في حَدِّ البيان.

وقولي: «يوضح متبوعه أو يخصصه» مخرج لما عدا عطف البيان.

ومثالُ الموضّحِ قولُه: [الرّجز]

٢٢٩ ـ أَقْسَمَ بِٱللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ   مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ

ومثالُ العَطْفِ المخصّصِ قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المَائدة: الآية ٩٥] فيمن نَوَّنَ الكفارة ورفع الطعام.

* * *

وحكم المعطوف أنه يتبع المعطوفَ عليه في أربعة من عشرة، وهي: واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث.

* * *

وكل شيء جاز إعرابُهُ عطفَ بيانٍ جاز إعرابُهُ بدلاً ـ أعني بدلَ كل من كل ـ إلا إذا كان ذكره واجباً، كـ«هندٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا» ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر عن هند، والجملة الواقعة خبراً لا بدَّ لها من رابطٍ يربطها بالمخبر عنه، والرابط هنا الضمير في قوله: «أخوها» الذي هو تابع لزيد، فإن أسقط لم يصح الكلام، فوجب أن يُعْرَبَ بياناً، لا بدلاً، لأن البدل على نية تكرار العامل، فكأنه من جملة أخرى، فتخلو الجملة المخبَرُ بها عن رابط، وإلا إذا امتنع إحلاله محلَّ المتبوع، ولذلك أمثلة كثيرة منها قولك: «يا زَيْدُ الحارِثُ» فهذا من باب البيان، وليس من باب البدل، لأن البدل في نية الإحلال محلَّ المبدل منه، إذ لو قيل: «يا الحارث» لم يجزِ، لأن «يا» و «أل» لا يجتمعان هنا، ومنها قولُ الشّاعر: [الوافر]

٢٣٠ ـ أَنَا ٱبْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ   عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

---

٢٢٩ ـ هذا البيت لعبد الله بن كيبسه.

فـ«بِشْرٍ» عَطْفُ بَيَانٍ على «البكريِّ» وليس بدلاً؛ لامتناع «أنَا ابْنُ التَّارِكِ بشرٍ»؛ إذ لا يُضافُ ما فيه الألفُ واللام إلى المجرَّد منها، إلا إن كان المضاف صفة مُثناة أو مجموعَةً جَمْعَ المذكَّرِ السَّالمِ، نحو: «الضَّارِبَا زَيْدٍ» و «الضَّارِبُو زَيْدٍ» ولا يجوز «الضَّارِبُ زَيْدٍ» خلافاً للفَرَّاء.

ومنها قولُ الراجز، وهو ذو الرمة: [الرّجز]

٢٣١ ـ إنِّـي وَأسْـطَـار سُـطِـرْنَ سَـطْـرَا   لَـقَـائِـلٌ يَـا نَـصْـرُ نَـصْـرٌ نَـصْـرَا

لأن نصرا الثاني مرفوع، والثالث منصوب؛ فلا يجوز فيهما أن يكونا بَدَلَيْنِ؛ لأنه لا يجوز «يا نَصْرٌ» بالرفع، ولا «يا نصراً» بالنصب، قالوا: وإنما نصر الأول عَطْفُ بَيانٍ على اللفظ، والثاني عَطْفُ بيانٍ على المحل، واستشكل ذلك ابن الطراوة؛ لأن الشيء لا يبين نفسه، قال: وإنما هذا من باب التوكيد اللفظي، وتابعه على ذلك المحمدان ابنا مالك ومُعْطي.

فإن قلت: «يا سعيدُ كرزُ» بضم «كرز» وجب كونه بدلاً، وامتنع كونه بياناً، لأن البدل في باب النداء حكمه حكم المنادى المستقلّ، و «كرز» إذا نودي ضم من غير تنوين، وأما البيان المفرد التابع لمبني فيجوز رفعه ونصبه، ويمتنع ضمه من غير تنوين، ومثله في ذلك النعتُ والتوكيد، نحو: «يا زيدُ الفاضلُ» و «الفاضلَ» و «يا تميمُ أجمعونَ» و «أجمعينَ».

وكذلك يمتنع البيانُ في قولك: «قَرَأ قالونُ عيسى» ونحوه مما الأول فيه أوضحُ من الثاني، وإنما قال العلماء في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ إنه بيان، لأن فرعون كانَ قد ادعى الربوبية، فلو اقتصروا على قولهم: ﴿بربِّ العالمين﴾ لم يكن ذلك صريحاً في الإيمان بالرب الحق سبحانه وتعالى.

* * *

---

٢٣٠ ـ هذا البيت للمرار بن سعيد بن نعله.

٢٣١ ـ هذا البيت لسيبويه.

الرّابع: البدل

ثم قلت: الرَّابعُ البَدَلُ، وهو: التَّابعُ الْمَقْصُودُ بالْحُكم بِلاَ وَاسِطَةٍ، وهو إمَّا بَدَلَ كُلٍّ نحو: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٧] أَوْ بَعْضٍ نحو: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عِمرَان: الآية ٩٧] أو اشْتِمَالٍ نحو: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٧] أَوْ إِضْرَابٍ نحو: «مَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ثُلُثُهَا رُبُعُهَا» أَوْ نِسْيَان أَنْ غَلِط كـ«جَاءَنِي زَيْدٌ عَمْرٌو» و «هذَا زَيْدٌ حِمَارٌ» والأَحْسَنُ عَطْفُ هذِهِ الثَّلاثَةِ بِبَلْ، ويُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ ويُخَالِفُهُ، في الإِظْهَار والتَّعْرِيفِ وضِدّيهِمَا، وَلكِنْ لا يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِن ضَمِيرِ حَاضرٍ، إلاّ بَدَلَ بَعْضٍ أو اشْتمالٍ مُطْلَقاً، أَوْ بَدَلَ كل إن أَفَادَ الإحاطة.

البدل في اللغة

وأقول: البدلُ في اللّغة العِوَضُ، وفي التنزيل: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾ [القَلَم: الآية ٣٢] وفي الاصطلاح ما ذكر.

و «التابع» جنسٌ يشمل [جميع] التوابع.

و «المقصود بالحكم» فَصْل مخرج للنعت والبيان والتأكيد، فإنهُنَّ متممات للمقصود بالحكم، لا مقصودة بالحكم، ولنحو: «جاء القومُ لا زيدٌ» فإن زيداً منفي عنه الحكم، فلا يصح أن يقال إنه المقصود بالحكم، ولنحو: «عمرو» في «جاء زيد وعمرو» أو «فعمرو» أو «ثم عمرو» أو «القوم حتى عمرو»؛ فإنه مقصود بالحكم مع الأول، فلا يَصْدُقُ عليه أنه المقصود بالحكم.

و «بلا واسطة» مُخْرِجٌ للمعطوف عَطْفَ النَّسق في نحو: «جاء زيد بل عمرو»، فإنه وإنه كان المقصود بالحكم، لكنه إنما يتبع بواسطة حرف العطف.

* * *

١ ـ أقسام البدل

وأقسامه ستة: بدلُ كل من كل، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال، وبدل إضراب، وبدل نسيان، وبدل غلط.

١ ـ بدل الكلّ:

فبدل الكل نحو: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ فالصراط الثاني هو نفس الصراط الأول.

٢ ـ بدل البعض:

وبدل البعض نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٩٧] فـ(مَنْ) في موضع خفض على أنها بدل من (الناس) والمستطيعُ بعضُ الناس لا كلهم.

٣ ـ بدل الاشتمال:

وبدل الاشتمال نحو: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٧] فـ(قتال) بدل من (الشهر) وليس القتال نفسَ الشهرِ ولا بعضه، ولكنه ملابس له لوقوعه فيه.

٤ ـ بدل الإضراب:

وبدل الإضراب كقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «إنَّ الرَّجُل لَيُصَلِّي الصَّلاَة مَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ثُلثُهَا رُبُعُهَا» إلى العُشْرِ؛ وضابِطُهُ أن يكون البدلُ والمبدَلُ منه مقصودين قصداً صحيحاً، وليس بينهما تَوَافُق كما في بدل الكل، ولا كلية وجزئية كما في بدل البعض، ولا مُلابسة كما في بدل الاشتمال.

٥ ـ بدل النّسيان:

وبدل النسيان كقولك: «جاءني زيد عمرو» إذا كنت إنما قَصَدْت زيداً أولاً، ثم تبين فسادُ قصدك فذكرت عمراً.

٦ ـ بدل الغلط

وبدل الغلط كقولك: «هذَا زَيْدٌ حِمَارٌ» والأصلُ أنك أردت أن تقول: هذا حمار، فَسَبَقَكَ لِسَانُكَ إلى زيد؛ فرفعت الغلط بقولك: حمار، وسماه النحويون بَدَلَ الغلط، على معنى بدل الاسم الذي هو غلطٌ، ألا ترى أن الحمار بدل من زيد، وأن زيداً إنما ذكر غلطاً.

ويصح أن يمثَّل لهذه الأبدال الثلاثة بقولك: «جاءني زيد عمرو»؛ لأن الأول والثاني إن كانا مقصودين قصداً صحيحاً فبدلُ إضرابٍ، وإن كان المقصود إنما هو الثاني فبدل غلط، وإن كان الأول قصد أولاً ثم تبين فساد قصده فبدل نسيان.

* * *

أقسام البدل والمبدل منه

ثم اعلم أن البدل والمبدل منه ينقسمان بحسب الإظهار والإضمار أربعة أقسام، وذلك لأنهما يكونان ظاهرين، ومضمرين، ومختلفين، وذلك على وجهين:

١ ـ إبدال الظاهر من المظهر:

فإبدال الظاهر من المظهر، نحو: «جَاءَني زَيْدٌ أَخُوكَ».

٢ ـ إبدال المضمر من المضمر:

وإبدال المضمر من المضمر، نحو: «ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ» فإياه: بدل أو توكيد، وأوجب ابنُ مالك الثاني، وأسقط هذا القسم من أقسام البدل، ولو قلت: «ضَرَبْتُهُ هُوَ» كان بالاتفاق توكيداً لا بدلاً.

٣ ـ إبدال المضمر من الظاهر:

وإبدال المضمر من الظاهر، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْداً إِيَّاهُ» وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضاً من باب البدل، وزعم أنه ليس بمسموع، قال: ولو سمع لأعرب توكيداً لا بدلاً، وفيما ذكره نظر؛ لأنه لا يؤكد القويُّ بالضعيف، وقد قالت العرب: «زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ» وجَوَّزَ النحويون في «هو» أن يكون بدلاً، وأن يكون مبتدأ، وأن يكون فَصْلاً.

٤ ـ إبدال الظاهر من المضمر:

وإبدال الظاهر من المضمر فيه تفصيل، وذلك أن الظاهر إن كان بدلاً من ضمير غيبة جاز مطلقاً، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: الآية ٦٣] فـ(أن أذكره) بدل من الهاء في (أنسانيه) بدل اشتمال، ومثله: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾ [مريَم: الآية ٨٠] ، وقول الشاعر: [الطَّويل]

١١٧ ـ عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ في الْقَوْمِ حَاتماً عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِٱلْمَاءِ حَاتِمِ

إلا أن هذا بدلُ كل من كل.

وإن كان ضميرَ حَاضِرٍ، فإن كان البدلُ بعضاً أو اشتمالاً جاز، نحو: «أعْجَبْتَنِي وَجْهُكَ» و «أعْجَبْتَنِي عِلْمُكَ» وقوله: [الرّجز]

٢٣٢ ـ أوْعَدَنِي بِٱلسَّجْنِ وَالأدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

فـ«رجلي» بدل بعض من ياء «أوْعَدَنِي»، وقوله: [الوافر]

٢٣٣ ـ ذَرِينِي إنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا ٱلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا

فـ«حلمي» بدل اشتمال من ياء «ألفيتني».

وإن كان بَدَلَ كل فإما أن يَدُلَّ على إحاطة، أو لا، فإن دَلَّ عليها جاز نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المَائدة: الآية ١١٤] وإن كان غَيْرَ ذلك امتنع، نحو: «قُمْتَ زَيْدٌ» و «رَأيْتُكَ زَيْداً» وجوز ذلك الأخفش والكوفيون، تمسكاً بقوله: [البسيط]

٢٣٤ ـ بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وأمَّ نَهْجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيلا

* * *

أقسام البدل والمبدل منه من حيث التّعريف والتّنكير

وكذلك ينقسمان ـ بحسب التعريف والتنكير ـ إلى معرفتين نحو: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ ونكرتين نحو: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝ حَدَآئِقَ﴾ ومتخالفين فإما أن يكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ أو يكونا بالعكس نحو: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾ وقول الشاعر: [مشطور الرجز]

٢٣٥ ـ إنَّ مَعَ الْيَوْمِ أخَاهُ غَدْوَا

---

٢٣٢ ـ هذا البيت للعديل بن الفرخ.

٢٣٣ ـ هذا البيت لعدي بن زيد.

٢٣٤ ـ لم ينسب.

٢٣٥ ـ لم ينسب.

الخامس: عطف النّسق

ثم قلت: الخامِسُ: عَطْفُ النَّسَقِ، وهو بِالْوَاوِ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ، وبالْفَاءِ لِلْجَمْعِ والتَّرْتِيبِ والتَّعْقِيبِ، وبِثُمَّ لِلْجَمْعِ والتَّرْتِيبِ والمُهْلَةِ، وبِحَتَّى لِلْجَمْعِ والغَايَةِ، وبِأَمِ المُتَّصِلَةِ وهي: الْمَسْبُوقَةُ بِهَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ أَوْ بِهَمْزَةٍ يُطْلَبُ بِهَا وبِأَمِ التَّعْيِينُ، وهي في غَيْرِ ذَلِكَ [مُنْقَطِعَةٌ] مُخْتَصَّةٌ بِالْجُمَلِ ومُرَادِفَةٌ لِبَلْ، وقَدْ تُضَمَّنُ مَعَ ذَلِكَ مَعْنَى الهَمْزَةِ، وبِأَوْ بَعْدَ الطَّلَبِ لِلتَّخْيِيرِ أَوِ الإِبَاحَةِ، وبَعْدَ الْخَبَرِ للشَّكِّ أَوِ التَّشْكِيكِ أَوِ التَّقْسِيمِ، وبِبَلْ بَعْدَ النَّفْيِ أَوِ النَّهْيِ لِتَقْرِيرِ مَتْلُوِّهَا وإِثْبَاتِ نَقِيضِهِ لِتَالِيهَا، كَلَكِنْ، وبَعْدَ الإِثْبَاتِ والأَمْرِ لِنَقْلِ حُكْمِ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا، وبِلاَ لِلنَّفْيِ، وَلاَ يُعْطَفُ غَالِباً عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ، ولا يُؤَكَّدُ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ إِلاَّ بَعْدَ تَوْكِيدِهِ بِمُنْفَصِلٍ أَوْ بَعْدَ فَاصِلٍ مَا، وَلاَ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ إِلاَّ بإِعَادَةِ الْخَافِضِ.

وأقولُ: معنى كون الواو لمطلق الجمع: أنها لا تَقْتَضِي ترتيباً، ولا عَكْسَهُ، ولا مَعِيَّةً، بل هي صالحة بوضعها لذلك كله؛ فمثال استعمالها في مقام الترتيب قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾ [النّساء: الآية ١٦٣] ومثال استعمالها في عكس الترتيب نحو: ﴿وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ﴾ [النّساء: الآية ١٦٣] ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: الآية ٣] ﴿ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١] ﴿ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٤٣]، ومثالُ استعمالها في المصاحبة نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١١٩] ونحو: ﴿فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ﴾ [القَصَص: الآية ٤٠] ونحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٧].

ومثالُ إفادة الفاء للترتيب والتعقيب، وثم للترتيب والمهلة قوله تعالى: ، فعطف الإقبار على الإماتة بالفاء، والإنشار على الإقبار بثم، لأن الإقبار يعقب الإماتة، والإنشار يتراخى عن ذلك.

ومعنى «حتى» الغاية، وغاية الشيء: نهايَتُهُ، والمرادُ أنها تعطف ما هو نهاية في الزيادة أو القِلّةِ، والزيادة إما في المقدار الحسي، كقولك: «تَصَدَّقَ فُلاَنٌ بالأعداد الكثيرة حتى الألوف الكثيرة» أو في المقدار المعنوي، كقولك: «مَاتَ النَّاسُ حتى الأنبِيَاءُ»

وكذلك القلة تكون تارة في المقدار الحسي، كقولك: «اللَّهُ ـ سبحانه وتعالى! ـ يُحْصِي الأشْيَاء حتى مَثَاقِيلَ الذرِّ»، وتارةً في المقدار المعنوي، كقولك: «زَارَنِي النَّاسُ حتى الْحَجَّامُونَ».

و «أم» على قسمين: متصلة، ومنقطعة، وتسمى أيضاً منفصلة.

فالمتصلة هي: المسبوقة إما بهمزة التسوية، وهي الداخلة على جملة يصحُّ حلولُ المصدر محلها، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٦] ألا ترى أنه يصح أن يقال: سواء عليهم الإنذار وعَدَمُه، أو بهمزة يُطْلَبُ بها وبأم التعيين، نحو: «أزَيْدٌ في الدَّارِ أمْ عَمْرٌو» وسميت «أم» في النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَغْنَى بأحدهما عن الآخر.

والمنقطعة ما عدا ذلك، وهي بمعنى بَلْ، وقد تتضمن مع ذلك معنى الهمزة، وقد لا تتضمنه، فالأول نحو: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزّخرُف: الآية ١٦] أي: بل أتَّخَذَ، بهمزة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الإنكاري، ولا يصح أن تكون في التقدير مجردة من معنى الاستفهام المذكور، وإلا لزم إثباتُ الاتخاذِ المذكور، وهو مُحال، والثاني كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرّعد: الآية ١٦] أي: بل هل تستوي، وذلك لأن «أم» اقترنت بهل؛ فلا حاجة إلى تقديرها بالهمزة.

و «أو» لها أربعة معان؛ **أحدها**: التخيير، نحو: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المَائدة: الآية ٨٩] ، **والثاني**: الإباحة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [النُّور: الآية ٦١] ، وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الطلب، **والثالث**: الشك، نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: الآية ١٩] ، **والرابع**: التشكيك، وهو الذي يُعَبَّر عنه بالإبهام، نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سَبَإ: الآية ٢٤] ، وهذانِ المعنيانِ لها إذا وقعت بعد الخبر.

وأما «بل» فيعطف بها بعد النفي، أو النهي، ومعناها حينئذ: تقريرُ ما قبلها بحالِهِ، وإثباتُ نقيضه لما بعدها، نحو: «مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو»، و «لاَ يَقُمْ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو»

وبعد الإثبات أو الأمر، ومعناها حينئذ: نَقْلُ الحكم الذي قبلها للاسم الذي بعدها، وجَعْلُ الأول كالمسكوت عنه.

وأما «لكن» فلا يعطف بها إلا بعد النفي أو النهي، ومعناها كمعنى بل، وعن الكوفيين جواز العطف بها بعد الإثبات قياساً على بل، وأباهُ غيرهم لأنه لم يُسْمَع.

وأما «لا» فإنها لنفي الحكم الثابتِ لما قبلها عما بعدها، فلذلك لا يعطف بها إلا بعد الإثبات، وذلك كقولك: «جَاءَنِي زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو».

ومثالُ العطف على الضّمير المرفوع المتصل بعد التوكيد ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: الآية ٥٤]، ومثالُه بعد الفصل [بالمفعول] ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرّعد: الآية ٢٣]، فـ«مَنْ» عطف على الواو من «يدخلونها» وجاز ذلك للفَصْل بينهما بضمير المفعول، ومثالُ العطف من غير توكيد ولا فصل قولُ النبي ﷺ: «كُنْتُ وأبو بكر وعُمَرُ»، و «فَعَلْتُ وأبو بَكْر وعُمَر» وقول بعضهم: «مَرَرْتُ بِرَجُل سواءٍ والعَدَمُ» فـ«سواء» صفة لرجل، وهو بمعنى مُسْتَوٍ، وفيه ضمير مستتر عائد على رجل، و «العَدَمُ» معطوف على ذلك الضمير، ولا يقاسُ على هذا، خلافاً للكوفيين.

ومثال العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فُصّلَت: الآية ١١] ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾ [الأنعَام: الآية ٦٤] ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون: الآية ٢٢] ولا يجب ذلك خلافاً لأكثر البصريين؛ بدليل قراءة حمزة رحمه الله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النّساء: الآية ١] بخفض (الأرحام)، وحكاية قطرب: «ما فيها غَيْرُهُ وفَرَسِهِ».

* * *

تابع المنادى

ثم قلت: فصل ـ وإذا أُتْبِعَ المُنَادى بِبَدَلٍ أوْ نَسَقٍ مُجَرَّدٍ مِنْ «ألْ» فَهُوَ كالمُنَادى المُسْتَقِلّ مُطْلَقاً، وتابعُ المنادى المبني غَيْرَهُمَا يُرْفَعُ أوْ يُنْصَبُ؛ إلاّ تابعَ «أيٍّ» فَيُرْفَعُ، وإلاّ التَّابعَ المُضافَ المُجَرَّدَ مِن «أل» فَيُنْصَبُ كَتابعِ المعرب.

أحكام تابع المنادى

وأقول: لتوابع المنادى أحكام تخصها؛ فلهذا أفْرَدْتُهَا بفصل.

والحاصل أن التابع إذا كان بدلاً أو نسقاً مجرداً من «أل» فإنه يستحقُّ حينئذ ما يستحقُّه لو كان منادى، تقول في البدل: «يا زيدُ كُرْزُ» بالضم، كما تقول: «يا كرزُ» وكذلك: «يا عبدَ اللَّهِ كرزُ» وفي النَّسَق: «يا زيدُ وخالدُ» بالضم، كما تقول: «يا خالدُ» وكذلك: «يا عبدَ اللَّهِ وخالدُ» لا فرق في البابين المذكورين بين كون المنادى معرباً أو مبنياً.

وإن كان التابع غير بدلٍ ونَسَق مجرد من «أل» فإن كان المنادى مبنياً فالتابع له ثلاثة أقسام؛ ما يجب رفعه، وما يجب نصبه، وما يجوز فيه الوجهان:

فالواجب رفعه: نعتُ «أيٍّ» نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ [الانفِطار: الآية ٦] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١] وعن المازني إجازة نصبه، وأنه قرىء: ﴿قُلْ يَاأَيُّهَا الكَافِرِينَ﴾ وهذا إن ثَبَتَ فهو من الشذوذ بمكان.

والواجب نصبُه: التابعُ المضاف، مثاله في النعت نحو: «يا زيدُ صاحِبَ عَمْرو» ومثاله في التوكيد: «يا تميمُ كُلَّهُمْ» أو «كلَّكُمْ» ومثاله في البيان: «يا زيد أبا عبد الله».

والجائز فيه الوجهان: التابعُ المفردُ، نحو: «يا زيدُ الفاضلُ، والفاضلَ» و «يا تميمُ أجمعُونَ، وأجمعِينَ» و «يا سعيدُ كُرْزٌ، وكُرزاً» قال ذو الرمة:

٢٣١ ـ لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْراً

وإن كان المنادى معرباً تعين نصبُ التابع، نحو: «يا عبدَ الله صاحِبَ عَمْرو» و «يا بني تميم كُلَّهُمْ» و «يا عبدَ اللَّهِ أبا زيدٍ».

وإذا وجب نصب المضاف التابع للمبنيّ فنصبه تابعاً لمعرب أحقُّ، قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الزُّمَر: الآية ٤٦] ففاطر: صفة لاسم الله سبحانه، وزعم سيبويه أن نداءٌ [ثانٍ] حُذِفَ منه حرف النداء؛ لأن المنادى الملازم للنداء لا يجوز عنده أن يوصف، وكلمة «اللهمَّ» لا تستعمل إلا في النداء.

* * *

باب موانع الصّرف

ثم قلت: باب - مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعَةٌ يَجْمَعُهَا قولُهُ:

اَجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ   رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَة فَالْوَصْفُ قد كَمُلاَ

فالتَّأنيثُ بالألفِ كَبُهْمَى وصَحْرَاءَ، والجَمْعُ المُمَاثِلُ لِمسَاجِدَ ومَصَابِيحَ، كلٌّ مِنْهُمَا يَسْتَقِلُّ بالمَنْعِ، والبَوَاقِي مِنْهَا مَا لا يَمْنَعُ إلاّ مَعَ العَلَمِيَّة، وهو التَّأنيثُ كفاطِمَةَ وطَلْحَة وزَيْنَبَ؛ ويَجُوزُ في نحو: هِنْدٍ وَجُهَانٍ، بِخِلاَفِ نحو: سَقَرَ وبَلْخَ وَزَيْدَ لامْرَأة، والتَّرْكِيبُ المَزْجِيُّ كَمَعْدِيكَرِبَ، والعُجْمَةُ كإبْرَاهِيمَ وَمَا يمْنَعُ تَارَةً مَعَ العَلَمِيَّةِ وأُخْرَى مَعَ الصِّفَةِ، وهو العَدْلُ كعُمَرَ وزُفَرَ، وكمَثْنَى وثُلاَثَ وأُخَرَ مُقَابِلَ آخَرِينَ، والوَزْنُ كأحْمَدَ وأحْمَرَ، والزِّيَادَةُ كعُثْمَانَ وغَضْبَانَ، وشَرْطُ تأثِيرِ الصِّفَةِ أصَالَتُهَا وَعَدَمُ قَبُولها التَّاء، فأرْنَبٌ وصَفْوَانٌ بمعنى ذَلِيلٍ وقَاسٍ ويَعْمَلٌ ونَدْمَانٌ مِنَ المُنَادَمَةِ مُنْصَرِفة. وشَرْطُ العُجْمَةِ كَوْنُ عَلَمِيَّتِهَا في العَجَمِيَّةِ والزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلاَثَةِ، فَنُوحٌ مُنْصَرِفٌ، وشَرْطُ الوَزْنِ اخْتِصَاصُهُ بالفِعْلِ كشَمَّرَ وَضُرِبَ عَلَمَيْنِ، أوْ افْتِتَاحُهُ بزيادة هِيَ بالْفِعْلِ أوْلَى كأحْمَرَ وكأفْكَلَ عَلَماً.

وأقول: الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة - أعني مُنَوَّنة تنوين التمكين - وإنما تخرج عن هذا الأصل إذا وُجد فيها علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما، والبيت المنظوم لبعض النحويين، وهو يجمع العلل المذكورة إما بصريح اسمها أو بالاشتقاق.

والذي يقوم مقام علتين شيئان: التأنيث بالألف، مقصورة كانت كبُهْمَى، أو ممدودة كصحراء، والجمع الذي لا نَظيرَ له في الآحاد - أي: لا مفرد على وزنه - وهو مَفَاعِلُ كمَسَاجِدَ، ومفاعيلُ كمصابيح ودنانيرَ، وإنما مثلت المقصورة ببُهْمَى دون حُبْلَى وللممدودة بصحراء دون حمراء لئلا يتوهم أن المانع الصفة وألف التأنيث كما توهم بعضهم.

وما عدا هاتين العلتين لا يؤثر إلا بانضمام علة أخرى له، ولكن يشترط في التأنيث والتركيب والعجمة أن تكون العلة الثانية المجامعة لكل منهن العلمية، ولهذا صرفت صِنْجَةٌ وقائمةٌ، وإن وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث، وهي العجمة في صنجة والصفة في قائمة، وما ذاك إلا لأن التأنيث والعجمة لا يمنعان إلا مع العلمية، وكذلك أذربيجان

ـ اسم لبلدة ـ فيه العلمية والعجمة والتركيب والزيادة، قيل: وعلة خامسة وهي التأنيث؛ لأن البلدة مؤنثة، وليس بشيء؛ لأنا لا نعلم هل لحظوا فيه البقعة أو المكان، ولو قُدِّر خُلُوُّه من العلمية وجب صرفه؛ لأن التأنيث والتركيب والعجمة شرط اعتبار كل منهن العلمية كما ذكرنا، والألف والنون إذا لم تكن في صفة كسَكْرَان فلا تمنع إلا مع العلمية كسَلْمَان، ولا وصفية في أذربيجان؛ فتعينت العلمية، ولا علمية إذا نكرته؛ فوجب صرفه.

ومثلت للتأنيث بفاطمة وطلحة وزينب لأبيِّن أنه على ثلاثة أقسام: لفظي ومعنوي، ولفظي لا معنوي، ومعنوي لا لفظي.

وأما بقية العلل فإنها تمنع تارة مع العلمية وتارة مع الصفة.

مثالُ العدل مع العلميَّة عُمَرُ وزُفَرُ وزُحَلُ وجُمَحُ ودُلَفُ؛ فإنّها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وجامح ودالف، وطريق معرفة ذلك أن يُتَلَقَّى من أفواههم ممنوع الصرف وليس فيه مع العلمية علةٌ ظاهرة؛ فيحتاج حينئذ إلى تكلف دَعْوى العدل فيه.

ومثالُهُ مع الصفة أُحَادَ ومَوْحَد، وثُنَاءَ ومَثْنَى، وثُلاَثَ ومَثْلَثُ، ورُبَاعُ ومربع؛ فإنها معدولة عن واحد واحد، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، قال تعالى: ﴿أُوْلِيَ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [فَاطِر: الآية ١] فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة لأنها صفة لأجنحة، وهي ممنوعة الصرف؛ لأنها معدولة عما ذكرنا؛ فلهذا كان خفضها بالفتحة، ولم يظهر ذلك في مثنى لأنه مقصور، وظهر في ثُلاَث ورُبَاع لأنهما اسمان صحيحاً الآخر، ومن ذلك «أُخَرُ» في نحو قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۚ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٤] فأخر: صفة لأيام وهي معدولة عن آخَرَ ـ بفتح الهمزة والخاء وبينهما ألف ـ لأنها جمع أخرى أنثى آخَرَ بالفتح، وقياسُ فُعْلَى أفْعَلَ أن لا تستعمل إلا مضافة إلى معرفة أو مقرونة بلام التعريف، فأما ما لا إضافة فيه ولا لام فقياسُهُ أفعلُ كأفضل، تقول: «هندٌ أفضلُ» و «الهندات أفضل» ولا تقول فُضْلَى ولا فُضّل، فأما أُخَرُ فصفة معدولة؛ فلهذا خفضت بالفتحة، فإن كانت أُخَرُ جمع أخرى أنثى آخِرٍ ـ بكسر الخاء ـ فهي مصروفة، تقول: «مررتُ بأوَّلٍ وأُخَرٍ» بالصرف، إذ لا عَدْلَ هنا.

ومثال الوزن مع العلمية أحْمَدُ ويزيدُ ويشكُرُ، ومع الصفة أحْمَرُ وأفضَلُ، ولا يكون

الوزن المانع مع الصفة إلا في أفعلَ، بخلاف الوزن المانع مع العلمية.

ومثال الزيادة مع العلمية سَلْمَانُ وعِمْرَانُ وعُثْمَانُ وأصْبَهَانُ، ومثالها مع الصفة سَكْرَان وغَضْبَان، ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة إلا في فَعلاَنَ، بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية.

ويشترط لتأثير الصفة أمران، **أحدهما**: كونها أصلية، فيجب الصرف في نحو قولك: «هذا قلبٌ صَفْوَانٌ» بمعنى قاسٍ، و «هذَا رَجُلٌ أرْنَبٌ» بمعنى ذليلٍ، أي: ضعيف، **والثاني**: عدم قبولها التاء، ولهذا انصرف نحو: نَدْمَانٍ وأرْمَلٍ؛ لقولهم نَدْمانة وأرْمَلَة، قال الشَّاعر: [الوافر]

٢٣٦ ـ وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الكَأْسَ طِيباً سَقَيْتُ وَقَدْ تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

ويشترط لتأثير العجمة أمران؛ **أحدهما**: كون علميتها في اللغة العجمية؛ فنحو: لِجَامٍ وفَيْرُوز ـ عَلَمَيْن لمذكَّرين ـ مصروف، **والثاني**: الزيادة على الثلاثة، فنوحٌ ولُوطٌ وهُودٌ ونحوهن مصروفة وَجْهاً واحداً، هذا هو الصحيح، قال الله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١٠٥] وقال تعالى: ﴿وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَٰبِ مَدْيَنَ﴾ وقال تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾ [هُود: الآية ٦٠] وليس مما نحن فيه، لأنه عربي، وليس في أسماء الأنبياء عليهم الصَّلاة والسلام عربي غيره وغير صالح وشعيب ومحمد ﷺ، وزعم عيسى بن عمر وابنُ قتيبة والجرجاني والزمخشري أن في نوح ونحوه وجهين، وهو مردود، لأنه لم يرد بمنع الصرف سماع مشهور، ولا شاذ.

وشرط الوزن كونه إما مختص بالفعل، أو كونه بالفعل أولى منه بالاسم، فالأول نحو: شَمَّرَ وضُرِبَ علمين، قال الشاعر: [الطّويل]

٢٣٧ ـ وَجَدِّيَ يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

والثاني: نحو: أحْمَرَ صفة أو علماً، وأفْكَل علماً، والأفْكَل اسم للرِّعْدَةِ، فإن هذا

---

٢٣٦ ـ هذا البيت للبرج بن مسهر.

٢٣٧ ـ هذا البيت لجميل بن عبد الله بن عمر.

و «ثَلاَثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً» بحذف التاء من ثلاث، قال الله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾﴾ [المدَّثر: الآية ٣٠] أي: مَلَكاً، أو خازناً.

القسم الثالث: ما فيه تفصيل، وهو العشرة؛ فإن كانت غير مركبة فهي كالتسعة والثلاثة وما بينهما تذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، وإن كانت مركبة جَرَتْ على القياس؛ فذكرت مع المذكر، وأنثت مع المؤنث، قال الله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يُوسُف: الآية ٤] ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٦٠] وتقول: «عندي إِحْدَى عَشْرَةَ امرأة» و «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً».

* * *

أقسام الأعداد بالنِّسبة إلى التمييز

وأما الثاني ـ وهو التمييز ـ فإنها فيه على أقسام خمسة:

أحدها: ما لا يحتاج لتمييز أصلاً، وهو الواحد والاثنان، لا تقول: واحد رجل، ولا اثنا رجلين، وأما قوله: [الرّجز]

٢٣٩ ـ . . . فِـيـهِ ثِـنْـتَـا حَـنْـظَـلِ

فضرورة.

والثاني: ما يحتاج إلى تمييز مجموع مخفوض، وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما تقول: «عِنْدِي ثَلاَثَةُ رِجَالٍ» و «عَشْرُ نِسْوَةٍ» وكذا ما بينهما، ويستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة «المائة» فإنها يجب إفرادها، تقول: «عِنْدِي ثَلاَثُمِائَةٍ» ولا يجوز «ثَلاَثُ مِئَاتٍ» ولا «ثَلاَثُ مِئِينَ» إلا في ضرورة.

والثالث: ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب، وهو الأحَدَ عَشَرَ والتِّسْعَةُ والتِّسْعُونَ وما بينهما، نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يُوسُف: الآية ٤] ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المَائدة: الآية ١٢] ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: الآية ٢٣] وأما قوله تعالى:

---

٢٣٩ ـ الشاهد لأبي عمرو.

﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: الآية ١٦٠] فليس (أسباطاً) تمييزاً، بل بدل من (اثنتي عشرة) والتمييز محذوف، أي: اثنتي عشرة فرقة.

والرابع: ما يحتاج إلى تمييز مفرد مخفوض، وهو المائة والألف، تقول: «عِنْدِي مِائَةُ رَجُلٍ، وألفُ رَجُلٍ».

ويلتحق بالعدد المنتصب تمييزُهُ تمييزُ «كم» الاستفهامية، وهي بمعنى أيُّ عدد، ولا يكون تمييزها إلا مفرداً؛ تقول: «كم غُلاَماً عِنْدَكَ» ولا يجوز «كم غلماناً» خلافاً للكوفيين.

ويلتحق بالعدد المخفوض تمييزُ «كم» الخبرية، وهي اسم دال على عدد مجهول الجنس والمقدار: يُسْتَعمل للتكثير، ولهذا إنما يستعمل غالباً في مقام الافتخار والتعظيم، ويفتقر إلى تمييز يبين جِنْسَ المرادِ به، ولكنه لا يكون إلا مخفوضاً كما ذكرنا، ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز الثلاثة والعشرة وأخواتهما، وتارة يكون مفرداً، كتمييز المائة والألف وما فوقها.

والخامس: ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض، وهو «كم» الاستفهامية المجرورة، نحو: «بِكَمْ دِرْهَمٍ ٱشْتَرَيْتَ» فالنصب على الأصل، والجر بمن مضمرة، لا بالإضافة، خلافاً للزّجاج.

وإنما لم أذكر في المقدمة أن تمييز «كم» الاستفهامية وتمييز الأحد عشر والتسعة والتسعين وما بينهما منصوب لأنني قد ذكرته في باب التمييز؛ فلذلك اختصرت إعادته في هذا الموضع من المقدمة.

* * *

والحمد لله على إحسانه، وقد أتيت على ما أردتُ إيراده في شرح هذه المقدمة ولله ـ سبحانه وتعالى! ـ الحمدُ والمِنَّةُ، وإياهُ أسأل أن يجعل ذلك لوجهه الكريم خالصاً مصروفاً، وعلى النفع به موقوفاً، وأن يغفر لي خطيئتي يوم الدين وأن يُدخِلَني برحمته في عباده الصالحين، بمنه وكرمه آمين، والصَّلاة والسلام على سيّدنا محمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله ربّ العالمين.

محتوى كتاب شرح شَذور الذهَب في معرفة كلام العرب

مقدمة المؤلّف ٩
الكلمة وأقسامها ١٠
تعريف الكلمة ١٠
أقسام الكلمة ١١
الاسم اصطلاحاً ولغة ١٢
الفِعل اصطلاحاً ولغة ١٢
الحرف اصطلاحاً ولغة ١٢
الاسم وعلاماته ١٣
من علامات الاسم قبول «أل» ١٣
من علامات الاسم: النِّداء ١٤
من علامات الاسم الإسناد إليه ١٤
أقسام الفعل وعلاماتها ١٥
علامة الفعل الماضي ١٥
علامة فعل الأمر ١٦
علامة الفعل المضارع ١٧
علامة الحرف وأنواعه ١٨
الكلام والإعراب ١٩
تعريف الكلام اصطلاحاً ولغةً ١٩
أقسام الكلام وأنواعه ٢١
باب الإعراب ٢٢
تعريف الإعراب وبيان معناه لغةً واصطلاحاً ٢٢
أنواع الإعراب ٢٣

ما خرج عن الأصل في الإعراب ٢٥
١ ـ الاسم الذي لا ينصرف ٢٥
٢ ـ ما جمع بالألف والتّاء ٢٦
٣ ـ الأسماء السّتة ٢٧
خلافهم في «الهن» ٢٩
٤ ـ المثنّى ٣٠
أوجه القراءات في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه: الآية ٦٣] ٣٢
ما يلحق بالمثنى خمسة ألفاظ ٣٥
٥ ـ جمع المذكّر السَّالم ٣٦
ما يلحق بجمع المذكر السّالم ٣٧
٦ ـ الأفعال الخمسة ٤٠
٧ ـ الفعل المضارع المعتل الآخر ٤١
الإعراب التّقديري ٤٢
أقسام الإعراب التقديري ٤٢
القسم الأوّل: ما تقدّر فيه الحركات الثّلاث ٤٢
القسم الثاني: ما تقدّر فيه الحركتان ٤٤
القسم الثَّالث: ما تقدّر فيه حركة واحدة ٤٤
البناء ٤٥
تعريف البناء ٤٥
المبني على السّكون ٤٦
المبني على السّكون أو نائبه ٤٧
المبني على الفتح ٤٨
المبني على الفتح أو نائبه ٥٣
اسم «لا» النّافية للجنس ٥٣
ما يستحق البناء على الفتح ٥٣
ما يستحق البناء على الياء ٥٤

ما يستحق البناء على الكسر ٥٤
أوجه نعت اسم «لا» **٥٤**
العطف على اسم «لا» مع التكرار ٥٥
المبني على الكسر ٥٦
شروط صوغ «فَعَال» **٥٧**
المبني على الضمّ ٦١
أنواع المبني على الضمّ ٦١
ما ألحق بالظروف المنقطعة عن الإضافة لفظاً لا معنًى ٦٢
المبني على الضمّ أو نائبه ٦٤
المنادى المفرد المعرفة **٦٤**
ما يراد بالمعرفة ٦٤
جواز نصب المنادى المبني على الضّم في الشعر ٦٦
شروط جواز فتح المنادى فتحة إتباع ٦٦
المبني دون قاعدة ثابتة **٦٦**
ما بني على السكون من أسماء الأفعال ٦٧
ما بني على الفتح ٦٧
ما بني على الكسر ٦٨
ذان وتان واللّذان واللّتان معربات إلحاقاً بالمثنى ٧٠
اسم الشّرط «أيّ» معرب في الشّرط والاستفهام ٧١
النكرة والمعرفة **٧٣**
الاسم نكرة ومعرفة ٧٣
علامة النّكرة ٧٣
دخول «رُبّ» على الضَّمير ٧٣
خلافهم في الضمير الراجع إلى نكرة ٧٤
أنواع المعرفة ٧٤
احتياج الضمير إلى مفسّر يبيّن المراد منه ٧٦

العلم ونوعاه ٧٧
علم الشَّخص وأقسامه ٧٨
اسم الإشارة وما لحق به ٧٨
أقسام أسماء الإشارة ٧٩
«ها» ليست من اسم الإشارة ٧٩
وجوب ترك اللاَّم ٨٠
الاسم الموصول ٨٠
ألفاظ الموصول ستة أقسام ٨١
الموصولات العامّة ٨٢
الخامس المحلّى بأل ٨٤
ثبوت أل وحذفها ٨٥
المضاف إلى معرفة ٨٧
باب المرفوعات ٨٧
الفاعل ونائب الفاعل ٨٨
الفاعل ٨٨
فاعل الوصف ٨٨
نائب الفاعل ٨٩
تغيير صيغة الفعل عند الإسناد إلى نائب الفاعل ٨٩
ما ينوب عن الفاعل ٨٩
أحكام الفاعل ونائب الفاعل ٩٢
الثالث المبتدأ ٩٧
المبتدأ نوعان ٩٧
شروط الابتداء بالنكرة ٩٨
الرّابع خبر المبتدأ ٩٩
لا يكون الخبر زماناً والمبتدأ اسم ذات ١٠٠
الخامس اسم كان وأخواتها ١٠٠

عمل كان وأخواتها ١٠٠
أقسام أخوات كان من حيث شروط العمل ١٠٠
حالات حذف كان ١٠١
شروط وجوب حذف كان وحدها ١٠١
حذف كان مع اسمها ١٠٢
شروط حذف نون «كان» ١٠٢
السّادس أسماء أفعال المقاربة ١٠٣
أفعال المقاربة باعتبار معانيها ثلاثة أقسام ١٠٣
السّابع اسم ما حمل على «ليس» ١٠٤
شروط عمل «ما» الحجازيّة ١٠٥
شروط عمل «لا» عمل «ليس» ١٠٦
شروط عمل «إنْ» عمل ليس ١٠٧
شروط عمل «لات» عمل ليس ١٠٧
الثّامن خبر إنَّ وأخواتها ١٠٨
عمل إنّ وأخواتها ١٠٨
لا يتقدم الخبر على إنّ وأخواتها ١٠٩
مواضع كسر همزة إنَّ ١٠٩
وجوب كسر همزة إنَّ في تسع مسائل ١١٠
مواضع فتح همزة «إنَّ» وجوباً ١١١
مواضع يجوز فيها فتح همزة إنَّ وكسرها ١١٢
التّاسع خبر «لا» التي لنفي الجنس ١١٣
خبر لا النّافية للجنس ١١٣
شرط إعمال لا عمل إنَّ ١١٤
جواز حذف خبر «لا» ١١٤
العاشر المضارع المجرّد من النّاصب والجازم ١١٥
باب المنصوبات ١١٦

الأوّل: المفعول به ١١٦
نواصب المفعول به ١١٦
إضمار ناصب المفعول جوازاً ١١٧
إضمار ناصب المفعول وجوباً ١١٧
المنادى نوع من أنواع المفعول به ١١٨
المنصوب على الاختصاص مفعول محذوف العامل ١١٨
ما جاء محذوف العامل ١١٩
الإغراء مفعول محذوف العامل ١٢٠
الثّاني المفعول المطلق ١٢١
الثالث المفعول له ١٢٢
شروط مجيء المفعول له ١٢٢
الرابع المفعول فيه ١٢٣
أقسام ظرف المكان ١٢٤
الخامس المفعول معه ١٢٦
شروط مجيء المفعول معه ١٢٧
السادس: المشبّه بالمفعول به ١٢٩
السابع الحال ١٣٠
أقسام الحال ١٣١
صاحب الحال ١٣٢
أحكام الحال ١٣٣
الثّامن التّمييز ١٣٥
تعريف التّمييز ١٣٥
الفرق ما بين الحال والتمييز ١٣٦
التمييز نوعان وكلّ منهما على أربعة أقسام ١٣٦
(أ) أقسام التّمييز المبيّن للذّات ١٣٦
العدد الصَّريح ١٣٦

العدد الكناية ١٣٧
(ب) التّميز المبيّن لجهة النّسبة ١٣٨
التّاسع المستثنى ١٣٩
حالات وجوب نصب المستثنى ١٤٠
العاشر خبر كان وأخواتها ١٤٣
الحادي عشر خبر كاد وأخواتها وأحوال اقترانه بـ«أن» ١٤٤
الثّاني عشر خبر ما حمل على ليس ١٤٦
الثّالث عشر اسم إنَّ وأخواتها ١٤٧
اقتران «ما» الزّائدة بـ«إنَّ» يلغي عملها وجوباً ١٤٧
الأحرف المشبَّهة ذات النّون تحذف نونها المتحرّكة استثقالاً ١٤٨
اسم لا النّافية للجنس ١٤٨
تخفيف «إنَّ» المكسورة الهمزة ١٤٨
تخفيف أنَّ المفتوحة الهمزة ١٤٨
تخفيف كأنَّ ١٤٩
تخفيف لكن يوجب إلغاءها ١٥٠
الرّابع عشر اسم «لا» النّافية للجنس ١٥٠
المضارع المسبوق بحرف ناصب ١٥١
الأحرف النّاصبة أربعة ١٥١
١ ـ لن ناصبة دائماً ١٥١
٢ ـ كي وشرط عملها ١٥١
٣ ـ إذن وشروط إعمالها ١٥٢
٤ ـ أن وشرطا عملها ١٥٣
إضمار أن بعد ثلاثة من حروف الجر ١٥٤
إضمار أن بعد حتّى وشرط إضمارها ١٥٥
أقسام اللاّم التي تضمر «أن» بعدها ١٥٦
إضمار أن بعد كي ١٥٧

إضمار أن بعد الحروف العاطفة وأحكامها ١٥٧
إضمار أن بعد أو ١٥٧
إضمار أن بعد فاء السّببيّة وواو المعيّة وجوباً ١٥٨
أقسام الطّلب ١٥٩
١ ـ النّفي ١٥٩
٢ ـ الأمر ١٦١
٣ ـ النّهي ١٦٢
٤ ـ الدّعاء ١٦٢
٥ ـ الاستفهام ١٦٢
٦ ـ العرض ١٦٣
٧ ـ التّحضيض ١٦٤
٨ ـ التّمنّي ١٦٤
إضمار أن بعد واو المعيّة ١٦٤
١ ـ بعد النّفي ١٦٥
إضمار أن جوازاً لا وجوباً ١٦٦
إضمار أن بعد أو إذا عطفت على اسم صريح ١٦٦
إضمار أن جوازاً بعد الواو ١٦٦
إضمار أن جوازاً بعد الفاء إذا عطفت على اسم صريح ١٦٦
إضمار أن جوازاً بعد ثمّ إذا عطفت على اسم صريح ١٦٧
باب المجرورات ١٦٧
أنواع المجرورات ١٦٧
أوّلاً: الحروف الجارّة ١٦٨
أقسام الحروف الجارّة ١٦٨
جواز حذف رُبَّ وبقاء عملها ١٧٠
حذف رب بعد الواو ١٧٠
حذف رُبَّ بعد الفاء ١٧١

حذف رُبّ بعد «بل» ١٧١
حذف لام التعليل إذا جرّت كي المصدريَّة وصلتها ١٧١
حذف حرف الجر إذا كان المجرور أنَّ وصلتها أو أنْ وصلتها ١٧١
ثانياً: المجرور بالإضافة ١٧٢
تعريف الإضافة ١٧٢
الإضافة نوعان ١٧٣
(أ) الإضافة غير المحضة ١٧٤
(ب) الإضافة المحضة ١٧٤
الإضافة المعنويَّة ثلاثة أقسام ١٧٥
١ ـ المقدَّرة بفي ١٧٥
٢ ـ المقدَّرة بمن ١٧٦
٣ ـ المقدَّرة باللاَّم ١٧٦
ثالثاً: المجرور بالمجاورة ومواقعه ١٧٦
باب المجزومات ١٧٨
الأحرف الجازمة لفعل واحد ١٧٨
الأحرف الجازمة لفعلين اثنين وأقسامها ١٧٩
شروط فعل الشرط ١٨٠
جواب الشَّرط ١٨١
يجب اقتران جواب الشّرط بالفاء أو إذا فيما لا يصلح أن يأتي شرطاً ١٨١
جواز حذف الشرط أو جواب الشرط ١٨٣
حذف جواب الشّرط وحده ١٨٣
حذف فعل الشَّرط وحده ١٨٤
حذف أداة الشَّرط وفعل الشرط ١٨٤
أحكام حذف جواب الشّرط ١٨٥
حكم الفعل المقترن بالفاء أو بالواو بعد الشّرط والجواب أو بينهما ١٨٦
حكم الفعل المقترن بعد الشرط والجواب ١٨٦

حكم الفعل المقترن بين الشرط والجواب ١٨٧
باب عمل الفعل ١٨٧
بيان ما تشترك فيه الأفعال ١٨٨
الأفعال بالنّسبة إلى المفعول على سبعة أنواع ١٨٨
حالات أفعال القلوب ١٩٢
بيان الأفعال المتعدّية إلى مفعولين الأول مطلق والثاني مطلق
تارة ومقيّد به أخرى ١٩٥
الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل ١٩٧
جواز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل ١٩٨
اختلافهم في إجراء القول مجرى الظّن وبيان ذلك ١٩٨
شروط إجراء القول مجرى الظّن ١٩٩
باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل ١٩٩
الأوّل: عمل المصدر ٢٠٠
الثاني: عمل اسم الفاعل ٢٠١
اسم الفاعل المقرون بأل الموصولة يعمل عمل فعله مطلقاً ٢٠٢
اسم الفاعل المجرد من أل يعمل بشرطين ٢٠٣
الثّالث: إعمال صنع المبالغة ٢٠٤
الرّابع: إعمال اسم المفعول ٢٠٥
شروط إعمال اسم المفعول ٢٠٥
الخامس: إعمال الصّفة المشبَّهة ٢٠٦
أوجه الاختلاف ما بين الصّفة المشبَّهة واسم الفاعل ٢٠٦
أوجه إعراب الاسم بعد الصّفة المشبَّهة ٢٠٧
السّادس: عمل اسم الفعل ٢٠٧
أنواع اسم الفعل ٢٠٨
أحكام اسم الفعل ٢٠٩
السّابع والثّامن: عمل الظّرف والمجرور ٢١٠

شروط عمل الظَّرف والمجرور واختلاف النَّحاة في ذلك ٢١٠
التَّاسع: إعمال اسم المصدر ٢١١
أحوال عمل اسم المصدر ٢١١
العاشر: إعمال اسم التَّفضيل ٢١٢
مجالات إعمال اسم التفضيل ٢١٢
المجالات التي لا يعمل فيها اسم التَّفضيل ٢١٣
أحوال مطابقة اسم التَّفضيل لمن هو له ٢١٤
شروط بناء اسم التفضيل ٢١٥
باب التَّنازع ٢١٦
معنى التَّنازع وشرطا وقوعه ٢١٦
باب الاشتغال ٢١٨
معنى الاشتغال ٢١٨
للاسم المتقدّم على العامل وجهان من الإعراب ٢١٩
أحكام الاسم المتقدّم على العامل ٢١٩
باب التّوابع ٢٢٠
أقسام التّوابع خمسة ٢٢١
الأوّل: التأكيد ٢٢١
الثَّاني: النّعت ٢٢٢
الثَّالث: عطف البيان ٢٢٤
الرّابع: البدل ٢٢٧
البدل في اللغة ٢٢٧
١ ـ أقسام البدل ٢٢٧
٦ ـ بدل الغلط ٢٢٨
أقسام البدل والمبدل منه ٢٢٩
أقسام البدل والمبدل منه من حيث التّعريف والتّنكير ٢٣٠
الخامس: عطف النّسق ٢٣١

تابع المنادى ٢٣٣
أحكام تابع المنادى ٢٣٤
باب موانع الصّرف ٢٣٥
باب العدد ٢٣٨
أقسام الأعداد بالنسبة إلى التذكير والتأنيث ٢٣٩
أقسام الأعداد بالنّسبة إلى التمييز ٢٤٠